جامـــــــعة وهـــران 2

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

مذكـــــرة

للحصول على شهـــادة ماجستير

في العلوم الإقتصادية

الآثـــار المنتظـــرة مـن إنضمـــام الجزائـــر إلـى المنظمـــة العالميـــة للتجـــارة

مقدمـة ومناقشـة علنـا مـن طـرف:

الطالبـة: بريـاح مريامـة.

أمام لجنـــــة المناقشـــــة :

اللقـــب والإســـم	الرتبـــــــــــة	المؤسســة الأصليـة	الصـــــــفة
زايـــري بلقاســـم	أستـاذ التعليـم العـالي	جـــامعـة وهـران 2	رئيـــــــسا
مبـــاركي ناصـــــر	أستـاذ التعليـم العـالي	جـــامعـة وهـران 2	مقـــــــررا
حـاكمـي بـــوحفص	أستـاذ محاضر – أ –	جـــامعـة وهـــران 2	منـــــاقشا
قـــاشـي فـــــايزة	أستـاذ محاضر – ب –	جـــامعـة وهـــران 2	عضـــوا مدعوا

السنـــــــة الجـامعيـــــــة: 2017 – 2018

كلمـــــــــة شكـــــــر

يسـعدنـــــــــي بعـــد حـمـــد الله
وشكـــــــره علـــــى توفيقـــه لـي
لإنجـاز هـذا العمـل المتواضع أن
أتقــدم بخالـص الشكـر والتقديــر
إلـــــــى الأستـاذ مباركـي ناصر
علـــــــى تفضلـــه بالإشــراف
علـــــى هـــــــذا العمـل ،
وعلـــى كـــل مـا قدمـــه
لـــــــي مــن نصائـــح
وتوجيهـــات التـي كـانت
عـــــــونا كبيـــرا لـــي
فـــــي عملـــي هـذا .

إهـــــــــــــــــــــــداء

أهـــدي هذا العمـل المـتواضــع:

إلـى روح والـدي الكريميـن.

إلى كـل أفــراد عـــــــائلتي.

إلـى كـل الأصدقاء وزملاء الدراسـة.

إلـــى كـل من يعرفـني مـن قريب أو بـعيـد.

"تعلمـــــــــوا العلـــــم فـــإن تعلمه
لله خشيـــــة ، وطلبـــــه عبـــــاده
ومدارستـــه تسبيـــــح ، والبحـث
عنـــــه جهـاد ، وتعليمـه مـن لا
يعلمـــه صدقـــة ، وبذلـــه لأهلـــه

قربـة، وهـو الأنيـس فـي الـوحدة
والصـــــاحب فـي الخلـوة منـار
السبيـــــــــل إلـى الجنـــة"

- معاذ بن جبل -

الفهـــــــرس

الفهـــــــــــــــرس :

العنـــــــــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحـة
كلمة شكر و تقدير.	
الإهداء .	
فهرس المحتويات .	
المقدمـة العامـــة .	8 - 1
الفصـــل الأول : مراحل تطور ونشأة المنظمة العالمية للتجارة.	**9**
مقدمـة الفصـــل الأول .	10
المبحث الأول : تاريخ المنظمة العالمية للتجارة.	**12**
1. التحول التاريخي من الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة ومبادئها وأهدافها .	12
2. جـولات الجـات التفاوضيـــة ونتائــج جولــة الأوروغــواي .	24
المبحث الثاني : نشأة وتطور المنظمة العالمية للتجارة .	**48**
1. مفهـوم المنظمة العالمية للتجارة و مبادئها و أهدافها وهيكلها.	48
2. هيئـة فض المنازعات بين تسوية الخلافات وتنفيذ القرارات.	69
خاتمـة الفصـل الأول.	77
الفصـــل الثـــاني : كيفيـــة سيـــرورة المنظمـــة العالميـــة للتجـــارة ونتائـــج أهـــم مؤتمراتها.	**78**
مقدمـة الفصـــل الثـــاني .	79
المبحث الأول : العضوية وكيفية إتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة.	**80**
1. العضوية في المنظمة العالمية للتجـارة.	80
2. كيفية إتخاذ القرار و قبول العضوية في المنظمة العالمية للتجارة.	86
المبحث الثاني : المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة وأهم منعرجاتها.	**95**
1. بداية المؤتمرات وتطورها وبروز أجندة الدوحة.	95
2. تعثر المفاوضات وأحدث المستجدات الحاصلة في المؤتمرات الوزارية.	103
خاتمـة الفصـل الثـاني .	114

الفصـل الثـالث: الجزائـر والمنظمة العالميـة للتجـارة بين تحديات ومسار الإنضمـام.	**115**
مقدمة الفصل الثالث.	116
المبحث الأول : الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.	**116**
1. الظروف والدوافع الإقتصادية التي تقف وراء إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.	117
2. الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الجزائر من أجل الإنضمام.	123
المبحث الثاني : رغبة الجزائر في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.	**158**
1. علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة.	158
2. مسار مفاوضات الجزائر من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وأهم العراقيل والصعوبات التي شهدها المسار.	163
خاتمة الفصل الثالث.	184
الفصل الرابع: الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.	**185**
مقدمة الفصل الرابع .	186
المبحث الأول : الآثار الإيجابية المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.	**187**
1. الآثار الإيجابية المنتظرة من الإنضمام على الجانب الإقتصادي.	188
2. الآثار الإيجابية المنتظرة من الإنضمام على الجانب الثقافي والإجتماعي.	212
المبحث الثاني : الآثار السلبية المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.	**217**
1. الآثار السلبية المنتظرة من الإنضمام على الجانب الإقتصادي.	218
2. الآثار السلبية المنتظرة من الإنضمام على الجانب الثقافي والإجتماعي .	238
خاتمة الفصل الرابع .	242
الخـــاتمة العـامة .	244
قائمـــة المـراجع .	246
الملخص .	265

المقـــدمـــــــة

العـــــامـــــــــة

المقدمـــة العامـــة :

مما لا شك فيه أن قيام المنظمة العالمية للتجارة شكل نقطة تحول مهمة في مسار العلاقات الإقتصادية الدولية ، بحيث أوجدت نوعا جديدا من التعامل المبني على الإنفتاح وتحرير كل من تجارة السلع والخدمات أكثر فأكثر بعدما كانت الدول منغلقة على نفسها ، والذي إعتبرته أهم شرط من شروط الإنضمام إليها .

وأمام هذه التحولات والتغيرات التي أصبحت تفرض نفسها بقوة على الإقتصاد العالمي وعلى الدول كافة ، وبالنظر إلى الأهمية التي أصبحت تكتسيها هذه المنظمة في الإقتصاد العالمي سارعت الجزائر كغيرها من الدول من أجل الإنضمام إليها في محاولة منها للإندماج في الإقتصاد العالمي ومواكبة هذه التطورات الحاصلة .

وقد قامت بتقديم طلب الإنضمام سنة 1996 والذي يعتبر تاريخ بداية مسار مفاوضاتها التجارية والذي مازال مستمرا حتى اللحظة ، إذن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح هدفا تسعى لتحقيقه وذلك بالنظر إلى تشابك العلاقات الإقتصادية الدولية التي أصبحت تسير وفق قواعد ومبادئ هذه المنظمة .

هذا الوضع دفع بالجزائر إلى تبنى أسس وقواعد إقتصاد السوق في محاولة منها لتكييف إقتصادها مع هذه القواعد والمعطيات الجديدة حتى تستطيع الظفر بالعضوية في المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت تضم أكثر من ثلثي دول العالم ، إذن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح ضرورة وواقعا يفرض نفسه بقوة خاصة ونحن نعيش ضمن عالم يغلب عليه طابع التكتل والتحالف .

إنطلاقا مما سبق سنحاول من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتي تمت صياغتها في السؤال التالي :

ما هي الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟ .

ولمعالجة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة والتي يندرج ضمن إطار ها العام جملة من التساؤلات الفرعية والتي تمت صياغتها على النحو التالي :

- تلعب منظمة التجارة العالمية دورا مهما في أداء الإقتصاد العالمي بالنظر إلى تأثيرها المتزايد فيه يوما بعد يوم وهو ما جعلها تصبح المحرك الأساسي له ، هذا ما دفعنا لطرح التساؤل التالي : ما هي

الخلفية التاريخية التي تقف وراء إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ؟ ، وما هي أهم الإتفاقيات والنصوص التي تنظمها ؟ .

- أصبح العالم اليوم يغلب عليه طابع التكتلات والجزائر ووعيا منها بهذه الحقيقية وإدراكا منها بأهمية هذه المنظمة وبالدور المتنامي الذي أصبحت تلعبه في أداء الإقتصاد العالمي سعت للإنضمام إليها ، فما هي أهم الإجراءات والإصلاحات الإقتصادية التي إتخذتها الجزائر لتحقيق ذلك ؟.
- إن رغبة الجزائر في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يدفعنا للتساؤل عن: ما هي أهم الصعوبات والتحديات التي شهدها مسار المفاوضات من أجل إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟ ، وما هي أهم الآثار المنتظرة من هذا الإنضمام على الجزائر ؟ .

وعلى ضوء ما تم طرحه من إشكالية رئيسية وتساؤلات فرعية حول موضوع الدراسة وأملا في الإجابة عنها وكذا تحقيق أهداف الدراسة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- تعتبر الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة "الجات" النواة الأساسية لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.
- إن الآلية التي تعمل بها المنظمة العالمية للتجارة تضع الدول الراغبة في الإنضمام إليها أمام حتمية قبول شروط العضوية بها وما ينجر عنها من تنازلات.
- إن الإصلاحات والإجراءات المتخذة من طرف الجزائر لتكييف نصوصها وتشريعاتها مع إتفاقيات ونصوص المنظمة العالمية للتجارة ستساهم في تحقيق الإنضمام إليها.
- إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيساهم في إستفادتها من الفرص والإمتيازات التي تمنحها إتفاقيات ونصوص المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية ، كما سيفرض عليها مواجهة وتحدي الآثار السلبية الناجمة عن هذا الإنضمام عليها.

دوافـــع إختيـــــار الموضـــوع :

إن إختياري لموضوع : **"الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"**، كان نتيجة لعدة أسباب لعل أهمها البحث في موضوعات

تتعلق بالإقتصاد الدولي بحكم التخصص الذي درسته ، إضافة إلى أهمية الموضوع بالنظر إلى رغبة الجزائر في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وهو ما دفعني للبحث عن الآثار المنتظرة من هذا الإنضمام على الجزائر.

أهمية الدراســـــــة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة التي أصبحت تحتلها المنظمة العالمية للتجارة في الاقتصاد العالمي اليوم ، وهو ما جعل من عملية الإنضمام إليها ضروريا وتحديا حقيقيا أمام الدول الراغبة في العضوية بها كالجزائر موضوع دراستنا ، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة والتي تكمن في معرفة هذه التحديات والصعوبات التي واجهتها الجزائر خلال مسار مفاوضاتها التجارية الطويل وما ستواجهه في حال الإنضمام ، هذا الوضع يجبر الجزائر على التعامل مع هذه التحديات وذلك من خلال إيجاد إستراتيجية يتم من خلالها تعظيم الآثار الإيجابية والتقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية.

أهـــداف الـــدراســـــــــة :

يمكن تلخيص الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على المنظمة العالمية للتجارة وآلية عملها ، ومن ثمة إبراز دورها وأهميتها في الإقتصاد العالمي.
- إبراز أهم المزايا والمنح التي توفرها إتفاقيات ونصوص المنظمة العالمية للتجارة ، مع الإشارة إلى أهم الإلتزامات والحقوق التي تحتويها هذه الإتفاقيات خاصة تلك الموجهة للدول النامية والجزائر خاصة موضوع دراستنا.
- تسليط الضوء على العلاقة التي تجمع الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة وإبراز أهمية إنضمام الجزائر إليها .
- كذلك من الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها بعد إلمامنا وتعميق فهمنا بموضوع المنظمة العالمية للتجارة هي محاولة البحث عن أهم الآثار المنتظرة من هذا الإنضمام على الجزائر ، ومن ثمة إظهارها بهدف تعظيم الآثار الإيجابية والتقليل في المقابل من الآثار السلبية .

صعوبات البحـــــــــث :

لا يخلو مسار أي عمل علمي من بعض الصعوبات أو العراقيل التي قد تعترضه ، وفيما يلي عرض لبعض الصعوبات التي شهدتها هذه الدراسة والمتمثلة في النقاط التالية:

- إن دراستنا لموضوع "الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة" مكنتنا من التعرف على إتفاقيات ونصوص المنظمة العالمية للتجارة ، والتي تنوعت ما بين إتفاقيات خاصة بالسلع والخدمات وإتفاقيات أخرى متعلقة بمجالات الإستثمار والملكية الفكرية ، وهو الأمر الذي صعب علينا من عملية البحث والتطرق إلى هذا الكم الهائل من الإتفاقيات والنصوص الخاصة بها.
- طول مسار المفاوضات والذي إنطلق منذ سنة 1996 ومازال مستمرا حتى اللحظة بحيث تم عقد 12جولة من المفاوضات ، وما زاد في صعوبة البحث علينا عدم توفر معلومات كافية عن الأسئلة المطروحة ولا عن الإجابات المقدمة خلال الجولات التفاوضية.

حدود الدراســـــــة :

يعتبر موضوع المنظمة العالمية للتجارة موضوعا مهما وواسعا يمكن دراسته من عدة نواحي بالنظر إلى الإتفاقيات التي تحتويها نصوصها ، وكذا الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه اليوم في الإقتصاد العالمي مما جعل من عملية البحث فيها واسعا ومتشعبا ، وقد إقتصرت في تحضيري لهذه المذكرة على عرض بعض الجوانب التي وجدت أنها هامة من حيث إرتباطها وقدرتها على إثراء الموضوع ، فعملت على تقديم عرض لإتفاقيات المنظمة ومن ثم التطرق لمسار المفاوضات وإجراءات الإنضمام ، وفي الأخير سلطت الضوء على أهم الآثار المنتظرة من هذا الإنضمام... ، وكلها جوانب مهمة وأساسية في تحليلي للموضوع ، وتجدر الإشارة إلى أن الإطار المكاني الذي تمت فيه الدراسة كان في الجزائر ، أما فيما تعلق بالإطار الزماني فيمكن تحديده من سنة 1996 تاريخ تقديم الجزائر لطلب الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى غاية تاريخ عقد الجولة الثانية عشر من مسار المفاوضات التجارية .

منهج الدراســـــــــة :

إعتمدنا للإجابة عن الإشكالية الرئيسية لموضوع دراستنا وكذا لإثبات صحة الفرضيات المتبناة من عدمها على جملة من المناهج والتي فرضتها علينا طبيعة الموضوع ، والبداية كانت مع المنهج التاريخي

والذي إستعنا به لسرد الوقائع التاريخية والتي تمثلت في مراحل تأسيس وتطور المنظمة العالمية للتجارة وإنتقالها من كونها الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة ، كما تم إستخدام المنهج الوصفي والتحليلي بهدف دراسة وتحليل إتفاقيات ونصوص المنظمة العالمية للتجارة ، ومن ثمة العمل على إستخراج أهم الآثار والتحديات التي ستواجهها الجزائر حال إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ، كما تمت الإستعانة بجملة من الأدوات التي سهلت علينا عملية البحث والتي تنوعت ما بين البحوث المكتبية والتي تمثلت في مجموعة من المراجع العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع دراستنا ، بحيث قمنا بدراستها والإستفادة من المعلومات التي إحتوتها، إضافة إلى البحث على شبكة الأنترنيت والذي كان عاملا مساعدا لتزويدنا بكل ما هو جديد حول الموضوع، ليتم في الأخير الخروج بعدد من النتائج لهذه الدراسة.

الدراســــــــات الســــــــابقة :

لقد تم الإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى موضوع المنظمة العالمية للتجارة وكل ما يتعلق بها ، ولعل من بين أهم هذه الأبحاث والدراسات الجامعية نجد :

- المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية - حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير فرع نقود ومالية ، من إعداد الطالبة شامي رشيدة جامعة الجزائر 2006 – 2007 ، وقد تناولت هذه الدراسة الخلفية التاريخية لتحرير التجارة الدولية والظروف التي سبقت قيام المنظمة العالمية للتجارة ، ثم تطرقت الدراسة إلى ذكر أهم الإتفاقيات المنبثقة عن جولة الأوروغواي وكذا الآثار الإقتصادية المتوقعة من المنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية ، كما سلطت الدراسة الضوء على الإصلاحات الإقتصادية التي شهدتها الجزائر في مختلف القطاعات الإقتصادية ، ثم إنتقلت للحديث عن علاقة الجزائر بمحيطها الخارجي من خلال توقيعها على إتفاق الشراكة الأورومتوسطية والنتائج المرجوة منه .
- إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثره على السياسة النقدية والمالية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير من إعداد الطالب غربي أحمد سنة 2009 ، جامعة

الجزائر ، الجزائر ، ركز فيها الباحث على علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة وكذا رغبتها وسعيها الحثيث للإنضمام إليها ، حيث شملت هذه العلاقة مختلف القطاعات الإقتصادية أين تم التركيز فيها وبصورة واضحة على الآثار المرتقبة من الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على السياسة النقدية والمالية ومدى إستقلاليتها وفعاليتها حال الإنضمام .

- ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة " ، وهي عبارة عن مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية من إعداد الطالبة شيخي حفيظة سنة 2011 - 2012 بجامعة وهران بالجزائر ، وقد تناولت هذه المذكرة مراحل الإنفتاح الإقتصادي والبداية كانت بإحتكار ورقابة الدولة للتجارة الخارجية نتيجة الأوضاع الإقتصادية الصعبة التي كانت تعرفها الجزائر في تلك الفترة خاصة بعد نيلها للإستقلال وإنتهاجها للنهج الإشتراكي ، وهو ما عملت الباحثة على تأكيده من خلال عرضها لبعض المواثيق والدساتير الصادرة في تلك الفترة مع ذكر الأسباب والدوافع الكامنة وراء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، لتسلط فيما بعد الضوء على التحول الذي شهده الإقتصاد الجزائري وإنتقاله من إقتصاد مغلق إلى إقتصاد السوق وذلك تنفيذا لمتطلبات برامج التحرير والإنفتاح الإقتصادي ، كما عرجت الباحثة للحديث عن الإتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي وما صاحبها من تصحيحات هيكلة عميقة في الإقتصاد ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تطرقت الرسالة كذلك إلى الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الجزائر بعد سنة 1994 نتيجة تراجع أسعار النفط ، كما لم تغفل الدراسة إتفاق الشراكة الأورومتوسطية وما رافقه من تخفيضات و نسب جديدة في التعريفة الجمركية والتي جاءت في إطار التحضير لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- السياسات التجارية والإندماج في النظام التجاري العالمي الجديد ، أطروحة مقدمة لنيل رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير المعدة من طرف الطالب مفتاح حكيم سنة 2002 - 2003 ، جامعة الجزائر ، الجزائر، والتي تم فيها معالجة مفهوم السياسات التجارية وآثارها على الإقتصاد ، كما تناولت تطور السياسة التجارية للجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية ومراحل

إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، معرجة بذلك للحديث عن أهم الجولات التفاوضية لجولة الأوروغواي ومن ثمة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة والتي جاءت كنتيجة للتطورات الحديثة التي أصبح يشهدها الإقتصاد الدولي اليوم وتغير العلاقات الإقتصادية بوتيرة متسارعة ما جعل الدول الراغبة في الإنضمام تعمل على تكييف وملائمة سياساتها التجارية مع مبادئ وإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

- **خطـــــــــــــة العمل :**

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في : **ما هي الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،** ولتحقيق ذلك إعتمدنا الخطة التالية :

- الفصل الأول والذي خصصناه للبحث عن الخلفية التاريخية للمنظمة العالمية للتجارة وإنتقالها من الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة ، ومن ثمة قمنا بإعطاء تعريف لها مع ذكر هياكلها وأجهزتها وأهم أهدافها .
- أما الفصل الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى كيفية سيرورة عمل المنظمة العالمية للتجارة والبداية كانت بتسليط الضوء على الطريقة التي يتم من خلالها إكتساب العضوية فيها ، لننتقل بعدها للحديث عن الكيفية التي يتم من خلالها إتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة ، لننهي لفصل بذكر أهم المؤتمرات الوزارية التي قامت بعقدها والنتائج التي تمخضت عنها .
- أما الفصل الثالث فقد قمنا من خلاله بدراسة أهم الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة معرجين بذلك على الإتفاقيات التي أبرمتها مع صندوق النقد الدولي، لنسلط الضوء بعدها على مسار مفاوضاتها مع الإشارة إلى أهم العراقيل التي شهدها .
- أما الفصل الأخير فقد حاولنا من خلاله إبراز أهم الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، والتي تفاوت ما بين كونها إيجابية وأخرى سلبية .

المقـدمـــــــــــــة العـــامـــــــــــة :

الفـصــل الأول :

مراحـل تطـــور ونشـــأة

المنظمـــة العالميـــة

للتجـــــــــارة

مقدمـــة الفصـل الأول :

لقد شهدت السنوات الأولى من ثلاثينيات القرن العشرين تفاقم المصاعب والأزمات الإقتصادية والتي كان أبرزها الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، والتي كانت السب في الكساد العظيم الذي ضرب الاقتصاد العالمي في تلك الفترة ، وما كاد العالم يفيق من أهوال تلك الأزمة حتى داهمته الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939، وما خلفته من خسائر كبيرة على جميع الأصعدة السياسة والإقتصادية والإجتماعية...الخ، كل هذه الأسباب مجتمعة دفعت الدول الكبرى إلى إعادة ترتيب الأوضاع الإقتصادية عن طريق وضع أسس وقواعد جديدة للعلاقات الإقتصادية الدولية ، بهدف خلق جو من التعاون الإقتصادي وكذا تنظيم شؤون التجارة الدولية، وقد كللت كل هذه الجهود بعقد مؤتمر بروتن وودز BRETTON WOODS بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944، والذي إتفقت فيه الدول المجتمعة والبالغ عددها 44 دولة على إنشاء صندوق النقد الدولي FMI والبنك العالمي للإنشاء والتعمير BIRD واللذان أوكلت إليهما مهمة إدارة السياسات النقدية والمالية العالمية .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تعالت أصوات تنادي بضرورة وضع قواعد وأسس تحكم العلاقات التجارية الدولية ، وفي هذا الصدد إقترحت الولايات المتحدة الأمريكية عقد مؤتمر دولي يكون تحت رقابة هيئة الأمم المتحدة ، بحيث عقد ممثلي 53 دولة مؤتمرا دوليا للتجارة في هافانا بكوبا سنة 1947 ، تم فيه التوقيع على إتفاقية لإنشاء منظمة عالمية للتجارة ، تتولى تنظيم شؤون التجارة الدولية بالتنسيق مع الهيئتين السابقتين الذكر إلا أنه لم يكتب لها النجاح ، هذا ما دفع بعدد من الدول إلى إبرام معاهدة فيما بينها سنة 1947 ، تنص على خفض التعريفة الجمركية ورفع القيود المفروضة على التجارة والتي أصبحت إتفاقية دائمة لتنظيم التجارة الدولية تعرف بإسم الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) .

إن الهدف الذي سنحاول تحقيقه من خلال هذا الفصل هو تسليط الضوء على تاريخ المنظمة العالمية للتجارة وكيفية نشأتها ، معتمدين في ذلك على تطورها التاريخي وإنتقالها من إتفاقية عامة للتعريفة والتجارة إلى منظمة عالمية للتجارة.

وبغية تحقيق هذا الهدف قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين ، ففي المبحث الأول سنتطرق إلى الجانب التاريخي للمنظمة العالمية للتجارة والذي نبدأه بإعطاء لمحة عن الأوضاع الإقتصادية التي عاشها العالم قبل ظهور الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة والتي كانت تقف وراء ظهورها ونشأتها.

أما المبحث الثاني فقد خصصناه للحديث عن المنظمة العالمية للتجارة ، والبداية كانت بإعطاء تعريف لها وإبراز المبادئ التي تنادي بها والأهداف التي تسعى لتحقيقها، مع إشارة بسيطة إلى أهم الإختلافات الموجودة بين الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة والمنظمة العالمية للتجارة ، لننتقل فيما بعد لدراسة الهيكل التنظيمي للمنظمة من خلال التعرف على أجهزتها الرئيسية والفرعية.

المبحث الأول: تاريخ المنظمة العالمية للتجارة:

1. التحول من الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة ومبادئها وأهدافها:

1.1. الأوضاع الاقتصادية العالمية قبل ظهور الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة ونشأتها:

1.1.1 . الأوضاع الإقتصادية العالمية قبل ظهور الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة:

إن أهم سمة غالبة ميزت الأوضاع الإقتصادية العالمية التي سبقت التوقيع على الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة هي الصراعات التجارية الحادة والتي نجم عنها إتباع الدول لسياسات حمائية ، وإنغلاقها وإحتكارها لسلعها ، ولعل أبرزها كان :

- " التعريفات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1930 والتي عرفت بإسم تعريفات: Smoot-H awly بحيث أدت إلى إنتشار الكساد العظيم بشكل حاد، ضف إلى ذلك ما إعتمدته الدول المتقدمة الأخرى من ظروف إجتماعية قاسية، كل هذه العوامل مجتمعة تسببت في إحتكاك سياسي كبير أدى إلى إندلاع الحرب العالمية الثانية " .[1]
- " فرض رسوم جمركية مرتفعة قدرت ب 40 % على القمح والقطن واللحوم وحتى المنتوجات الصناعية ، والتي فرضت بشكل مجحف وإنتقامي على الدول الصناعية الكبرى " .[2]

ما يمكن ملاحظته خلال هذه الفترة هو تسبب السياسات الحمائية المتبعة في تردي الأوضاع الإقتصادية وتراجعها ، الأمر الذي دفع بالدول الكبرى إلى التفكير في كيفية إعادة تنشيط حركة التجارة الدولية بعد الركوض الذي عرفته ، وهو الأمر الذي تجسد من خلال عقد مؤتمر بروتن وودز .

[1]- هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، دار جرير للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006، ص 185.

[2] -Arnaud deshages, le commerce international, collection thèmes et débats, présence graphique, France, 2011, p 67.

2.1.1 . مؤتمر بروتن وودز 1944:

يعتبر أول وأهم مؤتمر إقتصادي دولي ، إنعقد بمدينة بروتن وودز بولاية نيوهاميشير بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944 ، جاء لإعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وتنشيط المبادلات التجارية الدولية ، " وقد ضم هذا الإجتماع 700 مفوض ل 44 دولة بحيث برزت خلاله كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كعنصرين مهمين فيه ، وقد كان على رأس الوفد الأمريكي هاري هوايتDesctor White Harry والذي كان يشغل منصب موظف بالخزينة الأمريكية ، أما الوفد البريطاني فتزعمه اللورد الإقتصادي Maynard Keynes John لوضع قانون جديد عرف بقانون بروتن وودز والذي أعلن عنه رسميا في 1 جويلية 1944 " [3]، وقد قدم كل من كينز وهوايت مشروعين تمثلا في:

أ- مشروع كينز :

برزت الحاجة إلى هذا المشروع بعد الظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدها العالم في تلك الفترة ، بحيث دفعت الدول الكبرى للبحث عن حل للخروج من هذا الوضع المتردي، والبداية كانت بالمشروع الذي قدمه كينز والذي "لم ينجز لهذا المؤتمر أساسا بل إقترحه سنة 1943 ، وقد جاء في صورة ورقة عمل يوضح فيها الإطار الذي يجب أن يكون عليه النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك بإنشاء بنك مركزي دولي للإحتياط ، ومنظمة عالمية للمدفوعات الدولية تجنب الدول اللجوء نحو سياسة الإنكماش، فهو يرى أنه لا يجب أن تحدد كمية النقد العالمي على أساس إنتاج الذهب وتكاليفه أو الإحتياطي الموجود منه وإنما على أساس حجم التجارة الدولية " [4] ، " كما إقترح أن يكون النظام الجديد مرتكزا على عملة دولية لا تخضع لسيادة أي بلد تعرف بإسم البانكور "Bancor" وهي عبارة عن وحدة قياسية نقدية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية بعد موافقة الدول على إستخدامها،

[3] - العبود عبد الأمير رحيمة ، دراسات في الإقتصاد الدولي آراء إقتصادية و إجتماعية ، الطبعة الأولى ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص 290 .

[4]- إسكندر مصطفى النجار ، مقدمة للعلاقات الإقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى ، وكالة المطبوعات للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1980 ، ص 223.

وتكون قيمتها مرتبطة بالذهب ، على أن تكون كمية المصدر منها متناسبة مع حجم التجارة الدولية بطريقة منتظمة تعتمد على الثقة والإئتمان ، لذا يتعين على الدول المشتركة في النظام أن تحدد سعر صرف عملتها بالبانكور، مما يستلزم إرتباط قيمة عملتها بوزن معين من الذهب، بهدف خلق نوع من الثبات في أسعار الصرف ".[5]

على الرغم من أن هذا المشروع لم يحضر لهذا المؤتمر إلا أنه جاء بحلول متناسبة مع الوضع الدقيق الذي كان يشهده العالم في تلك الفترة ، بحيث جاءت أفكاره ومقترحاته جريئة من خلال دعوته إلى ضرورة إنشاء عملة دولية جديدة تعرف بإسم البانكور وإلى ضرورة إنشاء بنك مركزي دولي للإحتياط .

ب – مشروع هاري هوايت :

وضع هاري هوايت وكيل وزارة المالية في أمريكا خطة لهذا اللقاء عرفت بخطة وايت نسبة له ، وقد تمثلت نقاطها الرئيسية في المحاور الآتية : [6]

1. تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة عملات الدول الأعضاء المشتركة فيه، بهدف ضمان إستقرار أسعار الصرف ومحاربة مختلف أشكال القيود المفروضة على موازين المدفوعات الخارجية والتي تحد من حرية التجارة وحرية إنتقال رؤوس الأموال ، وتجنب التخفيضات المستمرة على العملة.
2. ضرورة إنشاء وحدة حساب تعرف بإسم اليونيتاس unitas وتحدد قيمتها نسبة إلى الذهب، وعلى الدول الأعضاء تحديد قيمة عملتها بالذهب أو اليونيتاس وذلك بعد موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق.
3. إقتراح إنشاء صندوق لتسوية مبادلات العملات ، حيث يتولى هذا الأخير مهمة تثبيت أسعار العملات الأجنبية بالنسبة إلى الوحدة الحسابية unitas ، ويتطلب ذلك تمويل الصندوق المقترح

[5] - لمزيد من الإطلاع أنظر في : مهدي ميلود ، برامج التصحيح الهيكلي وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية –دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي والتنمية ، جامعة وهران ، 2002-2003 ، ص70.

[6] - سامية فلياشي ، الانتقال من GATT إلى OMC وأثرها في اقتصاديات الدول النامية ، الطبعة الأولى ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 52 – 54.

بموارد مكونة من الذهب والعملات الأجنبية ، ولعل الغرض من ذلك إعطاء الدولار مكانته لكي يصبح وسيلة للتسوية الدولية .

4. إقتراح تمويل هذا الصندوق بقسط كبير من الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد ساهمت النتائج المنبثقة عن مؤتمر بروتن وودز في إنشاء أكبر هيئتين كماليتين عالمتين هما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير ،كما أنها أكدت على ضرورة إنشاء هيئة مماثلة تهتم بشؤون التجارة الدولية ، وهو ما تمت مناقشة خلال مؤتمر هافانا.

3.1.1 . مؤتمر هافانا:

إنعقد هذا المؤتمر " بعد الإقتراح الذي تقدمت به مجموعة الدول الرأسمالية التي تملك العضوية في هيئة الأمم المتحدة والتي طالبت بعقد مؤتمر دولي للتجارة والعملة في هافانا في الفترة الممتدة ما بين: 1947/11/21 إلى 1948/03/24، وهو ما تجسد على أرض الواقع من خلال المؤتمر الذي عقد في نوفمبر 1947 بهافانا عاصمة كوبا ، والذي حضره ممثلون عن 53 دولة لمناقشة الشؤون الإقتصادية والتجارية الدولية ، وبعد نقاش إستمر 4 أشهر أصدر المؤتمر ميثاق هافانا في 24 مارس 1948 والذي أبرز نواحي السياسات التجارية للدول الأعضاء " [7] ، وتتلخص هذه النتائج في النقاط التالية: [8]

1. الدعوة إلى ضرورة المساواة في المعاملة الجمركية ، والإهتمام بتخفيض مستوياتها من خلال التفاوض.
2. منح بعض مواد هذا الميثاق إستثناءات لبعض الدول الأعضاء كتخفيض القيود الجمركية المفروضة على السلع الخاصة بالمنتجات الزراعية والصناعات الناشئة ، أوفي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات ، حتى لا تتعارض هذه التخفيضات مع خطط التنمية في الدول النامية.

[7] - أنظر في : جميل محمد خالد ، أساسيات الإقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2014 ، ص 100 – 101.

[8] - هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي ، آليات العولمة الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 320 .

3. السماح للدول الأعضاء بمكافحة الإغراق بغرض رسم تعويض ، إذا أصاب صناعة محلية أو أثر سلبا على صناعة ناشئة.
4. إقرار ميثاق هافانا مساهمة الدول المتقدمة في تنمية إقتصاديات الدول النامية عن طريق إزالة الحواجز على صادراتها إلا في حالات مبررة ، إضافة إلى تثبيت أسعار الصادرات من السلع الأساسية للدول النامية.

على الرغم من الجهود الدولية المبذولة في سبيل إخراج هذا الميثاق وتطبيقه إلا أنه لم يكتب له النجاح ، بسب تراجع الدول الغنية عن تطبيق ما جاء في بنوده تمهيدا لتأسيس منظمة أخرى تهتم بالتجارة الدولية بعيدا عن هيئة الأمم المتحدة.

4.1.1. نشأة الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT:

إن البحث عن البدايات الأولى لنشأة الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة يجرنا للحديث عن المقترحات التي قدمتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة ، إلى المجلس الاقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة ، التي " تؤكد فيها على ضرورة تحرير التبادل التجاري للسلع والخدمات ، وعلى قيام جهاز دولي يتولى إدارة وتطوير هذه العملية باسم منظمة التجارة الدولية International Trade Organizatio (ITO) ولدراسة المقترحات نظم سنة 1946 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتشغيل UN Conference on Trade and Employment والذي شاركت فيه 50 دولة ، كلفت خلاله لجنة مؤقتة لإعداد مشروع (ITO) عرفت باسم :

Interim Commission for ITO ICITO ، لتختم في الأخير هذه المفاوضات بصدور ميثاق هافانا في 24 مارس 1948، والذي يعتبر اللبنة الأولى لتنظيم التجارة الدولية وظهور الإتفاقية العامة للتعريفات و التجارة " .[9]

في بادئ الأمر قوبل ميثاق هافانا بمعارضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية " بحجة أنه ينازع صلاحيات الكونغرس الأمريكي في توجيه التجاركة الخارجية التي

[9] - أنظر في : هوشيار معروف ، آليات العولمة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 185.

هي من إختصاصه وإلى الإنتقاص منها ، كتثبيت أسعار المواد الأولية ومنع الممارسات الإحتكارية في التجارة الدولية ، وتنظيم إنتقال التكنولوجيا ، وتأمين تمويل الصادرات ، علما أن هذه المسائل قد أصبحت فيما بعد من إختصاص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" والذي أنشئ سنة 1964 " .[10]

لقد أبدت مختلف الإتحادات لاسيما إتحادات المنتجين معارضتهم لمبدأ تخفيض التعريفة الجمركية وسياسة التوسع في الإستيراد ، هذا ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إقتراح عقد مؤتمر دولي في جنيف سنة 1947 للمداولة حول التجارة الدولية ، بحيث " إجتمعت 23 دولة في أكتوبر 1948 بجنيف وتم إجراء مفاوضات جانبية أسفر عنها التوقيع على الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، والتي إشتملت على المبادئ والأسس والقواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب ، وقد دخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في جانفي 1948 دون أي تنظيم هيكلي قانوني ، بل ظل العمل بها كسكرتارية تابعة للأمم المتحدة على مدى نصف قرن من الزمن تقريبا على الرغم من إنضمام 117 دولة إليها "[11] ، وفيما يلي قائمة الدول 23 المشاركة في الإتفاقية وهي :

- عشر دول صناعية هي : أمريكا بريطانيا – أستراليا – نيوزيلندا – كندا – فرنسا – بلجيكا – هولندا – لوكسمبورغ – النرويج.
- دولتين عربيتين هما: سوريا – لبنان.
- ثلاث دول من أمريكا اللاتينية هي : تشيكوسلوفاكيا – البرازيل – التشيلي.
- دولتان من إفريقيا : جنوب روديسيا – جنوب إفريقيا.
- خمس دول آسيوية: الهند – باكستان – الصين – كوريا – سيلان.
- من أوروبا الشرقية نجد دولة: بورما.[12]

[10] - لمزيد من الإطلاع أنظر في : زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر، 1998، ص 324.

[11]- هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي ، آليات العولمة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 389 - 390.

[12]- عبد الواحد العفوري ، العولمة والجات - الفرص والتحديات - ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، مصر، 2000 ، ص 32.

2.1. تعريف الإتفاقية العامة للتعريفة و التجارة ومبادئها وأهدافها :

2.1.1. تعريف الإتفاقية العامة للتعريفة و التجارة GATT :

إذا ما حاولنا إعطاء تعريف لإتفاقية الجات فإن البداية تكون مع الأحرف الأولى من تسميتها " الجات " والتي هي إختصار لما يعرف بالإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أو "General Agreement On Tariffs Trade " ، " وهي عبارة عن معاهدة دولية تتضمن حقوقا وواجبات متبادلة بين مجموعة الأطراف المتعاقدة ، تم التوقيع عليها سنة 1947 من طرف 23 دولة من بينهم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا ، وقد بدأ العمل بها فعليا إبتداءا من جانفي 1948 " [13] ، تهدف إلى إيجاد آلية متعددة الأطراف لتسهيل حركة التجارة الخارجية بين الدول ، والإتفاق على مجموعة من المبادئ التي ترمي إلى تحرير التجارة الدولية في السلع شريطة أن تكون هناك مزايا تحصل عليها الدولة العضو وإلتزامات مطالبة بها ، " وقد جاءت هذه التسمية نتيجة لما تم التوصل إليه من حزمة التخفيضات على التعريفات الجمركية ، من أجل تطوير المبادلات التجارية عن طريق المفاوضات وحل المنازعات ، ومنع ومحاربة كل العراقيل الغير جمركية في المبادلات التجارية " .[14]

2.2.1. أهداف الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارةGATT :

سعت الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة إلى تحقيق جملة من الأهداف تمثلت في: [15]

- تحرير التجارة العالمية وتنظيمها ، من خلال إزالة الحواجز والقيود التي تعيق التبادل التجاري الحر لمختلف السلع .
- توسيع التجارة العالمية عن طريق خلق جو ملائم للمنافسة الدولية وتسهيل عملية النفاذ إلى الأسواق .

---

[13]- لمزيد من المعلومات أنظر: جميل محمد خالد ، أساسيات الإقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 100.

[14] -Frédéric Toulon, la nouvelle économie mondiale, collection major, 6eme édition, MD impressions, France, 2008, p 71.

[15] - أنظر في : هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي ، آليات العولمة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 391 .

- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال وكل ما تعلق بها من زيادة للإستثمارات العالمية وتنشيط التبادل التجاري بين الأطراف المتعاقدة .
- الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية العالمية والتوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية.
- إيجاد مبدأ للمفاوضات كأساس و وسيلة لحل النزاعات والخلافات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

3.2.1. مبادئ الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة :

- **مبدأ الدولة الأكثر رعاية:**

يعتبر أول وأهم مبدأ من مبادئ الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة يقوم على أساس عدم التمييز بالمعاملة " بحيث يلتزم بموجبه البلد العضو منح بقية الدول المتعاقدة نفس المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم وحقوق الإستيراد والتصدير التي يمنحها لأي دولة أخرى من دول الإتفاقية دون تمييز ، فمثلا عندما تفتح دولة متعاقدة سوقها لمنتج وارد من دولة أخرى متعاقدة أو غير متعاقدة فإن سوق المنتج يعتبر مفتوحا في ذات الوقت دون شروط أمام كل الدول المتعاقدة الأخرى " [16] ، ولقد شمل مبدأ الدولة الأكثر رعاية بعض الإستثناءات تمثلت في:

- منح دول الجنوب بعض المزايا لصناعتها الناشئة لمساعدتها في الدخول إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة ، وتصبح بذلك قادرة على المنافسة .
- نصت المادة 24 من الإتفاقية على إمكانية منح الدول بعضها البعض مزايا تفضيلية لتجارتها البينية ، والتي تكون في إطار تجمعات إقليمية كمنظمة التجارة الحرة أو الإتحاد الجمركي، دون الإلتزام بمنح هذه المزايا لباقي الأطراف المتعاقدة شريطة أن يكون الهدف من إنشاء هذه التجمعات تسهيل التجارة الدولية بين هذه الدول من جهة ودون زيادة للعوائق والقيود الجمركية المفروضة على تجارتها مع الأطراف المتعاقدة الأخرى من جهة أخرى ، و ألا تكون الرسوم واللوائح المفروضة على الأطراف الأخرى الغير أعضاء في

[16] - السيد أحمد عبد الخالق ، التجارة الإلكترونية والعولمة ، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2006 ، ص 14 .

الإتحاد أعلى وأشد عما كانت عليه من قبل لأن الهدف هو إزالة كافة العوائق التي تقف أمام التجارة الدولية . [17]

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب أن نميز بين الدول المتقدمة والدول النامية :

- **التكتل الإقتصادي للدول المتقدمة:**

يعفى من شرط الدولة الأكثر رعاية إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم إقتصادي معين .

- **التكتل الإقتصادي للدول النامية:**

حضيت هذه الدول بالشروط والإستثناءات الآتية :

يعفى من هذا الشرط كافة الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجاري حتى لو كانت غير منتمية إلى إقليم جغرافي معين ، ويسري هذا على إتفاقيات التجارة التفضيلية والمناطق الحرة والإتحادات الجمركية .

- تستثنى كذلك العلاقات التفضيلية التاريخية من تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية والتي كانت قائمة قبل التعاقد في الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة مثل العلاقات التفضيلية التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة مثل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبعض الدول التي كانت قديما مستعمرة لها .
- كما تستثنى أيضا الترتيبات الحمائية للصناعات الناشئة في الدول النامية حتى تصبح قادرة على المنافسة العالمية .
- إضافة إلى ذلك نجد نظام التفضيلات التجارية المعممة بين الدول النامية مع بعضها البعض إذ تخضع ترتيبات هذا النظام إلى شرط الدولة الأكثر رعاية بين الدول النامية سواء كانت هذه التفضيلات تعريفية أم غير تعريفية ، كذلك ضم الإستثناء من هذا الشرط الأمور المتعلقة بالأمن إذا كانت التدابير اللازمة لحماية مصالح الأمن القومي . [18]

---

[17] - حسين نجم الدين ، تطور الإقتصاد الدولي و التنمية في ظل سيطرة الرأسمالية ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1984 ، ص 301 .

[18]- شيخي حفيظة ، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة " ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، 2011 - 2012 ، ص 51 - 52 .

- **مبدأ المعاملة الوطنية :**

جاء هذا المبدأ ليكمل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، وهو يقوم على قاعدة أساسية تقضي بإلزام كل الأطراف المتعاقدة في إتفاقية الجات على عدم التمييز بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية ، بمعنى آخر " عدم إعطاء المنتجات المحلية أي ميزة تفضيلية على المنتجات المستوردة ، بحيث يضع هذا المبدأ منتجات كل الشركاء التجاريين على قدم المساواة في المعاملة الضريبية والجمركية ، مما يعني أن الواردات من سلعة معينة تعامل بمجرد عبورها حدود الدولة المستوردة نفس المعاملة التي تعامل بها المنتجات المماثلة ذات المنشأ الوطني " .[19]

- **مبدأ الشفافية :**

يعتبر هذا المبدأ أحد المتطلبات المهمة لنجاح أي نظام تجاري متعدد الأطراف ، حيث يحقق للنظام قدر كبير من الاستقرار ، والقابلية للتنبؤ بالإلتزامات المحددة في جداول التخفيضات الجمركية ، كما أن أي تعديل في هذه الجداول ينبغي أن تتم الموافقة عليه من قبل أغلبية ثلثي الأطراف المتعاقدة في الإتفاقية.

" تشير المادة العاشرة من إتفاقية الجات إلى أن أي قوانين أو تنظيمات ، أو لوائح، أو قواعد إدارية ذات تأثير على عمليات البيع ، أو الشراء ، أو النقل ، أو التأمين ، أو التخزين، أو الفحص، أو العرض، أو الإستخدام ، أو الخلط ، بالنسبة لأي طرف من الأطراف المتعاقدة ، سواء تعلقت بالتصنيف أو التقييم للأغراض الجمركية ، أو معدلات الضريبة الجمركية أو الضرائب والرسوم الأخرى على الواردات أو الصادرات أو المدفوعات يجب نشرها بصورة فورية ، وبطريقة تمكن الحكومات والتجار من الإطلاع عليها ومعرفتها ، كما يجب نشر جميع الإتفاقيات التي توقع بين الحكومات المختلفة والتي تؤثر على سياسات التجارة الدولية " .[20]

يجب التنويه إلى ضرورة " عدم تفعيل أي إجراءات أو قوانين ، أوتنظيمات ذات صلة بالتجارة الدولية قبل القيام بعملية النشر الفعلي لها ، ونظرا لأهمية هذا المبدأ فقد تعرضت

[19] - محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق ، لبنان ، 2010 ، ص 358 .

[20] - أحمد علي صالح ، إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، لبنان ، 2012 ، ص 83.

أغلب مواد الإتفاقية إلى ضرورة مراعاة الوضوح في صياغة السياسات التجارية إلى الأطراف المتعاقدة ، مع عدم اللجوء إلى إتخاذ أي إجراءات جديدة من جانب واحد ، دون موافقة مسبقة من بقية الأطراف ، وذلك ضمانا لتحقيق الشفافية في العلاقات التجارية الدولية " .[21]

- **مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:**

تم إدخال هذا المبدأ سنة 1966 ، خاصة بعد إتفاق الأطراف المتعاقدة على تعديل أحكام الجات في إطار جولة كيندي ، حيث تم إضافة الجزء الرابع لأحكام الإتفاقية 1 والذي إشتمل على برنامج كامل لتعديل السياسات التجارية التي تبنتها الدول المتقدمة بما يتماشى مع متطلباتها ، ولقد إحتوى هذا الجزء الرابع على ثلاث مواد هي المادة : 36 / 37 / 38 ، بحيث "تشير المادة السادسة والثلاثين إلى إعتراف جميع الأطراف المتعاقدة بأهمية التجارة الدولية للدول النامية ، وضرورة مراعاة وضع الدول النامية ورغبتها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، ورفع مستوى المعيشة بها ، كما تم الإتفاق على ضرورة مساعدة الدول النامية في زيادة حصيلة صادراتها وتنويع هيكلها، مع السماح لها بمزايا إضافية تساعدها على الولوج إلى أسواق الدول المتقدمة ، وذلك دون مطالبة الدول النامية بتقديم تنازلات أو مزايا للدول المتقدمة مقابل ذلك " .[22]

أما المادة السابعة والثلاثون والمتعلقة بالإلتزامات فقد أكدت على ضرورة تبني الدول المتقدمة إلى أقصى حد ممكن تفعيل الأحكام المتعلقة بمنح أولوية كبيرة لتخفيض وإلغاء الحواجز الحالية أو المحتملة أمام المنتجات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى الدول النامية ، ويتضمن ذلك الضرائب الجمركية ، أو قيود أخرى تفرق بين المنتجات في شكلها الأولي وشكلها المصنع ، وكذلك ضرورة عدم فرض أو زيادة الضرائب الجمركية أو الحواجز الغير تعريفية أمام صادرات الدول النامية ، والإمتناع عن إتخاذ أي إجراءات أو قيود مالية ، أو تغيير في السياسات المالية ، بما يعوق نمو الإستهلاك المحلي من المنتجات الأولية في شكلها الخام أو المصنع والتي يكون مصدرها الدول النامية ، أما المادة الثامنة والثلاثون فقد أكدت على

---

[21] - لمزيد من الإطلاع أنظر في : عادل مهدي ، عولمة النظام الإقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، الطبعة الثانية ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر، 2004 ، ص 154 – 156.

[22] - مصطفى محمد عز العرب ، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع ، مصر ، 1988 ، ص 304 .

ضرورة تعاون جميع الأطراف المتعاقدة لتفعيل أحكام المادتين السابقتين ، وبصفة خاصة عليها إتخاذ ما يلزم لتحسين شروط دخول منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة ، وتحقيق درجة عالية من الإستقرار في حصيلة صادرات هذه الدول، مع ضمان عائد مجزي من أسعار هذه الصادرات إضافة إلى ذلك فقد نصت هذه المادة على ضرورة تفعيل التعاون المشترك في قضايا التجارة والتنمية .[23]

4.2.1. أهم الإستثناءات من مبادئ إتفاقية الجات :

تعتبر الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة آلية مهمة لتنظيم وترقية التجارة الدولية بين الدول المتعاقدة فيها ، والتي بمجرد توقيعها عليها تصبح ملزمة بكل المبادئ الواردة فيها دون إستثناء وبغض النظر عن وضعها الاقتصادي ، هذا ما دفع بالدول النامية إلى المطالبة بضرورة وضع مجموعة من الإستثناءات المتمثلة في [24] :

1. حسب المادة 12 من إتفاقية الجات فإنه يمكن لأي طرف متعاقد أن يقوم بتقييد تجارته الخارجية، من خلال إستعمال نظام الحصص الكمية ، لغرض تصحيح الخلل الجسيم في ميزان المدفوعات ويتم ذلك وفقا لإجراءات محددة بشرط أن يتم التخفيف التدريجي لهذه القيود وصولا لإلغائها بزوال الظروف التي إستدعت اللجوء إليها .
2. تسمح المادة 19 من الإتفاقية لأي طرف متعاقد باللجوء إلى الإجراءات الوقائية بشرط أن تكون بهدف حماية الصناعة المحلية ، ويتم ذلك عند حدوث تدفق مفاجئ وضخم للواردات من سلع معينة يلحق الضرر بالمنتجين المحليين ، وتتمثل الإجراءات الوقائية في فرض قيود تجارية على هذه السلع دون تمييز بين الدول المتعاقدة .
3. في حالة تدهور الإحتياطات النقدية لأي طرف متعاقد ، يمكنه أن يقوم بفرض قيود على وارداته حتى يعيد التوازن لمدفوعاته ووضعيته المالية ، وعليه فإن هذه القيود يمكن إستعمالها

[23] - أنظر في : جميل محمد خالد ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 105.
[24] - ناصر دادي عدون وآخرون ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، الطبعة الأولى ، دار المحمدية العامة ، الجزائر،2003 ، ص 17.

فقط في حالة الإنخفاض المحسوس للإحتياطات النقدية ، أومحاولة إعادة رفع هذه الإحتياطات وفقا لمعدل نمو معقول إذا كان متدهورا جدا .

4. أما فيما يتعلق بحماية المنتجات الزراعية فإنه يسمح بإستعمال قيود كمية ، تفرض على الواردات من هذه المنتجات ، بشرط أن يكون الهدف منها إعادة الإستقرار للأسواق الدولية للمنتجات الزراعية التي وصلت إلى وضعية حرجة بسب تدهور أسعار المنتجات الزراعية الناتجة عن زيادة الواردات .
5. يسمح للدول النامية إستعمال القيود الموجهة لتسهيل عملية إنشاء فرع لصناعة معينة ، بهدف رفع المستوى المعيشي العام لمجتمعها .

جاءت هذه الإستثناءات نتيجة للنداءات المتكررة من قبل الدول النامية من جهة، وحتى لا تزداد حدة المشاكل الإقتصادية التي تواجهها إذا ما أجبرت على إحترام جميع مبادئ الإتفاقية من جهة أخرى ، وذلك بالنظر إلى الفرق الشاسع الموجود بين الدول المتقدمة والدول النامية والسائرة في طريق النمو من حيث القوة الإقتصادية. [25]

2. جولات الجات التفاوضية ونتائج جولة الأوروغواي :

1.2. جولات الجات التفاوضية :

نظمت الأمانة العامة للجات عدة جولات من المفاوضات بين الدول الأعضاء للعمل على تخفيض التعريفات الجمركية وتسهيل عمليات التبادل التجاري ، وقد بلغ عددها كثمان جولات بدأت منذ سنة 1947 إلى غاية تاريخ التوقيع على الوثيقة النهائية لجولة الأورغواي سنة 1994، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات هي :

1.1.2. الفترة الأولى " بداية الجولات التفاوضية " (1947- 1971) :

خلال هذه الفترة تم عقد خمس جولات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، تم تصنيفها ضمن مجموعة واحدة ، لسببين بارزين تمثلا في : " أن غالبية هذه الجولات دارت في

[25] - أنظر في : ناصر دادي عدون وآخرون ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 - 19.

إطار نصوص الإتفاقية الأصلية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد أنها ركزت في مجملها على تحقيق المزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية بين الأطراف المتعاقدة فيما يخص التجارة بالسلع " ، وتتمثل هذه الجولات في :

- **الجولة الأولى : جولة جنيف (جنيف) 1946- 1947:**

إستهدفت هذه المفاوضات وضع القواعد الأساسية لتحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية ، بإستثناء صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة ، " وقد حضر هذا المؤتمر 23 دولة في قصر الأمم ، ووقعوا على إنشاء الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وبنودها الأولى ، وقد ركزت المفاوضات على تخفيض التعريفات الجمركية بحيث وصل عددها إلى 45000 إمتياز جمركي بقيمة 10 مليار دولار أي ما يعادل خمس التجارة العالمية في تلك الفترة أي بنسبة 20 % ".

- **الجولة الثانية : جولة أنيسي (فرنسا) 1949:**

عقدت هذه الجولة " في فرنسا سنة 1949 بحضور 13 دولة فقط ، وقد عكس إنخفاض عدد الدول المشاركة ضعف النظام التجاري المتعدد الأطراف لعدم إكتسابه لصفة العالمية ، وقد بلغ عدد التخفيضات المتبادلة في هذه الجولة 5000 تخفيض فقط مقارنة بما تم تسجيله في الجولة السابقة .[26]

- **الجولة الثالثة : جولة توركاي (إنجلترا) 1951:**

جرت هذه الجولة في " مدينة توركاي بإنجلترا سنة 1951 وقد حضرتها 38 دولة ، وبلغ عدد التخفيضات الجمركية المتبادلة فيها 8700 تخفيض ، ويفسر البعض سبب زيادة عدد الدول الحاضرة في المؤتمر إلى رغبتها في تحرير تجارتها الخارجية ، وفتح الأسواق الخارجية أمام صادراتها، ويلاحظ أن أغلب هذه الدول هي دول متقدمة نظرا لإنسحاب أغلب الدول النامية من الجات لتجاهل هذه الأخيرة لمصالحها وحاجاتها وتركيزها على مصالح ومتطلبات الدول المتقدمة ،

[26] - هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي ، آليات العولمة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 399 .

وقد بدأت الصعوبات تظهر بشكل واضح منذ هذه الجولة لسعي مجموعة من الدول لتزويد نفسها بحماية مصطنعة ضد المنافسة الخارجية خصوصا أمريكا وبريطانيا " .[27]

- **الجولة الرابعة : جولة جنيف (سويسرا) 1951-1956:**

تميزت الجولة الرابعة والتي " إنعقدت بجنيف في 18 جانفي 1951 وإستمرت إلى غاية ماي 1956 بحضور ضعيف للدول المشاركة إذ بلغ عددها 26 دولة فقط ، وقد تمخضت عن هذه المفاوضات 160 إتفاقية ثنائية ، كما تم إقرار تخفيضات للتعريفة الجمركية بقيمة 1.3 تريليون دولار من التبادل التجاري ، وبهذا بلغت قيمة التجارة العالمية في تلك الفترة 2 بليون دولار .[28]

- **الجولة الخامسة : جولة ديلون (جنيف) 1960- 1961:**

عرفت بجولة ديلون نسبة إلى دوجلاس ديلون وكيل وزارة الخارجية الأمريكية ، شاركت فيها 26 دولة عملت على تنسيق إتفاقات للتعريفة الجمركية مع دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية، " وقد ركزت على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية إذ حققت تخفيضات معتبرة على التدفقات السلعية الدولية شملت 4000 سلعة ، وبهذا بلغت قيمة التجارة 4.9 بليون دولار" .[29]

2.1.2. الفترة الثانية " الطريق إلى الأوروغواي " (1972-1989) :

إحتوت هذه الفترة من حيث سياقها الزمني على جولتين من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وهي تبدأ مع نهاية أعمال الجولة الخامسة ، و تستمر حتى نهاية الجولة السابعة .

- **الجولة السادسة : جولة كيندي (جنيف) 1964-1967:**

شهد العالم خلال النصف الأول من الستينات تطورات إقتصادية كبيرة كان أبرزها موجة التحرر التي عرفتها الدول ، إلى جانب ظهور منظمة التجارة العالمية والمجموعة الإقتصادية الأوروبية وإنتهاجها لسياسة جمركية موحدة ، كما عملت على زيادة طاقتها الإنتاجية ومن

[27]- أنظر في ذلك : هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي ، آليات العولمة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 399 .
[28] - عادل المهدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 159 - 160.
[29] - هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 400 .

ثمة زيادة صادراتها إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية ، والذي بدأ ميزان مدفوعاتها يعرف نوعا من الضعف وفي ظل هذه الظروف " عقدت الجولة السادسة في جنيف بحضور 26 دولة ، وقد قدمت لإدارة الرئيس الأمريكي جون كنيدي كل الصلاحيات من أجل التفاوض على أسس جديدة ، وهكذا تم الإتفاق على:

1. تخفيض الضرائب المحلية على السلع الصناعية بنسبة 35 % على مدى خمس سنوات ، علما أن التخفيض إختلف من دولة لأخرى لكنه تراوح على العموم ما بين 24% و50%.
2. تخفيض الضرائب الجمركية على المنتجات الزراعية بنسبة 25 %.
3. تخفيض الضرائب الجمركية على المنتجات الكيماوية بنسبة 50% في أمريكا ونسبة 20 % لدول السوق الأوروبية المشتركة و بريطانيا .
4. منح الدول النامية بعض الإمتيازات دون مطالبتها بالمثل .[30]

- **الجولة السابعة : جولة طوكيو (اليابان) 1973-1979 :**

عقدت هذه الجولة في ظروف تميزت بقيام أزمة حادة على مستوى النظاميين التجاري والنقدي الدوليين ، " حيث ظهر مبدأ الحماية بين الأطراف المتعاقدة بسب الأزمة النفطية الأولى بعد حرب أكتوبر1973 ، والتي تميزت بعدم الإستقرار النفطي والركود الاقتصادي والعجز في الميزان التجاري للدول المستوردة للنفط ، وعليه فإن هذه الجولة ركزت على الميادين التعريفية وغير التعريفية وإصلاح النظام القانوني للإتفاقيات العامة " .[31]

البداية كانت بالإجتماع الذي ضم 90 وزيرا في طوكيو ثم إنتقلت إلى جنيف ، ومن بين 102 دولة مشاركة في المفاوضات وقعت على الإتفاق 99 دولة فقط ، ويرجع السبب في هذه الزيادة إلى تبني الجات في الجزء الرابع من الإتفاقية مشاكل التنمية الإقتصادية للدول النامية وإعطائها مزايا تفضيلية ، بناءا على توصيات ومقترحات مؤتمر الأمم المتحدة

[30] - عادل المهدي ، عولمة النظام الإقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 159- 162 .
[31] - لمزيد من الإطلاع أنظر في : شيخي حفيظة ، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

للتجارة والتنمية المعروف ب " الأونكتاد " ، وقد تم إضافة هذا الجزء الرابع من الإتفاقية سنة 1966، وقد تمخض عن هذه الجولة جملة من الإتفاقات تمثلت في:

- إصدار وثيقة إعلان طوكيو تضمنت قواعد ومجالات التعاون في :
- تخفيض أو إزالة القيود الجمركية والغير جمركية المفروضة على التجارة العالمية ، يتم تطبيقها إبتداءا من 11/1 /1979 .
- الإتفاقات المنظمة للقواعد الجمركية ، والمساعدات والحواجز الفنية للتجارة ، وتراخيص الإستيراد ومراجعة نظم الإنحراف السلعي ، والترتيبات الخاصة باللحوم ومنتجات الألبان والطيران المدني ، بحيث تصبح سارية المفعول إبتداءا من 1980/1/1.
- الإتفاقيات الخاصة بتقييم الرسوم الجمركية سارية المفعول إبتداءا من 1980/1/1 .

✓ خفض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية بنسبة 30% مع زيادة نسب التخفيض كلما زادت درجة التصنيع .

✓ خفض التعريفات وبنسبة أقل على المنتجات الزراعية بحيث تغطي ما قيمته 12 بليون دولار من المنتجات الزراعية والتي بلغت حوالي 48 بليون دولار مقارنة بأسعار سنة 1976 بالنسبة للدول المتعاقدة .

- وضع مبادئ لتقنين إستخدام العوائق التجارية الغير جمركية .
- الإعانات والرسوم الموازية أو التعويضية :

✓ تقديم إعانات حكومية لبعض السلع في حالة عدم تأثيرها على التجارة الخارجية للدول الأخرى ، وعدم شمول هذه الإعانات منتجات الصناعات التمويلية والمعادن.

✓ تقديم إعانات محدودة للمنتجات الزراعية والأسماك و المنتجات الإستوائية .

✓ تخفيض إجراءات الإستيراد ، بحيث تتعهد الحكومات بإدارة التراخيص بطريقة محايدة وعادلة إتجاه أعضاء الجات .[32]

[32] - أنظر في : المرسي السيد الحجازي ، منظمة التجارة العالمية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، لبنان ، 2001، ص 19 .

✓ التقييم الجمركي عن طريق إستخدام نظام موحد لتقييم أسعار السلع لأغراض الجمارك ومنع التقديرات الجزائية التي تقدر في بعض الدول .

- العوائق الفنية أو التقنية :

تتلخص هذه العوائق في المحاور الآتية:

✓ الإتفاق على إستخدام معايير دولية موحدة بدلا من المعايير الوطنية سواء كان في المجال (الأمني ، البيئي أو الصحي) والتي تختلف من دولة إلى أخرى ، وتتسبب في إعاقة التجارة الدولية .

✓ من أجل تحقيق منافسة دولية قوية في سوق المشتريات الحكومية ، تم تحديد القواعد التفضيلية لطرح المناقصات الحكومية دوليا من خلال تقدير قيمة المشتريات الحكومية التي تغطيها القواعد المتفق عليها والمقدرة بحوالي 35 مليون دولار.

✓ منح إمتيازات تعريفية وغير تعريفية للمنتجات الإستوائية .

✓ تخفيض متوسط التعريفة على السلع المصنعة في الأسواق السبع الكبرى من 7%-4.7%.[33]

✓ وضع أسس قانونية ثابتة في الجات خاصة بتجارة دول الجنوب ، وذلك بمنحها معاملة تفضيلية في تجارتها الدولية ، كتقديم معدلات تعريفية جمركية منخفضة وإعطاءها إمتيازات فيما تعلق بالعوائق التجارية المختلفة ، مع السماح لها بعقد إتفاقات فيما بينها على المستويين الإقليمي والعالمي ، إلا أن هذه المعاملة التفضيلية عرفت بعض الإستثناءات تمثلت في قائمة السلع التالية: النسيج والفولاذ والأحذية والزجاج والساعات ، كما تلغى المعاملة التفضيلية لأي دولة نامية تلقائيا إذا زادت صادرات هذه الدولة عن 50 % من مجموع المستوردات الأمريكية أو تزيد قيمتها عن 30 مليون دولار لأي سلعة . [34]

حجب المعاملة التفضيلية لعدد من الدول الآتية :

- الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC.

[33] - حسام علي داود وآخرون ، اقتصاديات التجارة الدولية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2002 ، ص 149.

[34] - لمزيد من الإطلاع أنظر في : المرسي السيد الحجازي ، مرجع سبق ذكره ، ص 19 .

- الدول التي لا تتمتع بحالة الدولة الأكثر تفضيلا .
- الدول التي تعطي معاملة تفضيلية لدول متقدمة أخرى وتحجبها عن أمريكا.
- الدول التي تقوم بتأميم ومصادرة الإستثمارات الأمريكية دون تعويض.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الإتفاقيات لم تأخذ شكل متعدد الأطراف، بسب رفض بعض الدول الموافقة عليها ، و طبقت على مستوى ضيق لذلك سميت بصورة غير رسمية بالمدونات أو " Codes " ، لكن على العموم يمكن إعتبار جولة طوكيو المحاولة الأولى لإصلاح النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف .[35]

3.1.2. الفترة الثالثة " جولة الأوروغواي " (1979-1993) :

شهدت هذه الفترة أعمال الجولة الثامنة والأخيرة من جولات الجات التفاوضية "جولة الأوروغواي" والتي كانت السبب الرئيسي في إنشاء منظمة التجارة العالمية .

- **الجولة الثامنة جولة الأوروغواي (بونتادل إيست بالأوروغواي)1986- 1994 :**

كانت البداية الأولى لهذه الجولة مع المبادرة التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 1982 بسويسرا والداعية إلى عقد إجتماع وزراي لكل الأطراف المتعاقدة في الجات ، وهو ما تجسد على أرض الواقع بحيث " إنطلقت المفاوضات فعليا بمدينة لبونتادل إيست من 15 إلى 20 سبتمبر 1986 من أجل مناقشة جملة من المواضيع والتي سعت في أغلبها إلى إعطاء حرية أكبر للتجارة عن طريق فتح الأسواق وإلغاء كافة القيود التي تعيقها ، إلى جانب مناقشة كيفية توسيع نطاق عمل الجات " .[36]

كما شهدت الجولة إلى جانب ذلك طرح مواضيع أخرى جديدة للمناقشة، تمثلت في تخفيض الدول الصناعية للتعريفات الجمركية وإلغاء الحواجز الغير التعريفية على المنتجات الصناعية بنسبة 40 % مقسمة على عدد متساوي من السنوات ، إضافة إلى البحث في كيفية تطوير التجارة الدولية خاصة ما تعلق بالسلع الزراعية والمنتجات

[35] - حسام علي داود وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 150.

[36]- تقرير خبراء صندوق النقد الدولي ، آفاق الإقتصاد العالمي ، جولة مفاوضات الأوروغواي النتائج و الإنعكاسات ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، ماي 1994 ، ص 86 .

الإستوائية وكل المنتجات المنتجة من موارد طبيعية ، كما تقرر أيضا تخفيض دعم الإنتاج بالنسبة للدول الصناعية بنسبة 20 % .

أما الدول النامية فإن التخفيضات في التعريفات الجمركية والدعم المحلي ودعم التصدير قد حدد بثلثي التخفيضات المقررة للدول الصناعية ، أما بالنسبة للدول الأقل نموا فقد تم إعفاءها من جميع تعهدات التخفيض ، كما تمت مناقشة تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة والتي تقرر إدماجها في منظمة التجارة العالمية على أربع مراحل ، على أن يتم تحرير معظم المنتجات بنسبة 49 % خلال عشر سنوات.

كما تم خلال نفس الجولة مراجعة مواد ونصوص الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات لسنة 1947 ، و مناقشة كل من مدونات أو ما يعرف ب " Codes" الخاصة بجولة طوكيو و إتفاق مكافحة الإغراق ،كما فتح باب المفاوضات حول جملة من القضايا كان أبرزها قضية الدعم والإجراءات المضادة له ، وقضية حماية حقوق الملكية الفكرية ضف إلى ذلك إجراءات التجارة المرتبطة بالإستثمار ،كما تمت مناقشة إمكانية تحرير التجارة في الخدمات ، لتختتم الجولة بإعادة النظر في آلية تسوية النزاع والنظام الأساسي للجات ككل ، ومن ثم البحث عن إمكانية لترتيب إطار مؤسسي دولي لهذا الغرض .[37]

ما يمكن ملاحظته عن جولة الأوروغواي هو نجاحها في تخطي كل العبقات التي شهدتها ، بحيث على الرغم من طول مدة مفاوضاتها والتي دامت سبعة سنوات ، إلا أنها ساهمت في توحيد آراء الدول المجتمعة على إختلافهم حول ضرورة إيجاد آلية يتم من خلالها تنظيم المبادلات التجارية العالمية.

4.1.2. ما بعد جولة الأوروغواي :

بعد إختتام الجولة الأخيرة من جولات الجات التفاوضية والتي دامت 7 سنوات ، إنتهت بالتوقيع على إتفاقية الجات من طرف 117 دولة في مراكش بالمغرب في أفريل 1994، لتعود و تجتمع الدول المشاركة من جديد بعد مضي سنتين من بدء الجولة في ديسمبر 1988 بمونتريال بكندا ، من أجل تقييم النتائج المحققة في القضايا المطروحة للنقاش

[37] - هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 402 .

والبدء في تحضير أجندة العمل للفترة المقبلة ، إلا أنه على الرغم من ذلك إتفق ممثلي الأطراف المتعاقدة على تقديم تنازلات لفتح أسواق الدول المتقدمة أمام المنتجات الإستوائية بهدف مساعدة الدول النامية ، إضافة إلى تفعيل نظام تسوية المنازعات وإيجاد آلية لمراجعة السياسات التجارية ، وتجدر الإشارة إلى أن تمديد أجل الجولة إلى ديسمبر 1991 كان نتيجة لهذه الخلافات بعدما كان مقررا إنهائها في ديسمبر 1990.

كما شهدت الجولة أيضا تقديم المسودة الأولى للإتفاقيات القانونية من طرف المدير العام للإتفاقية ، والذي قام بصياغتها وإعدادها للنقاش في الإجتماع الوزاري الذي عقد بجنيف سنة 1991 ، بحيث تضمنت الخطة خفض الدعم الممنوح لصادرات السلع الزراعية ، وتخفيض حجم الصادرات الزراعية المدعمة ، وكذلك تخفيض الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين ... الخ ، كما حملت الخطة إقتراحا آخر يقضي بتحرير تجارة المنسوجات على مراحل زمنية متتابعة لتجنب حدوث إضطراب في أسواق هذه المنتجات.[38]

على الرغم من كل هذه الجهود المبذولة عادت الخلافات لتظهر خاصة بعدما قوبلت هذه المقترحات بالرفض سواء من طرف الإتحاد الأوروبي والقاضي بعدم إلغاء الدعم والقيود المفروضة على منتجات القطاع الزراعي ، وكذا الدول النامية الرافضة لتحرير تجارة الخدمات ، وبهذا إنتهت الجولة بعدما عرفت تأرجحا في المفاوضات أدى إلى تأجيل التوقيع على الوثيقة التي قدمها المدير العام للجات لحل الخلاف بين الشركاء التجاريين ، وبقي الوضع على حاله إلى غاية 13 جانفي 1992 أين تم تشكيل هيكل تفاوضي رباعي المسار ضم في جوانبه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي و اليابان وكندا ، من أجل إعادة النظر في القضايا المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق والتجارة في الخدمات ، وبالفعل فقد تم الإتفاق بعد إجماع دول الإتحاد الأوربي في 22 ماي 1992 على القيام بإصلاح داخلي للسياسة الزراعية المشتركة .

في نوفمبر 1992 عقد إتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي عرف بإسم " إتفاق بلير هاوس Blair House Accord " من أجل حسم قضية التجارة

[38] - أنظر في : عادل المهدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 163 – 181 .

في السلع الزراعية ، وقد تضمن الإتفاق قيام الإتحاد الأوروبي بتخفيض قيمة المساحة المزروعة بالبذور ، و كذا تخفيض حجم صادرات المحاصيل المدعمة إضافة إلى خفض الإنفاق المحلي على دعم الإنتاج من المحاصيل الزراعية مع العمل على تحسين عملية دخول الأسواق بتخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية ، وتحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية، كما وافقت الدول النامية على الدخول في مفاوضات بشأن تحرير تجارة الخدمات مقابل إعادة قضية المنسوجات والملابس الجاهزة على طاولة النقاش ، ضف إلى ذلك فتحها لباب التفاوض في ما تعلق بإلغاء القيود الكمية ، وكذا الإتجاه نحو التحرير التدريجي لهذه المنتجات والتي تلقى إهتماما كبيرا من طرف عدد كبير من الدول النامية .

إذن لقد نجح المسار الرباعي في تحقيق تقدم ملموس تجسد في إعلان كل من الولايات المتحدة وأوروبا في 15 ديسمبر 1993 على التوصل إلى إتفاق حول نص لإنهاء جولة الأوروغواي ، وفي 15 أفريل 1994 تم التوقيع على الإتفاق النهائي بعد عقد الإجتماع الوزاري في مراكش والذي حضرته 123 دولة ، وعليه تم إصدار الوثيقة الختامية لإنشاء منظمة التجارة العالمية .[39]

2.2. جولة الأوروغواي وأهم النتائج التي تمخضت عنها:

1.2.2. نتائج جولة الأوروغواي :

بعد المخاض العسير الذي عرفته جولة الأوروغواي والتي إنتهت بصدور الوثيقة الختامية والتي تعرف بوثيقة مراكش في 15 أفريل 1994 ، بحيث حملت في مجملها أكثر من 27 إتفاقا مختلفا شمل مواضيع جديدة لم يتم التطرق أو الحسم فيها من قبل ، كما تضمنت كافة النتائج القانونية المنشأة لفعاليات المنظمة العالمية للتجارة التي توصلت إليها كل الأطراف المتعاقدة ، إضافة إلى ملاحق أخرى تابعة لها ، وفيما يلي توضيح لأهم النتائج التي تم التوصل إليها في جولة الأوروغواي والتي مست مجالات عدة نذكر منها:

[39] - عادل المهدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 186.

- **إتفاقية الزراعة و إتفاقية تجارة الملابس والمنسوجات:**

أ- في مجال الزراعة :

سعت إتفاقية الجات إلى تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية ، وقد إعتمدت في تطبيق ذلك على جملة من الإجراءات و النصوص والتي حملت في طياتها أحكاما تراعي الأوضاع الخاصة للدول النامية والأقل نموا ، مما يفسر منحها معاملة تفضيلية ومميزة في مجالات عدة نذكر منها [40]:

- إن أول إجراء إستفادت منه الدول النامية في مجال الزراعة كان منحها فترة زمنية معتبرة من أجل تنفيذ إلتزاماتها ، وقد حددت بعشر سنوات كاملة وهي ما إعتبرت فترة كافية إذا ما قورنت بالدول المتقدمة التي خصص لها فترة 6 سنوات فقط ، في الوقت الذي نجد فيه أن الدول الأقل نمواكانت الأوفر حظا إذ إستفادت من إعفاء تام من تلك الإلتزامات.
- التخفيض من قيمة الدعم المقدم للدول النامية والذي حدد بمقدار الثلثين مقارنة بالدول المتقدمة ، وقد قسم هذا المقدار إلى عدة مجالات بحيث خصص ما نسبته 24 % لتخفيض دعم التصدير ، و 14 % لخفض كمية الصادرات المدعمة من السلع الزراعية، كما تم تخصيص ما نسبته 13.3 % لتخفيض الدعم الداخلي الموجه للإنتاج الزراعي.
- منح الدول النامية حق تقديم دعم غير مسموح به للدول المتقدمة ، وقد شمل هذا الدعم عدة مجالات تمثلت في دعم الإستثمارات الزراعية وتقديم الدعم لتخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولي، إضافة إلى دعم رسوم النقل الداخلي على شحنات التصدير.
- إستفادتها من إمتياز يسمح لها بتحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى قيود سعرية.

[40] - حسام علي داود وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 154 – 157 .

- حق الدول النامية في تقديم طلب الإستثناء من تطبيق أحكام الإتفاقية المتعلقة بإجراءات الوقاية الصحية والصحة النباتية لفترة معينة ، مع إمكانية تمديد هذه الفترة عند تطبيق إجراءات جديدة تخص السلع التي تهم صادراتها .

يحتل قطاع الزراعة مكانة مهمة في إقتصاديات كل الدول خاصة النامية والأقل نموا منها ، وهو ما يجعل من هذه الإمتيازات المقدمة لها مهمة ، بحيث تمكنها من النهوض بهذا القطاع إن أحسنت إستغلالها بصورة تخدم مصالحها.

ب- في مجال تجارة الملابس و المنسوجات :

عرف هذا القطاع ولفترة طويلة تطبيق نظام الحصص وذلك بموجب الإتفاقية الدولية للألياف المتعددة لسنة 1974 ، والتي كانت تسمح للدول الصناعية المنتجة للمنسوجات والملابس بفرض قيود في شكل حصص على وارداتها منها لحماية إنتاجها المحلي ، خاصة إذا أخدنا بعين الإعتبار الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها الدول النامية في هذا المجال بحيث بلغت نسبة تجارة المنسوجات والملابس فيها حوالي 40 % من صادراتها .

إن تعارض نظام الحصص مع نصوص إتفاقية الجات من جهة وتأثيره السلبي على الدول النامية من جهة أخرى ، دفع بهذه الدول إلى المطالبة بإدراج تجارة المنسوجات والملابس في جدول أعمال الجولة الأوروغواي ، " والتي عملت على القضاء على نظام الحصص وإستبداله بإتفاقية خاصة بالمنسوجات والملابس تقوم على دمج هذه التجارة بصورة تدريجية ضمن نصوص إتفاقية الجات خلال فترة إنتقالية حددت بعشر سنوات مقسمة إلى ثلاث مراحل ، بحيث تكون البداية بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ سنة 1995 " [41] ، تم تلتها المراحل الأخرى كما هو مبين فيما يلي :

[41] - مصطفى يوسف وآخرون ، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2016 ، ص 42.

المرحلة الأولى : من 1 جانفي 1995 إلى غاية نهاية 30 ديسمبر 1997

تعتبر هذه المرحلة البداية الفعلية لإنهاء نظام الحصص في تجارة الملابس والمنسوجات وإخضاعها للقواعد العامة للجات ، وهو ما عملت الدول المستوردة للمنسوجات والملابس على تطبيقه من خلال تحرير ما نسبته 16 % من قيمة وارداتها الخاضعة للإتفاقية .

المرحلة الثانية : من 1 جانفي 1998 إلى غاية نهاية 30 ديسمبر 2001:

دامت هذه المرحلة 4 سنوات كاملة ، بحيث تم فيها مواصلة عملية التحرير لما نسبته 17 % أخرى من قيمة واردات المنتجات النسيجية الخاضعة للإتفاقية .[42]

المرحلة الثالثة : من 1 جانفي 2002 إلى غاية نهاية 30 ديسمبر 2004:

في هذه المرحلة تم تحرير ما نسبته 18 % أخرى، وبهذا وصل مجموع ما تم تحريره إلى 51 % من المنتجات الخاضعة للإتفاقية .

المرحلة الرابعة : من 1 جانفي 2003 إلى غاية نهاية 30 ديسمبر 2005:

صادفت هذه المرحلة الأخيرة السنة العاشرة من المرحلة الإنتقالية والتي تم فيها تحرير النسبة الباقية والمقدرة ب : 49 % من المنتجات الخاضعة للإتفاقية ، وبهذا تم إخضاع التجارة الدولية في المنسوجات للإتفاقية العامة للجات بصفة نهائية.[43]

على الرغم من أهمية تحرير تجارة المنسوجات والملابس ودمجها ضمن نصوص إتفاقية الجات بالنسبة للدول النامية ، إلا أننا نجد أنها جاءت لتخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب مصالح الدول الأخرى ، فإذا ما أمعنا النظر في كيفية تقسيم نسب برامج الدعم التدريجي للمنتجات سنلاحظ أنه تم تأخير نصف كمية الواردات من المنسوجات والملابس أي ما يعادل 49 % ليتم دمجها في المرحلة الأخيرة ، هذه النسبة قد تدفع بعض الدول للمطالبة بالإستفادة من تقييد التجارة في هذا القطاع بعد إنتهاء فترة الدمج مما

[42] - حسين نجم الدين ، تطور الإقتصاد الدولي والتنمية في ظل سيطرة الرأسمالية ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1984 ، ص 298 - 299 .
[43] - سامية فلياشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 99.

يعني إطالة الحماية إلى أكثر من عشر سنوات ، كذلك ما يعاب على هذه الإتفاقية إعطاءها الحرية لكل دولة في إختيار المنتجات التي ترغب في إخراجها في كل مرحلة من إتفاقية الأليـاف المتعددة السالفة الذكر ، مما قد يسمح للدول المتقدمة إختيار المنتجات التي لا تخضع لحماية كبيرة وبالتالي توفير الحماية لكثير من المنتجات المنافسة للدول النامية. [44]

2.2.2. توسيع نطاق الجات :

لم يتوقف تميز جولة الأوروغواي بكونها أطول جولة بل زادت على ذلك بطرحها لمواضيع جديدة ساهمت في توسيع نطاق الجات لتتلاءم مع المتغيرات الإقتصادية الجديدة ، وفيما يلي عرض لأهم هذه الإتفاقيات :

1.2.2.2. الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات أو GATS :

تعد الإتفاقية العامة للتجارة والخدمات GATS أول إتفاقية متعددة الأطراف في هذا المجال، صدرت بعد ضغط كبير مارسته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي، " وقد شمل نطاق الإتفاقية كافة الخدمات القابلة للإتجار والتي تفتقدها جميع القطاعات بإستثناء الخدمات المتعلقة بوظائف الدولة الرئيسية بمفهومها التقليدي تخضع الخدمات لنظام تصنيف يتضمن 12 قطاعا رئيسيا فيها يتمثل في : الأعمال والإتصالات ، التشييد والبناء، التوزيع والتعليم والبيئة ، الخدمات المالية كالتأمينات والخدمات البنكية ، والصحة والخدمات الإجتماعية، وحتى ما تعلق بمجال السياحة والسفر والترفيه والثقافة والرياضة والنقل إضافة إلى خدمات أخرى " [45]، وقد تم إعتماد أربعة أساليب محددة لتقديم الخدمات تمثلت في:

- الأسلوب الأول يقوم على تقديم الخدمة عبر الحدود السياسة للدولة ، بحيث يتم نقل الخدمة من دولة إلى أخرى دون الحاجة الى إنتقال أي من المنتج أو المستهلك ، وذلك بالإستعانة بوسائل النقل الخارجية سواء البحرية أو الجوية.

[44] - هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 407.
[45] - عثمان أبو حرب ، الإقتصاد الدولي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008 ، ص 144- 145 .

- الأسلوب الثاني مبني على فكرة الإستهلاك في الخارج ، بحيث يتم تقديم الخدمة داخل بلد عضو ما إلى مستهلك الخدمة والقادم بدوره من بلد عضو آخر وأحسن مثال يوضح هذا الأسلوب هو المجال السياحي.
- الخدمات المباعة أو المقدمة في إقليم أحد الأعضاء من خلال وحدة أو وجود شرعي لها في هذا الإقليم أو في إقليم عضو آخر كالوجود التجاري لها هناك أو عن طريق الإستثمار.[46]
- النوع الرابع والأخير هو الخدمات التي تحتاج إلى إنتقال مؤقت للخدمات والأشخاص الطبيعيين العاملين لدى المنتج الذي هو مواطن من مواطني الدولة العضو في الإتفاقية .

تعتبر الإتفاقية العامة للتجارة والخدمات GATS واحدة من أبرز النجاحات التي تم تحقيقها خلال جولة الأوروغواي ، فهي لا تعترف بشرعية نظم الرقابة التجارية و لا حتى إجراءات التمييز التي تؤثر على حركة التجارة الدولية ودخول الخدمات إلى ما وراء الحدود السياسية للدول ، لكن وعلى الرغم من هذا التقدم الحاصل إلى أن هذه الإتفاقية مازالت تحمل في طياتها بعض النقائص التي تعتبر مشاكل حقيقية بالنسبة للدول النامية وتتمثل في:

- تملك كثير من الدول النامية مزايا نسبية في بعض قطاعات الخدمات والتي ترتبط في كثير من الأحيان بحركة العمالة عندها ، هذه الميزة التي أصبحت نقمة على بعض الدول بسب عدم إهتمام الدول الصناعية بها و من تم إدراجها ضمن بنود هذه الإتفاقية خاصة ما تعلق بتسهيل إمكانية إنتقال الأشخاص القادرين على تقديم الخدمات في إطار هذه الإتفاقية بالنظر إلى الموارد الهامة التي تملكها في هذا المجال .[47]
- إن من أهم أسباب نجاح إتفاقية الجاتس هو تحرير الأسواق وكذا توفير كل الظروف الملائمة لدخول الخدمات إليها بكل سهولة ، وذلك من أجل توفير خدمة أفضل وبأقل تكلفة وبأسرع وقت ممكن ، مما يعني فتح الباب أمام المنافسة من أجل رفع الكفاءة الإقتصادية ، فهل يمكن لإتفاقية الجاتس أن تساهم في حماية الدول النامية من تنامي

[46] - عبد الكريم جابر شنجار العيساوي ، التكامل الاقتصادي العربي ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 ، ص 65 – 66 .
[47] - عثمان أبو حرب ، الإقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الردن ، 2008 : ص 147 .

هذه الضغوط خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار التأخر الواضح الذي تعاني منه في هذا المجال مقارنة بالدول المتقدمة .[48]

على الرغم من كل هذه النقائص المسجلة إلا أن إتفاقية الجاتس تبقى واحدة من أهم وأبرز النتائج الصادرة عن جولة الأوروغواي ، بالنظر إلى طبيعة الخدمات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية للدول ، وهو الأمر الذي ساهم في تنامي دورها في التجارة العالمية ، هذا الوضع يفرض على الدول النامية والسائرة في طريق النمو بذل المزيد من الجهد من أجل تطوير هذا القطاع أكثر فأكثر.

2.2.2.2. إتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة :

تندرج هذه الإتفاقية ضمن المواضيع الجديدة التي تمت مناقشتها في جولة الأوروغواي خاصة بعد الإنتهاكات التي مورست على بعض الملكيات الفكرية والتي تسببت في خسائر مالية معتبرة ، ضف إلى ذلك تزايد حالات الغش والتزوير وتقليد العلامات التجارية ،كلها عوامل أدت إلى التفكير بجدية في وضع حل للخروج من هذه المشكلة، وهو ما تم بالفعل بحيث تركزت المناقشات حول كيفية حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال خلق توازن بين أصحاب هذه الحقوق والأهداف التي تسعى الدول النامية لتحقيقها والمتمثلة في نقل التكنولوجيا، وتفادي دفع رسوم عالية مقابل براءات الإختراع والسعي لحصر بعض السلع التي تتمتع بحساسية إجتماعية كالأدوية مثلا . [49]

إحتوت هذه الإتفاقية على 73 مادة تم من خلالها التطرق إلى شروط الإلتزام بالإتفاقية وفترة ومجال إستعمال الحقوق والإجراءات اللازمة لحمايته ، إلى جانب مواضيع أخرى كان أبرزها كيفية حماية براءات الإختراع وطرق المحافظة عليها ، وكذا الإهتمام " بحقوق النشر ، وحقوق الفنانين والكتاب ، ومنتجي التسجيلات الصوتية والعلامات التجارية ، والتصميمات

[48] - خليل السحمراني ، منظمة التجارة العالمية والدول النامية ، الطبعة الأولى ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان، 2003، ص 89 .

[49] - علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الأولى ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2007 ، ص 83 – 84 .

الصناعية والأسرار التجارية ، وقد منحت هذه الإتفاقية للدول الصناعية مهلة سنة واحدة إبتداءا من تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية للتقيد بها، وخمسة سنوات لكل من الدول النامية والدول الإشتراكية السابقة والتي تسعى إلى إعادة توجيه إقتصادياتها نحو إقتصاد السوق، أما الدول الأقل نموا فقد ظفرت بالمهلة الأطول والمقدرة بأحد عشر سنة للتقيد بها ، كما وضعت الإتفاقية حدود دنيا لحماية الملكية الفكرية ، ففي حالة حقوق الطبع حددت المدة بخمسين سنة ولبراءة الإختراع عشرون سنة ، أما العلامات التجارية فكانت المدة المحددة لها سبع سنوات إضافة إلى إجراءات أخرى حول كيفية فض المنازعات وضمان حقوق الأجانب " [50].

ما يعاب على هذه الإتفاقية أن نصوصها يمكن أن تعيق نمو التجارة العالمية في هذا المجال خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار تكلفتها العالية من جهة ، والحماية الكبيرة التي توفرها لحقوق الملكية الفكرية من جهة أخرى ، وهو ما يتنافى مع مبادئ إتفاقية الجات .

3.2.2. آليات الجات :

في هذه المرحلة تمت مراجعة بعض الإتفاقات التي كانت موجودة خلال جولة طوكيو والتي لم يتم الحسم فيها ، وقد حاول المجتمعون تكييفها مع الواقع بناءا على التجارب السابقة ومحاولة تفادي العراقيل التي ظهرت أثناء الممارسة ، وقد تعلق الأمر بالموضوعات التالية:

1.3.2.2. مكافحة الإغراق:

يتفق الجميع على " أن الإغراق نوع من أنواع التمييز السعري ، يحدث عندما يتم بيع سلعة ما في دولة أجنبية بسعر أقل من السعر الذي تباع به في السوق المحلية ، علما أن هذا السعر لا يرتبط بالتكاليف مما يعني إستفادة مستهلكي الدول الأخرى من سلع مستوردة وبتكاليف أقل ، هذا ما جعل المنتجين المحليين يشتكون من هذه المنافسة الأجنبية الغير عادلة ، هذا ما أدى إلى فرض رسوم مضادة للإغراق في محاولة لمحاربته والقضاء عليه،

[50]- السيد عبد المولى ، الوجيز في التشريعات الإقتصادية ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع ، مصر ، 1999 ، ص 286 .

بحيث يتم تطبيق هذه الإجراءات بمجرد مرور خمس سنوات من دخولها حيز التنفيذ، إذا لم تعترض السلطات المحلية المعنية وتثبت أن إزالة هذه الإجراءات ستكون السبب في وقوع أضرار لها " .[51]

لقد سمحت الإتفاقية بهامش إغراق قدرت نسبته بأقل من 2 % ، أما كمية السلع المستوردة فقد حددت نسبتها بأقل من 3 % من الواردات الكلية من السلع المعنية بالإغراق، مع منح الدول النامية معاملة تفضيلية ، وهنا تجدر الإشارة إلى الضرر الذي قد يلحقه إساءة إستعمال إجراءات مكافحة الإغراق لأغراض حمائية ، نظرا للحساسية التي يتميز بها خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار ضعف الإمكانيات الفنية ونقص المعلومات والخبرة وكذا التحقيقات المتعلقة به لدى الدول النامية، على عكس الدول المتقدمة التي نجد أنها قادرة على القيام بالتحقيقات اللازمة لذلك ، ضف إلى ذلك المجال الواسع الذي تمنحه لها الإتفاقية في نصوصها بحيث يكسبها مرونة تمكنها من تفسير بعضها وتوجيهها كما تشاء ، هذا التناقض جعل الكثير يرى أن جولة الأوروغواي لم تنجح في التعامل مع قضية الإغراق خاصة النصوص المتعلقة بعدم الإغراق إذ نلمس تحيزا فيها لجهة الدول المتقدمة يقضي بعدم منعها من ممارسته تحت ذريعة أنه إجراء وقائي ، ويمكن إرجاع هذا التحيز إلى ضعف الصلاحيات الموجودة في الجزء الثاني من إتفاقية مكافحة الإغراق و الممنوحة للجنة الممارسة المكلفة بمواجهته في منظمة التجارة العالمية .[52]

2.3.2.2. الإجراءات الوقائية :

تم إستحداث هذه الإجراءات لتحل محل الإجراءات السابقة المعروفة "بالإجراءات الرمادية "، بحيث " تم الإتفاق على التخلص منها خلال أربعة سنوات من تاريخ قيام منظمة التجارة العالمية كأقصى تقدير ، وقد حافظت الإتفاقية على الصفة الغير تمييزية في تطبيق الإجراءات الوقائية مع التأكيد على منع إستغلالها لأغراض حمائية ، علما أنه يسمح في الظروف الحرجة للبلد العضو بإتخاذ تدابير وقائية مؤقتة بشرط أن لا تتجاوز مدتها 200 يوم،

[51] - مجدي محمود شهاب ، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2006 ، 254 – 255 .

[52] - كامل بكري ، الإقتصاد الدولي التجارة والتمويل ، الطبعة الأولى ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1995 ، ص 111 .

أما بالنسبة للدول النامية فقد نصت على أن لا تطبق الإجراءات الوقائية على أي سلعة يكون منشأها من بلد عضو آخر ،كما تم تمديد فترة تطبيق الإجراءات الوقائية بالدول النامية إلى سنتين إضافيتين عن المدة القصوى والمقدرة بثمانية سنوات " .[53]

إذن الهدف الأساسي من وراء وضع هذه الإتفاقية هو الوصول إلى وسيلة تستخدمها الدول من أجل حماية وتشجيع صناعة أو سلعة ناشئة عندها ، دون أن يتسبب ذلك في عرقلة حركة التجارة العالمية .

3.3.2.2. إتفاقية قواعد منشأ السلع:

تعرف على أنها مجموعة القوانين والنظم والأحكام الإدارية التي يطبقها أي عضو لتحديد بلد المنشأ للسلعة ، بحيث تحتوي على أربعة أجزاء مكونة من تسع مواد وملحقين يدور محتواها حول تحديد قواعد المنشأ والضوابط التي تحكم تطبيقه خلال الفترة الإنتقالية وما بعدها وذلك بناءا على المادة الثانية والثالثة من نص هذا الاتفاق ، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية هذا الإتفاق إلا أنه لم يكن له دور بارز في تحرير التجارة العالمية ، بسب عدم تغطيته لقواعد المنشأ المعمول بها وفق ترتيبات تجارية تنطوي على تفضيلات خاصة بحسب منشأ السلع ،كما هو الحال في الإتحاد الأوروبي مثلا ، الأمر الذي يعني إستمرار الإتجاهات الحمائية المترتبة على تطبيق هذه القواعد.[54]

4.3.2.2. إتفاقية الدعم :

يعتبر موضوع الدعم واحدا من المواضيع التي تمت مناقشتها في جولة طوكيو لكن لم يتم الحسم فيها بصفة نهائية ، نظرا للغموض الذي ظهر عند تحديد مقدار الرسوم التعويضية التي يمكن أن تفرضها الدول المتضررة من سياسات الدعم ، وتعرف المادة الأولى من هذا الإتفاق الدعم على أنه : "كل مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو هيئة عامة تملك صفة رسمية وتحقق منفعة لمن يحصل عليه ، بحيث يتم تقديم هذا الدعم بطريقة

[53] - نيفين حسين شمت ، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية ، الطبعة الأولى ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2010 ، ص 164 .
[54] - عادل المهدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 260 – 261 .

مباشرة عن طريق المنح أو القروض أو الضمانات ، أو بطريقة غير مباشرة كالإعفاء من الإلتزامات المالية أو التنازل الحكومي عن الإيرادات المستحقة " ، إذن إتفاق الدعم في هذه الحالة لا يقصد به الدعم الزراعي وإنما دعم من نوع آخر يأخذ عدة أشكال تختلف بحسب درجة مشروعية تطبيقه بحيث نميز بين:

- **الدعم المحضور:**

يستعمل هذا النوع كأداة لدعم كل من الصادرات أو السلع المستوردة ، وذلك بالإعتماد على أسلوبين مختلفين ، أولهما قائم على إتخاذ إجراءات مضادة كالدعم الإنتقائي الموجه إما لسلعة أو خدمة ما ، أو صناعة أو قطاع أو مشروع بعينه ، و ثانيهما الدعم الذي يسعى إلى إيجاد نوع من التفضيل والميول للمنتجات المحلية على حساب المنتجات المستوردة، وهو يتم بناءا على نص قانوني أو قرار إستثنائي تم إتخاذه ، وفي حال ثبوت تطبيقه فإنه يخضع لإجراءات تسوية المنازعات والقاضية برفعه خلال مدة معينة، وإن لم يتم الإمتثال فإنه يحق للطرف المتضرر إتخاذ الإجراءات المضادة . [55]

- **دعم البحوث والدراسات :**

يقصد به الدعم الذي يتطلب إتخاذ إجراءات مضادة كالدعم العمومي أو الدعم المقدم لتطوير برامج البحوث والدراسات التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي أو الشركات ، بشرط أن لا تتجاوز النسبة 75 % من التكاليف الموجهة لتطوير وحدات الإنتاج ، و50 % من تكاليف تصميم السلع والخدمات الإنتاجية ، على أن يتم إلغاء التعويض في حال ما لم يتجاوز الدعم نسبة 2 % في الدول النامية و3 % في الدول الصناعية . [56]

[55] - لمزيد من المعلومات أنظر في : محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق ، لبنان ، 2010 ، ص 367 .

[56] - أنظر في : منذر خدام ، الإقتصاد العام ، الطبعة الأولى ، دار الحصاد ، دمشق ، 2005 ، ص 324 .

- **الدعم المشروط :**

في هذه الحالة يتم السماح بالدعم بشرط أن لا يلحق الضرر بالأعضاء الآخرين "كأن يصيب ضرر البضاعة الوطنية أو يتسبب في التقليل من الإنتفاع من مبادئ إتفاقية الجات ، وفي حال ما إذا تجاوزت النسبة 5 % من قيمة المنتوج يتم رفع شكوى لدى هيئة تسوية المنازعات وبعد التأكد من حدوث الضرر يصبح لزاما على المتسبب فيه رفعه فورا أو يزيل الآثار السلبية الناجمة عنه "، و تجدر الإشارة إلى أنه ثم إعفاء الدول التي يقل فيها متوسط الدخل عن ألف دولار من الأحكام المتعلقة بالدعم المحظور، فيما يتم تأجيلها إلى ثماني سنوات للدول النامية بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ ، وسبع سنوات للدول التي تمر بمرحلة إنتقالية من التخطيط المركزي إلى إقتصاد السوق .[57]

4.2.2. إتفاقات أخرى خاصة بالتجارة في السلع :

1.4.2.2. إتفاقية التفتيش قبل الشحن :

جاءت هذه الإتفاقية لتنظم عملية التفتيش التي تتم قبل وبعد الشحن ، فهي قائمة على مبدأ عدم التمييز بين الأطراف من خلال تطبيق مبدأ الشفافية ، مع ضمان حماية المعلومات التجارية السرية ، ولتحقيق هذه الأهداف فقد نصت الإتفاقية على مجموعة من الإلتزامات على الأعضاء المستوردين " لتنفيذ التفتيش قبل الشحن بطريقة غير تمييزية إتجاه كافة المصدرين وفقا لمعايير موضوعية وعلى أساس المساواة ، مع ضمان نشرها بطريقة متاحة للآخرين ، كما يتعين على المستوردين توفر كل المعلومات الضرورية لضمان إمتثال المصدرين لشروط التفتيش ، وفي حال حدوث نزاع فإن الإتفاقية تقضي بتشكيل هيئة مستقلة تتألف من منظمتين إحداهما هيئات التفتيش قبل الشحن وهيئة ثانية تمثل المصدرين، كما يتم تشكيل هيئة ثالثة مكونة من ثلاث أعضاء يتم إختيارهم وفقا لنظام محدد للفصل في النزاع ، بحيث تصدر قرارها النهائي والذي يكون ملزما لكلا الطرفين ".[58]

---

[57] - لمزيد من الإطلاع أنظر في : منذر خدام ، مرجع سبق ذكره ، ص 324 .

[58] - السيد عبد المولى ، الوجيز في التشريعات الإقتصادية ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع ، مصر ، 1999 ، ص 276 .

2.4.2.2. إتفاقية تقييم التعريفة الجمركية :

جاءت هذه الإتفاقية كإجراء وقائي ، يهدف إلى إيجاد جو من الوضوح والإنضباط والشفافية للإجراءات اللازمة لتحديد قيمة السلع المستوردة ، ومن تم فرض الرسوم الجمركية الملائمة لها ، بحيث منحت هذه الإتفاقية في مادتها السابعة إدارة الجمارك الحق في طلب معلومات إضافية من المستوردين إذا ما شكت في القيمة المعلنة من السلع المستوردة ، وكذا عدم إعتماد بيانات المستورد لتحديد قيمة الجمارك ، أما الجانب المتعلق بالدول النامية فقد منحت لها فترة إنتقالية حددت بخمس سنوات قابلة للزيادة ، مع إعطاءها الحق في الإبقاء على نظام الحد الأدنى للقيمة الجمركية ، مع تقديم مساعدات فنية لها لتنفيذ هذا الإتفاق وتطبيق إجراءاته . [59]

3.4.2.2. إتفاقية إجراءات تراخيص الإستيراد :

عملت هذه الإتفاقية على إيجاد نوع من الإنضباط في إستخدام هذه التراخيص وجعلها أكثر وضوحا وقابلية للتنبؤ ، " فهي تحتوي على ثمانية مواد ، بحيث تلزم كل الأطراف بنشر كافة المعلومات المتعلقة بالأسس التي تمنح بموجبها التراخيص ، وكذا تحديد كافة الإجراءات المعتمدة لدى المؤسسة المختصة والإعلان عن أي تعديلات أخرى قد تطرأ عليها ، كما نصت على تقليص الإجراءات الإدارية إلى الحد الأدنى بالنسبة للتراخيص التي تتطلب موافقة مسبقة ، بشرط أن لا تتجاوز مدة الرد شهرين ، وأن لا تخالف أحكام إتفاقية الجات ، وذلك لضمان سهولة حركة التجارة العالمية " . [60]

4.4.2.2. إتفاقية الحواجز التجارية الفنية :

إهتمت هذه الإتفاقية بالحماية التي توفرها الدول سواء " لحياة الإنسان أو الصحة أو البيئة ، وكذا الوسائل المتعلقة بالتعبئة والعلامات والبيانات التوضيحية على السلع، و مطابقة

[59] - حسام علي داود وآخرون ، إقتصاديات التجارة الخارجية ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2002 ، ص 157 .
[60] - عادل المهدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 264 .

كل من المعايير والمواصفات الفنية وإجراءات الفحص وشهادات الصلاحيات ،كما عملت على بلورة المفاهيم والقواعد المتعلقة بالشكل بطريقة لا تؤدي بها إلى عرقلة التجارة ، مع إعطاء الدول الحق في إتخاذ كل التدابير المناسبة لتحقيق ذلك " .[61]

إذن هذه الإتفاقية لم تكتف بحث كل الدول على إتباع جملة من المقاييس والمعايير الدولية الخاصة بتقرير المخاطر وتحديد المستويات الملائمة للحماية الصحية ، بل وتجبرها على تكييف إجراءاتها على هذا الأساس بناءا على مجموعة من الخطوط الإرشادية والتوصيات الموضوعة لهذا الغرض ، والملاحظ على هذه المقاييس تطابقها نوعا ما مع ما هو موجود في الدول المتقدمة التي تعطي أهمية لمثل هذه المواضيع ، فهي إذن لن تجد صعوبة في التكيف مع هذه الإتفاقية.

أما الدول النامية فقد وجدت نفسها أمام تحدي حقيقي يفرض عليها إعادة النظر بصورة جدية في تشريعاتها وفي خططها التنموية ومحاولة إدراج هذه النقاط فيها ، خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار التأخر الكبير الذي تعرفه هذه الدول في هذه المجالات وهو ما يصعب عليها التقيد بنصوص هذه الإتفاقية [62] ، تجدر الإشارة إلى أن الإتفاقيات المتعلقة بتجارة السلع لم تقتصر على هذه الإتفاقية فقط ، بل تعدتها إلى إتفاقيات أخرى تمثلت في:

1. تعتبر هذه الإتفاقية واحدة من بين أهم الإتفاقيات التي تم التوصل إليها ، وهي تتعلق بميزان المدفوعات بحيث سمحت بفرض قيود تجارية من أجل المساهمة في تصحيح الإختلالات الحاصلة في موازين مدفوعات الدول ، شريطة أن لا يتعارض مع التجارة العالمية، وإن حدث ذلك فيكون بأقل ضرر ممكن ، ومن بين الطرق التي سمحت بها الإتفاقية أن تقتصر تدابير السعر على القيود الكمية إما على زيادة الرسوم على الواردات أو ودائع الإستيراد.[63]

[61] - مجدي محمود شهاب ، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 257 .
[62] - سوزي عدلي ناشر وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 256 .
[63] - مصطفى محمد عز العرب ، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية ، الطبعة الأولى ، الدر المصرية اللبنانية ، مصر ، 1988 ، ص 302 – 303 .

2. تم إستحداث هذه الإتفاقية من أجل تنظيم العلاقة ما بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والتي تم الإقرار بأهميتها ومن تم إنشاءها ، ونظر للأهمية التي أصبح يمثلها هذا الثالوث من خلال سيطرته على الإقتصاد العالمي، بحيث بدأ يعمل على وضع السياسات الإقتصادية والمالية العالمية ويراقب مدى تقيد الدول بها. [64]
3. الإتفاق على وضع آلية لفض النزاعات بين الدول والتي كانت تمثل عقبة كبيرة أمام السير الجيد للتجارة العالمية في عهد إتفاقية الجات، مع إعطاء هذه الأخيرة صفة الإلزامية وإمكانية فرض العقوبات على الدول التي ترتكب المخالفات في قطاع معين وذلك بمعاقبتها في نفس القطاع أو قطاع آخر تملك فيه ميزة نسبية .
4. زيادة الإهتمام بالدول الأقل نموا ومحاولة إدماجها في الإقتصاد العالمي وتحسين إطار المعاملة التمييزية المخصصة لها . [65]
5. إنشاء المنظمة العالمية للتجارة والذي لم يكن بالأمر الهين ، " بحيث قوبلت هذه الفكرة في بادئ الأمر بالرفض من طرف الكونغرس الأمريكي سنة 1950، بحجة أن الموافقة عليه تعني تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن القوانين المحلية التي تسمح بفرض عقوبات تجارية على شركائها التجاريين ، لكن المشروع عاد ليطفو من جديد خاصة بعد التطور الكبير الذي عرفته التجارة الخارجية من جهة ، وعدم قدرة إتفاقية الجات على حل بعض القضايا الصعبة المتعلقة بالمنازعات التجارية من جهة أخرى " [66] ، كل هذه الأسباب شجعت على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ، والتي أصبح الإنضمام إليها والحصول على العضوية فيها يقتضي قبول جميع الإتفاقيات التجارية الواردة فيها ، والتي تسعى من خلالها المنظمة إلى تقوية الإقتصاد العالمي وتحرير التجارة من كافة القيود التي تعيقها.

[64] - منذر خدام ، مرجع سبق ذكره ، ص 325 .
[65] - السيد متولي عبد القادر ، الإقتصاد الدولي - النظرية والسياسات - ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2011 ، ص 226 – 227 .
[66] - فوزي عبد الرزاق ظاهر ، العولمة وأثرها على إقتصاديات الدول العربية في ظل التكتلات الراهنة ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 35 – 36 .

كانت هذه أهم النتائج التي تمخضت عنها جولة الأوروغواي ، يضاف إليها نجاحها في تحويل النظام المتعدد الأطراف " الجات " إلى منظمة عالمية قائمة بذاتها، فما المقصود بالمنظمة العالمية للتجارة ، وما الجديد الذي جاءت به ، هذا ما سنحاول معرفته فيما يلي من الدراسة.

المبحث الثاني : نشأة وتطور المنظمة العالمية للتجارة :

1. مفهوم المنظمة العالمية للتجارة و مبادئها و أهدافها وهيكلها :

1.1. تعريف المنظمة العالمية للتجارة و مبادئها :

1.1.1. تعريف المنظمة العالمية للتجارة :

تعتبر منظمة التجارة العالمية واحدة من أهم الإنجازات المحققة على الصعيد العالمي، بحيث إستطاعت أن تصبح جزءا مهما وفاعلا في الإقتصاد العالمي و أن تظفر بتأييد وقبول جميع الأطراف المتعاقدة في إتفاقية الجات ، والتي أقرت بضرورة قيامها وهو ما تم فعلا بحيث أنشئت " منظمة التجارة العالمية " بموجب إتفاق مراكش ، والذي عرفها في مادته الأولى والثامنة منه على أنها : " إتفاقية تدعى المنظمة العالمية للتجارة تتمتع بالشخصية القانونية ، كما يملك أعضاؤها الأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم " .[67]

وتجدر الإشارة إلى أن نصوص هذه المنظمة جاءت في 16 مادة قانونية و11 ملحقا، منها ما تعلق بنشاط المنظمة ، وأخرى بشروط العضوية وكيفية الإنسحاب منها ، بحيث نصت الفقرة الأولى من الإتفاقية أن العضوية فيها تستوجب الموافقة التامة على جميع النتائج المنبثقة عن جولة الأوروغواي دون إستثناء ، وقد دخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في 1 جانفي 1995 ، وإتخذت من مدينة جنيف بسويسرا مقرا لها .

إذن فهي عبارة عن جهاز دولي مبني على قواعد التجارة الدولية ، يعمل على تشجيع الدول الأعضاء فيه على الدخول في مفاوضات فيما بينها من أجل تخفيض

[67] - أنظر في : محفوظ لعشب ، المنظمة العالمية للتجارة سلسلة القانون الإقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2006 ، ص 26 .

التعريفات الجمركية وكذا إزالة كافة العوائق التي تقف أمام التجارة العالمية ، فهي بهذا أصبحت الوريث الوحيد لإتفاقية الجات والمكمل لمبادئها وأهدافها ، لكنها تعمل ضمن دائرة أكثر إتساعا وشمولا مما سبق [68] ، وفيما يلي عرض لأهم المبادئ التي تقوم عليها هذه المنظمة.

2.1.1. مبادئ المنظمة العالمية للتجارة :

إن الهدف من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة الدولية من كافة العوائق التي تقف أمامها ، ولتحقيق ذلك تم الإتفاق على جملة من المبادئ المتمثلة في :

أولا – مبدأ الدولة الأكثر رعاية :

هو واحدا من بين أهم المبادئ الأساسية والمشتركة في المنظمة يقضي بضرورة "منح كل طرف متعاقد فورا وبلا قيد الأطراف الأخرى المتعاقدة معه جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي يمنحها لأي بلد آخر ، ويعتبرا مشتركا لوروده في كافة إتفاقات التجارة الأخرى سواء ما تعلق منها بالسلع والخدمات أو بحقوق الملكية الفكرية ، وهو يلزم جميع الأعضاء المنظمين إليها بقبول جميع نتائج جولة الأوروغواي سواء التي حضرت المفاوضات أو لم تحضر ". [69]

لكن ما يعاب على هذا المبدأ كونه مشروطا وبمعنى آخر " أن تطبيقه قد يكون عاما على جميع المنتجات أو على نوع واحد فقط ، أو أن يكون متبادلا بحيث يسري على دولة واحدة فقط دون الأخرى ، أو أن يتفق على تطبيق الشرط بعد مباحثات إقتصادية مما قد يتسبب في عرقلة المبادلات التجارية ، ضف إلى ذلك ضعف حصيلة الرسوم الجمركية والتي تكون معرضة لتقلبات شديدة نتيجة لتطبيقه ، أو في حال حدوث أزمة إقتصادية والتي إن بدت بوادرها في الأفق فلن تستطيع أي دولة أن تفرض حماية كافية على وارداتها " . [70]

---

[68] - علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 80 .

[69] - عبد القادر فتحي لاشين ، الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية ، دار الكتب المصرية ، مصر، 2005 ، ص 50 .

[70] - محمد زكي المسير ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1970 ، ص 190 .

إذن هذا المبدأ يقوم على فكرة أنه إذا ما قام عضو في المنظمة بمنح ميزة تجارية لأي منتج يكون موجها إلى دولة أخرى ، فإنه يتعين أن يسري على الفور ودون أي شرط على المنتج المماثل الذي يكون موجها إلى كافة الأعضاء الآخرين في المنظمة ، وهكذا يتحقق المفهوم الحقيقي لهذا المبدأ والذي نصت عليه إتفاقية الجات لسنة 1947 ، والذي على الرغم من كل هذه الإنتقادات إلا أنها لا تنقص من أهميته في تحرير التجارة العالمية.[71]

ثانيا – مبدأ المعاملة الوطنية :

يسعى هذا المبدأ إلى تحقيق نوع من المساواة في المعاملة بين المنتجات المستوردة من الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة والمنتجات الوطنية المماثلة لها ، بحيث يلزم على "الدولة عند فرضها للضرائب معاملة السلع الأجنبية بنفس المعاملة التي تقدمها لمنتجاتها المحلية ، كما يفرض عليها تطبيق القوانين واللوائح المؤثرة في المعاملات التجارية على المنتجات الوطنية والأجنبية على حد سواء ، وذلك بهدف خلق جو من المنافسة الكاملة بين السلع في السوق المحلية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد أنه يحول دون الإلتفاف حول ما تم الإتفاق عليه من تخفيضات في التعريفة الجمركية ، كأن يخفض العضو تعريفته الجمركية ثم يطبق على السلعة المستوردة في الداخل رسوم أو ضرائب تعويضية لا تخضع لها السلع الوطنية المشابهة لها . [72]

على الرغم من توقيع جميع الدول الأعضاء على هذا المبدأ ، مؤكدين بذلك رفضهم لأي تمييز في العلاقات التجارية بين الدول ، إلا أنهم سمحوا بإقامة التمييز في حال "إنشاء إتحادات جمركية أو مناطق للتجارة الحرة ، وهي النقطة التي إستغلتها أغلب الدول الصناعية الكبرى وراحت تتهافت جميعها لإقامة إما إتحادات جمركية أو إنشاء مناطق للتبادل التجاري ، والحقيقة التي لا يمكن إخفاؤها هي أن ظهور هذه التجمعات الإقليمية ما هي

[71] - لمزيد من الإطلاع أنظر في : إسماعيل مصطفى رشدي ، المشكلات الإقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، مصر ، 1970 ، ص 138 .

[72] - جابر فهمي عمران ، المنافسة في منظمة التجارة العالمية تنظيمها حمايتها ، الطبعة الأولى ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر ، 2011 ، ص 41.

إلا وسيلة لحماية أسواقها فعلى الرغم من أن المادة 24 تجيز قيامها لكن ذلك يعتبر إستثناءا من مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية هذا من جهة " [73] ، ومن جهة أخرى نجد أن تطبيق هذا المبدأ " قد يترتب عليه إلغاء أي معاملة تفضيلية للمنتجات المحلية وهو ما قد يتسبب في تدهور العديد من هذه الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على المنافسة ". [74]

ثالثا – مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة :

ما يميز هذا المبدأ هو فسحه المجال للدول لتتمتع بتبادل التخفيضات الجمركية ، ويتم ذلك بصورة مباشرة عن طريق المفاوضات التي تحدث إما في إطار منظمة التجارة العالمية أو المفاوضات التي تتم بين أي من الدول أطراف التعاقد الدولي ، أو بصورة غير مباشرة والتي تظهر من خلال نص الإتفاقيات التجارية على تطبيق شروط الدولة الأكثر رعاية ، إذن هذا المبدأ يقوم " على أساس التبادلية والتي تعني أن كل تخفيض في القيود التعريفة أو الغير التعريفية لدولة ما لابد أن يقابله تخفيض معادل له في القيمة من الجانب الآخر، وبهذا يحدث التعادل في الفوائد التي تتحصل عليها كل دولة ، وتجدر الإشارة إلى أن كل التخفيضات المحققة في هذه المفاوضات تصبح ملزمة لكل الدول الأعضاء ، ولا يمكن تعديلها إلا بعد إجراء مفاوضات جديدة " .[75]

على الرغم من أهمية هذا المبدأ إلا أن تخفيض التعريفات الجمركية يبقى موضوعا حساسا بالنسبة للدول النامية ، ذلك لأنه بمجرد إلتزامها بها فإنه سيؤدي إلى نقص مواردها المالية ، ويهدد صناعاتها الناشئة بالزوال نظرا لهشاشتها وعدم قدرتها على المنافسة أمام منتجات الدول الصناعية الكبرى التي تتميز منتجاتها بالنوعية الجيدة والقدرة التنافسية

[73] - لمزيد من المعلومات أنظر في : حسين نجم الدين ، تطور الإقتصاد الدولي والتنمية في ظل سيطرة الرأسمالية ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، مصر، 1984 ، ص 301 .
[74] - عادل مهدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 312 .
[75] - حسام علي داود وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 146 .

العالية، وبذلك فإن إلغاء قيود الإستيراد من الممكن أن يضر ببرامج التنمية التي تنفذها هذه الدول والتي تعتمد في الكثير منها على إستيراد المعدات والمواد الأساسية للإنتاج من أجل تحقيق التنمية بها .[76]

رابعا – مبدأ تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية وغير التعريفية :

إن الهدف الأساسي الذي تسعى منظمة التجارة العالمية تحقيقه هو إزالة كافة العوائق التي تقف أمامها سواء كانت تعريفية أو غير تعريفية ، " والمقصود بالقيود التعريفية الرسوم الجمركية أما الغير تعريفية فهي تشتمل على القيود الكمية مثل حصص و تراخيص الإستيراد وغيرها من الممارسات التجارية ذات الطابع الكمي بحيث يتم العمل على إزالتها أو التخفيف منها بشكل تدريجي ، ولأن القيود الكمية من أخطر العقبات التي تقف أمام تحرير التجارة الدولية فقد تم وضع إستثناءين أولهما متعلق بمجال الواردات والآخر بالصادرات ، بحيث وضع الإستثناء الأول من أجل حماية صحة الإنسان و الحيوان والنبات والمنسوجات وحتى الأخلاق العامة على حد سواء ، وكذلك من أجل مواجهة الزيادة الكبيرة في الواردات الزراعية ، كما منح الدولة العضو الحق في التخلص من هذا المبدأ لحماية صناعتها الوطنية وميزان مدفوعاتها ، أما الإستثناء الثاني فقد جاء لمواجهة النقص الحاد في المنتجات الزراعية ، وكذا مقتضيات الحماية والأمن الخاصة بكل دولة ، وبالفعل فلقد إستغل الإتحاد الاوروبي هذا الإستثناء خاصة الشق المتعلق بالمنتجات الزراعية ، بحيث قام بتقديم الدعم إلى المنتجات والصادرات الزراعية في إطار السياسة الزراعية الموحدة ، وهذا ما جعل منتجات الدول الأخرى غير قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. [77]

خامسا – مبدأ الشفافية :

طبقا لهذا المبدأ " يتعين على الأعضاء إتباع إجراءات وتدابير صريحة في كل ما تعلق بالصادرات والواردات ، بحيث يمكن للدول الراغبة في حماية صناعتها الوطنية أو معالجة العجز في ميزان مدفوعاتها أن تلجأ لسياسة الأسعار كالتعريفة الجمركية ، والتي

[76] - محمد زكي المسير ، مرجع سبق ذكره ، ص 268 .
[77] - سوزي عدلي ناشر وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 235 .

يمكن من خلالها تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتوج المحلي بسهولة ، وتجنب وضع قيود كمية كحصص الإستيراد مثلا لكونها تفتقر لخاصية الشفافية [78] " ، إذن وفقا لهذا المبدأ وفي حال فرض التعريفة الجمركية " يستطيع المصدر معرفة وبصورة مسبقة ما سيواجهه في البلد المستورد من قيود وحواجز وهو ما يمكنه من التعامل معها ، على عكس ما يكون عليه الوضع في حال فرض القيود الكمية حيث تسود حالة من عدم التأكد واليقين فيما تعلق بالصادرات ". [79]

الإنتقاد الذي يمكن توجيهه لهذا المبدأ هو تظاهر الدول الصناعية الكبرى بتطبيقها لهذا المبدأ لكنها في الحقيقة عندما يتعلق الأمر بمصالحها فإنها تراوغ لتحقيق أهدافها ، وكمثال على ذلك التعسف في إستعمال الحق في حماية الصناعة المحلية الذي نصت عليه المادتان 6 و19 من الإتفاقية ، " فالمادة 6 من الإتفاقية تجيز للطرف المتضرر من الإغراق، أو الذي يتهدده هذا الخطر فرض رسم مضاد للإغراق يوازي الفرق بين السعر الطبيعي وبين سعر الإغراق للسلعة المعنية وكثيرا ما كان هذا الحق يتحول إلى وسيلة لوضع الحواجز أمام السلع الأجنبية عن طريق المغالاة في تحديد الرسم، أما المادة 19 فكانت تعطي الدول حق إتخاذ إجراءات وقائية على أساس غير تمييزي بين الدول كحماية صناعاتها المحلية من التدفق الغزير للواردات وهذا الحق كان يمارس بشكل إنتقائي ضد دول معينة أي أنه كان بمثابة وسيلة للإنتقام أو التهديد بضرب المصالح فكان سيفا مسلطا بشكل رئيسي على منتجات الدول النامية " . [80]

سادسا – مبدأ إحترام قواعد المنظمة و تنفيذها بحسن نية :

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الجوهرية و قاعدة أساسية لكل القوانين والإتفاقات الدولية ، بحيث تبرز أهميته في تأثيره المباشر والقوي في تنفيذ الإلتزامات وضمان الإنسيابية

[78] - أنظر في ذلك : السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 225.
[79] - أحمد عبد الخالق السيد ، التجارة الإلكترونية و العولمة ، الطبعة الأولى ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجوث ودراسات ، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2006 ، ص 15 .
[80] - حسين نجم الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 300.

والسير الحسن للعلاقات بين الدول ، ومن بين الإتفاقيات التي أقرت بهذا المبدأ نجد إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المبرمة سنة 1969 والتي قررت أن : "كل معاهدة نافذة تكون ملزمة لأطرافها ، وعليهم تنفيذها بحسن نية ، هذا حسب المادة 26 من الإتفاقية " [81]، لكن على الرغم من أهمية هذا المبدأ وإقراره من طرف منظمات عالمية كبرى إلا أنه يعرف تجاوزات كبيرة من طرف بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، التي يتضمن قانونها للتجارة الصادر سنة 1974 بندا شهيرا هو القسم 301 ، والذي يخول للإدارة الأمريكية فرض عقوبات من طرف واحد ضد صادرات الدول التي تتخذ إجراءات تجارية أو غير تجارية يرى المشرع الأمريكي أنها ضارة بمصالح دولته وفقا لمعايير لم تنص عليها الإتفاقية ،كأن تكون الدولة لا تحترم حقوق الإنسان أو أن تطبق نظما مجحفة بحق العمال كإعطائهم أجور منخفضة أو تطبيق قوانين تنتقص من حق الولايات المتحدة في الحماية الكاملة لحقوق الملكية الفكرية التي تملكها ، وبمأن الولايات المتحدة الأمريكية عضو في منظمة التجارة العالمية فهي ملزمة إذن بإحترام جميع بنودها وفي حال حدوث أي خلاف ما مع دولة حول موضوع معين فإنها تلجأ إلى نظام فض المنازعات التجارية المنصوص عليه في الإتفاقية، لكن الولايات المتحدة تطلب من الدول الإلتزام بقواعد المنظمة وإجراءاتها وتعطي لنفسها الحق في فرض قوانين داخلية تتناقض مع هذه الإتفاقية، ونظرا للقوة الإقتصادية التي تتمتع بها فإنها تستعملها كورقة ضغط لتمرير مصالحها ضاربة بذلك عرض الحائط بإتفاقيات منظمة التجارة العالمية [82]".

2.1. أهداف المنظمة العالمية للتجارة وهيكلها التنظيمي :

1.2.1. أهداف المنظمة العالمية للتجارة :

يمكن إدراج الأهداف التي تصبوا إلى تحقيقها هذه المنظمة في النقاط التالية:

1. إن الهدف الأول والأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو إيجاد منتدى عالمي للقيام بالمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء ضمن جولات متعددة الأطراف ، بحيث تؤمن

[81] - جابر فهمي عمران ، مرجع سبق ذكره ، ص 41 – 47 .
[82] - حسين نجم الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 301.

إجتماعات اللجان الفرعية والدورية فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء ، وتفتح المجال أمامهم لمناقشة القضايا والمشاكل العالقة وتحقيق مستوى أعلى من التحرير ودخول الأسواق العالمية.[83]

إذا ما حاولنا معرفة مدى تحقيق هذا الهدف على أرض الواقع فإننا يجب أن نؤكد أولا على نجاح المنظمة في خلق فضاء عالمي للتشاور حول أمور التجارة العالمية ، لكن ما يعاب عليه في المقابل إهتمامه بحل مشاكل الدول الكبرى والعمل على تكييف الإتفاقيات بما يخدم مصالحها في غالب الأحيان ، متجاهلين بذلك أوضاع الدول النامية والمشاكل التي تعاني منها ، هذا الوضع دفع بالعديد من الدول النامية إلى تأسيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد " في : 20 /12 /1964 بجنيف ، والذي يعتبر جهازا دائما من أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي عقد أول مؤتمر له سنة 1964 بجنيف بهدف تنظيم التجارة العالمية على أسس مختلفة تماما عن تلك التي قام عليها نظام الجات [84] ، إذن الأونكتاد جاء نتيجة للضرر الذي شهدته الدول النامية الأعضاء في الجات بسب إنخفاض حجم أسعار صادراتها وإرتفاع أسعار وارداتها مما تسبب في إختلال ميزان مدفوعاتها ، فبعد أن كانت حصتها من مجموع الصادرات العالمية تعادل الثلث في سنة 1950 إنخفضت إلى حوالي 20% من مجموع الصادرات لسنة 1967 . [85]

2. تحقيق تنمية إقتصادية لجميع الدول الأعضاء خاصة النامية منها أو تلك التي تمر بمرحلة إنتقالية إلى إقتصاد السوق ، خاصة إذا علمنا أن نسبة تمثيل هذه الأخيرة تصل إلى ما يزيد عن 75 % من العدد الكلي للأعضاء وهي نسبة معتبرة تفسر سبب الإهتمام بهذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الإقتصادية أثناء إتخاذ وإصدار القرارات ، وكذا إستفادتها من مبدأ المعاملة التفضيلية في الكثير من الإتفاقيات التي أبرمت .[86]

---

[83] - عبد القادر فتحي لاشين ، الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية ، دار الكتب المصرية ، مصر، 2005 ، ص 12 .

[84] - عبد القادر رزيق المخادمي ، الحوار بين الشمال والجنوب ، الطبعة الأولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر ، 2004 ، ص 151 .

[85] - عبد الحسين زيني ، إحصاء التجارة الداخلية والخارجية ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012 ، ص 36.

[86] - عبد القادر فتحي لاشين ، مرجع سيق ذكره ، ص 12 .

لكن ما يلاحظ هو ضغط بعض الدول من أجل إبقاء الدول النامية محصورة في دائرة التخلف الإقتصادي وتحت وطأة التبعية الإقتصادية والتجارية للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وعدم تمكينها من بناء إقتصاديات قوية ومتينة مرتكزة على الصناعة الثقيلة للخروج من هذه التبعية ، وذلك لجعل الدول النامية أسواقا مفتوحة لترويج منتجات الدول المتقدمة .[87]

3. حل المشاكل والمنازعات العالقة بين الدول الأعضاء ، و محاولة فضها أو التقليل منها قدر الإمكان ، خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار أن هذه المنازعات كانت بمثابة عرقلة حقيقية أمام السير الحسن للتجارة العالمية خلال عهد إتفاقية " الجات " بسبب غياب آلية خاصة لحلها ، لذلك كان من الضروري إيجاد هذه الآلية الفعالة ذات القوة الرادعة للقضاء على هذه المنازعات من جهة ، وإرغام جميع الدول الأعضاء على الإلتزام بجميع البنود الواردة في نصوص إتفاقيات منظمة التجارة العالمية وكذا الإمتثال وتطبيق الحلول المقترحة لحل مختلف القضايا العالقة من جهة أخرى ، كما حملت المادة 24 من إتفاق جهاز تسوية المنازعات بعض الإستثناءات والتي حثت من خلالها الدول الأعضاء الأخرى على عدم التسرع في اللجوء إلى الإجراءات التعويضية إتجاه هذه الدول في حالة إلغاء أو تعطيل إلتزاماتها بموجب الإتفاقية لعدم قدرتها على تنفيذها مرجعين ذلك إلى الأوضاع المتردية التي تعاني منها إقتصادياتها.[88]

لكن ما يلاحظ على أسلوب فرض العقوبة أنه لا يأخذ بعين الإعتبار إختلاف مستويات التنمية بين الدول المتنازعة سواء كانت دول نامية أو متقدمة ، وبهذا نجد أن إعطاء الدول المتنازعة الحق في إستخدام نفس أسلوب العقوبات لا يحقق أي نوع من العدالة بل يعمل على ترجيح مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية إذن عملية حل النزاعات لم تتم بصورة كاملة لغياب أهم عنصر في فض المنازعات وهو العدل.[89]

---

[87] - لمزيد من الإطلاع أنظر في : علي عبد الفتاح أبو شرار ، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2007 ، 446 .

[88] - محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 372 .

[89] - خليل السحمراني ، منظمة التجارة العالمية والدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 – 54.

4. إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء من أجل خلق جو من الشفافية في المعاملات التجارية فيما بينهم ، بحيث يقضي هذا الهدف بإخطار الغير بكل جديد سواء كان ذلك على مستوى التشريعات التجارية أو الأنظمة أو الأحكام ذات العلاقة بالتجارة العالمية ، ضف إلى ذلك مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء والتي تتم بشكل دوري وهو ما يفسح المجال للإطلاع المباشر على النظام التجاري لكل دولة على حدى ، ومن تم مناقشة جميع جوانبه وإبراز النواحي التي قد تتعارض مع إتفاقيات المنظمة ومحاولة تصحيحها وتكييفها بما يتماشى معها .[90]

على الرغم من كل هذه الآليات المعتمدة من أجل إيجاد نوع من الشفافية والوضوح في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء ، إلا أننا نجد أنها تطبق على الدول النامية فقط في الوقت الذي نجد أن أغلب الدول الصناعية الكبرى تلجأ لطرق أخرى لتتفادى ذلك ، وعلى سبيل المثال نجد : " إتفاقيات الدعم والإغراق والتي إستفادت منها الدول المتقدمة على حساب الدول النامية ، والتي هي في أمس الحاجة إليها لحماية صناعتها الناشئة إلا أنها بالمقابل تعاني من ضغوطات كبيرة تمارسها الدول المتقدمة عليها تقضي بإلغاء كل أنواع الدعم ، في الوقت الذي تلجأ فيه إلى دعم منتجاتها كالإتحاد الأوروبي الذي يقوم بالتخلص من فائض الإنتاج للمحافظة على الأسعار وذلك تحت ذريعة تطبيق السياسيات الحمائية ، والتي تتسبب بدورها في إمكانية عدم قدرة المنتجات الزراعية للدول النامية من الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة "[91] ، وهنا تبرز مفارقة عجيبة حول أي من هذه الدول أحق بتطبيق سياسات حمائية لدعم إقتصادياتها الدول النامية أو الدول المتقدمة.

5. سعي المنظمة العالمية للتجارة إلى تقوية الإقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة العالمية من جميع القيود التي تعيقها ، وتسهيل الوصول والنفاذ إلى الأسواق العالمية ، وكذا رفع مستوى الرفاهية الإقتصادية للدول الأعضاء عن طريق زيادة الإنتاج وتشجيع التجارة في

[90] - أنظر في : تقرير المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، المفاهيم الحديثة في إدارة خدمات النقل واللوجيستيات ، طبع ونشر بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2007 ، ص 12 .
[91] - محمد دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص 383 .

السلع والخدمات ، بهدف الوصول إلى مرحلة الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية مما سيساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة لها .[92]

يبقى الهدف الحقيقي الذي تسعى المنظمة لتحقيقه يتمثل في تدخل الدول الصناعية الكبرى في الشؤون التجارية والإقتصادية للدول ، وذلك من خلال القوانين والأنظمة التي تضعها وتقوم بتمريرها من خلال منظمة التجارة العالمية ، في محاولة منها لإحكام السيطرة على التجارة العالمية، مستغلة بذلك ضرورة تحرير التجارة العالمية من كافة القيود التي تعيقها حتى توجد لنفسها طريقا من أجل الوصول والنفاذ إلى أسواق الدول النامية ومن تم تصريف منتجاتها . [93]

2.2.1.أهم الإختلافات الموجودة بين الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة والمنظمة العالمية للتجارة:

إن المتتبع لنشأة وتطور كل من الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة والمنظمة العالمية للتجارة، يلاحظ وجود جملة من الإختلافات فيما بينهما نوجزها فيما يلي :

أولا: من الناحية القانونية :

عند محاولة تصنيف الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة من الناحية القانونية يدرجها المختصون ضمن إطار الإتفاقيات الدولية ، المبنية على جملة من القواعد والإجراءات التجارية الهادفة إلى تحرير التجارة العالمية من القيود التي كانت تقف أمامها ، تضم أطرافا متعاقدة فيما بينها وهو ما جعلها من الناحية الرسمية مجرد معاهدة دولية حملت في نصوصها ثغرات قانونية خاصة ما تعلق بآليات الإلزام والتنفيذ في كل من قطاعي الزراعة والمنسوجات واللذان قامت بإستغلالهما بعض الدول ، ولعل أبرز مثال على ذلك عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية إقناع كل من اليابان والصين في ظل إتفاقية الجات على فتح أسواقهما كاملة أمام السلع الأمريكية [94] ، إذن هذا الضعف في آلياتها كان وراء التفكير في طرق أخرى أكثر فاعلية وهو ما تجسد في ظهور المنظمة العلمية للتجارة والتي بنيت على عكس

[92] - مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 277 .
[93] - علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سبق ذكره ، ص 446 .
[94] - بدوي إبراهيم ، أثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على إقتصاديات الدول النامية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، مصر ، 2011 ، ص 52 .

الأولى على مجموعة من القواعد القانونية الصلبة ، وعدد من المواد والإتفاقيات الدائمة التي تم التوقيع عليها من طرف الأعضاء المنضمين إليها ، ولأنها منظمة دولية فإنها تتمتع بأساس قانوني ملزم لكل الأطراف المتعاقدة فيها . [95]

ثانيا : من حيث المنهج :

تعرف الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة على أنها أداة متعددة الأطراف ، جاءت بعد الموافقة على سلسلة من الإتفاقيات المتعددة الجوانب ، وعلى النقيض من ذلك نجد أن المنظمة العالمية للتجارة قد حظيت بموافقة وقبول جميع أعضاءها ككيان موحد ، لذلك فإن جميع الإتفاقيات التي تشكل هذه المنظمة هي إتفاقيات متعددة الأطراف وتشمل إلتزامات لعضوية المنظمة ، بحيث لا يمكن قبول إتفاقيات معينة ورفض إتفاقيات أخرى من طرف البلد العضو فهو إذن ملزم بقبول جميع الإتفاقيات حزمة واحدة . [96]

ثالثا : من حيث الشمول :

إن قضية شمول الإتفاقية العامة للتجارة لكافة جوانب ومجالات التجارة العالمية كانت واحدة من نقاط الإختلاف البارزة للتمييز بينها وبين المنظمة العالمية للتجارة ، فقد عرفت إتفاقية الجات ومنذ نشأتها بإهتمامها بالتجارة في السلع فقط مهملة بذلك التجارة في الخدمات ، علما أن هذه الأخيرة بدأت تعرف ومع مرور الوقت تطورا كبيرا بحيث أصبحت تفرض نفسها وتثبت أهميتها الكبيرة في الإقتصاد العالمي ، "وأمام هذا الضغط الممارس على إتفاقية الجات عملت الأطراف المتعاقدة على إيجاد آلية ناجعة أكثر لمواكبة هذه التطورات تمثلت في المنظمة العالمية للتجارة والتي عملت على تدارك كل هذه النقائص وتجاوزها ، بحيث أصبحت هذه الأخيرة تشمل بالإضافة إلى التجارة في السلع التجارة في الخدمات وكذا

[95] - فوزي عبد الرزاق ظاهر وآخرون ، العولمة وأبعادها الإقتصادية ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن ، 2010 ، ص 35 – 36 .
[96] - مصطفى يوسف وآخرون ، الإقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2016 ، ص 41 .

الأبعاد التجارية لكل من حقوق الملكية الفكرية والمنسوجات والملابس وحتى الإستثمار ، وبهذا أصبحت المنظمة تهتم بجميع الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية ". [97]

رابعا : من حيث تسوية المنازعات :

تعتبر قضية تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء واحدة من أهم العقبات التي كانت تقف أمام السير الحسن للتجارة العالمية ، فقد تميزت الأحكام الخاصة بها في عهد الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة بالقصور وعدم الفاعلية ، وذلك لعدم وجود الآلية الكافية والقوية والمتفق عليها حسب القانون الدولي وكذا غياب الهيئة المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام فهي لم تكن ملزمة بالقدر الكافي فسادت الفوضى في العلاقات التجارية الدولية آنذاك ، حيث كانت الدول تتبادل العقوبات التجارية فيما بينها وفقا للقوانين التجارية المحلية لكل منها ، لكن بمجرد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ودخولها حيز التنفيذ تغيرت الأوضاع بحيث أصبح جهاز تسوية المنازعات يسهر على حماية حقوق الأعضاء ، والحفاظ على إلتزاماتهم المترتبة بموجب الإتفاقيات من خلال هيئة دائمة للإستئناف تسهر على مراجعة النتائج التي تتوصل إليها لجان تسوية المنازعات ، وبهذا تحول نظام تسوية المنازعات التجارية إلى جهاز دائم يعمل بشكل تلقائي وبصورة أسرع عما كان معمولا به في إتفاقية الجات ، خاصة بعد توفر طرق التنفيذ الفوري لقرارات الجهاز بين الدول الأعضاء . [98]

خامسا : من حيث الشخصية القانونية :

يقصد بالشخصية القانونية العلاقة الموجودة بين وحدة معينة و نظام قانوني محدد، فكل نظام قانوني يحدد من هو الشخص الذي يتمتع بالشخصية القانونية ومن لا يتمتع بها ، هذا ما يفسر سبب عدم إكتساب الإتفاقية العامة للتعريفة و التجارة لشخصية قانونية كونها مجرد إتفاقية مبنية على نص قانوني تضم أطرافا متعاقدة فيما بينها ، على عكس المنظمة العالمية للتجارة التي إكتسبت هذه الشخصية الدولية والأهلية القانونية التي تمكنها من إبرام معاهدات دولية مع الدول الأعضاء ، وتكسبها حصانة أمام القضاء الداخلي في

---

[97] - مجدي محمود شهاب وآخرون ، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 276 .

[98] - بن عيسي شافية ، آثار وتحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2010 – 2011 ، ص 22.

الدول الأعضاء ، كما تمنحها حق تقديم الطلبات المتعلقة بتعويض الأضرار التي قد تصيبها أو تصيب موظفيها ، كما تتحمل المسؤولية الدولية التي قد تصيب دول أو رعايا دول أعضاء أو غير أعضاء بها ، و بهذا يمكن القول أن الدول الأعضاء بهذه المنظمة بإمكانها الدفاع عن مصالحها وحمايتها من التجاوزات التي قد تحدث ، وهو ما سيوفر للدول النامية المنضمة إليها الحماية بشكل أفضل مما كانت عليه قبل إنضمامها ، وذلك لوجود جهاز فعال وصارم خاص بتسوية المنازعات ، عكس ما كانت عليه الأطراف المتعاقدة في إتفاقية الجات ، التي لطالما عانت من الإختراقات المتكررة لمبادئ الإتفاقية من قبل الدول المتقدمة خاصة . [99]

3.2.1. الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة :

لقد إفتقدت إتفاقية الجات لسنة 1947 وصف المنظمة لإفتقارها لأجهزة مختصة تسيرها، وهو الأمر الذي تفطن له المجتمعون في جولة الأوروغواي وعملوا على إستدراكه عند إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

1.3.2.1. الأجهزة الرئيسية للمنظمة العالمية للتجارة ووظائفها :

بموجب المادة الرابعة من إتفاقية مراكش فقد تقرر إنشاء أجهزة خاصة تساعد المنظمة العالمية للتجارة على القيام بمهامها مع إعطاءها الحق في إنشاء لجان ثانوية إن إقتضت الضرورة. [100]

1. المؤتمر الوزاري :

يعتبر المؤتمر الوزاري أول جزء من جهازها العام ، بحيث نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على ما يلي : "ينشأ مؤتمر وزاري يتألف من ممثلي جميع الأعضاء ، يجتمع مرة على الأقل كل سنتين ، ويضطلع المؤتمر الوزاري بمهام المنظمة ويتخذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض ، وتكون للمؤتمر الوزاري سلطة إتخاذ القرارات

[99] - ناصر دادي عدون وآخرون ، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 60 – 61 .
[100] - جابر فهمي عمران ، مرجع سبق ذكره ، ص 79 .

في جميع المسائل التي ينص عليها أي من الإتفاقات التجارية المتعددة الأطراف إذا طلب ذلك أحد الأعضاء ، وفقا للمقتضيات الخاصة بصنع القرار المشار إليها في هذه الإتفاقية ، وفي إتفاق التجارة متعدد الأطراف ذات الصلة " [101] ، كما حددت المادة الرابعة من نفس الإتفاقية إختصاصاته في:

- القيام بمهام المنظمة و إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لهذا الغرض ، بإعتباره أعلى سلطة في المنظمة والمسؤول عن إدارتها .
- منح المؤتمر الوزاري السلطة لإتخاذ القرارات في المسائل المنصوص عليها في الإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف بناءا على طلب من أحد الأعضاء .
- تعيين المدير العام لأمانة المنظمة .
- تفسير إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة والإتفاقيات المتعددة الأطراف ، بحيث يتم هذا الأخير بناءا على توصية من المجلس المشرف على سير الإتفاق ، هذا طبقا للفقرة الثانية من المادة التاسعة من إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة .
- يجوز في ظروف إستثنائية أن يقرر الإعفاء من إلتزام مفروض على أحد الأعضاء بموجب هذا الإتفاق أو أي من إتفاقات التجارة المتعددة الأطراف ، (هذا حسب الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة) .
- قبول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة .
- سماح الفقرة الأولى من المادة العاشرة من إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة من تعديل إتفاقياتها والإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف . [102]

[101] - متولي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 228 .
[102] - سهيل حسين الفتلاوي ، مبادئ المنظمات الدولية العلمية و الإقليمية ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 214 – 215 .

2. المجلس العام :

يعد المجلس العام المكون من ممثلي جميع الدول الأعضاء ، الجهاز المحوري الثاني بعد المؤتمر الوزاري في المنظمة ، يجتمع كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، ويتم تمثيل الدول فيه بشكل دائم ، ومن أبرز إختصاصاته نجد:

- القيام بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين إجتماعاته .
- القيام بالأعمال الموكلة إليه بموجب إتفاقية المنظمة .
- وضع القواعد والإجراءات الخاصة بسير أعماله .
- إقرار القواعد الخاصة بإجراءات اللجان التي ينشئها المجلس الوزاري .
- تخفيف الأعباء التي تتحملها هيئة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء في المنظمة.
- القيام بمسؤولية جهاز مراجعة السياسة التجارية الخاصة بغرض تخفيف الأعباء عن هذه الهيئة.[103]

3. المجالس الرئيسية أو المتخصصة :

هي عبارة عن مجموعة من المجالس المتفرعة عن المجلس العام ، تعقد إجتماعاتها كلما دعت الحاجة لذلك ، وتمارس المهام المناط بها بناءا على إتفاقيات خاصة وتحت إشراف المجلس العام وهي مفتوحة أمام الدول الأعضاء وتتمثل في [104] :

1.3. مجلس التجارة في السلع :

يسهر هذا المجلس على تطبيق جميع الإتفاقيات التي تم التوصل إليها و المتعلقة بالتجارة في السلع و المنتجات ، بالإضافة إلى التعديلات التي طرأت على بعض المواضيع كتحسين وتنظيم التجارة في مجال السلع .

---

[103] - صفوت عبد السلام عوض الله ، المنظمات الإقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2011 ، ص 140 - 141.

[104] - أنظر في : ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

2.3. مجلس التجارة في الخدمات :

يمثل الجهاز التنفيذي لإدارة الإتفاقية المتعلقة بالتجارة في الخدمات ، وتنفيذها من خلال إلتزامات الدول الأعضاء .

3.3. مجلس حماية حقوق الملكية الفكرية :

يعمل هذا المجلس على تنفيذ إتفاقية الملكية الفكرية ، التي تم التوصل إليها خلال مفاوضات الأوروغواي ، فهو يهتم بالبحث في القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.[105]

2.3.2.1. الأجهزة الفرعية للمنظمة العالمية للتجارة و وظائفها :

1. اللجان الفرعية :

ينشئ المجلس العام العديد من اللجان التي تخضع لإشرافه ، تقوم بتنفيذ إتفاقية منظمة التجارة العالمية والإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بالتجارة الدولية وترفع تقاريرها للمدير العام للمنظمة لإتخاذ الإجراءات المناسبة ، والعضوية فيها مفتوحة لجميع الدول الأعضاء وهي تتمثل في:

1.1. لجنة التجارة و البيئة :

تهتم هذه اللجنة بدراسة تأثير التجارة على البيئة .[106]

2.1. لجنة التجارة والتنمية :

يتركز إهتمامها على دول العالم الثالث خاصة الدول الأقل نموا ، إذ تقوم بشكل دوري بمراجعة الترتيبات الخاصة في إتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف لصالح هذه الدول ، مع تقديم تقاريرها إلى المدير العام لإتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها .[107]

---

[105] - سامية فلياشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 114.

[106] - أحمد بلوافي ، مقالة بعنوان : نظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية ، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، العدد 11 ، 2011 ، ص 10 .

[107] - سهيل حسين الفتلاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 217 .

3.1. لجنة قيود ميزان المدفوعات :

تسهر هذه اللجنة على تقديم الإستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف مرتبطة بميزان المدفوعات .[108]

4.1. لجنة الميزانية والمالية والإدارة :

تتولى هذه اللجنة الإشراف على المسائل الداخلية للمنظمة ، والمسائل المتعلقة بالميزانية عن طريق فحصها و تقديم التوصيات المتعلقة بها إلى المجلس العام ، ويتم تحديد حصة مساهمة كل عضو في الميزانية بالتناسب مع أهمية تجارته الخارجية ، كما أنها تقوم بإقتراح أنظمة مالية على المجلس العام تتضمن أحكاما تحدد كل من جدول المساهمات المتضمن توزيع مصروفات المنظمة على أعضاءها ، والإجراءات التي تتخذ بشأن الأعضاء الذين يتأخرون عن سداد مساهماتهم ، وتجدر الإشارة إلى أن المادة الرابعة من إتفاقية منظمة التجارة العالمية قد منحت في فقرتها السابعة المجلس العام الحرية لإنشاء ما يراه مناسبا من لجان إضافية بحسب حاجته إليها .[109]

3.3.2.1. السكرتارية أو الأمانة العامة :

" هي هيئة تنفيذية مقرها جنيف أنشأت بموجب إتفاقية الجات لسنة 1947 تتولى مهام الجهاز الإداري ، و بمجرد دخول منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ تم تحويلها إلى جهاز إداري أطلق عليه مصطلح " الأمانة " ، ينشئها المؤتمر الوزاري الذي يعمل على تعيين مدير عام يرأسها ويحدد صلاحياته وواجباته وشروط الخدمة ومدة شغل المنصب ، كما يتم تنظيم الأقسام تحت لوائه مباشرة أو تحت لواء أحد النواب ،كما يقوم المدير العام بدوره بتعين طاقم السكرتارية المتكون من 601 موظفا نظاميا ، ويحدد واجباتهم وشروط خدمتهم

---

[108] - مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 292 .
[109] - هوشيار معروف ، تحليل الإقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 225.

طبقا للقواعد التي يعتمدها المؤتمر الوزاري ، هذا حسب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشر من إتفاقية منظمة التجارة العالمية " .[110]

" يعتبر جميع العاملين في الأمانة بمن فيهم المدير العام موظفين دوليين غير خاضعين لأي تعليمات من أي دولة بغض النظر عن جنسية هؤولاء الموظفين والمقدرة ب 60 جنسية مختلفة ، تضم في الغالب إقتصاديين ومحامين ومختصين في سياسة التجارة الدولية ، إضافة إلى وجود عدد كبير من الموظفين العاملين في خدمات الإسناد ، والتي تتضمن الخدمات المعلوماتية والتمويل والموارد الإنسانية وخدمات اللغة " [111] ، وتتمثل واجباتها الرئيسية في:

- تقديم المساندة الفنية للمجلس واللجان المختلفة وللمؤتمرات الوزارية والبلدان النامية ، وتحليل التجارة الدولية وشرح شؤون المنظمة إلى الجمهور و وسائل الإعلام .
- تقدم للمنظمة شكلا من أشكال المساندة القانونية في عملية فض المنازعات ، وتقديم المشورة للحكومات التي ترغب في أن تصبح أعضاء فيها . [112]

4.3.2.1. جهاز مراجعة السياسات التجارية :

جاء هذا الجهاز لخلق جو من الشفافية والوضوح في السياسات التجارية للدول الأعضاء ، بحيث " تم إستحداثه خلال المراجعة النصفية لجولة الأوروغواي ، وتم تنظيمه بمقتضى الملحق الثاني لإتفاقية مراكش لسنة 1994 ، وقد إتخذت الدول الأعضاء في الجات سنة 1989 قرارا يقضي بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء ، ووضع نتائج هذه المراجعة في تقرير يعمم على باقي الأعضاء وذلك من أجل تحقيق مبدأ الشفافية ، وكذا العمل على حث الدول على التقيد بمبادئ الجات عند صياغة سياساتها التجارية ". [113]

---

[110] - محمد دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص 374 .

[111] - أنظر في الموقع الإلكتروني : . http://www.wtoarab.org

[112] - مصطفى سلامة ، منظمة التجارة العالمية النظام الدولي للتجارة الدولية ، الطبعة الأولى ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2006 ، ص43 .

[113] - علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سبق ذكره ، ص 450 .

" يتكون الجهاز من جميع الدول الأعضاء في المنظمة وله أن يعين رئيسا ويضع القواعد الخاصة بإجراءاته ، وهذا حسب الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ، كما له أن ينشئ أجهزة فرعية عند الضرورة بحيث تضع هذه الأخيرة قواعد خاصة لسير عملها ، على أن تخضع هذه القواعد لموافقة المجلس العام الذي يتولى الإشراف عليها ، هذا طبقا للفقرة السادسة من المادة الرابعة من إتفاقية منظمة التجارة العالمية ، وقد أوكلت لهذا الجهاز مهمة مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء كما يمكنه أن يقوم بمراجعة التشريعات الوطنية واللوائح والإجراءات التي تعدها الدول في المجالات المرتبطة بالمنظمة " . [114]

[114] - إكرام مياسي ، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار هومة ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2012 ، ص 228 – 229 .

4.2.1. الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة :

يعكس الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية الأهداف والمهام التي وجدت من أجلها المنظمة ، ويظهر الهيكل في الشكل التالي :

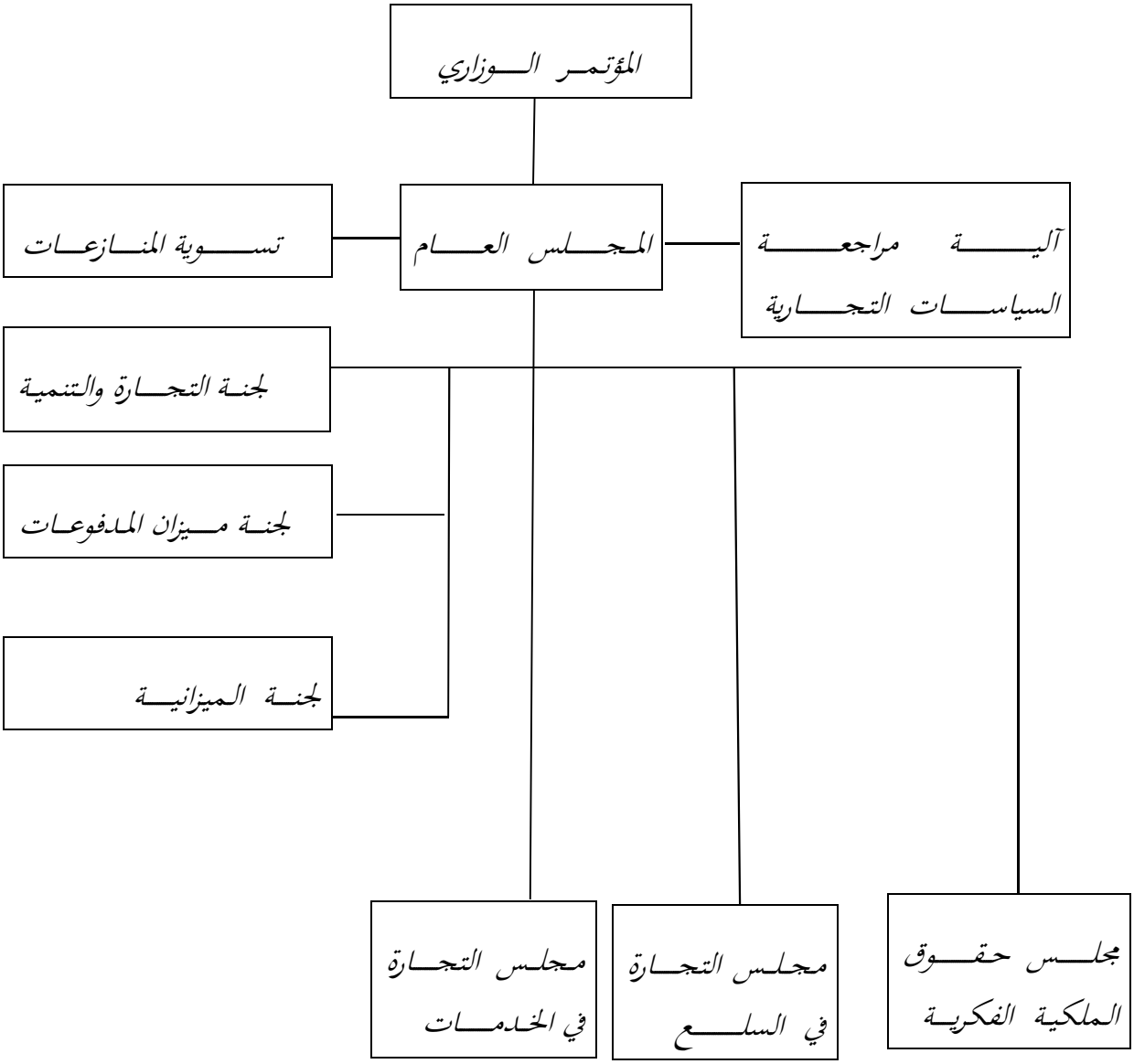

المصدر : موقع المنظمة العالمية للتجارة . http://www.wtoarab.org

2. هيئة فض المنازعات بين تسوية الخلافات وتنفيذ القرارات:

1.2. كيفية تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة:

1.1.2. هيئة تسوية المنازعات والإجراءات المتبعة لحلها:

أ- هيئة تسوية المنازعات :

إن تعدد الإتفاقيات الدولية التي تنظم التجارة بين الدول وتطبيق القواعد المتعلقة بالتجارة العالمية قد تؤدي إلى حدوث مشاكل ونزاعات بين الدول بسب تضارب مصالحها ، ولأن تسوية المنازعات هي من الأهداف الأساسية للمنظمة فقد "نصت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من إتفاقية مراكش على إنشاء جهاز خاص بتسوية المنازعات والذي يضم ممثلي الدول الأعضاء جميعهم وله أن يعين رئيسا له ويضع القواعد الخاصة بالإجراءات التي يتبعها ، وتعتبر أحكام هذا الجهاز ملزمة للأطراف المتنازعة مع إتاحة حق الإستئناف إن كانت هناك ضرورة لذلك " .[115]

تتم تسوية المنازعات عن طريق ميكانيزم جديد يعرف بإسم هيئة تسوية المنازعات والتي تملك سلطة إنشاء مجموعات خاصة تصادق على تقاريرها وكذا التقارير المتعلقة بهيئة الإستئناف ، كما تضمن الرقابة على تنفيذ القرارات والتوصيات وتقديم التراخيص بتوقيف التنازل والإلتزامات الأخرى الناجمة عن الإتفاقيات المؤشر عليها ، وتمارس وظائفها تحت إدارة رئيس يقوم بتبليغ مجلس ولجان المنظمة بتطور الخلافات ، وقد تم تأسيسها بناءا على وثيقة تفاهم حول القوانين والإجراءات التي تحكم تسوية النزاع والتي تشتمل على سبعة أعضاء منتقين من مراكز معترف بها في مجالات القانون والتجارة الدولية يتم تعيينهم لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط .[116]

---

[115]- أنظر ذلك في : سهيل حسين الفتلاوي ، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 208 – 209 .

[116] - إكرام مياسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 228.

ب-أهم الإجراءات المتبعة لحل الخلافات بين الدول الأعضاء في المنظمة :

نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسيها نظام تسوية المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة ، نجد أنها عملت على إقراره وتنظيمه من خلال مذكرة التفاهم والمعروفة ب: Disputes Settlement Body والمشار إليها إختصارا ب : (D S B) ، والتي تعتبر الجهاز المسؤول عن إدارة وتطبيق قواعد وإجراءات تسوية المنازعات والبداية تكون بمشاورات تتم بين طرفي النزاع بناءا على طلب بالصلح والذي يجب أن يكون مكتوبا ومعللا ويتضمن معلومات حول الإجراءات المجرمة والأساس القانوني للشكوى ، بحيث تقدمه الدولة صاحبة الشكوى إلى العضو المسؤول ليتم بعدها عقد مشاورات ثنائية مع الطرف المدعى عليه والذي يمنح مهلة 10 أيام فقط للرد على الطلب ثم تنطلق بعد ذلك عمليات المشاورة والمصالحة والتي تستمر شهرا بدأ من تاريخ تقديم الطلب وفي حال إذا لم يلتزم الطرف المدعى عليه بالرد خلال الفترة المحددة أو حاول عرقلة المشاورات فإنه يحق للدولة المتضررة طلب إنشاء هيئة تضم من خمسة إلى ثلاثة أفراد لحل النزاع والتي تعمل تحت إشراف إدارة منظمة التجارة العالمية، كما يسمح لطرفي النزاع أن يلتمسا المساعي الحميدة كالوساطة أو المصالحة من قبل المدير العام، هنا يجب التنويه بإيجابية هذه المرحلة والتي على الرغم من بساطتها إلا أنها تلعب دورا مهما في التخفيف من حدة الخلاف أو القضاء عليه تماما ، من خلال فض النزاع وديا دون اللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات " .[117]

ج _ هيئة الإستئناف :

تعتبر هيئة الإستئناف واحدة من الآليات الجديدة التي تعمل على مراجعة التقرير الصادر عن هيئة تسوية المنازعات أمام هيئة دائمة للإستئناف والتي تم إنشاءها بموجب المادة السابعة من وثيقة التفاهم ، بحيث يتم تشكيل هذا الجهاز ليكون بمثابة محكمة إستئنافية تقوم بالنظر في قرارات فريق الخبراء وهذا في حال طلب الدولة المدعى عليها إستئنافها، وتتكون من 7 أشخاص يمثلون تشكيلة المنظمة العالمية للتجارة بحيث يتم إختيار ثلاثة منهم فقط للنظر في كل قضية ، ويتم إنتقاءهم من بين ممثلي 23 دولة من أصل قائمة تحتوي على

117 - أنظر في: صفوت عبد السلام عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 327 .

32 مرشحا يشترط فيهم عدم إرتباطهم بأي طرف من أطراف النزاع ومشهود لهم بالمعرفة في القانون الدولي والتجارة الدولية وبالمسائل المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة ، بحيث يتم تعيينهم لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ، تقدم تقريرها إلى جهاز تسوية المنازعات خلال مدة تتراوح ما بين 60 و90 يوما ويعتبر الحكم الصادر عنها حكما نهائيا وواجب التطبيق ، تتم المصادقة عليه من طرف هيئة تسوية الخلافات في ظرف 30 يوم.[118]

3.1.2. المجموعة الإستشارية للخبراء:

تأتي هذه المجموعة تطبيقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة عشر من الإتفاقية وتحدد الإجراءات التفضيلية لمجموعة الخبراء من قبل المجموعة الخاصة التي تقدم لها تقريرها، وهي تتكون من أشخاص ذو كفاءة وخبرة مهنية معترف بها في الميدان الذي يقدمون فيه إستشاراتهم ، ولا يحق لأي من أطراف الخلاف أن يكونوا أعضاء في مجموعة المستشارين الخبراء دون إتفاق متبادل للأطراف المعنية إلا إذ وجدت ظروف إستثنائية تعتبرها المجموعة الخاصة ضرورية لذلك ، ويستطيع الخبراء المستشارون الإلتجاء إلى كل مصدر يرونه مناسبا للإدلاء بمعلومات أو آراء تقنية ، لتقوم فيما بعد مجموعة الخبراء بتقديم مشروع تقريرها إلى مختلف أطراف الخلاف ، بهدف جلب مختلف الملاحظات التي تأخذها بعين الإعتبار في التقرير النهائي الذي يقدم إلى المجموعة الخاصة ويطلع عليه أيضا أطراف الخلاف. [119]

4.1.2. طرق أخرى لتسوية المنازعات :

أ- تسوية المنازعات عن طريق التحكيم :

لقد برزت فكرة اللجوء إلى قواعد التحكيم الدولي لحل النزاعات التي قد تحدث بين الدول الغير الأعضاء بالمنظمة ، بحيث تعمل على تسوية المنازعات المتعلقة بالعقود الإقتصادية الدولية ، خاصة إذا أخذنا في الإعتبار التطور الكبير الذي شهدته

[118] - محفوظ لعشب ، المنظمة العالمية للتجارة سلسلة القانون الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص 155 .

[119] - لمزيد من الإطلاع أنظر في الموقع الإلكتروني : . www.unctad.org

العلاقات الدولية ، ويعرف التحكيم في فقه القانون الدولي بأنه أحد الطرق القضائية لحل الخلافات الدولية بحيث تعتمد منظمة التجارة العالمية عليه في تسوية المنازعات، وهذا طبقا للأحكام التي تمت صياغتها في جولة الأوروجواي . [120]

ب- التعويض :

إذا لم تلتزم الدولة الخاسرة بقرار الهيئة أو قرار مجلس المنظمة في حالة الإستئناف، يحق للدولة المتضررة أن تعود إلى مجلس المنظمة لطلب التعويض من الدولة الخاسرة ، أو الحصول على تفويض المجلس للرد الإنتقامي ضد تلك الدولة ، وإذا طلبت التعويض يتم الإتفاق عليه بشكل متبادل ، و إذا تعذر الوصول إلى إتفاق تلجأ إلى عملية التحكيم والتي تستغرق وقتا قصيرا لتحديد مقدار التعويض .[121]

2.2. تنفيذ توصيات وقرارات هيئة فض المنازعات بالمنظمة العالمية التجارة :

إن مسألة تنفيذ القرارات والتوصيات المتخذة في إطار إجراءات تسوية المنازعات تخضع لمراقبة متعددة الأطراف ، وبناءا على آليات تم وضعها بمذكرة تسوية المنازعات لتجاوز الخلافات المتعلقة بآجال ومؤدي التنفيذ قصد تفادي تعارضها وقانون منظمة التجارة العالمية، وفي حال عدم التنفيذ يتم اللجوء للتدابير المضادة أو المقابلة . [122]

1.2.2. مؤدي تنفيذ توصيات وقرارات تسوية المنازعات بالمنظمة العالمية للتجارة :

شهدت السنوات الخمس الأولى من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة 31 قضية إنتهت بإقرار التوصيات الصادرة عن جهاز تسوية المنازعات ، بحيث تم الإستناد في ثلاث منها خمس مرات لآلية التنفيذ الجبري ، وهو ما حدث في قضية إستيراد بيع وتوزيع الموز أين قامت الولايات المتحدة بفرضها بعد حصولها على ترخيص من جهاز تسوية المنازعات كما طالبت من جهتها الإكوادور والتي كانت طرفا في القضية بتطبيقها ، من هنا نجد أن

120 - لمزيد من المعلومات أنظر : محفوظ لعشب ، مرجع سبق ذكره ، ص 156 .
121 - السيد عبد المولى ، مرجع سبق ذكره ، ص 289 .
122 - محمد عبيد محمد محمود ، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية إقتصاديات البلدان الإسلامية ، الطبعة الأولى ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2007 ، ص 65 .

الإستخدام النسبي للتدابير المضادة سيساهم في تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية ومن ثمة مساعدة الدول الأعضاء ذوي الإقتصاديات الضعيفة على المواجهة ، وإستنادا لأحكام مذكرة تسوية المنازعات يمكن لجميع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة اللجوء لآليات فض المنازعات بشكل تلقائي ما لم يكن هناك إجماع على خلاف ذلك ، وهذا وفقا لنصوص المواد 1/6، 16/ 4 ، 14/17 ، 6/22 من مذكرة تسوية المنازعات ، وهو ما سيشكل حماية قانونية للدول الأعضاء الضعيفة إقتصاديا والغير قادرة ، أو التي لا تجرؤ على حشد إجماع لتأييد شكواها ، لتقوم في الأخير كل من الفرق الخاصة وجهاز الإستئناف بإصدار تقارير وإستنتاجات وتوصيات في المنازعات التي تم تأسيس هذه الهيئات من أجلها ، لتتم إحالتها فيما بعد إلى جهاز تسوية المنازعات للمصادقة عليها وتكسبها بذلك الطابع الملزم والتنفيذي لها .[123]

2.2.2. أوجه تنفيذ توصيات وقرارات حل المنازعات :

وردت بمذكرة تسوية المنازعات سلسلة من القواعد التفصيلية لتنفيذ التوصيات والقرارات المصادق عليها من قبل جهاز تسوية المنازعات والتي لا يرغب الطرف الخاسر التقيد بها ، ففي حال ما إذا كان هناك خرق لقواعد إتفاقية مراكش المنشأة لمنظمة التجارة العالمية للتجارة فإن جهاز تسوية المنازعات يوصي العضو المعني أن يعدل الإجراء الذي إتخذه حتى يتلاءم مع القاعدة التي تم خرقها هذا حسب المادة 1/19 من مذكرة تسوية المنازعات ، وفي الغالب ما يطلب سحب الإجراء المتنازع حوله ، إضافة إلى ذلك قد يقترح الفريق الخاص أو جهاز الإستئناف من العضو المعني تنفيذ توصياتهما وهو أمر إلزامي ، وإذا تعذر الحضور فورا فإن العضو الخاسر في المنازعة تمنح له مهلة معقولة للإمتثال للتوصية يحددها هو ، شريطة موافقة جهاز تسوية المنازعات عليها أو إتفاق طرفي النزاع أوعن طريق التحكيم الملزم هذا وفقا للمادة 3/21 من مذكرة تسوية المنازعات ، وفي حال عدم الإمتثال ضمن الفترة المحددة يقوم العضو بتقديم تعويض لمصلحته أو إلى الطرف الرابح في النزاع

[123] - السيد حسن البدراوي ، مقالة بعنوان : تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية ، ندوة الويبو الوطنية المتخصصة للقضاة والمدعين العامين والمحامين من 12 و13 جويلية 2004 ، اليمن ، ص 10 .

ليشمل فيما بعد جميع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة ، وذلك تطبيقا لمبدأ عدم التمييز الذي ينطوي على شرط الدولة الأولى بالرعاية ، وفضلا عن كون التعويض ذو صفة مالية من حيث الأصل ، فإنه يمكن يأتي في شكل تخفيضات جمركية أو زيادة الحصص الكمية من جانب الطرف الخاسر ، كما يحق للطرف الرابح في النزاع الموافقة ليس على التعويض فحسب، وإنما على مقداره أيضا .[124]

3.2.2. التدابير المقابلة كأداة للتنفيذ :

إذا لم تتوصل الأطراف المتنازعة إلى حل يتضمن تعويض مرض ، فإنه يجب على الطرف الذي أصدر جهاز تسوية المنازعات توصية أو قرارا لصالحه طلب الترخيص من الجهاز لتحديد التدابير المقابلة التي وردت بمذكرة تسوية المنازعات ، وهذه التدابير المقابلة أو المضادة هي ما يعبر عنها " بتعليق التنازلات والإلتزامات الأخرى في الإتفاقات المشمولة "، علما أن الترخيص الذي يمنحه جهاز تسوية المنازعات لإتخاذ تدابير مقابلة يخضع لمبدأ التلقائية ولا يمكن منعه إلا في حالة وجود إجماع على عدم إعطاء الترخيص وفقا للمادة 22 / 6 من مذكرة تسوية المنازعات كما يشترط في تلك التدابير أن تكون متناسبة مع درجة الضرر المسجل من خرق لإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، بحيث ينبغي أن يكون مستوى تعليق التنازلات وغيرها من الإلتزامات التي يرخص بها جهاز تسوية المنازعات معادلا لمستوى إلغاء أو تقليص الإمتيازات الناتج عن الخرق [125].

تجدر الإشارة إلى أن للتدابير المقابلة طبيعة مزدوجة بالنسبة للأعضاء الذين يمكنهم ممارستها وهي تتضمن فرض قيود تجارية من العضو الرابح في النزاع إتجاه العضو الخاسر ، غير أنه لم يرد في مذكرة تسوية المنازعات أي نص بخصوص أداة جماعية لحمل العضو الخاسر في المنازعة على تنفيذ التوصية أو القرار الصادر ضده ، أو بشأن جزاءات جماعية من جانب أعضاء المنظمة العالمية للتجارة ككل يتم فرضها بإسم المنظمة ضده ، ولاشك

---

[124] - لمزيد من الإطلاع أنظر : جديد رابح ، خصوصيات تسوية المنازعات بالمنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون فرع قانون الأعمال، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، الجزائر ، 2012، ص 125 .

[125] - سامي محسن السري ، تسوية المنازعات في إطار المنظمة العالمية للتجارة ودور التحكيم التجاري بعد الإنضمام ، المنتدى الثاني للتحكيم التجاري بتاريخ : 6 ماي 2014 ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، اليمن ، 2014 ، ص 16 .

أن هذه الثغرة قد تؤثر سلبا في مصداقية النظام التجاري الدولي خاصة من جانب الدول النامية التي أصبحت غير راضية عن هذه الأوضاع. [126]

4.2.2.إشكالات تنفيذ توصيات وقرارات تسوية المنازعات بالمنظمة العالمية التجارة:

على الرغم من سريان مذكرة تسوية المنازعات على نحو ناجع إلا أنه لم تعطى لها الآلية الكافية للتنفيذ الجبري ، بحيث نجد أن الكثير من المنازعات إصطدم بإشكالية عدم الإنصياع والإمتثال ، خاصة إذا علمنا أن عملية التنفيذ تكتسي طابعا ثنائيا يقتصر على طرفي النزاع فقط بحيث تترك هذه المهمة للعضو الرابح في المنازعة ، وهو ما قد يؤثر سلبا ، ذلك لأنه بالنسبة للأعضاء المتنازعين من الدول المتقدمة يؤدي اللجوء إلى التدابير المضادة إلى تحقيق الإمتثال ولو بشكل تدريجي ، لكن في حال مواجهة العضو الضعيف عدم إمتثال من جانب عضو أقوى والذي يتمتع عادة بقدرة كبيرة على التفاوض حول التعويض والفرض المحتمل للتدابير المضادة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة سيجعل من عدم إمتثاله أمرا صعبا ، فالصعوبة لا تكمن في التفاوت في القوة فحسب وإنما ترجع أيضا إلى أن التدابير المضادة التي قد يفرضها العضو صاحب الإقتصاد القوي في مجالات لا علاقة لها بالمنظمة العالمية للتجارة كالمساعدات التي تمنح من طرف الدول المتقدمة إلى الدول النامية من أجل تحقيق التنمية فيها ، وفضلا عن ذلك فإن التنافس لن يكون في مصلحة الدول النامية التي تعتمد أسواقها على بضائع الدول المتقدمة مما يجعل من تطبيق العضو الضعيف إقتصاديا لمضمون التوصية أو القرار الصادر لصالحه إزاء الدول الأعضاء المتقدمة والقوية ضارا به على الغالب، دون أن يحقق إمتثالا من جانب هؤولاء الأعضاء الأقوياء ، إذن ما يعاب على هذا الإجراء أنه غير عادل ذلك لأن قدرة الدول الأعضاء المتقدمة إقتصاديا سيكون أكبر عند معاقبة الدول النامية أو السائرة في طريق النمو مما يعني أن التأثير سيكون كبيرا على الدول النامية في حال فرض أي عقوبة عليها ، وفي المقابل نجد أن الثأثير الذي ستحدثه نفس العقوبة على الدول المتقدمة سيكون ضعيفا إن لم نقل عديم الأثر ، من هنا يتضح لنا سبب حث المادة 24 من الإتفاقية الدول الأعضاء على عدم التسرع في اللجوء إلى الإجراءات التعويضية بإتجاه الدول الأقل نموا ، في حالة قيام أي من هذه الدول الأخيرة بإلغاء أو تعطيل إلتزاماته

126 - إسماعيل مصطفى رشدي ، المشكلات الإقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، مصر ، 1970 ، ص 136 .

بموجب الإتفاقيات وإيجاد تخفيضات لها تكون في عدم قدرتها على تنفيذ الإلتزامات، من هنا يتضح لنا أن العلاقات التجارية كانت ومازالت تحكمها الصراعات والمصالح الإقتصادية، مما يعني بعدها كل البعد عن الإتفاقيات المنصوص والمتفق عليها دوليا سواء كانت في إطار الجات أو المنظمة العالمية للتجارة ، وبقاء هذه الإتفاقيات مجرد أداة تشهر في وجه الدول النامية من أجل تطبيقها عليها ومن تم تمرير مصالح الدول الأقوى على حساب الدول الأضعف.[127]

[127] - ياسر الحويش ، تسوية النزاعات في النظام الدولي التجاري ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد الثاني ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2010 ، ص 19 – 20 .

خاتمــة الفصـل الأول:

لقد رأينا في هذا الفصل مراحل تطور ونشأة المنظمة العالمية للتجارة ، وكمرحلة أولى كان لزاما علينا التعرف على الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة أو ما يعرف إختصارا بالجات والتي هي عبارة عن معاهدة دولية تتضمن حقوقا وواجبات متبادلة بين مجموعة الأطراف المتعاقدة فيما بينها ، تهدف إلى إيجاد آلية متعددة الأطراف لتسهيل حركة التجارة الخارجية بين الدول وذلك من خلال تحرير التجارة الدولية في السلع ، بحيث عملت على إقرار حزمة من التخفيضات على التعريفات الجمركية وقامت في المقابل بمحاربة كل العراقيل الغير جمركية في المبادلات التجارية .

شهدت الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة " الجات " عدة جولات تفاوضية كان آخرها جولة الأوروغواي ، والتي تمخض عنها جملة من النتائج المهمة ولعل أبرزها الإتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية ، بحيث شكل وجودها أكثر من ضرورة بالنظر إلى تشابك العلاقات التجارية بين الدول أكثر فأكثر ، بحيث أصبحت فضاء عالمي يتم فيه حل المسائل والمنازعات التجارية التي قد تحدث بين الدول الأعضاء فيها ، فهي إذن تعمل على ضمان السير الحسن للمبادلات التجارية الدولية في مختلف المجالات سواء تعلق الأمر بتحرير التجارة في السلع أو الخدمات ، أو التدابير المتعلقة بحماية وتنظيم الملكية الفكرية و الأدبية والفنية والتكنولوجية وغيرها .

إذن لقد نجحت المنظمة العالمية للتجارة في تخطي كل العقبات التي كانت تقف أمام سابقتها الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة ، بل وإتسع نطاق عملها بحيث أصبحت تشمل إلى جانب تجارة السلع تجارة الخدمات إضافة إلى الجوانب الأخرى السابقة الذكر ، هذه الأهمية المتزايدة لها تدفعنا للتساؤل عن كيفية سيرورة عملها ، وهو ما سنحاول التعرف عليه في الفصل الثاني من هذا العمل .

الفصـــل الثانـــي:

كيفيـة سيـرورة المنظمــة

العالميــة للتجــارة ونتــائــج

أهـــم مـؤتـمراتـــها

مقدمـــة الفصـــل الثانـــي :

لقد إستحوذ موضوع المنظمة العالمية للتجارة وما أفرزته من إتفاقيات ونصوص منذ نشأتها وحتى اليوم على إهتمام جميع الدول ، بحيث أصبحت ومع مرور الوقت المحرك الأساسي للإقتصاد العالمي وعنصرا فاعلا فيه ، هذه الأهمية المتنامية لها يوما بعد يوم دفعنا للتعرف أكثر على كيفية سيرورة عمل المنظمة العالمية للتجارة ونتائج أهم مؤتمراتها المنبثقة عنها حتى نتمكن بذلك من تكوين صورة متكاملة وواضحة عنها وهو الهدف الذي تسعى هذه الدراسة الوصول إليه .

وتحقيقا لهذا الهدف فقد خصصنا المبحث الأول من هذا الفصل لتوضيح الشروط التي يجب توفرها في العضو الراغب في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي وضعت لتحقيق ذلك شروطا عامة وأخرى خاصة ، وهنا يجب التنويه إلى أنها وسعت من دائرة الراغبين في الإنضمام إليها بحيث لم يعد يقتصر على الدول فقط بل إمتدت لتصل إلى الأقاليم الجمركية ذات الإستقلال الكامل والإتحاد الأوروبي ، وذلك من خلال صفة العالمية التي نصت عليها إتفاقية مراكش المنشأة لها ، ثم إنتقلنا بعد ذلك إلى كيفية إتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة والذي يكون من خلال إعطاء المنظمة كل دولة عضو صوتا واحدا وذلك بغض النظر عن قوتها الاقتصادية.

أما المبحث الثاني فقد حاولنا من خلاله إبراز المؤتمرات الوزارية التي عقدها المنظمة العالمية للتجارة والبداية كانت بعقد المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة بسنغافورة وأهم النتائج الصادرة عنه ، لننتقل فيما بعد لذكر أهم التطورات التي شهدتها المفاوضات وبروز أجندة الدوحة والتعثر الذي عرفته بعدها ، لنختمها في الأخير بالنتائج المنبثقة عن مؤتمر بالي ، وبمجرد الإنتهاء من هذا نكون قد كونا صورة عامة عن المنظمة العالمية للتجارة تساعدنا على الفهم الجيد لدورها فيما يلي من فصول عملنا هذا.

المبحث الأول: العضوية وكيفية إتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة:

إن الحديث عن العضوية في المنظمة العالمية للتجارة يلزم علينا أولا البحث في صفة العالمية المنسوبة إليها " والتي نصت عليها إتفاقية مراكش المنشأة لها ، وقد تم إقرار مبدأ العالمية من أجل توسيع نطاق العضوية فيها، بحيث لا تبقى مقتصرة على الدول فقط بل تمتد لتصل إلى الأقاليم الجمركية ذات الإستقلال الكامل والإتحاد الأوروبي" [1]، وهو ما سيتم دراسته فيما بعد بالتفصيل ، لكن قبل ذلك لابد من الإشارة إلى ضرورة وجود جملة من الشروط للحصول على العضوية تتمثل في:

1. العضوية في المنظمة العالمية للتجارة :

1.1. الشروط العامة للعضوية في المنظمة العالمية للتجارة :

تشترط المنظمة العالمية للتجارة شروطا عامة للإنضمام إليها ، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1.1.1. إستقلال الدولة :

يعتبر إستقلال الدولة أول وأهم شرط من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ويقصد به الإستقلال القانوني للدولة من خلال توافر العناصر الثلاثة المتمثلة في: الحكومة والإقليم والشعب وهذا بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والقانوني السائد فيها ، وتجدر الإشارة إلى أن المادة السادسة عشرة من الإتفاقية ساهمت في توسيع نطاق قبول الدول بحيث لم تعد العضوية فيه تقتصر على الدول المستقلة فقط بل تعدته إلى الدول الغير مستقلة والتي تتمتع بإستقلال جمركي .[2]

2.1.1.حريــة الدولــة:

أخذت إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بمبدأ حرية الدول في الإنضمام للمنظمة ، فلم تلزم الإتفاقية الدول بالإنضمام إليها ، لكن من الناحية العملية نجد أن الدول ملزمة بالإنضمام إليها لأسباب نلخصها فيما يلي:

[1] - لمزيد من الإطلاع أنظر في : تقرير المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية ، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمنظمة ، مصر ، 2005 ص 62 .

[2] - فوزي عبد الرزاق ظاهر ، العولمة وأبعادها الإقتصادية ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010، ص 34 .

- ✓ إن المنظمة العالمية للتجارة تضم غالبية دول العالم ، وعدم إنضمام دولة إليها يجعلها محاصرة تجاريا مما يعني عدم قدرتها على ممارسة المبادلات التجارية الدولية مما يضطرها للإنضمام في الأخير .
- ✓ إن إنضمام الدول إلى المنظمة سيترتب عليه نتائج إيجابية وأخرى سلبية ، وعدم إنضمامها سيفقدها فوائد كثيرة كان من الممكن الإستفادة منها ، هذا ما يدفعها إلى الإنضمام إلى المنظمة .
- ✓ تعمل الدول الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على إجبار الدول على الإنضمام للمنظمة وفي الوقت نفسه تمنع دول أخرى من الإنضمام ، ولهذا نجد ضغوطا سياسية كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية على بعض الدول للإنضمام للمنظمة، غير أن هذه الضغوط تكون خارج نطاق المنظمة . [1]

إن أمعنا النظر في مسألة حرية إنضمام الدول إلى المنظمة فإننا سنجد أنها مقيدة بموافقة المجلس الوزاري ، ضف إلى ذلك نجد أن العديد من إتفاقيات المنظمة تفرض شروطا قاسية بحق الدول الراغبة في الإنضمام ، كتقديم تنازلات وإلغاء القوانين التي تتعارض مع أحكامها وبالنتيجة فإن حرية الدولة بالإنضمام للمنظمة عائدة لها ، أما إذا قررت الإنضمام فإن حريتها هذه تصطدم بالإجراءات التي تضعها المنظمة.

3.1.1. الإلتزام بقواعد المنظمة وتمثيلها:

- الإلتزام بقواعد المنظمة:

إشترطت إتفاقية منظمة التجارة العالمية أن تلتزم الدول بالإلتزامات التي تقرها المنظمة والإتفاقيات الأخرى المتعددة الأطراف المنعقدة في نطاقها ، ومن هذه الإلتزامات نجد عمل الأعضاء على مطابقة قوانينها ولوائحها وإجراءاتها الإدارية مع إلتزاماتها المنصوص عليها في

[1] - سهيل حسين الفتلاوي ، مبادئ المنظمات الدولية العلمية والإقليمية ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 85-87.

الإتفاقيات الملحقة طبقا للفقرة الخامسة من المادة السادسة عشر من إتفاقية منظمة التجارة العالمية ، وعلى الدول الأعضاء بالمنظمة الإلتزام بالقرارات التي تصدرها ، وهي ملزمة بتطبيقها حتى ولو لم توافق عليه ، مادام هذا القرار صادر عن الأغلبية.[1]

- **التمثيل في المنظمة:**

يعد تواجد الدولة العضو في المنظمة ضروريا وقانونيا ، ولما كانت الدولة شخص معنويا فإن ذلك يتطلب وجود ممثل لها في المنظمة ، بحيث يحضر الجميع إجتماعاتها ومداولاتها ويشارك في أنشطتها المختلقة ، وينبغي أن يكون هذا الممثل معينا وممثلا عن رئيس الدولة ويحمل تخويلا من دولته يطلق عليه إسم " وثيقة إعتماد " تمنحه حق تمثيلها وتبين فيه حدود هذا التمثيل ، أما إذا كان هذا الممثل رئيسها في مؤتمرات القمة أو وزيرا للخارجية فلا يشترط في هذه الحالة حمله لوثيقة الإعتماد وقد أخذت منظمة التجارة العالمية بهذه القاعدة، إذ يضم المؤتمر الوزاري والمجلس العام ممثلين عن الدول الأعضاء ما عدا الإتحاد الأوروبي، إذ يعد ممثل الإتحاد ممثلا لجميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي .[2]

4.1.1. دفع الإشتراكات وضمان الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية:

- **دفع الإشتراكات:**

تعد مسألة دفع الإشتراكات من المسائل البديهية في المنظمات الدولية ، ويلتزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بتسديد إشتراكاتهم ومساهماتهم بدفع مصروفات المنظمة ، طبقا للجداول التي تعدها كلجنة الميزانية والمالية في المنظمة ، وإتخاذ كل الإجراءات المناسبة في حق الأعضاء الذين يتأخرون عن سداد مساهماتهم طبقا لما نصت عليه المادة السابعة من إتفاقية منظمة التجارة العالمية.[3]

---

[1] - يوسف مسعداوي ، دراسات في التجارة الدولية ، الطبعة الأولى ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010 ، ص 116 .

[2] - حسين نجم الدين ، تطور الإقتصاد الدولي والتنمية في ظل سيطرة الرأسمالية ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، مصر، 1984 ، ص 301 .

[3]- سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية ، الطبعة الأولى ، دار مطلع الدستور التجارية ، الرياض ، 2003 ، ص 55.

- **ضمان الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية:**

تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة بحماية أموالها على أراضيها ، وتوفير الحصانة الدبلوماسية لها وعدم إنتهاك حرمة مقراتها ومكاتبها ، ومنحها كافة الإعفاءات المالية والسماح لها بالعمل داخل أراضيها ، كما تتمتع أموال منظمة التجارة العالمية وموظفوها والعاملون بها بالحصانات والإمتيازات الواردة في إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحصانات وإمتيازات الأمم المتحدة المنعقدة سنة 1947 ، بحيث يحتوي ميثاقها أحكاما إدارية تتعلق بكيفية تنظيم وإدارة المنظمة العالمية للتجارة.[1]

2.1. الشروط الخاصة:

نصت إتفاقية منظمة التجارة العالمية على شروط خاصة بالإنضمام لها ، ومن هذه الشروط نجد:

.1.2.1 تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية:

تشترط منظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة في الإنضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية ، تشكل إلتزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة ، فالدول ملزمة بتخفيض التعريفة المفروضة على السلع والخدمات التي تستوردها.[2]

.2.2.1 تقديم إلتزامات في الخدمات:

تقدم الدولة العضو جدولا بالإلتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات ، يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية والخدماتية ، ووضع جدول زمني لإزالتها.[3]

.3.2.1 الإلتزام بإتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

تتعهد الدول الراغبة في الإنضمام إلى المنظمة بالتوقيع على بروتوكول الإنضمام الذي يشمل الموافقة على الإلتزام بإتفاقياتها ما عدا تلك المتعلقة بإتفاقية المناقصات الحكومية وإتفاقية الطائرات

[1] - محمد زكي الشافعي ، مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، 1988، ص 274 .

[2] - علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الأولى ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص 82.

[3] - عثمان أبو حرب ، الإقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص 145 .

المدنية فإنهما من الإتفاقيات الإختيارية ، بمعنى آخر إتفاقيات جولة الأوروغواي والإتفاقيات الأخرى الملزمة ، ولا تملك الدولة حق الإختيار بين الإتفاقيات بعكس ما كان معمولا به أيام الجات ، وخاصة بعد جولة طوكيو حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت بإتفاقيات خاصة ، ذلك أن هذه الإتفاقيات التجارية تمس عمل المنظمة بصورة أساسية.[1]

.4.2.1 وقف الدعم عن الشركات الوطنية وتطبيق مبدأ الشفافية:

- وقف الدعم عن الشركات الوطنية:

تتعهد الدولة بعدم تقديم الدعم لشركاتها الوطنية، من أجل خلق جو من المساواة في المنافسة بين المنتوجات المحلية والسلع والخدمات المستوردة ، فالدعم سيساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج مما يجعلها في وضع تنافسي أفضل مقارنة بالشركات الأجنبية.[2]

- تطبيق مبدأ الشفافية:

يجب على الدولة الراغبة في الإنضمام أن تتعهد بتطبيق مبدأ الشفافية ، حيث تقوم الدولة بإشعار الدول الأعضاء بالقوانين والأوامر التي تصدرها فيما يتعلق بالسلع والخدمات. [3]

إذا أمعنا النظر في عملية الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإننا سنجد أنها تفرض شروطا قاسية على الدول الراغبة في الإنضمام إليها ، و كمثال على ذلك نجد الجزائر والتي على الرغم من تمتعها بصفة عضو مراقب في إتفاقية الجات ، وقيامها بجملة من الإصلاحات الإقتصادية، إلا أنها لم تنظم كليا إليها وهو ما يفتح المجال للتساؤل عن سبب هذا التأخر ، وهذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال معرفة أهم هذه الأسباب والتي نوجزها في النقاط التالية:

- يتمثل السبب الأول بكل بساطة في أن الإلتزامات في إطار المنظمة العالمية للتجارة تتميز بكونها أوسع نطاقا وأكثر تدخلا في النظام التجاري للبلد المعني بالإنضمام ، مما يعني ضرورة العمل

[1] - محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق ، لبنان ، 2010 ، ص 374 .

[2] - أحمد عبد الخالق السيد ، التجارة الإلكترونية والعولمة ، الطبعة الأولى ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجوث ودراسات ، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2006، ص 15 .

[3]- سمير اللقماني ، منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية ، مرجع سبق ذكره ، ص55.

على التوافق مع جميع الإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف بحيث أنه إلى جانب عمليات تثبيت التعريفة الجمركية نجد أن هناك إلتزامات من نوع آخر تتعلق أساسا بالإعانات الزراعية والتجارة في الخدمات والتي تحمل في طياتها إعتماد سياسات تتعلق بالإستثمار والإتصالات والنقل وغيرها ، هذا ما يعني تغير جذري وعميق في مختلف الأنظمة والسياسات وهو ما يمثل تحديا كبيرا لأغلبية الدول المهتمة بالإنضمام خاصة النامية منها.

- أما السبب الثاني فقد ظهر بعد التعديل الذي طرأ على قواعد المنظمة العالمية للتجارة بحيث يسمح لأي بلد عضو أن يستخدم إمكانية عدم تطبيق إتفاقات المنظمة على بلد آخر ، ويسعى في المقابل إلى الإنضمام كأداة تفاوضية بهدف الحصول على تنازلات من هذا البلد في إطار المفاوضات الثنائية الأمر الذي لم يكن موجودا في ظل إتفاقية الجات.
- حالة اللاتوازن في الحقوق والإلتزامات التي تجري فيها المفاوضات التجارية المتعلقة بالإنضمام، فمثلا نجد أنه في الوقت الذي مازالت فيه الدول الصناعية الكبرى تواصل دعمها لإنتاجها وصادراتها من المنتجات الزراعية، فإنها في المقابل تطالب الدول الراغبة في الإنضمام بل وتلزمها على التخلص من هذه التدابير .
- في بعض الأحيان نجد أن المطالبة بالإلتزامات قد تجاوزت نطاق إتفاقات منظمة التجارة العالمية، فمثلا هناك بعض الدول الأعضاء طلبت من البلدان الراغبة في الإنضمام أن تقبل بإلتزامات فيما يخص عملية الخوصصة والإصلاح الإقتصادي وإزالة ضوابط الأسعار والأرباح وتثبيت رسوم الصادرات ، فضلا عن قبول إتفاقيات متعددة الأطراف الواردة في الملحق 4 في إتفاقية والتي يعتبر قبولها إختياريا .
- في بعض الأحيان تمارس على البلدان الراغبة في الإنضمام ضغوط كثيرة من أجل أن تلتزم بالعناصر التجارية لبرامج التكييف الهيكلي المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي.
- هناك تصور عام فيما بين البلدان النامية بأن أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة في الإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وخاصة تلك الأحكام المتعلقة بالفترات الإنتقالية ليست كافية ، وأنه من الصعب على هذه البلدان أن تستفيد على الأقل من هذه الأحكام . [1]

[1] - تقرير المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 91 .

في الأخير نجد أن النتيجة النهائية التي نخلص إليها والمترتبة على هذه الأوضاع أن البلدان الراغبة في الإنضمام ستصبح خاضعة لا محالة إلى مجموعة من الواجبات والإلتزامات التي يصعب عليها الوفاء بها ، فهي تمثل عقبة كبيرة أمامها يجب أن تعمل جاهدة على تخطيها.

1. كيفية إتخاذ القرار وقبول العضوية في المنظمة العالمية للتجارة:

إن منظمة التجارة العالمية تعتمد في قبول العضوية بها على طريقتين تتمثلان في:

1.2. طرق قبول العضوية في المنظمة العالمية للتجارة :

- **الطريقة الأولى:**

تتلقى الدولة المعنية رسائل من لجنة خاصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة ، تكون في الغالب مكونة من الدول الصناعية الكبرى وأهم الدول ذات العلاقات التجارية مع الدولة الراغبة في إكتساب العضوية، وتشمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيضا في التعريفة الجمركية. [1]

- **الطريقة الثانية:**

تقدم الدولة الراغبة في العضوية بنفسها " قائمة تشمل تخفيضات في التعريفة الجمركية تكون أساسا للتفاوض، وفي بعض الأحيان يتم إستعمال الطريقتين معا فتقدم الدولة المعنية قائمة لتخفيض التعريفة الجمركية ، وفي الوقت نفسه تتلقى قائمة بالتخفيضات المطلوبة من اللجنة المشكلة للنظر في العضوية".[2]

تجدر الإشارة إلى أن الحديث عن طرق العضوية في المنظمة العالمية للتجارة يدفعنا للحديث عن أنواع العضوية بها ، والتي يمكن تصنيفها كما يلي :

2.1.1. أنواع العضوية:

تؤكد أحكام العضوية في منظمة التجارة العالمية التطورات التي تمت في هذا الشأن في النظرية العامة للمنظمات الدولية ، ذلك أن منظمة التجارة العالمية فتحت باب العضوية فيها لكيانات أخرى غير الدول ، " ونجد في مقدمتها الإتحاد الأوروبي الذي برز كتكتل إقتصادي مهم ،

[1] - لمزيد من المعلومات أنظر في : عبد القادر فتحي لاشين ، الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية ، دار الكتب المصرية ، مصر، 2005 ، ص 73 .

[2] - عبد الحسين زيني ، إحصاء التجارة الداخلية والخارجية ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2012، ص 33.

وعلى الدولة الراغبة في الإنضمام إتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتعديل تشريعاتها الوطنية لتتوافق وقواعد الإتفاقات التجارية المتعددة الأطراف ،كما أنها مطالبة بتثبيت تعريفتها الجمركية وتقديم إلتزامات مقبولة في مجال الخدمات ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإتفاقات تأخذ حزمة واحدة كما أنها مجبرة على الإلتزام بها ، وتعتبر هذه التعهدات بمثابة ثمن تذكرة الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة " [1]، وبصفة عامة تنقسم العضوية فيها إلى:

أولا: العضوية الأصلية:

تم تثبيت العضوية الأصلية في المنظمة العالمية للتجارة " لكل الأطراف المتعاقدة والمشاركة في إعداد وتنفيذ الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات لسنة 1947 ، وكذا الإتحاد الأوروبي الذي قبل بالإتفاقية المنشأة للمنظمة وجميع الإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف المنبثقة عن جولة الأوروغواي ، وهذا تنفيذا لأحكام الفقرة الأولى من المادة الحادية عشر من إتفاقية مراكش المنشأة للمنظمة " [2] ، كما تناولت نفس المادة الأحكام الخاصة بالعضوية الأصلية في المنظمة بحيث نصت هذه الأخيرة على:

1. تمنح العضوية الأصلية في المنظمة لكل الأطراف المتعاقدة في إتفاقية الجات لسنة 1947 بشرط أن تكون من الدول التي ناقشت الإتفاقية و إنضمت إليها ، أو من الدول التي إنضمت إليها فيما بعد شريطة أن يكون هذا الإنضمام قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1994 .
2. تقبل الدولة الراغبة في الإنضمام إلى إتفاقية منظمة التجارة العالمية والإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف المبرمة قبل و بعد إنشاء المنظمة ، وهذا يعني أن هذا الإنضمام يلزم هذه الدول بجميع هذه المعاهدات من تاريخ الإنضمام بشكل كامل و تام لكل الإتفاقيات المنعقدة في ظل الجات سنة 1947 إلى غاية سنة 1995 تاريخ دخولها حيز التنفيذ.
3. أن ترفق جداول تنازلاتها وتعهداتها بإتفاقية سنة 1947 ، والتي أرفقت جداول التعهدات المحددة الخاصة بها بإتفاقية التجارة في الخدمات ، ولا يطلب من الدول الأقل نموا

[1]- محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص375.
[2] - سمير اللقماني ، منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 62 .

أن تقدم تعهدات أو تنازلات إلا في الحدود التي تتوافق مع مرحلة تنمية كل منها وإحتياجاتها المالية والتجارية ، أو إمكانياتها الإدارية والمؤسسية ، ومعرفة ما إذا كانت الدولة أقل نموا وفقا للتصنيف الذي أعدته الأمم المتحدة ، هذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة 11 من إتفاقية منظمة التجارة العالمية .

4. أن تودع أو أن تعلن موافقتها على إتفاقية التجارة العالمية بأية وسيلة طبقا للإجراءات الدستورية المتبعة في كل دولة ، هذا ما نصت عليه المادة الرابعة عشر من إتفاقية منظمة التجارة العالمية ، وقد تركت إتفاقية المنظمة مسألة الإنضمام طبقا للنظام الدستوري المتبع في كل دولة ، ولم تشترط التصديق من قبل السلطة التشريعية أو أية إجراءات أخرى .
5. وطبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من إتفاقية منظمة التجارة العالمية و كخطوة أخيرة، تقوم الدولة المعنية بالإنضمام بإيداع قبولها بالإتفاقية وكذا وثائق إنضمامها لدى المدير العام والذي يقوم بدوره بإشعار الدول الأعضاء في المنظمة بذلك بأسرع وقت ممكن.[1]

في حال عدم توفر أي من الشروط السابقة الذكر ، فإنه يتم اللجوء إلى العضوية بالإنضمام .

ثانيا : العضوية بالإنضمام :

تعتبر العضوية بالإنضمام شكلا آخر من أشكال العضوية بالمنظمة ، ومنفذا مهما تقدمه " الفقرة الأولى من المادة الثانية عشر من إتفاقية مراكش المنشأة لها، بحيث تمنح العضوية للأعضاء المنضمين إليها بمجرد دخول هذه الأخيرة حيز التنفيذ ، وذلك بغض النظر عما إذا كان هؤولاء الأعضاء قد شاركوا في مناقشة معاهدة إنشاء المنظمة أو لا ، كما يتم منحها وفقا للشروط التي يتم الإتفاق عليها بينها وبين المنظمة، وبهذا وطبقا لأحكام هذا النص يجوز لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يملك إستقلالا ذاتيا كاملا في إدارة علاقاته التجارية الخارجية، ويوافق على المسائل المنصوص عليها في الإتفاقية وكذلك الإتفاقات التجارية المتعددة الأطراف الحصول على العضوية " .[2]

" وبمجرد الإتفاق على شروط الإنضمام يتخذ المؤتمر الوزاري للمنظمة قرار الضم بأغلبية ثلثي الأعضاء ، وبذلك تصبح الدولة أو الإقليم الجمركي المستقل عضوا في المنظمة، لكن

[1]- جابر فهمي عمران ، مرجع سبق ذكره ، ص 53.
[2] - بدوي إبراهيم ، أثر العولمة والمنظمة العالمية للتجارة على إقتصاديات الدول النامية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، مصر ، 2011 ، ص 64 .

هذا لا يتم بالسهولة المتوقعة ذلك لأن العملية في مجملها تستغرق ما بين 4 إلى 5 سنوات حتى يتم الإنضمام التام والنهائي للعضو "[1]، وهو ما يعتبره الكثير عيبا واضحا لابد من تداركه ومشكلة حقيقية تقف عقبة أمام كل شخص راغب في الإنضمام.

ولأن الجزائر واحدة من الدول الراغبة في الإنضمام فإن ملف إنضمامها تجاوز الفترة المذكورة بكثير على الرغم من إستفادتها من صفة عضو مراقب في المنظمة فإنه لم يسهل لها الطريق للظفر بكرسي في المنظمة ، وبالنظر إلى الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع فقد خصصنا الجزء الثاني من هذا العمل لمحاولة البحث عن الأسباب الكامنة وراء هذا التأخير ، وفي الأخير لابد من الإشارة إلى ضرورة توفر جملة من الشروط حتى تصبح العضوية كاملة وواضحة سواء تعلق الأمر بإنضمام الدول أو الأقاليم الجمركية والمتمثلة في النقاط التالية:

1. أن تتمتع الدولة بكيان قانوني يؤهلها لتطبيق الإلتزامات الواردة في إتفاقية الجات والإتفاقيات الملحقة بها ، ومن هذه الكيانات نجد :

أ- الدول المستقلة:

يقصد بها الدول التي تتمتع بإستقلال قانوني بغض النظر عما إذا كانت تتبع دولة أخرى من الناحية العملية، المهم هو ممارستها علاقاتها الدولية بشكل كامل، وبسط سيادتها على إقتصادها، وسيطرتها على حركة البضائع والأشخاص والأموال.[2]

ب _ الأقاليم الجمركية المنفصلة :

هي تلك الأقاليم التي تملك إستقلالا ذاتيا كاملا في إدارة علاقاتها التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها في هذا الإتفاق وفي الإتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، " وتشمل هذه الفئة الدول الخاضعة للحماية الدولية أو الإحتلال الأجنبي الإستعماري، كالأقاليم الخاضعة للوصاية الدولية والتي تسيطر على حركة دخول وخروج البضائع والأشخاص والأموال، بشرط أن تسيطر على حركة دخول وخروج الأشخاص والأموال إليها ، كما تشمل الأقاليم الداخلة

[1] - سامية فلياشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 188.
[2] - حسين نجم الدين ، تطور الإقتصاد الدولي والتنمية في ظل سيطرة الرأسمالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 302 .

في الإتحاد الفدرالي التي يحق لها التعامل مع الدول الأخرى من الناحية الإقتصادية والتجارية، إذ يحق لمثل هذه الأقاليم الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية بصورة مستقلة عن الدولة ".[1]

1. أن تقدم الدولة أو الإقليم المشمول طلبا رسميا لمنظمة التجارة العالمية تعلن فيه عن رغبتها بالإنضمام للمنظمة .
2. أن تعمل الدولة أو الإقليم على مطابقة القوانين و التعليمات والإجراءات الإدارية فيها مع إلتزاماتها المنصوص عليها في الإتفاقات الملحقة ، ومن الجدير ذكره أن العديد من الدول إنضمت للمنظمة ، هذا ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة السادسة عشر من إتفاقية منظمة التجارة العالمية ، وكذلك العديد من الأقاليم الغير مستقلة لكنها تتمتع بإستقلال جمركي مثل تايوان ، بنجو ، كنمنو و ماتسو.
3. إجراء مفاوضات بين المنظمة و الدولة الراغبة في العضوية يتم فيها تحديد مجالات تحرير التجارة التي ستلتزم بها الدولة وفقا لمستوى النمو الإقتصادي لها .
4. توقيع إتفاق بين المنظمة والدولة الراغبة في الإنضمام يحدد الشروط التي تلتزم بها الدولة عند إنضمامها .
5. موافقة المؤتمر الوزاري بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة على الإنضمام وشروطه ، هذا ما نصت عليه المادة الثانية عشرة من إتفاقية منظمة التجارة العالمية ، ونشير هنا إلى أن الموافقة تكون بثلثي الأعضاء وليس الحضور .[2]

ثالثا: العضوية للتكتلات الإقتصادية الإقليمية:

لقد أعطت إتفاقية الجات لسنة 1947 أهمية كبيرة للتكتلات الإقتصادية الإقليمية ، إذ تضمنت أحكامها في المادة 24 منها السماح للأطراف المتعاقدة بإنشاء إتحادات جمركية ومناطق للتبادل التجاري الحر، وذلك لتميزها بخاصية إلزام كافة الدول الأعضاء فيه بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الإتفاقية، مما يعني تمتع صادرات كل دولة بالمقابل بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء ، مع إعطاءها الحق في فرض رسوم جمركية على ما

[1] - أنظر في ذلك : عبد القادر فتحي لاشين ، مرجع سبق ذكره ، ص 63 .
[2] - علي عبد الفتاح أبو شرار ، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2007 ، 450 – 451 .

تستورده من الدول الغير الأعضاء في حال إنشاء منطقة للتجارة الحرة ، ويتم توحيد التعريفة الجمركية لمواجهة الخارج في حال إنشاء إتحاد جمركي ،كما نصت إتفاقية منظمة التجارة العالمية في المادة 11 منها على تمثيل الإتحاد الأوروبي بممثل واحد فقط ، علما أن هذا الأخير يملك حق التصويت حسب عدد أصوات الدول المكونة له. [1]

رابعا: العضوية للدول الأقل نموا:

يرى الكثير في منح العضوية للدول الأقل نموا مظهرا مهما من مظاهر توجه المنظمة العالمية للتجارة نحو العالمية ، بحيث تستفيد هذه الأخيرة خلافا للدول الأخرى التي يتم قبول عضويتها بناءا على شروط معينة ، من تسهيلات كثيرة خاصة إذا تعلق الأمر بالدول المعترف بها من جانب الأمم المتحدة ، ومن أبرز هذه التسهيلات أن لا يطلب منها أن تقدم تعهدات أو تنازلات إلا في الحدود التي تتفق مع مرحلة تنمية كل منها ، بحيث يتم مراعاة إحتياجاتها المالية والتجارية ، وحتى إمكانياتها الإدارية والمؤسسية وذلك بنص المادة 11 من الإتفاقية ، ومن هنا نجد أن هذا النص يسمح بأن يكون وضع هذه الدول مختلفا عن غيرها من الدول الأعضاء، بما يتفق وظروفها وأحوالها . [2]

3.1.1. المصادقة النهائية:

عند الإنتهاء من تقصي الحقائق والمفاوضات ، يرسل فريق العمل إلى المجلس العام مسودة "تقرير فريق العمل " مقرونة بمسودة " برتوكول الإنضمام " إلى عضوية المنظمة ، وتشمل مسودة البرتوكول الإتفاقيات الثنائية الجمركية والغير جمركية التي تم الإتفاق عليها، كذلك الإتفاقيات المتعلقة بحرية الوصول إلى الأسوق ، عندئذ ستطبق جميع الإلتزامات الثنائية وبالتساوي على جميع الأعضاء في المنظمة ، وعلى المؤتمر الوزاري للمجلس العام للمنظمة أن يقر بأغلبية ثلثي الأعضاء هذا البرتوكول الذي يدخل حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثين يوما على مصادقة حكومة الدولة المعنية عليه. [3]

---

[1] - لمزيد من المعلومات أنظر في : زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 310 .

[2]- مصطفى سلامة ، منظمة التجارة العامية النظام الدولي للتجارة ، الطبعة الأولى ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 16 – 17 .

[3] - محفوظ لعشب ، المنظمة العالمية للتجارة سلسلة القانون الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص 51 .

4.1.1. العضوية في المنظمة والتطبيع مع الكيان الصهيوني:

لا تشترط مبادئ وإتفاقيات منظمة التجارة العالمية التطبيع التجاري بين أعضاء المنظمة ، وذلك إستنادا إلى الإستثناء المذكور في المادة 13 من إتفاقية مراكش والمادة 33 من إتفاقية الجات، بحيث يسمح لأي دولة بعدم تطبيق الإتفاقية إتجاه دولة أخرى شرط إبلاغها عن ذلك قبل موافقة المجلس العام أو المؤتمر الوزاري على الإنضمام ، وبناءا على ذلك يحق للدول العربية التي لا ترغب بإقامة علاقات تجارية في إطار منظمة التجارة العالمية أن لا تتعامل مع الكيان الصهيوني ، وتجدر الإشارة إلى أنه بسب غياب الدول العربية عن إتفاقية الجات فقد كان من السهل جدا على إسرائيل الإنتساب إلى هذه المنظمة في مارس 1959، ليتم قبولها كعضو كامل في الدورة 19 التي حدثت سنة 1961 . [1]

2.1. كيفية إتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة:

يعتبر إتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة مؤشرا مهما يعكس بصورة واضحة الآلية والأداء الحقيقي لمختلف أجهزتها، وكذا مدى قدرتها على تنفيذ أهدافها، وإنطلاقا من هذه الأهمية نلمس الحرص الشديد الذي أظهرته " إتفاقية مراكش المنشأة لمنظمة التجارة العالمية على ضمان المساواة لكل الأعضاء في التصويت ، بحيث يتم منح كل واحد منهم صوت واحد وذلك بغض النظر عن قوتهم الإقتصادية ".[2]

وتجدر الإشارة إلى أن إتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة يكون بأربعة أساليب تتمثل في :

1.2.2. توافق الآراء:

إن إصدار القرارات في المنظمة يتم وفق مبدأ التوافق المبني على أساس مراعاة مصالح الدول وكذا تحقيق المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، " بحيث نصت المادة 19 من إتفاقية مراكش على أن عملية إتخاذ القرار في المسألة المعروضة للنظر فيها دون أن يعترض أي عضو حاضر في الإجتماع إعتراضا رسميا عليه، هذا يعني أن سكوت الأعضاء وعدم إعتراضهم أو رفضهم للقرارات أثناء

[1]- أنظر في ذلك : عبد الحسين زيني، إحصاء التجارة الداخلية والخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 34 .
[2] - أحمد علي صالح ، إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، لبنان ، 2012 ، ص 88.

إجتماعات أجهزة المنظمة يعد بمثابة موافقة على القرار المطروح للنقاش ، وهو ما يعرف كذلك بالقبول السلبي ، وفي حال تعذر الوصول إلى هذا التوافق يتم اللجوء إلى التصويت ". [1]

2.2.1. الأغلبيـــــة:

تعرف كذلك بالأغلبية البسيطة والتي يقصد بها تجاوز عدد الأصوات المعطاة النصف ، مما يعني أغلبية أصوات النصف مضافا إليها صوت واحد ، ويعتبر هذا الأسلوب في التصويت معتمدا من طرف بعض المنظمات الدولية والتي من بينها نجد منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ، بحيث نصت الفقرة الأولى من المادة التاسعة فيها على أن : " تتخذ قرارات المؤتمر الوزاري والمجلس العام بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، ما لم يرد خلاف ذلك في هذه الإتفاقية أو في إتفاق التجارة متعددة الأطراف ".[2]

3.2.1. أغلبية الثلاث أرباع:

إن التصويت بأغلبية الثلاث أرباع يعتبر خروجا واضحا على المعتاد والسائد في المنظمات الدولية الآخذة بأغلبية ثلثي الأصوات، فقد عملت منظمة التجارة العالمية على إستحداث نظام إصدار قراراتها بموافقة أغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء في محاولة جدية منها للحفاظ على إستقرار أحكام الإتفاقيات ولضمان السير الحسن لأعمال المنظمة ، بحيث نصت الفقرة الثانية من المادة التاسعة من إتفاقية مراكش على أن : "يتخذ القرار بإعتماد تفسير من التفسيرات بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء كما يلجأ المؤتمر الوزاري إلى إصدار قراره بأغلبية الثلاثة أرباع إذ عرض عليه طلب إعفاء يتعلق بإتفاقية مراكش وفقا لممارسة إتخاذ القرارات بتوافق الآراء ، وحدد المؤتمر فترة زمنية لا تتجاوز 90 يوما للنظر في الطلب فإن لم يتم التوصل إلى توافق الآراء خلال الفترة الزمنية المحددة يتخذ المؤتمر الوزاري قرار الإعفاء بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء وهذا طبقا للفقرة الأولى من المادة العاشرة من إتفاقية مراكش ". [3]

---

[1] - لمزيد من الإطلاع أنظر: سامية فلياشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 117 .

[2] - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، الأردن،2011، ص 229 - 230.

[3] - محمد عبيد محمد محمود ، منظمة التجارة العالمية و دورها في تنمية إقتصاديات البلدان الإسلامية ، الطبعة الأولى ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2007 ، ص 426 – 430 .

4.2.1. أغلبية الثلثين:

يصدر المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية قرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء في المسائل المتعلقة بإقتراحات تعديل أحكام الإتفاقات التجارية متعددة الأطراف الملحقة بإتفاقية مراكش فبموجب الفقرة الأولى من المادة العاشرة من هذه الإتفاقية فإن للمؤتمر الوزاري أن يتخذ قراره الذي يتعلق بتحديد ما إذا كان التعديل المقترح سيعرض على الأعضاء لقبوله وذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء ، وتستثنى من جواز التصويت بأغلبية ثلثي الأصوات مجموعة من الأحكام تحددت في الفقرة الثانية من المادة العاشرة بالنص على عدم جواز تعديلها إلا بموافقة جميع الأعضاء وهي : المادة التاسعة من إتفاقية مراكش المنشأة لمنظمة التجارة العالمية وتتعلق بكيفية إتخاذ قرارات المنظمة وإجراءات التصويت بها، والمادتان الأولى والثانية من إتفاقية الجات 1994 المتضمنتان للمبادئ السياسية التي ترتكز عليها المنظمة ومن قبلها نظام الجات لسنة 1947، والفقرة الأولى من المادة الثانية من إتفاقية التجارة في الخدمات والمتضمنة لشرط الدولة الأكثر رعاية ، وأيضا المادة الرابعة من إتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية والفكرية وهي تختص بنفس الشرط ، كما أن للمؤتمر الوزاري أن يتخذ قرارات إنضمام الأعضاء الجدد للمنظمة ، ويوافق على شروط إتفاقية إنضمام أي عضو بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة حسبما أشارت بذلك المادة الثانية عشر في فقرتها الثانية من إتفاقية مراكش . [1]

بعد الإنتهاء من عرض الأساليب الأربعة الخاصة بكيفية إتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة نلمس ديناميكية وعدالة ومساواة في إتخاذ القرار بها ، لكن واقع الأمر يظهر أن عملية التصويت بها تتم بصورة شكلية فقط ، وما الدور الضعيف الذي لعبته الدول النامية خلال جميع جولات الجات التفاوضية التي عقدت على الرغم من تفوقها العددي الظاهر إلا دليل على ذلك ، وللخروج من هذه الوضعية على الدول النامية العمل على تطوير وتعزيز مكانتها في الإقتصاد العالمي وتقوية نفوذها فيه ، مما يعني الحؤول دون صدور قرارات ضد مصالحها.

[1] - يوسف مسعداوي ، دراسات في التجارة الدولية ، الطبعة الأولى ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2010 ، ص 115 – 117.

المبحث الثاني: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة وأهم منعرجاتها:

بعد قيام منظمة التجارة العالمية ودخولها حيز التنفيذ سنة 1995 ، تم عقد سلسلة من المؤتمرات الوزارية التي تضم عددا من وزراء التجارة للدول الأعضاء ، " بحيث يعقد إجتماعا مرة كل سنتين على الأقل ، وبالنظر إلى المكانة التي يحتلها هذا المجلس في المنظمة بإعتباره أعلى الأجهزة بها و رأس السلطة بها ، فإنه يتم فيه مناقشة كافة القضايا التي تنص عليها الإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف بما فيها تعديل مواد الإتفاقية " [1] ، وفيما يلي رصد لأهم هذه المؤتمرات مع تسليط الضوء على نتائج كل منها.

1. بداية المؤتمرات وتطورها وبروز أجندة الدوحة:

1.1. إنطلاق المؤتمرات الوزارية:

1.1.1. المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة : من 9 إلى13 ديسمبر 1996:

يعتبر أول مؤتمر وزاري يعقد بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية ودخولها حيز التنفيذ في جانفي 1995 ، شارك فيه وزراء لأكثر من 120 دولة عضو في مجالات مختلفة : كالتجارة المالية والخارجية والزراعة ، وقد إشتمل على إجتماعات قانونية وجلسات عمل ثنائية وجماعية بين الدول الأعضاء ، كما تمت فيه مناقشة المسائل المتعلقة بجدول أعمال المنظمة الذي حمل موضوعات كثيرة وصل عددها إلى أكثر من 20 بندا ، تمحورت حول نشاطها خلال السنتين الأولتين من نشأتها ، وكيفية تنفيذ إتفاقات جولة الأوروغواي.[2]

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الإجتماع حسبما جاء في " إعلان سنغافورة " هو طلب المؤتمر الوزاري من مجلس المنظمة دراسة ومعالجة بعض القضايا التجارية الجديدة ، وتكوين لجان عمل لدراسة هذه الموضوعات الجديدة ، وتقديم النتائج والتوصيات حولها ، وذلك قبل إنعقاد المؤتمر الوزاري الثالث ، ومن أهم هذه القضايا نجد :

[1] - لمزيد من المعلومات أنظر في : مجدي محمود شهاب وآخرون ، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2006 ، ص 279 - 280 .

[2] - السيد متولي عبد القادر ، الإقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، الأردن ،2011 ، ص 230.

1. الإعلان الوزاري لدعم المنظمة كمنتدى للتفاوض ومواصلة تحرير التجارة ضمن نظام القواعد المعمول به في المنظمة، إضافة إلى مراجعة وتقييم السياسات التجارية من أجل :
   - تقييم تنفيذ الإلتزامات بموجب إتفاقيات و قرارات منظمة التجارة العالمية .
   - مراجعة المفاوضات المستمرة و جدول الأعمال .
   - متابعة التطورات في التجارة الدولية .
   - مواجهة تحديات الإقتصاد العالمي المتطور . [1]
2. الإعلان الوزاري الخاص بالتوسع في تبادل منتجات تكنولوجيا المعلومات بين الدول الأعضاء، ويعتبر من أهم النتائج التي تمخض عنها المؤتمر الوزاري الأول ، وذلك للأهمية المتزايدة لهذا المجال في تحقيق التنمية الإقتصادية .
3. إيجاد علاقة بين التجارة والإستثمار من خلال تشجيع التدفقات الإستثمارية وإنعاش التجارة الدولية ، ومعرفة مدى إمكانية وضع قواعد متعددة الأطراف للإستثمار عبر الحدود الدولية .
4. السعي لوضع إطار متعدد الأطراف لتنظيم قواعد سياسات المنافسة وإزالة العوائق التي تحد من حركة التجارة والشركات المتعددة الجنسيات.
5. تنظيم الإجراءات الحكومية للمشتريات ورفع مستوى الشفافية عنها ، وإخطار المنظمة عن العطاءات الخاصة بهذه المشتريات...الخ .
6. مراجعة الجوانب المتصلة بتسهيل التجارة في كل من المواد الخامسة والثامنة والعاشرة من الجات لسنة 1994 ، وهي المتصلة على التوالي بحرية الترانزيت والمصاريف والإجراءات ذات الصلة بالتصدير والإستيراد ونشر وإدارة القواعد واللوائح التجارية . [2]

وبهذا إختتم المؤتمر الأول للمنظمة العالمية للتجارة " بإعلان سنغافورة " والذي على الرغم من أهمية الموضوعات التي حملها ، إلا أن نظرة خاطفة عليها تبين أنها لا تلبي أي من الحاجات التنموية للبلدان النامية والأقل نموا ، بل دعت إلى المزيد من عمليات التحرير والذي يعود فيه النصيب الأكبر من المكاسب للدول الكبرى.

[1] - ناصر دادي عدون وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص67.
[2] - علي لطفي ، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان : التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الأردن ، 2007 ، ص 376 - 377 .

2.1.1. المؤتمر الوزاري الثاني بجنيف : من 18 إلى 20 ماي 1998:

عقد المؤتمر الوزاري الثاني للمنظمة العالمية للتجارة في ظروف إقتصادية صعبة ، ميزتها حالة الإضطراب التي عرفتها الأسواق المالية العالمية ، الشيء الذي أثار مخاوف بشأن سياسة حماية الأسواق ، هذا ما دفع بالدول المجتمعة في " المؤتمر الوزاري الثاني المنعقد بجنيف خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 20 ماي 1998، والبالغ عددها حوالي 135 دولة عضو إلى الخروج بإعلان عن المؤتمر مفاده أن : « الإبقاء على كل الأسواق مفتوحة يجب أن يكون عنصرا أساسيا في إيجاد حل مستمر لهذه الصعاب » ،كما طلبوا من المجلس العام إعداد برنامج عمل يتضمن توصيات تشمل تنفيذ إتفاقيات جولة الأوروغواي ، وبرنامج آخر متعلق بالتجارة الإلكترونية ، وفي الأخير القيام بجرد لأهم نتائج نشاط الجات خلال خمسين سنة السابقة " [1]، ومن أهم الإعلانات الصادرة عن المؤتمر نجد:

أولا: الإعلان الوزاري الخاص بنظام التجارة بين أكثر من دولتين:

يؤكد هذا الإعلان على أهمية مساهمة هذا النظام خلال 50 سنة من النمو والتوظيف والإستقرار، من خلال تشجيع تحرير التجارة والتوسع فيها، وتهيئة المناخ الملائم للعلاقات التجارية الدولية وفقا كالأهداف المتضمنة في الإتفاق العام حول التعريفات والتجارة وإتفاق منظمة التجارة العالمية.

ثانيا: الإعلان الوزاري الخاص بالتجارة الإلكترونية العالمية:

يؤكد هذا الإعلان على نمو التجارة الإلكترونية العالمية وفتح آفاق جديدة أمامها، بالإستمرار في عدم فرض رسوم جمركية على التحويلات الإلكترونية كالسلع التي يتم شراءها عبر الأنترنيت بهدف تحقيق النمو لهذه التجارة ، وتبيان حاجة الدول النامية لها على الصعيد الإقتصادي والمالي والتنموي، مع التأكيد على ضرورة قيام المجلس العام بتقديم تقرير حول تقدم برنامج العمل، ومواصلة الدول الأعضاء في ممارستها الحالية بعد فرض رسوم جمركية على أجهزة الإرسال الإلكترونية .[2]

[1] - محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 376 .
[2] - السيد متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 232.

3.1.1. المؤتمر الوزاري الثالث بسياتل في الولايات المتحدة الأمريكية: من 30 نوفمبر إلى غاية 3 ديسمبر 1999:

عقد المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة في " مدينة سياتل الأمريكية في الفترة الممتدة ما بين 30 نوفمبر و 04 ديسمبر 1999 بمشاركة 135 دولة فيه ، وقد وصف هذا المؤتمر " بمعركة سياتل " بسب المظاهرات الضخمة والعنيفة التي سبقت إنعقاده ، وبهذا فإن الجو العام للمؤتمر قد تعكر نتيجة للصراع الذي كان قائما في جنيف بشأن جدول أعمال الجولة الجديدة من المؤتمر ، وتعيين مدير عام جديد لمنظمة التجارة العالمية ، وقد خصص هذا المؤتمر للبحث في مدى تطبيق الدول الأعضاء لإتفاقات جولة الأوروغواي وبدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية في المسائل التي لم يتم التوصل إلى قرارات بشأنها في جولة الأوروغواي ، خاصة ما تعلق بمسائل الزراعة والتجارة والخدمات وغيرها " [1] ، وفيما يلي عرض لأهم القضايا التي تمت مناقشتها في المؤتمر:

1. في مجال الزراعة:

طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بإيقاف المساعدات التي تقدمها الدول الأوروبية إلى الزراعة والتي بلغت قيمتها 60 مليار دولار ، مما يتنافى مع مبادئ المنافسة التجارية ، وجاء الرد الأوروبي بأنها لا تستطيع وقف المساعدات لأن دعم القطاع الزراعي يتعلق بأمنها ، و هو ما برز في تصريح الذي ألقاه وزير الدولة الفرنسية وشؤون التجارة الخارجية " فرنسوا هيوارت" تعليقا على مسودة الإتفاقية التي وضعتها مجموعة العمل الخاصة بالزراعة ، فقد إعتبر أن ما وضع لا يتناسب ومفهوم الزراعة بالنسبة إلى الدولة الفرنسية كما أنه لا يراعي خصوصية هذا القطاع ، ومن جهتها برزت الدول المنتجة للموز في أمريكا الجنوبية رافضة لمقترحات المؤتمر بالإجماع بالنسبة إلى نظام الإستيراد المقترح من قبل المفوضية الأوروبية ، إذ إعتبرت أنها تستند على التعريفات فقط ، كما شهد المؤتمر تهديدا من الدول الإفريقية بعدم التوقيع على أي إتفاق ما لم تكن المفاوضات أكثر وضوحا وإتهمت المؤتمر بعدم الشفافية ، وعبر عن ذلك بيان منظمة الوحدة الإفريقية الذي إعتبر أنه : " ليس هناك شفافية في الإجراءات، والدول الإفريقية يتم تهميشها لتستبعد بشكل عام من مناقشة القضايا ذات الأهمية الكبرى، وهي

[1] - ضياء مجيد الموسوي ، أسس علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011 ، ص 366 .

قلقة من أن يكون أعضاء آخرون في منظمة التجارة يحاولون التوصل إلى إتفاق بأي ثمن، كما أن إجراءات ضمان الإجتماع يتم تجاهلها " .[1]

2. حقوق الملكية الفكرية:

يعد هذا الملف من أكثر الملفات تعقيدا ، ويشكل نقطة خلاف ساخنة بين دول الشمال وبين دول الجنوب الفقيرة ، وقد إعتبرت الدول النامية أن تطبيقات حماية الملكية ما هي إلا وسيلة للحماية المقنعة تستخدمها الدول الكبرى لتعيق نقل التكنولوجيا إليها ولتعطيل برامج التنمية بها، وتجدر الإشارة إلى أن حماية حقوق الملكية الفكرية تشمل كل من العلامات التجارية ، وكل ما له علاقة بالإبتكارات والإختراعات والمطبوعات ، والأشرطة السمعية ، وأشرطة الفيديو ...وغيرها من المنتجات الفكرية والفنية الواجب حمايتها.[2]

3. تجارة الخدمات:

يشتمل قطاع تجارة الخدمات على جملة من الأمور نذكر منها التأمين والإستثمار والسياحة والمصارف وغير ذلك ، وقد دعت الدول الأوروبية إلى التحرير التجاري الكامل له ، بينما إعتبرت وجهة النظر الأمريكية أنه من الضروري وضع القيود لأن هذا يطال السيادة الوطنية للدول، و كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تقدمت بمشروع إتفاق أسمته " الإتفاق المتعدد الأطراف للإستثمار "، لكن الدول الأوربية بزعامة فرنسا رفضت التوقيع عليه ، أما بالنسبة للدول النامية والأقل نموا في إلى وقت قريب كانت تنظر إلى قطاع الخدمات على أنه مجموعة من الأنشطة الغير القابلة للإتجار فيها والتي تنخفض إمكانيات النمو الإنتاجية فيها ، فهي لم تعطها أي إهتمام بل كانت متخوفة منها لعدم إمتلاكها لقاعدة متينة في هذا المجال، وهو ما يفسر رفضها وتخوفها الدائم من التوقيع على إتفاقية الجاتس وما سينجر عنها من نتائج ، لكن مع تغير المعطيات والتطورات التي أصبح يعرفها قطاع الخدمات اليوم ظهرت نظرة مغايرة تدعو إلى إستغلال هذه الإتفاقية خاصة إذا علمنا أن هذه الأخيرة تمنح إستثناءا يقضي بإنشاء التجمعات التجارية الإقليمية كإستثناء لمبدأ الدول الأولى بالرعاية ، ومن هنا

[1] - لمزيد من المعلومات أنظر : خليل السحمراني ، مرجع سبق ذكره ، ص 129 .
[2] - إبراهيم بختي ، التجارة الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 53 .

تستطيع هذه الدول إنشاء تكتل تجاري خدماتي من شأنه خلق عازل بين هذه الدول وبين مبادىء الإتفاقية دون أن يمنعها من الإستفادة من مزاياها .[1]

4. المعايير الإجتماعية:

لقد شكل هذا الموضوع أحد أهم أسباب فشل مؤتمر سياتل إضافة إلى الموضوع الزراعي، فقد إعتبرت الدول النامية أن مناقشة عدم تشغيل الأطفال وحق إنتشار النقابات العمالية ، والضمان الإجتماعي والصحي وإحترام شروط البيئة يستهدفها بشكل أساسي على إعتبار أنها غير قادرة على الإلتزام بتلك المعايير نتيجة ضعف إمكانياتها ، ولم يقتصر الأمر على هذا فقط بل تعداه إلى تأييد الرئيس الأمريكي فرض عقوبات تجارية قاسية على الدول التي لا تحترم حقوق العمل وتسمح بعمالة الأطفال ، خاصة بعد توقيعه على معاهدة منظمة العمل الدولية والتي نصت على حظر تشغيل الأطفال في أعمال خطرة ومخالفة للقانون وعلى حماية الأطفال من الإستغلال في أماكن العمل ، وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لحماية أسواقها ومنتجاتها من المنافسة الخارجية للدول النامية نتيجة إنخفاض كلفة الإنتاج بها بسب اليد العاملة الرخيصة فيها ، وليس لحماية حقوق العمال والدفاع عنهم ، إذن فقد إستعملت الولايات المتحدة الأمريكية عمالة الأطفال كورقة ضغط على الدول النامية خدمة لمصالحها فقط.[2]

4.1.1. أسباب فشل المؤتمر الوزاري الثالث بسياتل في الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد أخفق المجتمعون في التوصل إلى قرارات بشأن موضوعات مختلفة تتعلق بالتجارة الدولية للسلع والخدمات ، وكان السبب في ذلك تضارب مصالح الدول المتقدمة إتجاه الدول النامية وبين الدول الصناعية فيما بينها، ضف إلى ذلك تجاهل وتهميش دور الدول النامية في المؤتمر وقد لمس ذلك من أمرين أولهما تمثل في السماح لعدد محدود من كل وفد بالمشاركة في الإجتماعات من دون الأعضاء الآخرين وخصوصا الدول النامية ، والثاني تمثل في إختيار إثنين وعشرين دولة فقط للمشاركة في إعداد مشروع البيان الختامي لمؤتمر سياتل ، وفيمايلي عرض لأهم أسباب هذا الفشل :

[1] - عبد الكريم جابر شنجار العيساوي ، التكامل الإقتصادي العربي ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2015 ، ص 93 .

[2] - حسين نيفين شمت ، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية ، الطبعة الأولى ، دار الكتب المصرية ، 2010 ، ص 128 – 129 .

- التعارض في وجهات النظر بين البلدان المتقدمة والنامية ، فالبلدان النامية كانت تعارض إدراج قضايا جديدة تتعلق بالزراعة وحقوق الملكية الفكرية نتيجة شعورها بأن الإتفاقات السابقة للمنظمة منحازة للبلدان الغنية على حسابها إضافة إلى إفتقارها لقدرات تنافسية، ومن ثمة قلقها من عدم تحقيق نتائج إيجابية و عدم إستفادتها من الإستثمار الأجنبي.
- إحتدام التضارب و الإختلاف في وجهات النظر بين البلدان المتقدمة فيما بينها ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة، بسب مطالبة اليابان للولايات المتحدة الأمريكية بمراجعة القوانين المحددة للإغراق ، والتي ترى أنها مجحفة في حقها وضارة ومبالغ فيها ، بهدف منعها من الدخول إلى الأسواق الأمريكية ، ومن جهة أخرى الخلاف الذي حدث بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حول مسائل الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية، خاصة ما تعلق بمسألة الإعانات التي يطبقها الإتحاد الأوروبي في إطار السياسة الفلاحية الأوروبية المشتركة . [1]

بهذا إختتم المؤتمر بفشل ذريع ميزه تباين واضح في وجهات النظر والمواقف المتناقضة بين رغبات ومصالح الدول المتقدمة إتجاه الدول النامية وبين الدول الصناعية فيما بينها، والتي أظهرت تسابق الدول الكبرى على تحقيق مصالحها على حساب الدول النامية وحتى على حساب بعضها البعض.

1.2.1. المؤتمر الوزاري الرابع:" مؤتمر الدوحة " قطر من 9 إلى 13 نوفمبر 2001:

شهدت مدينة الدوحة بقطر خلال الفترة الممتدة من: 8 إلى14 نوفمبر2001 عقد المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة والذي حضرته 144 دولة عضو، وقد تميز هذا المؤتمر بشدة الإختلافات في وجهات النظر بين الدول المتقدمة والنامية ، بحيث سجلت الدول النامية إعتراضها لعدد من المواضيع المطروحة للنقاش الأمر الذي أدى تمديد المؤتمر ليوم إضافي لصياغة التقرير الختامي له ، وعلى العموم يمكن القول أن هذا المؤتمر قد تميز بنجاحه مقارنة بالمؤتمر السابق " [2] ، أما المواضيع التي تمت مناقشتها فيه فقد تمثلت في:

[1] - ضياء مجيد الموسوي ، أسس علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011 ، ص 365 – 367 .
[2] - حسين نيفين شمت ، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

- ضرورة تبسيط الإجراءات التجارية بهدف تحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.
- تعزيز الدعم التقني وإمكانات إقامة منظومة تجارية شاملة .
- تحديد إمكانات إنفتاح الأسواق الوطنية مع مراعاة مستوى تطور البلد المعني.
- إستكمال المفاوضات حول بعض المواضيع القائمة والمتعلقة بكل من الخدمات والزراعة، خاصة ما تعلق بالحد من السياسة الزراعية الحمائية.
- تحسين القواعد في كل من مجالات مكافحة الإغراق وفض المنازعات ، وكل ما يتعلق بإتفاقيات التجارة الإقليمة .
- العمل على تحسين شروط نفاذ المنتجات الزراعية إلى الأسواق العالمية.
- تخفيض العوائق الجمركية في التجارة .[1]

2.1.1. أجندة الدوحة للتنمية:

لقد وافق الوزراء على عقد جولة مفاوضات تجارية جديدة ، وقاموا بإطلاق تصريحين تعلق الأول بالمفاوضات التجارية حول الزراعة والخدمات والتي تعرف بإسم " أجندة الدوحة للتنمية" وهي جولة لمفاوضات تجارية لمنظمة التجارة العالمية ، إنعقدت في العاصمة القطرية الدوحة في نوفمبر 2001 ضمن الإجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ، والهدف منها هو تحقيق مبدأ التجارة الحرة بين بلدان العالم ، وقد تركزت المحادثات حول ثلاث قطاعات مهمة تمثلت في: قطاعي الصناعة الزراعة والخدمات ، هذا الأخير الذي تم تجاوزه بسرعة من طرف المجتمعين أما قطاع الزراعة فهو الذي شهد صعوبات كبيرة عند مناقشته ، وقد شملت موضوعات مختلفة كإتفاق الزراعة الذي بدأ في أوائل سنة 2000 ، والتي تم فيها تناول موضوعات النفاذ إلى الأسواق، الدعم المحلي ودعم الصادرات الزراعية والمعاملة التفضيلية للبلدان النامية، والخدمات والملكية الفكرية وحماية التراث الشعبي، والتجارة الإلكترونية والتجارة والبيئة والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية...الخ، وقد أخفقت تلك الجولة بسب الإختلاف في بعض النقاط مثل الزراعة التعريفة

[1]- عياش قويدر وآخرون، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الأغواط ، الجزائر ، العدد الثاني ، ص 60 .

الصناعية ، الحواجز الغير الجمركية ، الخدمات والمعالجات التجارية ، كما تم تسجيل أكبر أوجه الخلاف بين الدول المتقدمة مثل دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبين الدول النامية مثل الهند ، البرازيل، الصين وجنوب إفريقيا . [1]

3.2.1. فشل جولة الدوحة:

وقد أعلن عن فشل جولة الدوحة في جويلية 2008 ، وذلك بعد إجتماعها الأخير في مقر منظمة التجارة العالمية بجنيف ، بحيث لم يتم التوصل فيه لتسوية الخلاف القائم بين الغرب والدول النامية حول المساعدات والدعم الذي يجب تقديمه للمزارعين في تلك الدول قبل فتح أسواقها على العالم .[2]

4.2.1. تصريح الدوحة:

يعتبر " تصريح الدوحة " ثاني تصريح ظهر خلال مؤتمر الدوحة ، وقد تناولت الإتفاقية المتعلقة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية ، والتي تسمح للحكومة بالتعامل بشكل مرن مع إتفاقية تريبس فيما يتعلق بالمشاكل الصحية ، كما إفترضت " أجندة الدوحة " ضرورة إنجاز خطة العمل المقررة في مجال إزالة العوائق التي تحد من حرية التجارة الدولية في المؤتمر التالي المقرر عقده في مدينة كانكون بالمكسيك في سبتمبر 2003. [3]

2. تعثر المفاوضات وأحدث المستجدات الحاصلة في المؤتمرات الوزارية:

1.2. تعثر المفاوضات:

1.1.2. مؤتمر مونتيري المكسيك 2002:

صرح العديد من الخبراء عن مخاوفهم بشأن توفر الوسائل المالية الكافية للبلدان النامية من أجل تنفيذ المهام المطروحة ، هذا القلق ساهم في عقد مؤتمر مونتيري والذي تناول مسائل تمويل البرامج الإستثمارية في مجال التجارة الدولية ، وذلك في إطار التحضير لمؤتمر كانكون الوزاري،

[1] -Michel rainelli, le commerce international, 10eme édition, Edition la découverte, France , 2009, p 36.
[2] - حسين نيفين شمت ، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 131.
[3] - Dumas André,l'économie mondiale, commerce, monnaie, finance, 3 eme édition, édition de boeck , 2006 , Belgique, p 62 .

وقد صدر عن المؤتمر " إعلان مونتيري " الذي نص على تقديم مساعدات إضافية للتجارة من طرف البلدان المتقدمة ، فضلا عن تقديم إقتراحات أخرى لوضع قواعد جديدة لمنظمة التجارة العالمية ، وقد إتسم إعلان مونتيري بالعمومية ، غير أنه تضمن على الرغم من ذلك بعض الأمور الإيجابية والهامة منها تأكيده على أن إحتواء " أجندة الدوحة " المسائل المتعلقة بتطوير التجارة ، تتطلب بذل الجهود من قبل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، وهو أمر مازالت تتخوف منه الدول النامية بل وتنادي بضرورة عدم التسرع في تطبيق حرية التجارة خاصة بعد التجربة العملية التي مرت بها بعد توقيعها على إتفاقيات المنظمة ، بحيث لم تجن الدول النامية منها سوى الوعود كاذبة من الدول الصناعية الكبرى ، كما رأى أيضا أن توسيع إمكانات النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات يعود بالنفع على الجميع ، ولن يتحقق هذا النفع إلا بالتعاون الجدي للطرفين معا خاصة من جانب الدول الصناعية الكبرى التي تحمل شعار تحرير التجارة و فك القيود عنها إلا أنها في الحقيقة تستمر في غلق أسواقها المحلية أمام منتجات الدول النامية والأقل نموا متخذة من إجراءات الدعم والإغراق ذريعة تبرر بها هذا الإغلاق ، وأمام هذا الوضع إزدادت مخاوف الدول النامية من فتح أسواقها هي الأخرى .[1]

كما أشار الإعلان إلى أن تحفيز التجارة والتنمية في البلدان ذات الدخل المنخفض يفترض العمل على مختلف جوانب التنمية التجارية والإقتصادية ، من خلال إصلاح السياسة الداخلية ورفع القدرة التنافسية ، لكن الواقع يظهر عدم إهتمام هذه الدول بالتنمية فيها ولا برفع القدرة التنافسية لديها ، بل بالعكس تعمل على القضاء على الميزة التنافسية التي تملكها في بعض المجالات عن طريق محاربة سياسات الدعم التي تطبقها على المنتجات الزراعية ، والضغط عليها لإزالة كافة السياسات الحمائية التي تعتمدها لحماية صناعاتها الناشئة.[2]

[1] - لمزيد من المعلومات أنظر : سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية بين جات 1994 ومنظمة التجارة العالمية ، الطبعة الأولى ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 485 – 487 .

[2] - محمد السانوسي محمد شحاته ، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي وإتفاقيات الجات – دراسة مقارنة - ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 137 .

2.1.1. المؤتمر الوزاري الخامس كانكون المكسيك : من 10 إلى 14 سبتمبر 2003:

إنعقد هذا المؤتمر بمدينة كانكون بالمكسيك وسط آمال بنجاح هذا الأخير بسب التفاؤل الكبير والإنطباع الجيد الذي تركه المؤتمر التحضيري في مونتيري ، لكنه باء بفشل ذريع نتيجة التناقضات الحادة التي كانت موجودة بين البلدان المتقدمة والنامية ، خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار الغضب الشديد الذي أظهرته الدول النامية بسبب ما إعتبرته محاولات من جانب الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للتوصل لإتفاق بشأن تجارة المنتجات الزراعية يعفيهما من تقديم تنازلات كبيرة ، وبهذا تم وقف المؤتمر بصورة مفاجئة من طرف مدير ووزير التجارة المكسيكي " لويس أرنستو دربيز " دون التوصل إلى أي إتفاق أو تحقيق النتائج المرجوة منه ، خاصة إذا علمنا أن الهدف الأساسي من إنعقاده كان متابعة أعمال مؤتمر الدوحة ، لكن الشيء الإيجابي الوحيد الذي تجدر الإشارة إليه هو ظهور مجموعة العشرين للدول النامية بقيادة البرازيل والهند كقوة تفاوض كبيرة وهو الأمر الذي لقي دعما كبيرا من طرف الدول النامية ، وقد تمحورت الخلافات حول ثلاثة مجموعات من القضايا تمثلت في:

المجموعة الأولى:

هي تلك المسائل التي من الضروري حلها لضمان الإنسياب الحر للسلع ورؤوس الأموال في العالم ، وللنشاط الإستثماري للشركات والبنوك المتعددة للجنسيات ، وكان من المفترض حل هذه المسائل من خلال إقرار نظام تعريفة ليبرالي بوصفه الآلية الرئيسية لتحرير التجارة الدولية، وقد إقترح ممثلو البلدان المتقدمة مشاريعهم في هذا الصدد على المشاركين في المؤتمر ، غير أن ممثلي البلدان النامية رفضوها ، وطرحوا مشاريع بديلة لنظام تعريفة جديد.[1]

المجموعة الثانية:

تتمثل في السياسة الزراعية وسياسة الدعم ، فالبلدان المتقدمة كانت توجه اللوم للبلدان النامية كون هذه الأخيرة تقدم الدعم للقطاع الزراعي ، والتي كانت بدورها تقوم بتقديم دعم شامل للمزارعين لديها ، وتمارس في الوقت نفسه سياسة حمائية إزاء إستيراد المنتجات الزراعية من

[1] - محمد دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص 380.

البلدان النامية ، وقد طالب ممثلو العديد من البلدان النامية في المؤتمر البلدان المتقدمة بإلغاء الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية لديها، ولكن لم يتم التوصل إلى حل لهذه المسائل ، ووقفت كتلة من البلدان النامية بلغ عددها 20 دولة ترأستها الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا في وجه الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ، وطالبت بفتح أسواق البلدان المتطورة أمام المنتجات الزراعية الآتية من البلدان النامية .[1]

المجموعة الثالثة:

هي تلك المسائل المرتبطة بالدعم الحكومي لشركات إنتاج القطن في الولايات المتحدة الأمريكية وقد عارضت مجموعة كاملة من البلدان وفي مقدمتها الهند والبرازيل بشدة على هذه السياسة الأمريكية ، فالسلطات الأمريكية التي تتهم البلدان الأخرى بتقديم الإعانات الحكومية للقطاعات التصديرية ، تقدم بدورها الدعم السنوي لمنتجي القطن الأمريكيين ، ونفس الشيء يحدث مع الإتحاد والأوروبي الذي يقدم إعانات مالية كبيرة لمنتجي القطن اليونانيين والإسبان، ونتيجة لذلك إنخفضت أسعار القطن العالمية في الفترة 2000 - 2005 إلى أدنى مستوياتها خلال ثلاثين سنة ، وينعكس ذلك بصورة كارثية على منتجي القطن في البلدان النامية الذين يصابون بالإفلاس وتبرز الخلافات بإستمرار بين بلدان الشمال والجنوب حول أنواع مختلفة من المنتجات الزراعية والحيوانية كالسكر واللحوم الأبقار والزراعات الاستوائية وغيرها، وقد خرج ممثلو البلدان النامية المشاركة في المؤتمر بفكرة مفادها أن البلدان المتقدمة لا تدعو إلى التجارة إلا عندما تكون منتجاتها أكثر قدرة على المنافسة ، أما بالنسبة للمنتجات الزراعية والتي تملك البلدان النامية قدرة على المنافسة مع الغرب ، فإن البلدان المتقدمة تمارس نهجا حمائيا قاسيا ، مستخدمة سياسة رعائية إزاء منتجيها المحليين ، هذه الوضعية دفعت بالعديد من الدول الأعضاء إلى فقد الثقة بالمنظمة بوصفها أداة غير قادرة على خلق الإنسجام في العلاقات التجارية الدولية ، هذا ما دفعهم للإهتمام أكثر فأكثر بإتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية معتبرينها بديلا عن منظمة التجارة العالمية ، وفي هذا السياق نذكر إنشاء مجموعة العشرين في هذا

[1] - السيد متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 236.

المؤتمر ، والتي أنشئت بمبادرة من البرازيل والهند والصين وجمهورية جنوب إفريقيا ، وحظيت بدعم عدد من البلدان النامية. [1]

وبهذا إختتم المؤتمر في 14 من سبتمبر دون التوصل إلى إتفاق وهو ما عكسته كلمة الرئيس المكسيكي، الذي أشار إلى أنه على الرغم من التحرك الكبير الذي حدث في المفاوضات إلا أن الأعضاء لا يزالون يحافظون على مواقفهم ، خصوصا ما تعلق بمواضيع سنغافورة المتمثلة في: التجارة والإستثمار، التجارة والمنافسة ، والشفافية في إمداد الحكومات بالخدمات والبضائع ، والتسهيلات التجارية ، وبهذا فقد إنهارت محادثات منظمة التجارة العالمية بسب الخلافات الحادة التي حدثت بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية والأقل نموا داخل المؤتمر، والتي إنصبت في مجملها على قضية دعم المزارعين وكذا كيفية تعامل الدول مع المستثمرين الجانب وسياسات المنافسة ، وعلى الرغم من هذا التشاؤم الذي ساد المؤتمر إلا أن هناك بصيصا من الأمل حاول رئيس المجلس العام بثه إذ أوضح في ختام المؤتمر أن الأعضاء مستعدون لبدء العمل من جديد في المجموعات التفاوضية بحيث قال في كلمته الختامية : " أنه على الرغم من عدم إحراز تقدم ملموس في هذا الإجتماع ، إلا أن موضوعات البحث الرئيسية أصبحت أكثر وضوحا ، وتعرفنا على التحديات التي سيكون علينا مواجهتها، كما أن جميع في هذا الإجتماع قد أعادوا التأكيد على مشاركتهم و إلتزامهم بجدول أعمال التنمية لمؤتمر الدوحة والنظام التجاري المتعدد الأطراف ".[2]

3.1.1. مؤتمر هونغ كونغ من 13 إلى 18 ديسمبر2005:

بعد ستة أيام من المناقشات توصل وزراء الدول الأعضاء ال 149 إلى إتفاق في 18 ديسمبر 2005، والذي يهدف إلى إعادة المحادثات التجارية المتعثرة لجولة الدوحة إلى مسارها الصحيح وكما كان متوقعاً فإن البيان الوزاري لهونج كونج بدا وكأنه إتفاق ضمني بين الدول الأعضاء والمسؤولين في المنظمة إن لم نقل إعترافا صريحا بالإخفاق في التوصل إلى توافق حول الموضوعات المدرجة في أجندة الدوحة ، ذلك لأنه لم يتضمن أي أرقام محددة أو صيغ تركيبية لإقتطاع المساعدات وتخفيض التعريفات ، مما يعني أن صدور البيان بتلك الصيغة الصريحة ما هو إلا

[1] - محمد دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص 381.
[2] - السيد متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 237.

رسالة واضحة تقول أن الوصول إلى إتفاق بشأن هذه الموضوعات محل التفاوض لا يزال صعب التحقيق ، وهو ما شكك فيه الكثيرون بالنظر إلى الكم هائل من الموضوعات والقضايا المعقدة التي كانت تحملها أجندة الدوحة ، كما يظهر عدم جدية الدول الصناعية المتقدمة في تطبيقها ، وبهذا فقد إكتفى المجتمعون بالإتفاق على معايير عامة جاءت في شكل قوالب مجدولة كاملة ، تمحورت حول الزراعة و دخول السلع غير الزراعية للأسواق ، وإتخذوا من تاريخ أفريل 2006 موعدا نهائيا لإنهاء تلك الجداول ، والمقصود بالقوالب المجدولة أطر العمل المزودة بأرقام ومعاملات محددة وفترات زمنية معينة .[1]

إذن ما يمكن إستخلاصه في الأخير هو فشل المؤتمر وعدم قدرته على تحقيق النجاح المرجو ، وظلت الخلافات قائمة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية حول العديد من مسائل التجارة الدولية ، ومن أبرز المسائل التي بقيت عالقة نجد السياسة الزراعية، والمقاربات الجديدة بشأن نظام التعريفة في التجارة الدولية ، غير أن المؤتمر كان بمثابة مرحلة إنتقالية على طريق وضع إتفاقات شاملة لجولة الدوحة.

4.2.1. أهم نتائج مؤتمر هونغ كونغ:

إتخذ المؤتمر جملة من القرارات المهمة بعد مناقشات و مفاوضات شاقة دامت لأكثر من 100 ساعة ، توصل جهاز التجارة العالمي الذي ضم 149 دولة عضوا إلى جملة من إتفاقات تمثلت في:

- الإتفاق على إلغاء النهائي للدعم على الصادرات من المنتجات الزراعية بحلول سنة 2013 وهو ما إعتبر حلا وسطا بين الدول الصناعية الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ، والدول النامية وعلى رأسها الهند والبرازيل وبعض الدول الإفريقية.
- ينبغي على الدول المنتجة للقطن إلغاء الدعم على الصادرات من القطن بنهاية سنة 2006 ، مع تعهد الدول الصناعية بالمقابل خفض التعريفات على المنتجات المصنعة.

[1]- أنظر ذلك في : محمد بيبلي ، المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، مذكرة سياسات رقم 9 ، 2006 ، ص 1 .

- تضمن البيان الختامي تعهد الدول الصناعية الكبرى مساعدة الدول الأقل نموا من خلال تحرير ما يعادل 97 % من صادراتها ، وإعطاء هذه الدول مساعدات خاصة حتى تستطيع الوفاء بمتطلبات السوق المفتوحة .[1]
- تحديد موعد للإتفاق على النماذج التفاوضية في مفاوضات الزراعة ومفاوضات النفاذ للأسواق للسلع غير الزراعية بنهاية شهر أفريل 2006.
- الإتفاق على أن تتساوى معدلات الخفض بين الدول النامية والمتقدمة ، وذلك بغض النظر عن الإختلاف الكبير في مستوياتها الإقتصادية ، وهو ما يعتبر خرقا واضحا لمبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية المنصوص عليه في القسم الرابع من إتفاقية الجات لسنة 1994 .
- الإتفاق على أن يتم الخفض على جميع المنتجات الصناعية ، بمعنى آخر إلغاء الأسلوب القديم القائم على أن يكون متوسط خفض الجمارك على السلع الصناعية 10 % مثلا ، مما يتح للدول النامية حرية توزيع هذا المتوسط على المنتجات المختلفة بشكل يحقق حماية أعلى للصناعات التي تهمه ، وخفضا أكثر في القطاعات التي لا تعنيها أو التي تملك ميزة تنافسية دولية فيها ، ليتم الإجماع في الأخير على أن تشمل نسبة الخفض التي سيتفق عليها في كل القطاعات بالتساوي وهذا بغض النظر عن أهميتها الإستراتيجية للدول النامية .
- أن يتم إحتساب الخفض بناءا على النسب المطبقة وليس المسجلة لدى منظمة التجارة العالمية، فإذا قامت دولة نامية مثلا بتطبيق تعريفة جمركية نسبتها 10 % على سلعة ما أما التعريفة المنصوص عليها في جدول إلتزاماتها في منظمة التجارة العالمية فهو 20 % فهذا يعني وجود حرية وحق لرفع المستوى المطبق في حالة وجود أزمة في هذا القطاع إلى نسبة 20 % التي إلتزمت بها في المنظمة ، فإن مؤتمر هونج كونج يصر على أن يتم أي خفض مستقبلي للتعريفات على المستوى المطبق على المستوى الموجود في جداول الإلتزامات .[2]

[1] - محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 382 .
[2] - محمد صفوت قابل ، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008، ص 182 – 184 .

لقد تعرضت النتائج الصادرة عن مؤتمر هونج كونج لإنتقادات كبيرة ، فقد أظهرت بصورة واضحة وأكيدة عن النوايا الحقيقية للدول الصناعية الكبرى الرامية إلى عدم تنفيذ أجندة الدوحة.

2.2. أحدث المستجدات الحاصلة في المؤتمرات الوزارية :

1.2.2. المؤتمر الوزاري المصغر بجنيف من 30 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2009:

إنعقد المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية بجنيف في سويسرا في الفترة الممتدة ما بين 30 نوفمبر وحتى 2 ديسمبر 2009 تحت عنوان : " منظمة التجارة العالمية ، النظام التجاري المتعدد الأطراف، و البيئة الإقتصادية العالمية الحالية "، بحيث إتخذ شكل إجتماع تنسيقي وإداري، وفق ما تفرضه القوانين الداخلية لمنظمة التجارة العالمية ، وأبرز ما ميزه كونه مؤتمر غير تفاوضي ، وقد تخلل الإجتماع جلسات أدلت خلالها الدول الاعضاء بآرائها ومواقفها حول قضايا متعددة ، منها ما تعلق بدور منظمة التجارة العالمية في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية ، وأخرى تناولت قضايا مطروحة على أجندة الدوحة للمفاوضات ، بحيث شارك في هذ المؤتمر المصغر ممثلو من 40 بلد فقط.[1]

وبعد مفاوضات مكثفة نجح المجتمعون في تذليل الخلافات بشأن مسائل تقليص الدعم للمنتجين الزراعيين وتخفيض التعريفة على السلع الصناعية ،كما تم التوصل إلى توافق حول مسألة تآكل نظام التفضيلات ، لكن على الرغم من هذه النتائج المحققة إلا أنه لم يتم التوصل إلى إتفاق نهائي حول كيفية إنجاز جولة الدوحة ، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة التعريفات لحماية المزارعين من البلدان النامية في إطار ما يسمى بآلية الحماية الخاصة ، وبهذا نجد أن مفاوضات جولة الدوحة لم تكن مطروحة بشكل رسمي على جدول أعمال الدورة الوزارية السابعة التي إنعقدت بحضور 100 وزير في جنيف، إلا أنها كانت المحور الذي إستأثر بجل المشاورات التي

[1] - Dumas André, l'économie mondiale, commerce, monnaie, finance, 3 eme édition, édition de boeck , 2006 , Belgique, p 62 .

عرفها الإجتماع الوزاري العادي الذي خصص رسميا لمراجعة عمل المنظمة الدولية وتحليل كيفية إسهامها في التخفيف من تأثيرات الأزمة المالية والإقتصادية الحالية." [1]

وبهذا إختتمت منظمة التجارة العالمية إجتماعها الوزاري السابع في جنيف بدون التوصل إلى تحريك مفاوضات جولة الدوحة أو حتى التأكد من إمكانية إختتامها في عام 2010 كما كان محددا ، هذا بإعتراف المدير العام لمنظمة التجارة العالمية السيد " باسكال لا مي " حيث قال : " لم تتمكن الدورة الوزارية السابعة من تجاوز الخلافات القائمة بين أعضائها بخصوص وتيرة التقدم الذي على الدول الأعضاء تحقيقه للتوصل إلى إنهاء لجولة مفاوضات الدوحة في العام 2010 كما هو محدد بعد التمديدات المختلفة لإنهاء هذه الجولة التجارية التي بدأت سنة 2001 في قطر "، كما صرح بأن : " الخلافات لازالت قائمة بين الدول الأعضاء وأنه من غير الممكن في الوقت الحالي تحديد جدول زمني لمفاوضات سنة 2010، هذا الوضع المضطرب خلق نوع من القلق لدى الدول النامية من إمكانية إنهاء هذه الجولة ، وهو ما دفع ب 22 دولة منها إلى إبرام إتفاق تبادل جنوب – جنوب ".[2]

2.1.2. المؤتمر الوزاري الثامن بجنيف سويسرا: من 15 إلى17 ديسمبر 2011:

إنعقد المؤتمر الوزاري الثامن في جنيف في الفترة الممتدة ما بين 15 إلى 17 ديسمبر 2011، والذي تناول في بيانه عدد من الموضوعات الرئيسية، بهدف تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف ، بما في ذلك أهمية نظام تسوية المنازعات والإمتناع عن تطبيق الإجراءات الحمائية ، وإعطاء الأولوية للموضوعات التي تخدم مصالح الدول الاقل نمواً، وكذلك الإتفاق على إنهاء برنامج عمل الدوحة بما يؤكد مصداقية النظام التجاري متعدد الأطراف ، الذي يسمح بالمزيد من الإتفاقيات المؤقتة أو النهائية ، والتأكيد على البعد التنموي كما جاء في إعلان الدوحة.[3]

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها نجد مفاوضات إنضمام الدول الأقل نموا ، والفترة الإنتقالية بشأن الملكية الفكرية ، والمعاملة التفضيلية للدول النامية ومراجعة السياسة

[1]- لمزيد من الإطلاع أنظر : محمد دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص 382- 383 .
[2] - أنظر في موقع المنظمة العالمية للتجارة : www.wtoarab.org.
[3] - عبد الكريم جابر شنجار العيساوي ، التكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 68 .

التجارية ، وبرنامج التجارة الإلكترونية ، وبرنامج العمل للإقتصاديات الصغيرة ، وعدم إنتهاك إتفاقية الملكية الفكرية والتي تم إقرارها ضمن الدورة السابعة التي عقدت بالأوروغواي ، وأصبحت تعرف بالإتفاقية العامة لحماية حقوق الملكية الفكرية والإبداعية سنة 1994. [1]

3.2.1. المؤتمر الوزاري التاسع بالي أندونيسيا: من 3 إلى6 ديسمبر 2013:

وافق المجلس العام المجتمع في 25 و 26 ديسمبر 2012 على عقد " المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية " في بالي بإندونيسيا ، حيث واصل المدير العام لمنظمة التجارة العالمية " روبرتو ازيفيدو " مشاوراته المكثفة حول حزمة من الإتفاقات المتعلقة بمسائل تيسير التجارة والزراعة والتنمية تحضيراُ لمؤتمر بالي ، وذلك مع إقتراب توجه الأعضاء إلى المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية ، والذي عقد في الفترة ما بين 3 الى 6 ديسمبر 2013 في بالي ، وبعد مناقشات شاقة ومفاوضات وصفت بأنها الأصعب في تاريخ منظمة التجارة العالمية والتي إستمرت لقرابة 20 ساعة متواصلة إختتمت فعاليات المؤتمر الوزاري التاسع للمنظمة بإعتماد جملة من الإتفاقيات عرفت بحزمة بالي ، وبهذا تم تسجيل تقدم كبير في مسار المفاوضات بين الدول الأعضاء ، وهو الأمر الذي أكده إعلان السيد " روبرتو دي أزيفيدو " المدير العام للمنظمة في الجلسة الختامية للمؤتمر على نجاحه وموافقة الدول الأعضاء على الحزمة المقترحة والتي تتضمن مجالات تسهيل التجارة والزراعة وقضايا التنمية. [2]

وقد شهدت الإجتماعات العديد من المفاجآت بدأت برفض الهند للحزمة المقترحة خاصة ما تعلق بالتخزين الحكومي للغذاء وذلك للمحافظة على أمنها الغذائي ، ضف إلى ذلك مطالبة وفد كوبا بضرورة وضع نص في إتفاق تسهيل التجارة يضمن عدم التمييز بين الدول فيما يتعلق بتجارة الترانزيت ، وهو الأمر الذي أدى إلى إستمرار الإجتماعات ليوم آخر ، كما تمت مناقشة القضايا المتعلقة بدعم الزراعة بحيث ركز الأعضاء على بتخفيض دعم الصادرات ، والسياسات ذات الصلة والتي تعرف بإسم " المنافسة في مجال التصدير"، كما ركز الأعضاء على كيفية التعامل مع المخزون الغذائي للبلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي ، مع التركيز على إضافة عدد من الخدمات البيئية والتنموية والسماح لها بالدخول دون قيود ، كما

[1] - علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الأولى ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص 84 .
[2] - لمزيد من المعلومات أنظر في موقع المنظمة العالمية للتجارة : www.wtoarab.org

قدم الأعضاء بعض المقترحات المتفق عليها بين البلدان الأقل نموا حول قواعد المنشأ التفضيلية وتفعيل التنازل في الخدمات لصالح تلك البلدان.[1]

4.2.2. أهم نتائج المؤتمر الوزاري التاسع بالي بأندونيسيا:

بهذا إختتم المؤتمر بنجاح كبير أعاد الثقة إلى منظمة التجارة العالمية ، و ببيان ختامي نص على أن الأطراف إتفقت على مواصلة المفاوضات حول قضية الأمن الغذائي وإتخاذ القرار بشكل نهائي في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية ، أي بعد أربع سنوات ولا سيما أن المؤتمر الوزاري يعقد كل سنتين ، وخلال هذه الفترة يمنع على أعضاء منظمة التجارة العالمية تقديم دعاوى قضائية ضد البلدان النامية التي توفر لها الدعم ، كما أكد المدير العام لمنظمة التجارة العالمية على أن : " إحدى الرسائل الأكثر وضوحاً من المشاورات التي أجريتها مع الأعضاء هي أن بالي يجب أن لا تكون مؤتمر للمفاوضات ".[2]

[1]- أنظر في موقع المنظمة العالمية للتجارة : www.wtoarab.org

[2] - أنظر في : www.wtoarab.org

خاتمة الفصل الثاني :

لقد رأينا في هذا الفصل كيف أن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبحت ضرورة ملحة تفرضها التحولات الكبيرة التي أصبحت تميز القرن العشرين والتي كان أبرزها الإنتشار الكبير للمنظمات العالمية ، والتي بظهورها تحول العالم إلى قرية صغيرة تتداخل فيها العلاقات الإقتصادية والسياسة والإجتماعية بصورة متناغمة ، شكلت في الأخير شبكة معقدة كانت الأساس لقيام نظام إقتصادي عالمي جديد مبني على جملة من المبادئ التي ألزمت الدول الأعضاء على إحترامها.

إن الهدف الذي نسعى لتحقيقه من خلال دراستنا للفصل الثاني هو التعرف على الآلية التي تعمل بها المنظمة العالمية للتجارة وأجهزتها ، لذا كان لزاما علينا وكمرحلة أولى تسليط الضوء على الكيفية التي يتم بها إكتساب العضوية فيها والتي عملت المنظمة العالمية للتجارة على تمكين كل دولة أو إقليم جمركي مستقل على تحقيقه ، وهو ما لاحظناه من خلال دراستنا لموضوع المنظمة العالمية للتجارة والتي وضعت شروطا تفاوت بين عامة وأخرى خاصة للإنضمام إليها ، والتي تقف حجر عثرة في كثير من الأحيان أمام الدول الراغبة في الإنضمام ذلك لأنها مبنية على تقديم جملة من التنازلات إضافة إلى إلغاء كل القوانين التي تتعارض مع نصوصها وإتفاقياتها وهو ما قد يشكل ضغطا كبيرا على هذه الدول خاصة إذا تعلق الأمر بإلغاء أو تخفيض يتعارض مع مصالحها الداخلية.

أما الجزء الثاني من هذا المبحث فقد خصصناه للبحث في الكيفية التي يتم من خلالها إتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة ، والتي نصت الإتفاقية المنشأة لها بضرورة منح كل دولة عضو صوت واحد ، وذلك على الرغم من التفاوت الإقتصادي الحاصل بين الدول وذلك لضمان وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة ، لننتقل في الأخير إلى عرض المؤتمرات الوزارية التي عقدها المنظمة وأهم النتائج المنبثقة عنها.

الفصـل الثـالث :

الجزائـــر والمنظمـــة العالميـــة

للتجـــــارة بيـــن

تحديـــات ومســـار الإنضمـــام

مقدمـة الفصل الثالـث:

لقد أدركت الدول النامية والسائرة في طريق النمو أن عزلتها وبقاءها خارج دائرة الإقتصاد العالمي لن تزيدها إلا تخلفا وتراجعا ، وهي الحقيقة التي توصلت إليها الجزائر خلال فترة الثمانينات خاصة بعد الأزمة التي شهدتها في تلك المرحلة بحيث عرفت أسعار البترول إنخفاضا ملحوظا إبتداءا من مارس 1983 مما تسبب في إنخفاض إيراداتها من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 7 مليار دولار سنة 1986، هذا الوضع دفع بالجزائر سنة 1988 إلى إنتهاج سياسة إصلاحية تهدف إلى إزالة كافة الإختلالات التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري في تلك الفترة ، وكذا السعي للإندماج في الإقتصاد العالمي بحيث أيقنت أن النهوض بإقتصادها لن يتحقق إلا من خلال دخولها في هذه المنظمات الدولية ومحاولة الإستفادة منها قدر الإمكان ، وهو ما حدث فعلا بحيث أنه إلى جانب كون الجزائر عضوا في صندوق النقد الدولي منذ سنة 1963، عملت كذلك على الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالنظر إلى الأهمية المتنامية لها.

إذن سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على أهم الإصلاحات والمراحل المتبعة للتحضير للإنضمام ، ولتحقيق هذا الهدف إستعنى بخطة قمنا من خلالها بتقسيم الفصل إلى مبحثين خصصنا الأول لمعالجة نقطتين مهمتين ، تمثلت الأولى في التطرق إلى أهم الإجراءات التي إتخذتها الجزائر لتحقيق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بما فيها أهم الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها بإشراف من الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

أما الثانية فقد حاولنا من خلالها تسليط الضوء على مسار المفاوضات التجارية التي شهدتها الجزائر من تاريخ تقديم الطلب حتى اليوم ، لننهي الفصل بإعطاء صورة مقربة عن أهم العراقيل والصعوبات التي شهدها مسار مفاوضات الجزائر من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول : إجراءات ومراحل إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

1. الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

1.1. الظروف والدوافع الإقتصادية التي تقف وراء إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

نظرا للأهمية والدور المتزايد الذي أصبحت تلعبه المنظمة العالمية للتجارة في الإقتصاد العالمي اليوم ، دفع بالعديد من الدول إلى التهافت من أجل الإنضمام إليها والإستفادة من المزايا التي تمنحها للدول الأعضاء بها ، علما أن عملية الإنضمام تتطلب مجموعة من الإجراءات والمراحل المختلفة التي تلعب الدول الأعضاء الأخرى دورا مهما فيها بحيث يعمل هؤولاء على تحليل الوضعية السياسية والإقتصادية والتشريعية للعضو الراغب في الإنضمام ، ومعرفة مدى مطابقتها لإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال جلسات ومراحل تفاوضية مختلفة تنتهي في الغالب بقبول العضو المترشح للعضوية.

ولأن الجزائر واحدة من الدول الراغبة في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فقد شهد مسار مفاوضاتها التجارية عدة تعقيدات وعقبات وقفت حائلا دون تحقيق هذا الإنضمام، خاصة إذا علمنا أن الجزائر تتمتع بصفة عضو مراقب في المنظمة منذ فترة إحتلالها من طرف الإستعمار الفرنسي ، وهو الأمر الذي من المفروض أن يسهل لها عملية الإنضمام ويعطيها أفضلية مقارنة بدول أخرى حصلت على الإنضمام كتونس والمغرب بكل سهولة.

لكن واقع الأمر أن الجزائر مازالت تتخبط في المفاوضات من أجل الظفر بالعضوية في هذه المنظمة ، هذا الإصرار من طرف الجزائر على الإنضمام وما يقابله من التعقيدات والصعوبات التي تواجهها من ناحية أخرى لتحقيق هذا الإنضمام يدفعنا للبحث عن الأسباب الحقيقية والدوافع الكامنة وراء تمسك الجزائر بتحقيق هذا الهدف وسعيها لتجاوز كل هذه العقبات التي تقف أمامها قبل التطرق إلى إجراءات ومراحل الإنضمام.

1.1.1. الأسباب والدوافع الكامنة وراء سعي الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

1.1.1.1. الإندماج في الإقتصاد العالمي:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول للإندماج في الإقتصاد العالمي والتكيف مع معطياته الجديدة، بحيث رأت في هذا الإندماج السبيل الوحيد للنهوض بإقتصادها والذي لن يحدث إلا

بخروجها من دائرة التخلف والعزلة ، والعمل على الإستفادة من المزايا التي تمنحها هذه الهيئات الدولية للدول الأعضاء بها ، وبالنظر إلى الدور الذي أصبحت تلعبه اليوم منظمة التجارة العالمية من بعث للإقتصاد العالمي و تطوير له من خلال ما يصاحبه من نقل للتكنولوجيا والتقنيات الحديثة للإنتاج والتسيير بين مختلف الدول ، بالإضافة إلى توفير المواد الأولية الضرورية لعمليات الإنتاج المختلفة لمعظم دول العالم عن طريق المبادلات التجارية ، وفي هذا الإطار سعت الدول النامية إلى تصحيح إقتصادياتها والإندماج في النظام التجاري العالمي من أجل الإستفادة من التطورات التي حققها في ظل الدور المتنامي لهذه المنظمة والتي أصبحت بمثابة محرك للإقتصاد العالمي .[1]

قررت الجزائر الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة للإستفادة من التطورات الحاصلة فيها ، خاصة إذا علمنا أنها ساهمت بما نسبته 2.5 % في التجارة العالمية سنة 2013 ، كما شهد حجم تجارة العالمية للسلع زيادة معتبرة قدرت ب 2.1 % سنة 2014 مقارنة بالسنة التي سبقتها ، كما توقع صندوق النقد الدولي من جهته زيادة في النمو العالمي لسنة 2016 قدرت ب 3.8 % ، علما أنه وصل سنة 2015 إلى 3.5 % ، وكلها نسب تشير إلى الأهمية والمساهمة الكبيرة التي أصبحت تشغلها المنظمة العالمية للتجارة في التجارة العالمية والإقتصاد العالمي ككل ، وهو ما يحتم على الجزائر الإنضمام إليها من أجل مواكبة هذه التطورات وتحقيق معدلات نمو معتبرة. [2]

2.1.1.1. إنعاش الإقتصاد الوطني:

يترتب عن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إرتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى والإمتناع عن إستعمال القيود الكمية ، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء ، كما أن إحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية سيؤدي إلى الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج ، وبالتالي إرتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الإقتصاد الوطني ، ذلك أن إحتكاك المنتجات المحلية

[1] - شيخي حفيظة ، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة " ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2011- 2012 ، ص 101 - 103 .

[2]- تقرير صندوق النقد الدولي الصادر بتاريخ 14 أفريل 2015 أو أنظر في الموقع . w.w.w.imf.org

بالأجنبية سيدفع بالمنتجين المحليين إلى تحسين منتجاتهم ويفرض عليهم العمل ضمن شروط الجودة والفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق كما سيمكنهم من الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة مما يؤدي إلى إعادة بعث وإنعاش الإقتصاد. [1]

3.1.1.1. تحفيز وتشجيع الإستثمارات :

يعتبر هذا المسعى الذي تعمل الجزائر على تحقيقه نقطة تحول مهمة في الإقتصاد الوطني ، وفي هذا الصدد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب بحيث أن قانون النقد والقرض 90 – 10 الصادر سنة 1990 تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الإمتيازات والإعفاءات الضريبية ، إلا أنه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود إذ أن من بين مجموع الملفات المدفوعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والتي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى 2001 تم تجسيد 10 % منها فقط ، وبالتالي فإن إنضمام الجزائر إلى هذه المنظمة قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إستفادتها من الإتفاقية الخاصة بالإستثمارات في مجال التجارة والتي قد تعود بإستثمارات مهمة على الجزائر . [2]

تجدر الإشارة إلى أن تحقيق هذه النتائج الإيجابية يبقى مرهونا بتوفير الجزائر لجملة من الشروط الملائمة للمستثمرين في كل المجالات والمتمثلة في:

- توفير المناخ المناسب للإستثمار من خلال ضمان إستقرار البيئة الداخلية من حيث القوانين واللوائح التي تنظمه.
- تطوير مجال التأمينات المتعلقة بالإستثمار.
- العمل على عدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب سواء في مجالات الإمتيازات التحفيزية والإعفاءات الضريبية ، إضافة إلى تقديم بعض الضمانات الأخرى التي من شأنها جلب رؤوس الأموال إلى الجزائر وتوزيعها على كل القطاعات المالية الإنتاجية .[3]

[1] - مزوري الطيب ، الإنعكاسات المرتقبة على إنضمام الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة - حالة الجزائر - ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص إقتصاد دولي ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2012 – 2013 ، ص 158 .
[2] - محلوس زكية ، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2008 – 2009 ، ص 57 .
[3] - شيخي حفيظة ، ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة " ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

4.1.1.1. الإستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية والأقل نموا الأعضاء بالمنظمة :

إن العضوية في المنظمة العالمية للتجارة يعني حصول الدولة العضو على عدد من المزايا التي تعتبر دوافع ومحفزات للإنضمام إليها ، بحيث تمنحها لها إتفاقيات المنظمة بحسب درجة تقدمها ، ولأن الجزائر دولة نامية وتعمل جاهدة من أجل الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة فإنها وفي حال قبول إنضمامها إليها ستتحصل بموجب ذلك على جملة من المزايا والتفضيلات في مختلف المجالات ، بحيث ستستفيد منها بصفتها دولة عضو إضافة مزايا أخرى تمنح لها لأنها دولة نامية ، ولعل من أهم المزايا الممنوحة للدول النامية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة هي ضمان حماية المنتوج الوطني من المنافسة الخارجية في المدى القصير ، وذلك بالسماح للدول النامية الأعضاء بإستخدام تعريفة جمركية مرتفعة كنوع من أنواع الحماية وتمديد فترة التحرير التام إلى عشر سنوات بدل من ستة سنوات الممنوحة للدول الأعضاء المتقدمة حتى تستطيع تقبل فكرة التحرير التي تنادي بها المنظمة العالمية للتجارة من جهة ، ومن جهة أخرى إعطاءها فرصة أكبر لتعديل تشريعاتها وسياستها التجارية حتى تتناسب مع ما هو منصوص عليه في إتفاقياتها ، وتتمثل هذه المزايا في:

- الإستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية والتي تمس عدة قطاعات ومنها قطاع الفلاحة الذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى عشر سنوات ، وكذلك تدابير الصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة ، بالإضافة إلى إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة، بحيث يؤجل تطبيق إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة وبأحكام ميزان المدفوعات إلى خمس سنوات ويمكن أن يصل إلى سبع سنوات وذلك بطلب من البلد المعني ، إضافة إلى منح وإمتيازات أخرى قد تستفيد منها الجزائر حال إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- يمكن فرض شرط إستعمال نسبة من السلع المحلية لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى ثماني سنوات . [1]

كما أن هناك إجراءات أخرى يمكن أن تستفيد منها ، وذلك بإتباع الخطوات التالية:

[1] - ناصر دادي عدون ، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل ، مجلة الباحث الصادرة عن المدرسة العليا للتجارة منتاوي محمد جامعة الشلف ، العدد 03 ، الجزائر ، 2004 ، ص 71 .

- وضع سياسة إقتصادية وتجارية ، وإعتماد إستراتيجية تنموية على المدى الطويل مبنية على القدرات الذاتية بشرط أن لا تكون متعارضة مع شروط الإنضمام إلى المنظمة كالعالمية للتجارة .
- القضاء على المعاملات التمييزية في الإقتصاد + الوطني ، والعمل على دعم وتوفير الفرص بصفة متكافئة لكل المستثمرين المحليين .
- دعم وتشجيع جميع المؤسسات خاصة تلك القادرة على المنافسة الدولية ، والعمل على تطويرها وتنمية طاقتها التصديرية .
- تنمية والرفع من مستوى و قدرات فريق الخبراء الجزائريين المفاوضين ، حتى يتمكنوا من تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب وفق ما تتيحه لهم إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة خاصة ما تعلق بحماية المنتوج الوطني ، وكذا العمل على وضع أكبر عدد ممكن من الشروط الخاصة بالإنضمام ، بهدف حماية القطاعات الإقتصادية الإستراتيجية على المدى المتوسط.
- ضرورة الإهتمام بالقطاع الخاص والتركيز عليه خاصة ما تعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتوجيه إهتمامات القطاع العام إلى القطاعات الإستراتيجية الكبرى ومنحه إستقلالية أكبر في التسيير . [1]

5.1.1.1. تحول الإقتصاد الجزائري وإنتقاله من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق:

إن عملية الإنتقال الإقتصادي وتحرير التجارة الخارجية التي شهدتها الجزائر خلال فترة الثمانينات كانت نتيجة للأزمة الإقتصادية التي ضربتها سنة 1986 ، والتي كان سببها الإنهيار الكبير في أسعار البترول إلى أقل من 14.4 مليار دولار مما أدى إلى تراجع نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة من 50 % سنة 1985 إلى 28 % وإلى 26 % سنتي 1986 و1987 على التوالي أي بنسبة تزيد عن 20 % خلال سنة واحدة ، هذا ما أدى إلى خلق وضعية إقتصادية صعبة زادت من حدتها إرتفاع إحتياطي الدين الخارجي إلى أكثر من 41 % خلال الفترة الممتدة ما بين 1985 و1987 ، كما صاحبه إرتفاع آخر في خدمة الدين الخارجي والذي إلتهم ما نسبته 78 % من عائدات التصدير لسنة 1988. [2]

[1] - محلوس زكية ، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره ، ص 58 .
[2] - بن رمضان أنيسة ، دراسة إشكالية إستغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الإقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2014 ، ص 289 .

وما زاد في تعقيد الأمور تراجع عائدات الصادرات إلى أكثر من 38 % خلال الفترة الممتدة ما بين 1985 و1986 ، هذه النتائج السلبية للأزمة ساهمت في الكشف وبوضوح عن ضعف وجمود الإقتصاد الوطني في تلك الفترة وإضطر السلطات الجزائرية اللجوء إلى الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي لتبني إصلاحات هيكلية عميقة على الإقتصاد الوطني ، والتي كانت مجبرة على تطبيقها بالنظر إلى الوضع الإقتصادي المتأزم الذي كانت تعيشه في تلك الفترة ، وقد تمثلت هذه الإصلاحات في تطبيق سياسيات التثبيت الإقتصادي والتصحيح الهيكلي والتي إستمرت الجزائر في تطبيقهما إلى غاية نهاية سنة 1998 ، إذن هذه الأزمة كانت المنعطف الحقيقي ونقطة التحول البارزة في الإقتصاد الجزائري والتي ساهمت في إنتقاله من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق.[1]

1.1. 2. الظروف الإقتصادية التي سبقت الإصلاحات:

نظرا للظروف التي عاشتها الجزائر أثناء تبنيها للنظام الإشتراكي وما خلفه من تصدعات في الإقتصاد كان لابد عليها من تغيير نظامها الإقتصادي إلى الأحسن ، وهو ما أكدت عليه صراحة في تلك الفترة في الميثاق الوطني الصادر سنة 1986 والذي نص في الفقرة الأخيرة من الباب الثالث على : " توفير الشروط الضرورية لجعل الصناعة ما عدا قطاع المحروقات مصدرا دائما وصالحا للتراكم " ، وهو ما تجسد على أرض الواقع بحيث شرعت الجزائر في فتح الإقتصاد تدريجيا عن طريق تبسيط إجراءات التصدير وإزالة بعض القيود المفروضة على إستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ، إلا أن سياسة التأني في تطبيق الإنفتاح لم تجد نفعا أمام التدهور المفاجئ لأسعار النفط عقب أزمة سنة 1986 ، بحيث إنخفضت أسعار البترول إلى أقل من 10 دولار أمريكي للبرميل الواحد ، مما تسبب في تراجع إيرادات الدولة من 13 مليار دولار سنة 1980 إلى أقل من 7 مليار دولار سنة 1986، مما جعلها تتجه ودون تردد نحو تبني خطوات متسارعة نحو الإنفتاح ، حيث صرح وزير التخطيط آنذاك : " أننا أضعنا الكثير من الوقت في إقناع الغير بجدوى الإصلاحات ، وحان الوقت اليوم للحسم في هذه المسألة إذا أردنا فعلا تجاوز الآثار السلبية للأزمة ". [2]

[1] -Sadi Eddine – Nacer , La privatisation des entreprises publiques en Algérie Objectifs , Modalités et Enjeux , 2 eme édition, Office Des Publications Universitaires , France , 2006 , p 41 .

[2] - أنظر في: شيخي حفيظة ، ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة " ، مرجع سبق ذكره ، 93- 98.

وما زاد في تعقيد الأمور تفاقم المديونية الخارجية بحيث إرتفعت من 16.16 مليار دولار سنة 1981 إلى 18.46مليار دولار سنة 1985 ثم 26.6 مليار دولار سنة 1988 إلى أن وصلت إلى 24.94 مليار دولار سنة 1989 ، وإرتفعت معها في المقابل خدمة الدين إذ أصبحت تمثل أكثر من 80 % من حصة الصادرات ، بحيث إرتفعت من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 لتصل سنة 1989 إلى 7 مليار دولار ، هذا ما تسبب في تراجع قدرة الدولة على الإقتراض من الخارج بحيث عانت الجزائر إبتداءا من سنة 1987 من صعوبة في الدخول إلى الأسواق العالمية نتيجة تشكيك دائنيها في مقدرتها على الوفاء بالديون، كما سجلت ميزانية الدولة عجزا دائما بعد إنخفاض الجباية البترولية والتي بلغت 12.9 مليار دينار جزائري سنة 1986 ليصل إلى 2.7 مليار دينار جزائري سنة 1988، وأمام هذه الأوضاع الصعبة التي شهدها الإقتصاد الوطني وجدت الجزائر نفسها مضطرة لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي. [1]

2.1. الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الجزائر من أجل الإنضمام :

1.2.1. الإصلاحات الإقتصادية عن طريق صندوق النقد الدولي :

بعد أن وصلت الجزائر إلى حافة الإختناق المالي نتيجة إنهيار أسعار النفط سنة 1986، قامت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم فأبرمت عدة إتفاقيات عرفت ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي وذلك خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 1998، مع العلم أن الجزائر إنضمت مباشرة بعد نيلها الإستقلال إلى صندوق النقد الدولي في أوت 1963، وقد قدرت حصتها في تلك المرحلة ب 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. [2]

وتجدر الإشارة إلى أن حقوق السحب الخاصة عبارة عن نوع جديد من الأصول أنشئت بموجب التعديل الذي طرأ على الإتفاقية المنشأة لصندوق النقد الدولي سنة 1969، تلجأ إليها الدول لتسوية العجز في موازين مدفوعاتها ، بحيث تعادل كل وحدة من هذه الحقوق

[1]- بطاهر علي ، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، جامعة الأغواط ، ص 183 .

[2] - عبد الأمير رحيمة العبود ، دراسات في الإقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، دار دجلة ، الأردن ، 2011 ، ص 320 .

0.888671 غرام من الذهب الخالص وهي بذلك تساوي القيمة الأصلية بالدولار يوم إنشائها سنة 1968 [1] ، وفيما يلي عرض لأهم الإتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

- **إتفاق الإستعداد الإئتماني الأول من 1989/05/31 إلى 1990/05/30:**

رضخت الجزائر لحتمية التعامل مع صندوق النقد للنهوض بالإقتصاد الوطني ، بحيث بعثت برسالة إلى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي شهر مارس 1989 ، والذي تعهدت فيه بالتوجه نحو إقتصاد السوق ، وعليه قامت الجزائر بعقد أول إتفاق للإستعداد الإئتماني Stand by Accord مع صندوق النقد الدولي، " بحيث أجرت سحب غير مشروط ل 25 % من حصتها مما مكنها من الحصول على 155.5 مليون وحدة سحب خاصة ، وتجدر الإشارة إلى هذا النوع من الاتفاق أنشئ سنة 1936 ، وهو عبارة عن إلتزام يقوم بموجبه البنك بدفع مبلغ معين بعد إظهار كل المستندات المطابقة للقرض المأخوذ وذلك كضمان من خطر عدم الدفع ".[2]

وقد تمثلت أهم شروط هذا الإتفاق في:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة.
- العمل على تحرير الأسعار وتطبيق أسعار فائدة موجبة .
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار ، مع السماح بحرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

أما عن أهم الأهداف التي كان يسعى الإتفاق إلى تحقيقها فتتمثل في النقاط التالية:

- إتباع سياسية نقدية أكثر صرامة وتقييد.
- العمل على تخفيف العجز في الميزانية العامة وتحسين الوضعية المالية.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية وسعر الصرف .
- السعي لخفض الواردات والرفع من الصادرات وتحقيق نمو في الناتج المحلي الداخلي.
- إدخال نظام مرن يقوم على وضع محددات لتحرير الأسعار. [3]

[1]- ضياء مجيد الموسوي ، التنمية الاقتصادية في التثبيت والتكييف والإصلاح الهيكلي للإقتصاد ، الطبعة الأولى ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2015 ، ص 71 .

[2] - نوال عبد الكريم الأشهب ، التجارة الدولية ، الطبعة الأولى ، دار المجد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2014 ، ص 235 .

[3] - إكرام مياسي ، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار هومة ، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012 ، ص 183.

كانت بداية التطبيق الفعلي لبنود الإتفاق في جويلية 1989 ، بحيث أصدر قانون خاص يضبط الأسعار قائم على تطبيق الأسعار الحقيقية لبعض المواد بعد تخلي الدولة التدريجي عن دعمها لبعض الأسعار ، وقد إستمرت هذه الجهود حتى سنة 1990 أين تم تحرير أسعار بعض المواد الإستهلاكية ، وقد ساهم تراجع دعم الدولة في تراجع القروض الموجهة للمؤسسات بحيث قدر هذا التراجع ب 3.508 مليون دينار جزائري ، كما شهدت نفس الفترة وضع الجزائر لإطار قانوني للمؤسسات على إختلافها سواء كانت عامة أو خاصة صغيرة أو متوسطة في محاولة منها لتشجيع الإنتاج الوطني ، إلى جانب إستفادتها كذلك من بعض الإعفاءات الضريبية والتي تزامنت مع البدء في تعديل قانون الضرائب المباشرة والذي إنطلق من 1989 إلى غاية 1990، ومن ثمة البدء في تطبيق بعض الإعفاءات الضريبية على بعض المواد والمنتجات.[1]

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل تضمن قانون المالية الصادر في ديسمبر 1990 بعض الأحكام الجبائية ومنح رخص للإستيراد المباشر للمتعاملين الخواص إلى جانب وضع شروط إعتماد للوكلاء لدى الجمارك وكلها إجراءات ترمي إلى تحرير التدريجي للتجارة الخارجية، أما فيما تعلق بالسياسية النقدية فقد عرفت هي الأخرى عدة تغيرات هيكلة كان أبرزها على الإطلاق إصدار القانون رقم 90 - 10 المتعلق بالنقد والقرض في 4 أفريل 1990 والذي يعتبر نقطة تحول مهمة في تاريخ السياسة النقدية في الجزائر، وهو عبارة عن نص قانوني تشريعي يهدف إلى إصلاح النظام المصرفي الجزائري من خلال التحرير التام لكافة البنوك التجارية من القيود الإدارية التي تحكمها وتركيز السلطة في البنك المركزي أو ما إصطلح على تسميته فيما بعد بالبنك الجزائري ، والذي أنشأ في إطاره هيئة مختصة تسهر على تطبيق هذا القانون تعرف بإسم مجلس النقد والقرض كما فتح المجال لإنشاء بنوك خاصة بالنظر إلى توجه الجزائر نحو إقتصاد السوق ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون قد ساهم في تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية في النظام المصرفي .[2]

ما يمكن أن نؤكد عليه في الأخير بعد تطبيق الجزائر لبنود الإتفاق هو تسجيلها لنتائج تراوحت بين الإيجابية والسلبية ، ولعل من أبرز النتائج الإيجابية نجد:

[1] - REBAH Abdelatif , Economie algérienne le développement national contrarie , 1ere édition , INAS édition , Algérie , 2011 , p 83.

[2] - لمزيد من الإطلاع أنظر في : مهدي ميلود ، برامج التصحيح الهيكلي وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية – دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصاد و التنمية ، جامعة وهران ، 2002-2003، ص 174-177.

- تسجيل الميزان التجاري الجزائري سنة 1990 لفائض قدر ب 1.42مليار دولار متجاوزا بذلك العجز المسجل خلال سنة 1989 والذي وصل إلى 1.08 مليار دولار .
- تخفيف العجز في الميزانية العامة نتيجة الزيادة الحاصلة في الإيرادات الجبائية بحيث إرتفعت بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي من 27.6 % سنة 1989إلى 28.4 % سنة 1990، وهو ما أدى إلى إنخفاض العجز المسجل في الميزانية العامة من 27.8 مليار دولار سنة 1988 إلى 4.7 مليار دولار سنة 1989 ، ليصبح بذلك الرصيد سنة 1990 موجبا ويصل إلى 17.7 مليار دولار.
- رضوخ الجزائر لشرط تخفيض قيمة العملة الوطنية نتيجة إستمرار تدهور الإحتياطي من العملة الصعبة والذي وصل سنة 1990 إلى 700 مليون دولار مسجلا بذلك أدنى مستوى من الإنخفاض منذ سنة 1973، هذا الوضع دفع بالجزائر إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية بشكل تدريجي والبداية كانت بتخفيض الذي حدث خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 1988 ب 40 %، ثم تخفيضها ب 28.7 % ما بين 1988 - 1989، ثم 20 % ما بين 1989- 1990 وإلى 30 % ما بين 1990- 1991، لينتقل بذلك سعر صرف الدولار من 5.9 دينار جزائري سنة 1988 إلى 7.6 دينار جزائري سنة 1989 ثم إلى 9 دينار جزائري سنة 1990 ، ليصل إلى 18.5 دينار جزائري سنة 1991 ، ليستمر التخفيض ليصل سنة 1994 إلى 50 % وتصبح بذلك قيمة 1 دولار تساوي بالتقريب 45 دينار جزائري ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء كان يهدف إلى محاربة التضخم الذي وصل معدله إلى أكثر من 29 % سنة 1994 ، إلى جانب جعل السلع الوطنية أكثر قابلية للمنافسة عند التصدير مع تخفيض كميات السلع المستوردة . [1]

لكن وعلى الرغم من هذه النتائج الإيجابية المسجلة يجب التنويه بأن هذه الإصلاحات كان لها آثار سلبية أخرى تمثلت في:

- تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات العمومية وعن بناء هياكل قاعدية جديدة إقتصادية وإجتماعية نتيجة تطبيقها لسياسة تقشفية مبنية على تقليص الواردات.
- تراجع إحتياطات الصرف من العملة الوطنية نتيجة دفع مستحقات خدمة الدين والتي تسببت في إستنزاف مفرط لهذه الإحتياطات بحيث تراجعت خلال فترة الإتفاق من 8.6 مليار دولار إلى 0.73 مليار دولار.

[1] - وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات ، استراتيجيات وسياسات انعاش وتنمية الصناعة – الكتاب الأبيض للحكومة - ، دار الحقائق للطباعة والنشر والتوزيع والاشهار ، الجزائر ، 2007 ، ص 13 .

- لجوء الجزائر إلى طلب قروض جديدة أخرى ساهم في إرتفاع رصيد إجمالي الديون الخارجية من 26.859 مليار دولار سنة 1989 إلى 28.379 مليار دولار سنة 1990. [1]

جاءت نتائج هذا الإتفاق مرضية الأمر الذي شجع الجزائر على إبرام إتفاق ثاني بنفس الصيغة مع صندوق النقد الدولي ، خاصة وأن فترة الإتفاق الأول والتي دامت سنة كاملة لم تكن كافية لإعادة الإستقرار إلى الإقتصاد الكلي.

- **إتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30 :**

قامت الجزائر بعقد إتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة الممتدة من " 3جوان1991 إلى غاية 30 مارس 1992، وبهذا تحصلت الجزائر على قرض بقيمة 300 مليون وحدة سحب خاصة وهو ما يعادل 404 مليون دولار ، موزعة على أربعة أجزاء حددت قيمة كل جزء ب 75 مليون وحدة سحب خاصة وهو ما يعادل 100 مليون دولار ، بحيث تم تقديم الشريحة الأولى في جوان 1991 والثانية في سبتمبر 1991 والثالثة في ديسمبر 1991 ، أما الشريحة الرابعة والمحددة بتاريخ مارس 1992 فلم يتم سحبها لعدم إحترام الحكومة الجزائرية آنذاك لمحتوى الإتفاق نتيجة للضغوط الإجتماعية التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة " . [2]

وقد تمثلت شروط إتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني في النقاط التالية :

- المطالبة بتحرير واسع للأسعار من خلال رفع الدعم عن كل السلع والخدمات حتى ذات الإستهلاك الواسع ، مع مواصلة العمل على تحرير التجارة الخارجية.
- مراقبة القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية مع العمل على إعادة الإعتبار للدينار الجزائري.
- التأكيد على ضرورة إصلاح المنظومة المالية وتوفير الإستقلالية الكاملة للبنك المركزي عن الخزينة العمومية.
- تقديم البنك الدولي للجزائر مساعدات مالية معتبرة حتى تتمكن من إجراء إصلاحات وتعديلات مهمة على نظامها الضريبي والجمركي .

[1] - مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل – التجربة الجزائرية - ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص 132.

[2] - إكرام مياسي ، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 185 - 186.

- تشجيع الجزائر على تحسين إنتاجها من النفط بغية الرفع من صادراتها ، وكذا السعي لتخفيض سعر الصرف.[1]

أما الأهداف التي يسعى هذا الإتفاق تحقيقها فتتمثل في:

- العمل على التقليص من دور الدولة والحد من تدخلها في الحياة الإقتصادية ، ومحاولة خلق توازن مالي خارجي من خلال تنويع الصادرات الخارجية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة بالإعتماد على المؤسسات العمومية .
- السهر على سن قوانين جديدة تساهم في ترشيد الإستهلاك وتشجيع الإدخار من خلال تصحيح نظام أسعار السلع والخدمات والفائدة ومعدلات الصرف .
- مواصلة تحرير التجارة على المستويين الداخلي والخارجي بما يتلاءم وقابلية الدينار للتحويل . [2]

وتنفيذا لهذا الإتفاق عملت الجزائر على تحرير الأسعار والتجارة الخارجية تدريجيا ، بحيث ألغت الدولة الجزائرية قيود الإستيراد وحل محلها نظام أكثر مرونة بحيث سمحت لأي شخص مقيد في السجل التجاري الجزائري إستيراد السلع وإعادة بيعها بالجملة ، وهو إجراء سعت الجزائر من خلاله تحقيق هدفين تمثلا في المساهمة في زيادة المنافسة وفتح الباب أمام القطاع الخاص للمشاركة في التجارة الخارجية ، أما فيما تعلق بتحرير الأسعار فقد عملت الجزائر على تجسيد ذلك إبتداءا من سنة 1990 إلى غاية جويلية 1992 وهو التاريخ الذي تم فيه تحرير أكثر من 75 % من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الإقتصادي بحيث إحتوت على عدد كبير من المواد الغذائية ومواد أخرى كمالية و وسيطية.[3]

كما شهدت هذه الفترة عمليات تطهير للمؤسسات العمومية والتي تمت بإشراف من صناديق المساهمة بحيث خصص مبلغ 16.9 مليار دينار سنة 1991 ثم مبلغ 42.5 مليار دينار سنة 1992، ثم تخصيص مبلغ 83.5 مليار دينار سنة 1993 وكلها مبالغ محددة في قوانين المالية الصادرة حسب السنوات المذكورة ،كما عرفت العملة الوطنية تخفيضا قدر ب 17.8 % بحيث أصبح الدولار الواحد يعادل 21.8 دينار جزائري سنة 1992 بعدما كان يعادل 18.5 دينار جزائري سنة 1991، ولم تتوقف الإصلاحات عند هذا الحد

[1] - BABA – AHMED Mustapha , l'Algérie : diagnostic d'un nom – développement , 1ere édition , édition l'Harmattan , France , 1999 , p 237 .

[2] - إكرام مياسي ، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص 185 - 186 .

[3] - REBAH Abdelatif , op cité , p 87 .

فقط بل إمتدت لتمس القطاع الضريبي والجمركي على السواء ، والتي تزامنت مع صدور قانون المالية لسنة 1991 والذي إحتوى على أسس الإصلاح الضريبي الذي طبق إبتداءا من جانفي 1992 ، كما ضم عدد كبيرا من التصحيحات الخاصة بالرسوم على الخدمات العامة وبعض الرسوم الجمركية إلى جانب تبسيط قيود الإستيراد في خطوة تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية وكذا العمل على زيادة الصادرات النفطية . [1]

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة إتخذت إجراءات أخرى لتنفيذ بنود هذا الإتفاق تمثلت في:

- إصدار التعليمة رقم 625 المؤرخة في 8 أوت 1992 ، والتي إعتبرت خرقا واضحا لبنود الإتفاق لأنها أعادت للدولة الحق في مراقبة تجارتها الخارجية وبالتالي إعطاءها دورا أكثر حيوية وفاعلية في تنظيم الإقتصاد.
- تجنب إعادة جدولة الديون الخارجية والتقليص من الواردات .
- حالة اللإستقرار الأمني وتدهور الأوضاع الإقتصادية أجبرت الجزائر على العودة إلى السياسية التوسعية المبنية على الإصدار النقدي من أجل دعم النشاط الإقتصادي ، ضف إلى ذلك رفع الأجور إلى 7000 دينار جزائري كحد أدنى ووضع شبكة إجتماعية للعائلات التي لا تتقاضى رواتب ، إذن كل هذه النفقات ساهمت في تفاقم العجز في الميزانية العامة .[2]

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو تسجيل نتائج متذبذبة تراوحت ما بين هو إيجابي وسلبي والبداية كانت :

- تسجيل ميزان المدفوعات لفائض قدر ب 526 مليون دولار سنة1991 ، على الرغم من إستمرار الجزائر في تسديد مستحقاتها من الديون الخارجية.
- تسجيل الميزان التجاري لسنة 1991 لفائض مالي نسبته 4.1 % أي ما يعادل 4.70 مليار دولار .

[1] - لمزيد من الإطلاع أنظر في : مهدي ميلود ، برامج التصحيح الهيكلي وإنعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية - دراسة حالة الجزائر - ، مرجع سبق ذكره ، ص 181 .

[2] - سامية فلياشي ، الانتقال منGATT إلى OMC وأثرها في اقتصاديات الدول النامية ، الطبعة الأولى ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013 ، ص 171 .

- إنخفاض المديونية الخارجية وإنتقالها من 28.25 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991 ، لكن هذا الإنخفاض لم يكن له الأثر البالغ على خدمة الدين التي إرتفعت في المقابل وخلال نفس الفترة إلى 8.16 مليار دولار.
- إرتفاع مستوى الإيرادات وتحقيق نتائج إيجابية بعد تطبيق سياسة تقشفية صارمة للحد من النفقات ساهما في تحقيق رصيد إيجابي في الخزينة العامة سنة 1991 قدر بنسبة 1.79% بالنسبة للناتج المحلي الخام وهو ما يفوق 14 مليار دولار، كما وصلت نسبة الإستيراد سنة 1992 إلى 9.6 % أما الصادرات فقد سجلت نسبة 1.59% خلال نفس السنة.[1]

على الرغم من نجاح الجزائر في تحقيق هذه النتائج الإيجابية إلا أن هذا الوضع كان مؤقتا، ذلك لأنه ومع بداية سنة 1991 بدأت الأوضاع الإقتصادية تشهد منحا خطيرا بحيث زادت حدة الإختلالات الهيكلية وإتسع نطاقها في الإقتصاد الجزائري ، والبداية كانت بإرتفاع نسبة خدمة الدين التي أصبحت تستحوذ على ما نسبته 80 % من إيرادات الصادرات ، ضف إلى ذلك إرتفاع نسبة الإستهلاك الحكومي إلى 2 % من إجمالي الناتج الداخلي المحلي نتيجة إرتفاع الدعم الحكومي للسلع الأساسية التي شكلت 5 % من إجمالي الناتج الداخلي المحلي خلال نفس الفترة ، وكذا إرتفاع نسبة الإستثمار الحكومي إلى إجمالي الناتج الداخلي المحلي من 6 % سنة 1991 إلى 8.4 % سنة 1994 مما أدى إلى إنخفاض نسبة الإدخار بأكثر من 10% من إجمالي الناتج الداخلي المحلي ، هذا الوضع جعل الجزائر تلجأ إلى الإصدار النقدي كحل لتغطية العجز في الميزانية مما أدى إلى إرتفاع الكتلة النقدية إلى 21.2 % ، ضف إلى ذلك الإرتفاع الكبير في نسبة البطالة والذي وصل إلى 23.3 % خلال نفس الفترة .[2]

وما زاد في تدهور الأوضاع تراجع عائدات البترول من 24.1 مليار دولار سنة 1990 إلى 16.1 مليار دولار سنة 1991 ، لتواصل تراجعها بحيث عرفت صادرات المحروقات إنخفاضا من 9794.10 مليار دولار سنة 1992 إلى 8796.9 مليار دولار سنة 1993 ، كما شهدت الديون الخارجية وخدمة الدين تفاقما بحيث وصلت نسبتها إلى 86 % سنة 1993 بعدما كانت نسبتها 76% سنة 1992 ، ليسجل بذلك ميزان المدفوعات عجزا قدره – 30.4 مليار دولار تم تمويله

[1] - DJEFLAT Abdelkader, l'Algérie des principes de novembre à l'ajustement structurel , 1 ere édition , édition CODESRIA , France , 1999 , p 277.

[2] - وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية -، الطبعة الأولى ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2010 ، ص 220- 221.

بإستهلاك إحتياطات الصرف، كما إرتفع معدل البطالة ليصل إلى 33 % سنة 1993 ، وأمام هذه المعطيات أصبحت الجزائر في وضعية عدم القدرة على الدفع إبتداءا من سنة 1994.[1]

وفي ظل هذه الظروف وجدت الجزائر نفسها أمام حقيقة أن إنعاش الإقتصاد الجزائري لن يتم إلا بإجراء إصلاحات عميقة فيه ، وهو ما تطلب أموالا ضخمة وإضافية لتحقيق ذلك وبالتالي اللجوء مرة أخرى لصندوق النقد الدولي وتبني برامجه لتجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع .

- **برنامج التثبيت الإقتصادي من01 / 04/ 1994 إلى غاية 31 /03 /1995 :**

على الرغم من النتائج الإيجابية المحققة في الإتفاقين السابقين إلا أنها لم تكن كافية لإخراج الإقتصاد الجزائري من مشاكله وإعادته إلى مساره الصحيح ، " بحيث وجدت الجزائر نفسها غارقة في أزمة إقتصادية وسياسية حادة ميزها تسجيل ميزان المدفوعات لعجز قدر ب 1.3 مليار دولار سنة 1994 ، زادها حدة إمتناع عدد من الدول وعلى رأسهم فرنسا التي تعتبر من أكبر دائني الجزائر على منحها قروضا بشرط عقدها لإتفاق مع صندوق النقد الدولي ". [2]

وتجدر الإشارة إلى أن نادي باريس يشترط على أي بلد يرغب في التفاوض معه لإعادة جدولة ديونه توقيع إتفاق مع صندوق النقد الدولي والإلتزام بتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي ، ولن يتم التنازل عن هذه القاعدة الموضوعة منذ سنة 1966 إلا إذا كان هذا البلد غير عضوا في صندوق النقد الدولي .[3]

ولأن الجزائر عضوا في صندوق النقد الدولي منذ سنة 1963 فقد كان لزاما عليها توقيع إتفاق مع صندوق النقد الدولي حتى تتمكن من إعادة جدولة ديونها ، هذه الظروف مجتمعة جعلت الجزائر تلجأ للمرة الثالثة إلى صندوق النقد الدولي في محاولة منها لإمتصاص الإختلالات الحاصلة في توازناتها المالية الداخلية ولتحقيق ذلك إعتمدت الجزائر على إستراتيجية مبنية على جلب أكبر قدر ممكن من الأموال لمواجهة هذه الإختلالات الداخلية من خلال تبني برنامج التثبيت الإقتصادي الذي ينادي به صندوق النقد الدولي ، بحيث يعد

[1] - Jean – Robert Henry et d'autre , Ou va l' Algérie , 1ere édition , édition KARTHALA et IREMAN , France, 2001 , p 174 .

[2] - مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص 139 .

[3] - عبد القادر رزيق المخادمي ، الحوار بين الشمال والجنوب ، الطبعة الأولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر ، 2004 ، ص 137 .

هذا البرنامج من أولى إهتمامات الصندوق يسعى من خلاله إلى القضاء على أزمة المديونية الحاصلة في ميزان المدفوعات والتي يعتبرها أزمة سيولة ناتجة عن إرتفاع الطلب الكلي تؤدي إلى عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، فهو يرى أن الدول المدينة هي وحدها المسؤولة عن ذلك ، وبالتالي يتوجب عليها وضع سياسات لإستعادة تلك التوازنات. [1]

ولقد دخل هذا الإتفاق حيز التنفيذ في : 1 أفريل 1994 إلى غاية 31 مارس 1995 ، وقد حددت مساندة صندوق النقد الدولي ب : 731.5 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة ، هذا الدعم ساهم في إعادة جدولة الجزائر لديونها الخارجية ، والبداية كانت مع نادي باريس في 1 جوان 1994 حيث تم التوقيع على 17 إتفاقية ، بحيث سمحت هذه العملية بإعادة جدولة ما قيمته 400.4 مليون دولار ، مما أدى إلى تخفيض قسط خدمة الدين من 96 % إلى 35.5 % ، لكن ومع بداية سنة 1995 عاد قسط خدمة الدين للإرتفاع بحيث وصل إلى 84 % وهو ما دفع بالجزائر للتقدم مرة ثانية أمام نادي باريس في جويلية 1995 لإعادة جدولة ديونها الخارجية ، علما أنها لجأت في بادئ الأمر إلى نادي لندن للحصول على إتفاق إعادة جدولة ديونها الخاصة لكن ذلك لم يتحقق إلا في جويلية 1996 ، وقد وصلت قيمة المبالغ المثبتة بموجب الإتفاقين إلى 7 و2.3 مليار دولار على التوالي، وعليه فإن مجموع 14 مليار دولار كان موضوع إعادة الجدولة كما ساهمت عمليات التمويل الإستثنائية التي منحتها مختلف هذه المؤسسات المتعددة الأطراف في رفع هذا الرقم إلى 20 مليار دولار ، وبهذا نجد أن إعادة الجدولة قد سمحت بتوفير ما قيمته 16 مليار دولار ، كما ساهمت في التخفيف من الضغوط المالية الخارجية و إنتقال متوسط مدة إستحقاق الدين من 03 إلى 07 سنوات .[2]

وقد أعدت الجزائر ضمن هذا البرنامج إستراتيجية سعت من خلالها إلى تثبيت إقتصادها قبل الشروع في إصلاحات إقتصادية هيكلية عميقة تمثلت في:

- تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود ، مع تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- تطبيق نظام مرن لسعر الصرف قائم على تحديد أسعارها بناءا على مبدأ العرض والطلب بين بنك الجزائر والبنوك التجارية .

[1] - لمزيد من المعلومات انظر في : عبد الرحمان العايب وآخرون ، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 . ص 79- 81 .
[2] - مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ، مرجع سبق ذكره ، ص 140 .

- تصحيح الإختلالات الحاصلة في المالية وسعر الصرف بهدف تعديل قيمة الدينار الجزائري وتقليص العجز في الميزانية العامة .
- إعادة التوازن للأسعار ومراجعتها ورفع الدعم عنها .
- الإهتمام بالإستثمار الأجنبي الخاص سواء كان محلي أو أجنبي وتشجيعه. [1]

أما الأهداف التي يسعى هذا البرنامج تحقيقها فتتمثل في:

- الرفع من معدل النمو للناتج الداخلي إلى 3 % سنة 1994 وإلى 6 % خلال سنة 1995 بغية إستيعاب اليد العاملة والإستفادة منها وتوفير مناصب شغل لها .
- تعديل سعر الصرف لجعل الدينار قابل للتحويل إلى عملات أخرى ، من خلال تخفيض قيمة الدينار بنسبة 50 % .
- الرفع من أسعار الفائدة سواء على الإدخار من 10 % إلى 14 % ، و كذا على القروض إلى 23.5 % من أجل إمتصاص الكتلة النقدية و وضع حد للتوسع النقدي .
- توسيع مجال تحرير التجارة الخارجية ، والعمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات وتنظيمها بوضع قانون لها.
- محاربة العجز المسجل في الميزانية العامة والذي وصل إلى ما نسبته 9.2 % سنة 1993 من خلال التخلص التدريجي من دعم الميزانية لأسعار الإستهلاك والإنتاج الزراعي وحتى للشبكة الإجتماعية.
- السعي لتصحيح الإختلالات المالية الداخلية بتخفيض نسبة التضخم ومحاولة مقاربتها لمعدل التضخم العالمي ، وكذا العمل على إستعادة التوازن المالي الخارجي.[2]

جاءت بداية تنفيذ هذا الإتفاق بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40.17 % وذلك بعد تعديل معدل الصرف الإسمي إلى 36 دينار مقابل 1 دولار أمريكي ليتبع بتخفيض آخر شهر سبتمبر بنسبة 50 % مقابل 1 دولار أمريكي ، مما أدى إلى تراجع معدلات التضخم من 49% في ديسمبر 1993 إلى أقل من 6 % مع نهاية سنة 1997، وهو ما إعتبر تحولا مهما في مسار الإصلاحات المالية بالجزائر ، كما واصلت الجزائر خلال هذه الفترة عملية تحرير

[1] - جنيدي مراد ، الإصلاحات والنمو الإقتصادي في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر - ، مجلة الإحصاء و الإقتصاد التطبيقي ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي ، العدد 12 ، 2012 ، ص 88 - 89 .

[2] - ABDELADIM Leila , Les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb, 1ere édition, les éditions internationales , paris , 1998 , p 35.

الأسعار خاصة على المنتجات البترولية والطاقوية وكذا المواد الغذائية ماعدا القمح وطحينة الشعير والحليب، ليتم مع نهاية سنة 1994 تحرير أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي وأسعار البناء للإسكان الإجتماعي، ولم تتوقف عملية تحرير الأسعار عند هذا الحد فقط بل شهد منتصف سنة 1995 إلغاء الضوابط على هوامش الربح بالنسبة للسكر والحبوب ما عدا القمح الخشن والناعم وزيت الطعام مع حصر الدعم لأسعار القطاع الزراعي في بذور البطاطا والقمح ، وقد كان لهذا التحرير آثاره المباشرة على أسعار المواد الغذائية مثلا والتي سجلت إرتفاعا ملحوظا قدر ب 40 % ، وكذلك أسعار المحروقات التي وصلت نسبة الإرتفاع فيها إلى 15 % الأمر الذي تسبب في تقليص الدعم المفروض من طرف صندوق النقد الدولي. [1]

أما فيما تعلق بتحرير التجارة الخارجية فقد ساهم هذا البرنامج في ظهور 5500 مؤسسة خاصة بتجارة الجملة ، ضف إلى ذلك مؤسسات مختصة بالصناعات الخفيفة كالصناعة النسيجية والغذائية والإلكترومنزلية ... إلخ ، كما شهدت هذه الفترة حصول الجزائر على دعم من صندوق النقد الدولي قدر ب 1250 مليون دولار يسدد خلال 5 سنوات ثلاث منها معفاة من دفع خدمتها ، ومن أجل إمتصاص العجز في الميزانية والذي يعتبر شرطا ضروريا بالنسبة لصندوق النقد الدولي عملت الجزائر على مواصلة سياسة التقشف في النفقات وتوسيع دائرة تحصيل الإيرادات ، فحسب ما ورد في قانون المالية لسنة 1994 فقد عرف معدل الضريبة على الأرباح المعاد إستثمارها زيادة من 5 % إلى 33 % كخطوة لتوحيد معدل الضريبة المزدوج على الشركات ، كما سجلت الرسوم الجمركية زيادة على الكماليات والأدوات الكهربائية الإستهلاكية، أما النفقات فتم تقييدها بتقييد ميزانية التجهيز والتسيير من خلال مواصلة مشروع إعادة تهيئة المؤسسات العمومية بغية إعادة بناء القطاع العام والتقليص من دور الدولة فيما يخص التمويلات المقدمة لتسيير دورة الإستغلال بإعادة ترتيب أولويات الإتفاق بالنسبة لكل قطاع ، فعمدت إلى تعطيل تنفيذ إنجاز المشاريع الإستثمارية في عدة مجالات ، والتي أثقلت كاهل الدولة فيما يخص التمويلات الوافدة إليها من الخزينة أو القروض المتحصل عليها من البنوك التجارية ، كما تم إصلاح المؤسسات العمومية للقطاع الفلاحي سنة 1994 بإعادة تنظيم الملكية العامة، فمن بين 27 مؤسسة عامة تم توزيعها إلى 13 مؤسسة مستقلة و14 مؤسسة لم يتم تغيير وضعها ولكنها حولت إلى مؤسسات

[1] - شامي رشيدة ، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية - حالة الجزائر- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2006 – 2007 ، ص 176 .

إقتصادية تابعة للشركات القابضة والتي تم حل نصيب منها فيما بعد ، ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات العمومية الصناعية بحيث ثم التصريح ببيع وحدات المؤسسات العامة وفتح المجال للمشاركة الخاصة في رأس المال بالنسبة لمعظم المؤسسات حتى نسبة 49 % ، خاصة بعد تطبيق قانون الإستثمار الجديد الذي سمح بالمشاركة الأجنبية ، وبتقليص عدد المؤسسات العمومية تقلصت معه النفقات الجارية خاصة ما تعلق بالمرتبات والأجور التي عرفت إنخفاضا هاما نظرا للتسريح الواسع للعمال والموظفين العاملين بالمؤسسات العمومية التي تم إغلاقها ، وعليه تم إمتصاص العجز في الميزانية وتحقيق شرط الإتفاق.[1]

وقد نتج عن هذا الإتفاق الذي أبدى صندوق النقد الدولي إرتياحه من إحترام الجزائر وتقيدها بمحاوره ما يلي:

- إنخفاض معدل التضخم من 29 % سنة 1994 إلى 15 % سنة 1995 .
- إخفاق الجزائر في الوصول إلى المعدل المسطر و المقدر ب 3 % وتسجيل معدل نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي قدر ب – 0.4 سنة 1994 ، وذلك لعدة إعتبارات منها الإقتصادية والسياسية وأخرى أمنية.
- تأجيل الدولة للزيادة المقررة في الأجور لسنة 1994 والمقدرة ب 12.5 % .
- نجاح الجزائر في تخفيض العجز الكلي المسجل في الميزانية العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي إلى 4.4 % مقابل 5.7 % المقدر في البرنامج الحكومي ، نتيجة إرتفاع أسعار السلع إلى ما نسبته 40 % وكذا إرتفاع أسعار المحروقات إلى 15 % ، ضف إلى ذلك إستفادتها من الموارد المالية المتأتية من عملية إعادة الجدولة والمقدرة ب 16 مليار دولار ، كل هذه الموارد المالية ساهمت في تخفيض نسبة خدمة الدين إلى 47.1 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 ، بعدما وصلت إلى 82.3 % سنة 1993 .
- تخفيض سعر الصرف الأجنبي بنسبة 50 % ، حيث إنتقل سعر صرف الدينار مقابل دولار واحد من 23.4 دينار جزائري سنة 1993 إلى 35.1 دينار جزائري سنة 1994، ثم تلاها تخفيض آخر ما بين 1994 و1995 بنسبة 35.6 % لينتقل بذلك سعر صرف

[1] - أنظر في : مهدي ميلود ، برامج التصحيح الهيكلي وإنعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية - دراسة حالة الجزائر- ، مرجع سبق ذكره ، ص 190 .

الدينار مقابل دولار واحد من 35.1 دينار جزائري سنة 1994 إلى 47.6 دينار جزائري سنة 1995 . [1]

- تحرير الأسعار بحيث وصلت نسبة السلع المحررة إلى 84 % من إجمالي السلع ، بما فيها أسعار المواد الأساسية والأدوية مع تسجيل إرتفاع في أسعار النقل والهاتف وخدمات البريد بنسب تراوحت ما بين 20 % إلى 30 % ، وقد تزامن هذا مع تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40 % سنة 1994 .
- التحرير الشامل للتجارة الخارجية من خلال إصدار التعليمة رقم 13 المؤرخة في 12 أفريل 1994 والتي جاءت لتلغي التعليمة رقم 625 السابقة الذكر ، بحيث فتحت هذه التعليمة الجديدة الباب لإستيراد مختلف البضائع دون قيد إداري وذلك إبتداءا من 01 جانفي 1995 .
- كذلك من الإصلاحات التي إستحدثت تماشيا مع إتفاقية الشراكة المبرمة مع الإتحاد الأوروبي والإستعداد المرتقب للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وضع نسب جديدة للتعريفة الجمركية تراوحت ما بين 0 % ، 5 % ، 15 % ، 30 % ، على أن يتم في المقابل إلغاء القيمة المحددة إداريا وهي عبارة عن رسم أنشأ بغرض حماية الإنتاج الوطني ، يفرض على المنتوجات الأجنبية المنافسة للمنتوجات الوطنية ويتم تعويضه بالرسم الإضافي التقديري الذي قدرت نسبته سنة 2003 ب 36 % ، مع العلم أن هذا الرسم يتم تخفيضه سنويا بمعدل 12 % إلى أن يتم إلغاءه نهائيا. [2]

ما يمكن أن نشيد به في الأخير هو نجاح الجزائر في تنفيذ بنود هذا الإتفاق وتجسيدها لأغلب محاوره على أرض الواقع على الرغم من كل العقبات التي شهدتها تلك الفترة وكلها جهود أظهرت عزم الجزائر وإصرارها على تخطي بعض من هذه الإختلالات التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري والنهوض به من جديد ، وبإنتهاء مدة برنامج الإستقرار الإقتصادي وبدأ نتائجه الإيجابية في الظهور نلاحظ أن هذه الأخيرة لقيت إستحسانا ورضا وقبول لدى صندوق النقد الدولي ، وهو ما كان واضحا في تصريح المدير العام

[1] - أنظر في : سامية فلياشي ، الإنتقال من GATT إلى OMC وأثرها في إقتصاديات الدول النامية ، مرجع سبق ذكره، ص 173 .

[2] - لمزيد من المعلومات أنظر في : إكرام مياسي ، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 189 .

لصندوق النقد الدولي في تلك الفترة حيث قال إن : " البرنامج مع الجزائر خاصة فيما تعلق بسياسة الميزانية والنقدية ، وتحرير التجارة الخارجية تم تنفيذه بدقة. " [1]

هذه النتائج المحققة والتصريحات المشجعة ساهمت في إعطاء دفعة قوية للجزائر لمواصلة مسار إصلاحاتها، ومن ثمة التفاوض لإبرام إتفاقية التسهيل الموسع المقررة لثلاث سنوات اللاحقة وتبني ما يعرف ببرنامج التعديل الهيكلي ، هذه المعطيات المسجلة خلقت جوا من التفاؤل بإمكانية خروج إقتصاد الجزائر من الأزمة التي كان يتخبط فيها، فهل ستنجح الجزائر في تحقيق ذلك ، هذا ما سنحاول التعرف عليه فيما يلي من الدراسة.

- **برنامج التعديل الهيكلي من 31 / 03 / 1995 إلى 01 / 04 / 1998:**

يندرج هذا البرنامج ضمن ما إصطلح على تسميته بالمشروطية المتقاطعة التي تجمع صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي ، والتي تقوم على مبدأ ترابط وتداخل شروط كلا المؤسستين الماليتين فيما بينها ، بحيث يشترط صندوق النقد الدولي على الدولة المدينة قبول وجهة نظر البنك الدولي التي يبديها في برامج التثبيت الإقتصادي في المسائل المتعلقة بإختصاصه كبند تخفيف العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات قبل أن يقدم صندوق النقد الدولي تسهيلاته والعكس صحيح. [2]

إذن هذا البرنامج جاء لتكملة ما تم بدأه في الإتفاقات السابقة والتي حرص صندوق النقد الدولي من خلالها على إعادة التوازن في جانب الطلب ، في الوقت الذي يهتم فيه البنك الدولي بجانب العرض من خلال وضع برامج طويلة ومتوسطة المدى تمتد من 3 إلى 10 سنوات ، يهدف من وراءها إلى تحقيق تعديلات جوهرية في السياسة الإقتصادية الكلية من خلال معالجة الإختلالات والعوائق التي تعاني منها الهياكل الإقتصادية ، والعمل على تكييفها مع التغيرات التي قد تطرأ على الإقتصاد العالمي بتحويلها إلى إقتصاديات تطبق قواعد إقتصاد السوق. [3]

[1] - وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية - ، مرجع سبق ذكره ، ص 220- 221 .

[2] - عبد المهدي رحيم العويدي وآخرون ، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية ، الطبعة الأولى ، دار ضياء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2014 ، ص 75 .

[3] - عبد الرحمان العايب وآخرون ، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 83 – 86 .

وبهذا وعلى ضوء النتائج المحققة ثم تقريب وجهات نظر كل من صندوق النقد الدولي والجزائر حول إعادة التوازنات والنهوض بالإقتصاد كما قامت بتشجيع الجزائر على مواصلة مسار إصلاحاتها الإقتصادية ، بحيث أبرمت إتفاق تمهيدي يندرج ضمن ميكانيزم قروض التمويل الموسعة المقترحة من البنك الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وبمجرد إنتهاء فترة تنفيذ برنامج التثبيت الإقتصادي قامت الجزائر بإرسال رسالة النية في 30 مارس 1995 مرفقة بوثيقة توضح السياسات الإقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي الحامل لفترة 3 سنوات والتي تم إيداعها رسميا لدى الصندوق في نفس التاريخ ، وقد عمدت من خلالها الجزائر إلى التذكير بالجهود التي بذلتها وتطبيقها لبرنامج إصلاح إقتصادي واسع منذ سنة 1994 والذي كان مدعما بإتفاق للتثبيت الإقتصادي ، إلى جانب تسليطها الضوء في هذه الرسالة على المحاور الكبرى لبرنامج التصحيح الهيكلي والسياسات التي تنوي تطبيقها.[1]

ومع نهاية شهر ماي وخلال الندوة العادية لمجلس محافظي الصندوق وافق هذا الأخير على إمضاء إتفاق مع الجزائر في إطار تسهيل التمويل الموسع يقضي بمنحها دعما ماليا قدره 1169.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، شرع في تنفيذه من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998 ، وبمجرد الموافقة على هذا الإتفاق قامت الجزائر بسحب القسط الأول والمقدر ب 325.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أن يتم سحب الباقي والمقدر ب 844.08 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أقساط قبل 21 ماي 1998 .[2]

ولأن هدف الجزائر الأول من تبني هذا البرنامج هو إعادة الإستقرار إلى الإقتصاد الوطني وسعيا منها لتحقيقه إتخذت الجزائر جملة من الإجراءات تمثلت في :

- إرساء نظام للصرف وتحرير المبادلات من خلال إنشاء سوق للعملة الصعبة بين البنوك، والعمل على تحويل الدينار الجزائري لإجراء المعاملات الجارية الخارجية .
- إعادة هيكلة الضريبة الجمركية وتخفيضها إلى 50 % حتى تتناسب مع المستويات المفروضة في الدول المجاورة .
- العمل على تحرير الأسعار ورفع الدعم نهائيا عنها قبل سنة 1996 ، ضف إلى ذلك إصلاح النظام العقاري المتعلق بالقطاع الخاص .

[1] - عبد المهدي رحيم العويدي وآخرون ، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 76 .
[2] - REBAH Abdelatif , op cit , p 103 – 104 .

- التركيز على الجانب المالي من خلال توسيع نطاق الرسم على القيمة المضافة ، وكذا العمل على تقليص مجالات الإعفاءات الضريبية وإصلاح الضرائب الجمركية وترشيد تسيير النفقات.
- إصلاح القطاع العام من خلال تصفية 88 مؤسسة عمومية محلية ، مع توقيف عملية التطهير إتجاه إستقلالية المؤسسات أو توسيع رأسمالها ، والعمل على خوصصة المؤسسات خاصة في قطاع السياحة والتجارة والنقل والصناعة الغذائية.
- الإهتمام بالجانب الاجتماعي ومحاولة التخفيف من وطأة هذا البرنامج على طبقات المجتمع الضعيف من خلال برمجة إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب والذي تم بالتعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ضف إلى ذلك برمجة نظام لتأمين البطالة لاسيما بعد إعتماد فكرة تسريح العمال وتطبيق التقاعد المسبق والإرتفاع الكبير في معدلات البطالة.[1]

أما عن الأهداف التي يسعى هذا البرنامج لتحقيقها فيمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تحقيق نمو متوسط سنوي بقيمة 5 % من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات.
- تخفيف نسبة التضخم المسجلة سنة 1994 من 30.5 % إلى 15 % و 10 % سنتي 1995 و 1996 .
- التقليل من عجز الميزانية العامة من 2.8 % سنة 1994 إلى 1.3 % من إجمالي الناتج الداخلي.
- مواصلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية ، مع العمل على الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار قبل نهاية 1996 ، والتي كانت بمثابة سنة التوقيف النهائي لتدعيم الأسعار.
- تخلي الدولة عن دعم كل القطاعات الإقتصادية ، والبدء في وضع إطار تشريعي لعملية الخوصصة والتي كانت إنطلاقتها سنة 1995 .
- محاولة المحافظة على إستقرار نسبة خدمة الدين ما بين 45 % إلى 50 % حتى سنة 1998 . [2]

إن أهم ما ميز مراحل تنفيذ هذا الإتفاق وضع الجزائر أثناء توقيعها على بنوده برنامجا إستعانت فيه بجملة من الوسائل للوصول إلى الأهداف المسطرة ، وذلك بالنظر إلى أهمية هذا البرنامج والذي تطلب رصد أموالا ضخمة لتنفيذه ، ولعل الخطوة الأولى كانت بإعادة جدولة ديونها الخارجية والتي مست أكثر من 17 مليار دولار التي إمتدت طيلة

[1] - سامية فلياشي ، الإنتقال من GATT إلى OMC وأثرها في إقتصاديات الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 175 .
[2] - سليمان ناصر ، مقالة بعنوان التكتلات الإقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد رقم 01 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2002 ص 86 .

فترة تطبيق برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي والتي إستغرقت 4 سنوات ، وتجدر الإشارة إلى أن إعادة الجدولة لسنة 1994 المصاحبة لبرنامج التثبيت خفضت معدل خدمة الديون إلى 53.3 % بعدما كانت تلتهم كل عائدات الصادرات ، لترتفع مرة أخرى وتصل إلى 84% سنة 1995، وهو ما إضطر الجزائر للعودة مرة أخرى إلى نادي باريس شهر جويلية من سنة 1995 لإعادة جدولة ديونها العمومية المقدرة ب 7 مليار دولار، بحيث حددت فترة التجميد ب 3 سنوات حسب مدة إتفاق التسهيل الموسع مع الصندوق المقررة من 1995 إلى 1998 ، لتنتقل بعدها إلى نادي لندن لإعادة جدولة ديونها الخاصة والمقدرة ب 3.2 مليار دولار ، وبهذا يصل المبلغ المعاد جدولته إلى أكثر من 15 مليار دولار موزع بين مبلغ إعادة الجدولة الأولى المقدر ب 5.3 مليار دولار مضافا إليه 7 مليار دولار مبلغ إعادة الجدولة الثانية مع نادي باريس و 3.2 مليار دولار مبلغ إعادة الجدولة مع نادي لندن ، مضافا إليهم كذلك مبالغ التمويل الإستثنائي المبرمة مع مختلف المؤسسات المالية ليصل بذلك المبلغ الكلي إلى 20 مليار دولار ، وهو مبلغ معتبر مكن الجزائر من تنفيذ بنود برنامج التعديل الهيكلي الذي شرع في تطبيقه في 22 ماي 1995، والبداية كانت بالعمل على تقليص العجز في ميزانية الدولة من خلال الرفع من الإيرادات وترشيد النفقات العمومية بالمقابل، ولتحقيق هذه الأهداف ثم وضع نسب معينة لا يمكن تجاوزها فمثلا مبالغ إعانات الأسعار التي كانت تستوعب 4.9 % من الناتج الداخلي الإجمالي حددت فقط ب 0.8% سنة 1996 ، على أن تصل إلى 0.6 % فقط خلال السنة الأخيرة من الإتفاق ، وهذا للقضاء على العجز ومن ثمة إيصال فائض الميزانية إلى 0.6 % قبل السنة الأخيرة من الإتفاق [1].

وفيما يخص إعادة هيكلة النظام المالي فإنه تم تسريع وتيرة الإصلاح فيه ، بحيث تحصلت البنوك التجارية من 1991 إلى 1996 على دعم قدر ب 217 مليار دينار جزائري كتعويض لها عن خسائر الصرف الناتجة عن تخفيض سعر الدينار والمقدر ة ب 80 % ، ضف إلى ذلك مجهودات الدولة لإعادة تمويل البنوك ومن بين البنوك المستفيدة نجد بنك الجزائر الخارجي B E A والقرض الشعبي الجزائري CPA واللذان إستفادا سنة 1995 من تحويلات معتبرة من الخزينة قدرت ب 1 مليار دينار جزائري، كما إستفادت سنة 1996 خمسة بنوك

[1] - مهدي ميلود ، برامج التصحيح الهيكلي وإنعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية - دراسة حالة الجزائر- ، مرجع سبق ذكره ، ص 197 - 198 .

تجارية من 24.9 مليار دينار جزائري ، وفي أفريل 1997 تم تقديم تمويل آخر قدر ب 8 مليار دينار جزائري لإعادة رأسملة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط ، وذلك من أجل تحويله إلى بنك متخصص في تمويل السكن، كما شهد الثلاثي الأول من سنة 1997 تحويل الدولة ل 187 مليار دينار جزائري من القروض البنكية غير المنتجة إلى سندات خزينة تمتد على مدى 12 سنة ، والتي كانت تمثل ما نسبته 24 % من حجم قروض البنوك التجارية على الإقتصاد الوطني نهاية سنة 1996، أما التجارة الخارجية وسعر الصرف فقد عرفا هما كذلك جملة من الإصلاحات بإعتبارهما أحد المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي بحيث تم إلغاء نظام الحصص المحددة إبتداءا من جانفي 1996 كخطوة أولى في إتجاه نظام تعويم الصرف ، كما تم إنشاء سوق للعملة الصعبة ما بين البنوك التجارية لتمكنيها من عرض العملة الصعبة أمام زبائنها بكل حرية من خلال إنشاء مكاتب للصرف تتعامل بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996، كما عرف نظام التجارة الخارجية الجزائري إعفاءا من كل القيود الكمية التي كانت تحد من حركته، إضافة إلى إرجاع الجزائر للمعدل الأعظم لحقوق الإستيراد من 60 % سنة 1994 إلى 45 % في 1 جانفي 1997 ، وكذا تحرير مدفوعات السياحة مع نهاية سنة 1997 وكلها إجراءات تدخل ضمن التحضير للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، علما أن هذه الأخيرة تلزم الدول الراغبة في الإنضمام إليها بتحرير تجارتها من كافة القيود التي تعيق نشاط التبادل الدولي من خلال إزالة كافة الوسائل الكمية المستعملة لمراقبة عمليات الإستيراد والتصدير. [1]

لقد ساهم هذا البرنامج في إعطاء دفعة قوية فيما تعلق بتحرير الأسعار بعد إعتماد قانون المنافسة في جانفي 1995 ، والذي يرمي إلى تأسيس مبدأ التحديد الحر للأسعار لجميع المنتجات البترولية والدقيق العادي في أكتوبر 1995، ومسحوق الحليب والسكر والحبوب في جوان 1995، وطحينة الخبز في جانفي 1996 ، ومع نهاية سنة 1996 تم إلغاء الدعم على جميع المواد الغذائية مع إلتزامها بإلغاء إعانة الغاز والكهرباء مع نهاية سنة 1997.

ولم تكتف الجزائر بإحداث إصلاحات عميقة على مستوى السياسة النقدية والمالية فقط بل أعقبتها بإصلاحات أخرى مست كل من المؤسسات العمومية والقطاع الخاص، بحيث عرفت المؤسسات العمومية إعادة هيكلة وتطهير مالي قبل إنطلاق برنامج التصحيح بلغت

[1] - مهدي ميلود ، برامج التصحيح الهيكلي وإنعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية - دراسة حالة الجزائر- ، مرجع سبق ذكره ، ص 204 - 205 . m

تكلفة تطهيرها فقط 13 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 1999، لتستكمل هذه العملية مع نهاية سنة 1996 أين إمتدت الإستقلالية إلى 23 مؤسسة أخرى تم تطهير هيكلها المالي بشكل كامل ، إضافة إلى ذلك وضع برنامج يهدف إلى بعث الحيوية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى وغلق تلك التي لا يمكن إنعاشها، وهذا بالإتفاق بين البنوك التجارية و11 شركة قابضة المنشأة بموجب الأمر رقم 25 /95 الصادر في 25 سبتمبر 1995.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصحيح تطلب أكثر من 170 مليار دينار من الخزينة والبنوك مصحوبا بقروض تمتد إلى 7 سنوات ، وكلها إجراءات تهدف إلى توقيف تدهور الجهاز الإنتاجي ، أما فيما تعلق بتنمية القطاع الخاص فقد سمح قانون المالية التكميلي لسنة 1994 ببيع المؤسسات العمومية لصالح مسيرين خواص وكذا فتح المجال أمامهم للمساهمة في رأس مال المؤسسات العمومية بنسبة 49 %، ومع دخول قانون الخوصصة حيز التطبيق بعد صدور الأمر رقم 95 - 22 المؤرخ في 16 أوت 1995 والمتضمن خوصصة المؤسسات العمومية الإقتصادية ، وهو ما فتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص لأخذ مساهمة غير محدودة في رأس مال معظم المؤسسات العمومية ، وفي أفريل 1996 ظهر أول برنامج للخوصصة مدعما من طرف البنك الدولي والذي مس حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة أغلبها في قطاع الخدمات، وقد عرفت العملية في بدايتها بطئا في التنفيذ إلا أن ذلك الوضع لم يستمر خاصة بعد إنشاء الشركات القابضة والتي أعطت دفعة قوية لعملية الخوصصة ، ففي أفريل 1998 تمت خوصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية، ولم يقتصر الأمر عند ذلك بحيث أنه ومع نهاية سنة 1997 تم إعتماد برنامج ثاني يقضي بخوصصة نحو 250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال سنتي 1998 و 1999 .[2]

أما المؤسسات العمومية الأخرى التي لا يمكن إنعاشها فإنه إبتداءا من نهاية نوفمبر وحتى نهاية سبتمبر 1996 شرع في حلها وبوتيرة سريعة ، بحيث وصل عددها شهر جوان 1998 إلى 815 مؤسسة منحلة ، وهو ما إنعكس سلبا على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بحيث وصل عدد المسرحين حتى جوان 1998 ما يقارب 213 ألف عامل ، منهم 60 % مسرحين

[1] - مهدي ميلود ، برامج التصحيح الهيكلي وإنعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية - دراسة حالة الجزائر- ، مرجع سبق ذكره ، ص 204 .

[2] - أنظر في : نوري منير ، المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية من 8 إلى 9 نوفمبر 2010 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2010 ، ص 2 – 3 .

من قطاع البناء والأشغال العمومية ، ومع نهاية سنة 1998 قدرت وزارة المالية تكلفة مختلف عمليات تطهير المؤسسات العمومية الإقتصادية بحوالي 1400 مليار دينار ، والتي مثلت ما نسبته 50 % من الناتج الداخلي الإجمالي لسنة 1998 وهو ما يعادل 7 أضعاف ميزانية التجهيز الدولة لنفس السنة . [1]

تجدر الإشارة إلى أن خبراء البنك الدولي أكدوا على " أن عملية الخوصصة لا يجب أن تعامل على أنها حل مباشر ، بل على أنها أجزاء متكاملة من عملية تغيير عبء الإدارة المركزية بقوى السوق اللامركزية ، فالبنك الدولي كان يرى في عملية الخوصصة الحل الأنسب لمواجهة فشل المؤسسات العمومية ومن ثمة العمل على الرفع من أداءها الإقتصادي. [2]

وقد تمخض عن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي جملة من النتائج التي يمكن إدراجها فيما يلي:

- تقليص العجز المسجل في الموازنة العامة سنة 1994 من 4.4 % من الناتج الداخلي الخام إلى 1.4 % سنة 1995 ، وتحويله إلى فائض قدرت نسبته ب 1.3 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1997 .
- إتباع سياسية نقدية صارمة من أجل تخفيض نسبة التضخم من 30 % سنة 1994 إلى 4.8 % سنة 1998 ، إلى جانب تحفيز الأعوان الإقتصاديين على الرفع من مدخراتهم.
- الإنتقال من تحقيق وضعية سلبية للنمو بتسجيل معدل 1.2 % سنة 1994 إلى تسجيل ما نسبته 5.1 % سنة 1998.
- إستقرار سعر الصرف بحيث أصبح 1 دولار يساوي 56 دينار جزائري ، الأمر الذي شجع المستثمرين على الإستثمار لأنه منح لهم ضمانات تم على إثرها إبرام 7000 مشروع إستثماري بقيمة تفوق 50 مليون دولار أمريكي.
- تراجع نسبة خدمة الدين ب 53 % من قيمة المداخيل ، ضف إلى ذلك تحقيق إحتياطي صرف في حدود 8.5 مليار دولار .
- إصلاح القطاع العام بتصفية 88 مؤسسة عمومية ، وإعادة هيكلته من خلال الشركات القابضة التي عوضت صناديق المساهمة بموجب القانون رقم 95 – 25 ، وإنفاق حوالي

[1] - بطاهر علي ، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، الجزائر ، 2004، ص 207 . ك

[2] - مهدي ميلود ، برامج التصحيح الهيكلي وإنعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية - دراسة حالة الجزائر- ، مرجع سبق ذكره ، ص 205 - 206 .

616.9 مليار دينار جزائري في عملية التطهير التي مست 23 مؤسسة عمومية خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1998.

- صدور الأمر رقم 95 – 22 سنة 1995 لوضع إطار تنظيمي لعملية الخوصصة و التي شملت في بادئ الأمر القطاع السياحي والتجاري لتنتقل فيما بعد إلى قطاع النقل والصناعات الغذائية .[1]
- فتح المجال أمام الخواص للمشاركة في رؤوس الأموال العمومية من خلال تعديل الأمر السابق بإصدار الأمر رقم 97 – 12 سنة 1997 لتسهيل إجراءات الخوصصة.
- وضع برنامجين للخوصصة تعلق الأول بخوصصة 200 مؤسسة عمومية محلية ، بينما شمل الثاني خوصصة حوالي 250 مؤسسة عمومية كبرى وذلك خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 1999 .
- إصدار القانون رقم 93 – 10 الخاص ببورصة القيم المنقولة والذي تم تفعيله منذ بداية سنة 1998 تاريخ إنطلاق نشاط بورصة الجزائر .
- إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990والذي عمل على إدخال إصلاحات جذرية على المنظومة البنكية ، من خلال إعادة رأسملة البنوك المالية و تطهير محافظها المالية لتطوير نشاطها في السوق المالي ، الذي شهد دخول بنوك خاصة محلية وأخرى أجنبية.
- فتح قطاع التأمينات للخواص ، ومواصلة تعميق تحرير التجارة الخارجية والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات بوضع هيئات مشرفة على ذلك كالديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية .
- إصلاح نظام التعريفة الجمركية وتخفيض نسبتها العليا من 60 % سنة 1992 إلى 50% سنة 1996 ثم إلى 45 % سنة 1997 .
- من النتائج الإيجابية المسجلة خاصة مع بداية فترة البرنامج تحسن المردود الفلاحي نتيجة الظروف المناخية الملائمة ، بحيث سمح هذا الأخير من زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بحيث إرتفعت نسبتها من 15 % سنة 1995 إلى 21.5 % سنة 1996 ، ضف إلى ذلك التحسن الطفيف الذي حققه القطاع الصناعي سنة 1998 أين سجل معدل نمو إيجابي لأول مرة قدر ب 4.6 % بعد سلسلة من معدلات النمو الضعيفة المسجلة خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 1997 ، الأمر الذي إنعكس سلبا

[1] - أنظر في : سامية فلياشي ، الإنتقال من GATT إلى OMC وأثرها في إقتصاديات الدول النامية ، مرجع سبق ذكره، ص 175 .

على التنمية الإقتصادية والإجتماعية و ذلك رغم كل التدابير المتخذة لتحسين أداءه وعودته إلى النمو.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن النتائج المحققة تظهر بشكل واضح مساهمة العوامل الخارجية في تسجيل هذه النتائج خاصة إذا علمنا أن متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاعي المحروقات و الزراعة لم يتجاوز 1% سنة 1997 ، وهو ما يبين ضعف القطاع الصناعي والذي على الرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لإنعاشه وتطويره إلا أن أداءه ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بقي ضعيفا مقارنة بالقطاعات الأخرى ، بحيث أنه سجل وطيلة الفترة الممتدة من 1978 إلى غاية 1999 هبوطا في متوسط معدل النمو السنوي الصناعي العمومي والذي وصل إلى ما نسبته -2.7%، ضف إلى ذلك إنخفاض نسبة التشغيل في القطاع الصناعي إلى ما نسبته 10.3 % من مجموع الفئة العاملة لتستقر فيما بعد وخلال سنوات 1996 و 1999 عند 8.5 % ، إلى جانب إرتفاع نسبة الواردات من المواد الصناعية إلى حوالي 89.9 % من الواردات الإجمالية، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه الصادرات من المواد الصناعية نسبة 4.3 % من إجمالي الصادرات ، إذن وبصفة عامة نقول أن مؤشر الإنتاج الصناعي العمومي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة ما بين 1989 و 1997شهد تراجعا بأكثر من 31 نقطة، ضف إلى ذلك إنخفاض مؤشر الإنتاج في الصناعات التحويلية إلى 63.1 % سنة 1997 ، وتجدر الإشارة إل أن أكثر الصناعات التي شهدت تراجعا في تلك الفترة هي صناعة الجلود والنسيج ، بالإضافة إلى صناعات أخرى تمثلت في صناعات الحديد والصلب والتعدين والميكانيك والكهرباء والإلكترونيك ، والتي تعتبر النواة الصلبة للصناعة الجزائرية والتي كان سيقام من حولها مجمل النسيج الصناعي، إلا أنها لم تكن تمثل أكثر من 30 % من القيمة المضافة للقطاع الصناعي العمومي سنة 1996 مقابل 54 % سنة 1989 ، ولم يستمر الوضع على حاله بحيث أنه وفي سنة 2000 شهد الوضع تحسنا ملحوظا خاصة ما تعلق بنمو نسبة قطاع الصناعات التحويلية والذي وصل إلى حدود 0.5 % خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2005 ، في حين بلغت نسبة مساهمة القيمة

[1] - لمزيد من الإطلاع أنظر في: إكرام مياسي ، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 192 - 194 .

المضافة الصناعية في الناتج الداخلي الخام 7.3 % [1] ، وتبقى هذه النتيجة على الرغم من ضعفها مشجعة لبذل المزيد من الجهد للحصول على نتائج أفضل .

بإنتهاء فترة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي تكون الجزائر قد خرجت من مرحلة الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها بإشراف من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي والتي إمتدت من 1989 إلى غاية 1998 ، وإذا ما حاولنا تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي فإننا نلاحظ تحسنا واضحا في الأوضاع الإقتصادية بعد فترة من الركود الإقتصادي الطويلة نسبيا ، والبداية كانت بتحقيق معدلات نمو إيجابية و تسجيل معدل نمو قدره 5.1 % سنة 1998 والذي تحقق نتيجة تظافر جملة من العوامل الخارجية التي كان لها الدور البارز للوصول إليها في تلك الفترة ، والبداية كانت بعملية إعادة الجدولة و ما تمخض عنها من تحسن في معدلات خدمة الدين والتي تراجعت إلى ما نسبته 53 % من قيمة المداخيل ، ضف إلى ذلك نجاح الجزائر في إعادة ثقة دائنيها فيها وتسجيلها لوفرة في مصادر الإقراض الأجنبية و حصولها على مبالغ مالية معتبرة بعد إعتمادها لبرنامج التعديل الهيكلي بحيث إستفادت من 20 مليار دولار بعد إعادة جدولة ديونها في كل من نادي باريس و لندن ، إضافة إلى حصولها من المؤسسات المالية والنقدية الدولية على ما مقداره 5.5 مليار دولار إلى جانب منحها قروضا ثنائية أخرى لمساعدتها على إنجاح هذا البرنامج ، وخلال نفس الفترة شهدت الميزانية العامة تراجعا في نسبة العجز فيها من 8.7 % سنة 1993 إلى 4.4 % سنة 1994 وتسجيلها بالمقابل لفائض قدر ب 3 % سنة 1996 و2.4 % سنة 1997 و2.9 % سنة 1998 من الناتج المحلي الإجمالي ، وقد أظهرت هذه الفوائض فعالية السياسة التقشفية المنتهجة في تلك الفترة والتي عملت على زيادة التحصيل الضريبي من جهة والتخفيض النسبي للنفقات العامة من جهة أخرى مما أدى إلى إرتفاع الإيرادات العامة من 27.6% سنة 1996 إلى 33 % سنة 1997 ثم 34 % سنة 1998 من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن النفقات العامة شهدت إنخفاضا واضحا على الرغم من الإرتفاع الطفيف المسجل سنة 1997 ، بحيث بلغت 33.6 % سنة 1995 و29 % سنة 1996 و 3% سنة 1997 ، كما شهدت معدلات التضخم هي الأخرى تراجعا هاما بحيث إنخفض المستوى العام للأسعار من 29 % سنة 1994 إلى 18.7 % سنة 1996 ثم 5.7 % و5 % خلال سنتي 1997 و 1998 على التوالي ثم 3.5 % سنة 1999 ،

[1] - وزارة الصناعة وترقية الإستثمارات ، إستراتيجيات وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة - الكتاب الأبيض للحكومة - ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 – 39 .

وما زاد من تحسن الأوضاع إرتفاع أسعار المحروقات حيث تجاوز متوسط سعر البرميل أكثر من 19 دولار خلال سنتي 1996 و 1997 ، مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري خلال نفس الفترة قدر ب 1.25 مليار دولار وهو ما أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات مما سمح للجزائر برفع إحتياطاتها الدولية ، حيث إنتقلت من 2.6 مليار دولار سنة 1994 إلى 4.52 مليار دولار سنة 1996 لتبلغ الذروة سنة 1997 ب 8 مليار دولار وذلك على الرغم من التراجع النسبي المسجل سنة 1998 ب 6.08 مليار دولار، والناجم عن تراجع أسعار المحروقات حيث بلغ متوسط سعر البرميل خلال السنة 13 دولار من جهة و إرتفاع خدمات الدين الخارجي من جهة ثانية. [1]

بهذا تكون الجزائر قد تخطت عقبة الإصلاحات الإقتصادية بنجاح وهذا بشهادة خبراء صندوق النقد الدولي الذين أكدوا أن الجزائر نجحت أكثر من غيرها في تنفيذ الإصلاحات، وأنها تلقت نتائج التحول من إقتصاد مخطط إلى إقتصاد السوق بمستويات مقبولة من قطاع إلى آخر وهذا مقارنة بدول أخرى كثيرة سواء كانت عربية أو دولا نامية .[2]

ما يجب التنويه إليه في الأخير هو أن نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الرغم من أنها أظهرت تحسن المؤشرات الإقتصادية الكلية ، إلا أنها أثرت سلبا على الوضع الإجتماعي بحيث تجاوز عدد العمال المسرحين 500 ألف عامل مسرح خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى غاية 1997 نتيجة تصفية وخوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و268 مؤسسة عمومية و85 مؤسسة خاصة ، أي بمجموع 986 مؤسسة تأتي في مقدمتها حسب القطاعات الإقتصادية مؤسسات البناء والأشغال العمومية بنسبة 61.59 % ثم تليها مؤسسات قطاع الخدمات ب 21.07 % ثم المؤسسات الصناعية ب 15.81 % ، وحسب الديوان الوطني للإحصاء فقد تجاوز عدد البطالين في الجزائر سنة 1997 إلى 2.3 مليون بطال مما يعني إرتفاع معدل البطالة إلى 30 % ، وهو ما نتج عنه تراجع كبير في مستويات المعيشة بحيث أن أكثر من 17 مليون جزائري كانوا يعيشون تحت مستوى الفقر حسب إحصائيات للديوان الوطني للإحصاء سنة 2002 ، ضف إلى ذلك تراجع المستوى التعليمي والصحي

[1] - روابح عبد الباقي وآخرون ، مقالة بعنوان الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر ، الجمعية العلمية نادي الدراسات الإقتصادية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2002 ، ص 5 – 8 .

[2] - شامي رشيدة ، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية - حالة الجزائر- ، مرجع سبق ذكره ، ص 176 .

في الجزائر نتيجة السياسة التقشفية المنتهجة فترة تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي ، كما أكد تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1999 أن 20 % من أغنى فئات المجتمع الجزائري تستحوذ على ما يقارب 50 % من الدخل، إن هذه النتائج كانت متوقعة بالنظر لتجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال بإعتبار أن هذه الأخيرة مستمدة أساسا من تجارب البلدان المتطورة والتي تختلف إختلافا جذريا عن تجارب البلدان المتخلفة ، وهو ما يفتح لنا الباب لطرح التساؤل حول مدى نجاعة هذه البرامج إن لم تكن تراعي ظروف وأوضاع البلدان النامية والسائرة في طريق النمو ؟ .

إن الإجابة عن هذا السؤال تجرنا للبحث في حقيقة الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في الإقتصاد العالمي ، بحيث يفرض على الدول النامية والسائرة في طريق النمو برامج إقتصادية وسياسات مالية ونقدية صارمة بحجة إصلاح الإختلالات الحاصلة في موازين مدفوعاتها ، بحيث يفرض هذه السياسات والبرامج عليها بإعتباره مؤسسة مالية دولية محايدة هدفها تصحيح الإختلالات الحاصلة في إقتصاديات هذه الدول ، لكن واقع الأمر أنه مؤسسة غير محايدة وهذا بالنظر إلى تركيبته الداخلية القائمة على أن التصويت يكون للدول التي تملك الحصة الأكبر أو ما يعرف بحقوق السحب الخاصة فيه ، وهنا نجد أن 62 % من رأسماله مراقب و موجه من طرف الدول الرأسمالية الكبرى بحيث نجد أن ما نسبته 27 % من رأسمالها يعود لمجموعة الدول المنتجة والمصدرة للنفط والتي تمثل 13 دولة فقط في الوقت الذي نجد فيه أن ما نسبته 11 % فقط من رأسمالها تعود لدول العالم الثالث والبالغ عددها 109 دولة وهو ما يظهر بوضوح إحتكار القلة القوية للكثرة الضعيفة ، وفي هذا الصدد نجد أن نائب رئيس البنك الدولي C . J. Poortman : " قد إعترف في أحد تصريحاته بأن التصحيحات الهيكلية لا تعالج المشاكل الكبيرة التي تتخبط فيها هذه الدول خاصة ما تعلق منها بالفقر والتشغيل ، ويضيف قائلا أن الجزائر التي نجحت في تحقيق التوازنات الكبرى في إقتصادها مطالبة بالإسراع في معالجة هذه المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها " ، وهو ما أكد عليه المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة S . Pantichpakdi في تصريحه حيث قال: " أن عمليات التحرير كانت تتم في بعض الأحيان بطريقة سريعة وعنيفة جدا، وهو ما يستوجب توفير شبكات للحماية الإجتماعية في هذه الدول ، ولأن الجزائر واحدة من هذه

الدول التي تبنت عمليات التحرير فإنها مطالبة بتوفير هذه الشبكات بصورة ملحة وإستعجالية " [1].

هذين التصريحين يمثلان إعترافات صريحة بخطورة ما سيجلبه هذا الإنضمام من آثار سلبية وخيمة على الجزائر خاصة الجانب الإجتماعي سواء من حيث الإرتفاع في معدلات البطالة وفي معدلات الفقر ، والتي تمثل عينة عن التحديات التي ستواجهها الجزائر في حال إنضمامها ، والتي هي مطالبة بمواجهتها بوضع خطط وإستراتيجيات تمكنها من التكيف معها أو التخفيف منها بقدر الإمكان في حال الإنضمام .

2.2.1. تطـور الإقتصـاد الجـزائـري و مواصلـة الإصلاحـات:

بعد إنتهاء الجزائر من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و الذي إمتد من سنة 1995 إلى سنة 1998 ، إقترح صندوق النقد الدولي عقد إتفاق جديد معها بهدف تعميق الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها إلا أن الجزائر رفضت ذلك وفضلت إستئناف الإصلاحات بمفردها ، خاصة بعد تسجيلها لنتائج إيجابية بعد تطبيقها لسياسة نقدية صارمة أدت إلى خفض معدل التضخم إلى 5 % سنة 1998 ، وبهذا ومع إنتهاء برنامج التصحيح والتعديل الهيكلي سنة 1998 وتسجيل تحسن ملحوظ في مؤشرات إستقرار الإقتصاد الكلي وتحقيق معدل نمو قدر ب 3.8 % ، إنصب إهتمام الجزائر على إقتصاد الميزانية بحيث ركزت السياسة المالية على محورين أساسين هما الإستدامة والنمو ، وهو ما كان واضح من خلال توجه الدولة والتي ومع بداية السداسي الأول من سنة 1999 دخل الإقتصاد الوطني مرحلة جديدة ميزها تبني الدولة لسياسة الحذر والترقب للتطورات الحاصلة في أسعار النفط والتي عرفت إرتفاعا ملحوظا بحيث وصلت الجباية البترولية سنة 2000 إلى 720 ألف مليار دولار، كما سجل الميزان التجاري في نفس السنة فائضا قدر ب 11.14 مليار دولار وإنخفاض في المديونية وصل إلى 25.26 مليار دولار ، كما عرفت الصادرات خارج المحروقات إرتفاعا معتبرا وصل إلى 630 مليون دينار جزائري وتحقيق معدل نمو قدر ب 2.6 % .[2]

[1] - Bénissad Hocine , l' Algérie De la planification sociale a l'économie de marché (1962 – 2004) , 1 eme édition , Enag éditions , Alger , 2004 , p 217.

[2] - حاكمي بوحفص ، مقالة بعنوان الاقتصاد الجزائري الإصلاح النمو و الإنعاش ، الجمعية العلمية نادي الدراسات الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة البليدة ، الجزائر ، 2002 ، ص 3 .

وتجدر الإشارة إلى أن الفترة الممتدة من 1991 إلى 2000 شهدت إرتفاعا ملحوظا في عدد الإستثمارات والتي زادت من 60 مشروعا إلى 1000 مشروع سنة 2000 بقيمة إجمالية قدرت ب 25127 مليون دينار جزائري ، بحيث كان قطاع الصناعة الأكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب بنسبة وصلت إلى 52 % وبتكلفة إجمالية قدرت ب 53 % من الكلفة الإجمالية ، حيث كان بإستطاعة المؤسسات توفير ما نسبته 28550 منصب شغل ، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 19 % من مجموع المشاريع وبكلفة تعادل 29 % من الكلفة الإجمالية وهو ما كان سيوفر بدوره 5324 منصب شغل ليأتي بعد ذلك قطاع البناء ب 10 % من إجمالي المشاريع مما سيسمح بتوفير 6787 منصب شغل ، وتجدر الإشارة إلى أن الفترة الممتدة من 1994 إلى 1995 والتي تزامنت مع بدء العمل بقانون الإستثمار تميزت بتدفق كبير لرؤوس الأموال الأجنبية جاءت في شكل تصريحات لنوايا الإستثمار في الجزائر ، ولقد ذهبت الحصة الأكبر من هذه الإستثمارات لفرنسا التي هيمنت على أغلب المشاريع بنسبة 23.07 % من إجمالي المشاريع المصرح بها خلال هذه الفترة وهو ما يعادل 18 مشروعا ، ثم تليها بعد ذلك إيطاليا بنسبة 16.66 % ، ثم إسبانيا ب 12.82 % وبلجيكا ب 9 % ، علما أن عدد المشاريع المسندة لهذه الدول كان 48 مشروعا من أصل 78 مشروع وهو ما يمثل ما نسبته 61.55 % من مجموع المشاريع .[1]

كما شهدت تلك الفترة إرتفاعا في أسعار البترول وحدوث ما يعرف بالطفرة النفطية خاصة إذا علمنا أن حجم الصادرات النفطية سنة 2001 شهد إرتفاعا معتبرا وصل إلى ما يزيد عن 555 ألف برميل في اليوم ، وهو ما أدى إلى إرتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة بحيث إنتقلت من 66 % من مجموع الإيرادات سنة 1991 لتصل إلى 78.8 % سنة 2008 وهو ما يمثل أكثر من 77231 مليون دولار من العائدات النفطية. [2]

هذه العوامل المشجعة دفعت الجزائر ومع حلول سنة 2001 إلى صياغة برامج إستثمارية طويلة المدى تمثلت في برامج الإنعاش ودعم النمو الإقتصاديين خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009 ، والبداية كانت بصياغة برنامج الإنعاش الإقتصادي والذي إمتد من 2001

[1] - كمال رزيق وآخرون ، الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لإقتصاد الإتحاد الأوروبي ، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة من 21 - 22 مـــاي 2002 ، جامعة سعد دحلب بالبليدة ، الجزائر ، 2002 ، ص 5 .

[2] - بن رمضان أنيسة ، دراسة إشكالية إستغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الإقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 290 – 292 .

إلى 2004 وخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار موزع على خمس مجالات مختلفة تمثلت في تخصيص مبلغ 210 مليار دينار جزائري للأشغال العمومية ، و113 مليار دينار جزائري للتنمية المحلية وتخصيص ما قيمته 90 مليار دينار جزائري و65 مليار دينار جزائري للموارد البشرية وقطاعي الفلاحة والصيد البحري على التوالي ، إلى جانب تخصيص ما قيمته 47 مليار دينار جزائري لدعم الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الدولة ، كما شهدت هذه الفترة تغيرا في الناتج الداخلي الخام والذي إنتقل من 3524 مليار دولار سنة 1990 إلى 1600 مليار دولار سنة 2006 ، وهذا راجع إلى الزيادة الحاصلة في النمو الديمغرافي في تلك الفترة والتي قدرت ب 1.6 % ، بحيث تم تسجيل أكثر من 190000 عائلة جديدة مما يعني حدوث زيادة قدرت بحوالي 1.6 مليون شخص في السنة ، إذن هذه الزيادة تعني أن ما نسبته 5.7 % من السكان يعيشون تحت مستوى الفقر ، وما زاد في تدهور الأوضاع الإجتماعية تطبيق سياسة التعديل الهيكلي المنتهجة من 1994 إلى غاية 1998 والتي ساهمت بدورها في الرفع من نسبة البطالة، بحيث إنتقلت من 1.7 مليون بطال سنة 1994 إلى 2.1 مليون بطال سنة 1999 وهو ما يعادل 27.8% من الفئة الناشطة .[1]

أمام هذه الأوضاع الصعبة والتي تسببت في خفض القدرة الشرائية للمواطن وإضطرت الدولة الجزائرية إلى رفع الأجور إبتداءا من 1جانفي 2001 والتي كلفتها ما مقداره 13 مليار دينار جزائري ، بحيث قامت برفع الأجر القاعدي الوطني المضمون بنسبة 33 % وبنسبة 15% بالنسبة للأجور في الوظيف العمومي ، وبهذا تكون الجزائر قد خصصت ما نسبته 7 % من الناتج الداخلي الخام لإنفاقها على الأنشطة والتحويلات الإجتماعية . [2]

كما سجلت تلك الفترة إرتفاعا في الإنفاق الإستثماري بما نسبته 20 % مقارنة مع سنة 2000 ، ليواصل إرتفاعه ويسجل سنة 2002 زيادة طفيفة قدرت ب 6 مليار دينار جزائري ويصبح المجموع بذلك 509 مليار دينار جزائري ، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل عرف الإنفاق الحكومي من جهته إرتفاعا قدر ب 6.10 % مقارنة مع السنة التي سبقتها ، وجاءت نتائج هذه الزيادات وخيمة على الميزانية العامة بحيث سجلت عجزا قدر ب 100 مليار دينار وهو ما يعادل 9.23 % من الناتج المحلي ، لكن على الرغم من هذا

[1] - وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية - ، مرجع سبق ذكره ، ص 229 .

[2] - Bekenniche Otman , la coopération entre l' union européenne et l'Algérie l'accord d' association , 1 éme édition , Office Des Publication universitaires , Alger , 2006 . P 133 – 134.

العجز المسجل إلا أنه يمكن القول أن جزء كبيرا من مخطط الإنعاش الإقتصادي المسطر تم تنفيذه ، بحيث تم إستهلاك ما قيمته 380 مليار دينار جزائري من مجموع الغلاف المالي المخصص لهذا المخطط ، كما أنشىء خلال هذا البرنامج 728.500 منصب شغل ، منها 477.500 منصب شغل دائم و 271.00 منصب شغل مؤقت ، وإنطلاقا من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج لدعم النمو الإقتصادي للفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2009 والذي تضمن محورين أساسيين هما :

- يتمثل المحور الأول في بعث برنامج إستثماري قدره 55 مليار دولار أمريكي بهدف تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الإقتصادية .
- أما المحور الثاني فيسعى إلى التحكم في النفقات العامة من خلال المحافظة على إستقرار الأجور ، وكذا العمل على إدارة أحسن للدين العام وتخفيض تدريجي للعجز المسجل في الخزينة العمومية.

ولضمان نجاح هذا البرنامج وضع برنامج تكميلي لدعم النمو الإقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2009 ، والذي كان يسعى لتحقيق جملة من الأهداف تمثلت في العمل على تطوير البنية التحتية للإقتصاد وتحديثه وإدخال التكنولوجيا فيه خاصة في ميدان الإعلام والإتصال ، إلى جانب العمل على تحسين ورفع الظروف المعيشية للمواطن، وهو ما تجسد فعلا بحيث تجاوزت حصة البنية التحتية الاقتصادية 40 % من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج أي ما يعادل 22 مليار دولار ، منها حوالي 2.9 مليار دولار مخصصة للنقل، مقابل حوالي 9.7 مليار دولار للأشغال العمومية وحوالي 1.5 مليار دولار للموارد المائية ، أما البناء فقد خصص له مبلغ قدره 3.7 مليار دولار وذلك لإنجاز مليون وحدة سكنية . [1]

ما يمكن التأكيد عليه في الأخير أن هذه الجهود مجتمعة ساهمت في تحقيق نتائج مرضية إنعكست إيجابا على مؤشرات إستقرار الإقتصاد الكلي ، بحيث تم التحكم في معدل التضخم الذي تراوح ما بين 0.3 % سنة 2000 و4.5 % سنة 2007 ، ويمكن إرجاع هذا الإنخفاض إلى السياسة الحذرة التي إنتهجتها الحكومة من جهة وإرتفاع أسعار النفط من

[1] - وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية - ، مرجع سبق ذكره ، ص 230 - 231 .

جهة ثانية وتجدر الإشارة إلى أن التحكم في معدل التضخم قد ساهم في تفعيل الإقتصاد بشكل جيد بحيث وصل متوسط معدل النمو خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2007 إلى 4.25 % ، أما بالنسبة للقطاعات المساهمة في النمو بشكل أساسي فقد تمثلت في قطاع البناء والأشغال العمومية والزراعة ، بينما عرف القطاع الصناعي تراجعا بحيث وصلت حصة القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام إلى 11 % سنة 1990 و8.5 % سنة 1995 ، ويواصل إنخفاضه إلى 4.4 % سنة 1994 و 5 % سنة 1995 و إلى 6 % سنة 1996 ليستقر سنة 1999 في 1 % ، ليعود ويسجل إرتفاعا طفيفا قدر ب 6 % سنة 2000 و5.7 % فقط سنة 2005 ، ضف إلى ذلك ضعف الإستثمارات الأجنبية التي عرفت تراجعا بنسبة 16 % سنة 2004 حسب المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي بحيث وصلت قيمتها إلى 15.2 مليار دينار مقابل 18.1 مليار دينار سنة 2003، وبذلك أصبحت تمثل ما نسبته 4.3 % من رقم الأعمال المحقق في القطاع سنة 2004 .[1]

على الرغم من هذه النتائج السلبية المسجلة إلا أنها لم تأثر بشكل مباشر على الأهداف المسطرة ، وهو ما كان واضح من خلال معدلات النمو المحققة والتي ساهمت في تخفيض معدلات البطالة من 29.2 % سنة 1999 إلى 11 % سنة 2007 ، كما عرف ميزان المدفوعات تحسنا مستمرا خلال نفس الفترة نظرا للإرتفاع المتواصل لأسعار النفط ، هذا ما ساهم في نمو إحتياطات الصرف وإرتفاع رصيد ميزان المدفوعات من 2.38- مليار دولار سنة 1999 إلى غاية 20.80 مليار دولار سنة 2007 وهو رصيد معتبر لم تبلغه الجزائر منذ الإستقلال ، ضف إلى ذلك تضاعف الإيرادات العامة خلال نفس الفترة ب 3.88 مرة، وبهذا فقد وصلت الإيرادات العامة سنة 2007 إلى 3688.5 مليار دينار في الوقت الذي كانت لا تتجاوز فيه 950.5 مليار دينار سنة 1999 ، نتيجة إرتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية فيها من 61.9 % سنة 1999 إلى 76.9 % سنة 2006 ، وهذه الزيادة يمكن ملاحظتها بصورة خاصة خلال الفترة الممتدة من 2003 و2007 بحيث إرتفعت نسبة الإيرادات العامة فيها ب 86.8 % والتي ساهمت في رفعها بدرجة كبيرة الإيرادات النفطية بنسبة قدرت ب 84.4 % ، وهو ما يدل على إعتماد الميزانية العامة في تمويلها بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية ، كما سجل تحسن في الوضع الإجمالي للموازنة العامة وذلك بسب

[1] - كمال عايشي ، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد ، مخبر الدراسات الإقتصادية للصناعة المحلية كلية العلوم الإقتصادية والتسيير ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2004 ، ص 13 .

الزيادة في جانب الإيرادات بنسبة أكبر من زيادة النفقات والذي يعزى بالأساس إلى زيادة العوائد النفطية ، هذه الفوائض المالية المحصلة دفعت بالجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات نهاية سنة 2000 ، وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية العامة حققت فائضا مستمرا خلال الفترة 1999- 2007 بإستثناء سنة 1999 والتي سجلت عجزا، وهو ما سمح بتمويل البرامج الإستثمارية دون اللجوء إلى الإقتراض الخارجي ، كما سمح إرتفاع أسعار النفط وتراكم إحتياطات الصرف والتي عرفت تحسنا ملحوظا بحيث إرتفعت من 174.5 مليار دولار سنة 1999 إلى 7415.56 مليار دولار سنة 2007 بحيث تضاعفت ب 42.5 مرة ، وهو ما مكنها من القيام بالدفع المسبق للديون بحيث إنخفضت المديونية الخارجية من 28.315 مليار دولار سنة 1999 إلى 5.606 مليار دولار سنة 2007 ، ضف إلى ذلك الأثر الإيجابي لسياسة الدفع المسبق للديون التي إعتمدتها الجزائر والتي إنطلقت سنة 2004 بحيث لعبت دورا مهما في تخفيض نسبة خدمة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فبعد أن كانت في حدود 59.4 % سنة 1999 إنخفضت إلى 4.4 % سنة 2007 ، وهو ما سمح للإقتصاد الوطني من التخلص من أعباء المديونية وتوجيه الموارد المتاحة من العملة الصعبة لخدمة التنمية الوطنية .[1]

على الرغم من كل جهود الجزائر المبذولة للنهوض بإقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة إلا أنها تبقى غير كافية بالنظر إلى إعتمادها على عائدات المحروقات بشكل كبير، وهي النتيجة التي توصل إليها تقرير لصندوق النقد الدولي الصادر سنة 2009 والذي أشار فيه أنه على الرغم من أن النفقات العمومية للجزائر التي وصلت إلى 200 مليار دولار إلا أن الجزائر لم تحقق إلا معدلا ضعيفا للنمو قدر بحوالي 2.1 % سنة 2009 و3 % سنة 2010 ، كما تراجعت مرتبة الجزائر فيما تعلق بمؤشر التنمية البشرية من المرتبة 100 سنة 2008 إلى المرتبة 104 سنة 2009 ، هذه النتائج المحققة يمكن إرجاعها إلى الإقتطاعات الحكومية التي شهدتها تلك الفترة بحيث سعت من خلالها الجزائر إلى خلق 3 ملايين منصب شغل خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 ، وهنا يجب التنويه بأن خلق هذا العدد من المناصب يتطلب على الأقل تحقيق معدل نمو يتراوح ما بين 6 % و7 % خلال 5 سنوات وهو ما يعتبر حسب تقدير خبراء صندوق النقد الدولي وفي ظل الظروف التي كان

[1] - لحلو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي - ، الطبعة الأولى ، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر ، لبنان ، 2010 ، ص 233 - 240.

يعرفها الإقتصاد في تلك الفترة أمرا مستحيلا من الناحية الإقتصادية ، خاصة إذا علمنا أن كل تراجع لأسعار البترول في الأسواق الدولية بما قيمته 1 دولار سيكلف الجزائر خسارة تقدر بحوالي 700 مليون دولار في السنة من مواردها بالعملة الصعبة كما سيؤثر سلبا على ميزان المدفوعات، فالجزائر مثلا وخلال السداسي الأول من سنة 2009 خسرت ما نسبته 46 % من مجموع إيرادات التصدير مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2008 نتيجة تراجع أسعار البترول ، بحيث تم تسجيل خسارة ب 20.13 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2009 مقابل أكثر من 37.60 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2008 ، إذن فالنموذج الإقتصادي الريعي المطبق في الجزائر منذ الإستقلال مازال يعاني الضعف والتراجع لأنه قائم على ثروة زائلة غير متجددة، مما يعني أن النتائج المحققة على الرغم من أنها إيجابية ومشجعة إلا أنها تبقى غير كافية وغير مضمونة بالنظر إلى إعتماد الجزائر الشبه الكلي في تغطية نفقاتها على عائدات البترول بنسبة تصل إلى 93.96 % من إجمالي الصادرات حسب إحصائيات السداسي الأول من سنة 2015 مسجلة بذلك تراجعا قدر ب 13.75 % مقارنة بسنة 2014 هذا حسب إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية .[1]

هذا الوضع الغير مستقر يستوجب على الجزائر وضع إستراتيجية جديدة مبنية على أسس وقواعد إقتصاد قوي خارج قطاع المحروقات ، خاصة في ظل الإنفتاح الإقتصادي الكبير الذي تعرفه الجزائر بعد توقيعها على إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية مع الإتحاد الأوروبي ودخولها حيز التنفيذ وكذا إنضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن أسعار البترول شهدت في الآونة الأخيرة تراجعا ملحوظا بحيث وصلت إلى 43 مليار دولار سنة 2015 وهو ما أثر سلبا على الوضعية الإقتصادية للجزائر والخطط والإستراتيجيات المسطرة لهذه السنة ولعل أبرزها تراجع الجزائر عن قرارها بإستثمار ما قيمته 262 مليار دولار والتي كانت مقررة خلال خمس سنوات المقبلة والذي أعلن عنه في الإجتماع الوزاري الذي إنعقد يوم الأربعاء في 26 أوت 2014 بقصر المرادية ، بحيث كان سيشمل كل قطاعات وولايات الوطن دون إستثناء، ضف إلى ذلك حدوث عجز في ميزان المدفوعات خلال سبعة الأشهر الأخيرة قدر ب 8 مليار دولار علما أنه وخلال نفس الفترة من السنة التي سبقتها سجل

[1] - لمزيد من الإطلاع أنظر في موقع الجمارك الجزائرية : http: //w.w.w.douane.gov.dz.

ميزان المدفوعات فائضا قدر ب 4 مليار دولار، ضف إلى ذلك تراجع إيرادات الجزائر بالعملة الصعبة بحيث لم تتجاوز 30 مليار دولار، ولم يتوقف الوضع عند هذا الحد فقط فقد توقع البنك الدولي أن تتراجع أسعار البترول لتصل إلى 40 مليار دولار وتواصل تراجعها لتصل سنة 2016 إلى 20 مليار دولار، وهو ما سيمثل خطرا حقيقا على الجزائر والتي تمثل عائداتها من البترول ثلث الناتج الداخلي الخام ، وما زاد من تدهور الأوضاع إرتفاع فاتورة الإستيراد والتي سجلت خلال الأشهر السبع الأولى من هذه السنة ما مقداره 30 مليار دولار ومن المتوقع أن تصل إلى 50 مليار دولار نهاية شهر ديسمبر ، كما سيقوم بنك الجزائر من جهته بتخفيض قيمة العملة الوطنية علما وأن هذه الأخيرة قد فقدت وخلال سنة واحدة ما نسبته 35 % من قيمتها مقابل الدولار، كما أن قيمتها في السوق الموازي قد وصلت إلى ما يعادل 163 دينار مقابل 1 أورو وهو مرشح للإرتفاع ليصل إلى 200 دينار ، إذن تراجع قيمة العملة سيكون له أثره المباشر على القدرة الشرائية التي ستتراجع هي بدورها من جراء هذا الإنخفاض ، وبالنظر إلى هذه الأوضاع السلبية المسجلة فقد تأثرت الميزانية العامة بدورها من ذلك لتسجل عجزا قدر ب 46 مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2015 ، أمام هذه النتائج السلبية المحققة أصبح من الضروري على الجزائر البحث عن حلول للنهوض بإقتصادها بعيدا عن المحروقات والبدء في تنويع الإقتصاد للخروج من هذه الأزمة وهو نفس الإتجاه الذي أشار إليه الخبير المالي Lies Kerrar حيث قال : " إذا لم نقم بتنويع إقتصادنا خلال الثلاث سنوات المقبلة فإنه لن يبقى لنا دولار واحد مع بداية سنة 2017 ". [1]

إذن لتفادي حدوث ذلك والنجاح في تنويع الإقتصاد لا بد من العمل على تطوير مناخ الإستثمار من خلال تحسين ورفع أداء الإدارات العمومية ومحاربة البيروقراطية فيها، وكذا العمل على إعادة ثقة المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على الإستثمار في الجزائر ، وكلها إجراءات تبقى ضرورية ومستعجلة بالنظر إلى إرتباط الإقتصاد الجزائري بعائدات المحروقات والتي عرفت أسعارها عدة أزمات آخرها الأزمة الحالية والتراجع الذي سجلته في الآونة الأخيرة ، والتي أظهرت خطورة إعتماد الجزائر على هذا المورد الوحيد في تحقيق تنميتها والنهوض بإقتصادها بالنظر إلى النتائج السلبية المسجلة فيه .

[1] - Chabane Mohamed , Heurs et malheurs du secteur agricole en Algérie 1962 – 2012, 1^{0} eme édition, L'Harmattan , France, 2003 , p 277.

ومن أجل إعطاء صورة أوضح عن حالة الإقتصاد الجزائري فإننا نجد أنه من المتوقع أن يتقلص إحتياطي الصرف من 194 مليار دولار المحقق في مارس 2014 إلى 140 مليار دولار مع بداية سنة 2016 ، وفي حال إستمرار تراجع أسعار البترول لسنة والنصف المقبلة فإنه من المتوقع أن تخسر الجزائر ما قيمته 54 مليار دولار من الإدخار ، يضاف إليها تراجع مرتقب في القدرة الشرائية والتي ستصل إلى 9 مليار دولار سنة 2019 في حال ما إذا إرتفعت أسعار البترول إلى 50 مليار دولار ، وأمام هذه الأوضاع المتردية وحالة اللإستقرار التي أصبح يشهدها الإقتصاد اليوم دعت مؤسسات بروتن وودز الجزائر إلى تبني سياسة أكثر إنفتاحا قائمة على تنويع الإقتصاد بالإعتماد على القطاعات الثلاث بعيدا عن المحروقات ، وفي هذا السياق إقترحت على الجزائر العمل على تحقيق معدلات نمو تتراوح ما بين 8 % و10 % من أجل الخروج بالإقتصاد من الإختلالات التي يعاني منها فهي ترى أن الجزائر قادرة على تحقيق هذين المعدلين بالنظر إلى الإمكانيات التي تملكها من خلال وضع إستراتيجية تنموية بعيدة عن قطاع المحروقات ، فهي رأت أن هذين المعدلين وفي حال نجاح الجزائر في الوصول إليها خلال الفترة المقبلة الممتدة من 2010 إلى 2020 فإنه سيساهم بشكل كبير في التخفيف من حدة البطالة من جهة ، وسيكون معدلا جاذبا للإستثمارات الأجنبية بشكل كبير جدا من جهة أخرى، كما أنه سيعكس وبصورة تدريجية تنوع الإقتصاد الوطني وإعتماده في تحقيق ذلك على كل من الصناعة والزراعة والخدمات خاصة قطاع السياحة الذي يعتبر مجال مهما تملك الجزائر فيه ميزات ومقومات تمكنها من النهوض بالإقتصاد من خلال العائدات التي سيجلبها لها في حال إهتمامها به بحيث سيساهم لا محالة في بناء إقتصاد قوي ومتوازن [1] .

إذن تنويع الإقتصاد الوطني والخروج به من دائرة المحروقات أصبح أكثر من ضرورة بالنظر إلى سعي الجزائر الدائم والمستمر من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وهو ما يطرح التساؤل حول كيف سيكون حال الإقتصاد الجزائري الذي كشفت الأزمة البترولية الأخيرة مرة أخرى ضعفه وهشاشته فهو غير قادر حتى على مواجهة وتجاوز الإختلالات الداخلية

[1] - Mouhoubi Salah , les vulnérabilités cas de l'Algérie , 1$^{0\,eme}$ éditions , Enag éditions , Alger , 2009 , p 212 .

الحاصلة فيه ، فكيف سيكون الوضع في حال الإنضمام ؟ ، وما مدى تأثير ذلك عليه ؟ هذا ما سنحاول معرفته في الجزء المتبقي من الدراسة لكن وقبل التطرق إلى ذلك حاولنا تسليط الضوء على مراحل المفاوضات والجولات التي خاضتها الجزائر ومازالت من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

2. رغبة الجزائر في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :

1.2. الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ومسار المفاوضات :

1.1.2. علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة :

إن الحديث عن مسار المفاوضات التجارية بين الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة يدفعنا للحديث عن العلاقة التاريخية التي تربطها بهذه المنظمة ، والتي تعود جذورها إلى الفترة الإستعمارية التي عرفتها الجزائر ، بحيث كانت وفي إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف تابعة للإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وذلك عن طريق الإلتزامات المتخذة من طرف السلطات الإستعمارية الفرنسية ، إذ طبقت على الجزائر سنة 1961 كل الإمتيازات التي قبلت بها فرنسا على مستعمراتها ، وبالتالي أصبحت الجزائر تتمتع بصفة عضو مشارك في الإتفاقية أو ما يعرف بإسم الفاكتو" FACTO ".[1]

وقد بقي الوضع على حاله بعد الإستقلال بحيث إعتبرت الجزائر مطبقة بالفاكتو لقواعد الجات نظرا لبقائها تابعة وعن طريق الإلتزامات إلى الإستعمار الفرنسي ، وهو ما أكده الأمين التنفيذي للجات والذي قام في ديسمبر 1962 بإبلاغ الحكومة الجزائرية بأن الأطراف المتعاقدة طلبت من الأعضاء مواصلة تطبيق الفاكتو لمدة سنتين على الجزائر ، وفي 5 جويلية 1964 إمتدت هذه المدة إلى سنتين ثم إلى ثلاث سنوات ، كما واصلت في سنة 1967 الدول الأعضاء تطبيق الفاكتو لجميع أحكام وقواعد الجات ، وبهذا تمكنت الجزائر على غرار الدول النامية الأخرى من الإستفادة من نظام الملاحظ في الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، وهذا تطبيقا للمادة 26 الخاصة بالقواعد والإجراءات الخاصة بالدول المستعمرة و ذلك بصفة مؤقتة حتى تتمكن الدول الحديثة الإستقلال من إتخاذ كافة التدابير اللازمة لتكييف سياستها التجارية مع إتفاقيات الجات ، وبذلك تصبح ملزمة بإحترام القواعد

[1] - سامية فلياشي ، الإنتقال من GATT إلى OMC وأثرها في اقتصاديات الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 186 .

والمبادئ العامة في الإتفاقية دون أن تكون مجبرة على إحترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات كالإعلان عن المقاييس أو الإجراءات التي تعمل بها أو تستعملها .[1]

وقد سمحت هذه الوضعية من الإستفادة من بعض الإيجابيات التي تمنحها الإتفاقية كالمعاملة التفضيلية الممنوحة للدول النامية ، لهذا كان على الجزائر أن تطبق مبدأ معاملة الدول الأكثر رعاية في علاقاتها مع الدول الأعضاء ، لكن هذه العضوية لم تكن كاملة بسب إحتكار الدولة للتجارة الخارجية نتيجة إنتهاجها النهج الإشتراكي القائم على المركزية وهو ما يتنافى مع شروط إتفاقية الجات التي تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية ، ضف إلى ذلك إستبعاد المنتجات الطاقوية من مفاوضات الجات بحيث إعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية سلعة غير عالمية وقامت بإقصائها ، وهو ما يعتبر قرارا مجحفا في حق الدول النفطية وتسبب في تأخرها أكثر عن الإنضمام كما حدث للجزائر التي تعتمد في صادراتها على هذا المورد الحيوي بصفة كبيرة ، لكن الوضع لم يستمر على حاله طويلا بحيث أنه ومع مرور الوقت وتأثر الجزائر بأسلوب الإستقلالية المتجه نحو الإنفتاح الإقتصادي باشرت جملة من الإصلاحات الإقتصادية والتي سعت من خلالها إلى إرساء قواعد إقتصاد السوق في محاولة منها لدمج الإقتصاد الوطني في الإقتصاد العالمي ، وتحقيقا لهذه المسعى بدأت الجزائر في التفاوض وبشكل رسمي للإنضمام في المنظمة العالمية للتجارة بعدما أدركت أن هذا الإنضمام أصبح أمرا هاما وحيويا لها.

وتجدر الإشارة إلى أن مسار مفاوضات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعتبر من أطول وأصعب المسارات مقارنة بدول أخرى ، بحيث واجه الملف الجزائري تذبذبات تخللتها تعقيدات كثيرة صعبت من عملية الإنضمام ، فالجزائر لم تصبح عضوا في المنظمة حتى اللحظة على الرغم من إستفادتها كما أسلفنا سابقا من صفة عضو ملاحظ في المنظمة وإمتلاكها لصفة دولة نامية ، وهما ميزتان من المفروض أن تسهل عليها عملية الإنضمام لكن واقع الأمر غير ذلك هذا ما يدفعنا للتساؤل عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذا التأخير، ونظرا لأهمية هذا الموضوع خصصنا مبحثا كاملا حاولنا من خلاله البحث عن هذه الأسباب ودراستها ، لكن وقبل التطرق إلى كل ذلك لابد علينا أولا من تسليط الضوء على مراحل المفاوضات التي أجرتها ومازالت تتخبط فيها الجزائر

[1] - سامية فلياشي ، الإنتقال من GATT إلى OMC وأثرها في اقتصاديات الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 186 .

من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، والتي كانت بدايتها بتقديم الجزائر أولا لطلب العضوية ، ثم تلتها بعد ذلك بمذكرة الإنضمام والتي حملت في طياتها عرضا لأهم النقاط التي يقوم عليها نظام التجارة الخارجية في الجزائر .

2.1.2. تحضيرات الجزائر من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن تهافت دول العالم وسعيها للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لدليل واضح على الدور المتنامي والمهم الذي أصبحت تلعبه اليوم في الإقتصاد العالمي، فهذا السعي لإكتساب العضوية ما هو إلا بدافع الإستفادة من المزايا والفرص المتاحة فيها لكل الدول الأعضاء بها ،خاصة النامية والأقل نموا والتي تمنح لها مزايا تفضيلية لمساعدتها على النهوض بإقتصادياتها، ووعيا منها بهذه الإمتيازات ورغبة منها في الحصول عليها عملت الجزائر على الإنضمام إليها وفقا للإجراءات المتبعة فيها والبداية كانت بتقديم طلب الإنضمام.

1.2.1.2. تقديم طلب العضوية بالمنظمة العالمية للتجارة :

يعتبر تقديم طلب العضوية إلى المدير العام بالمنظمة عن طريق سكرتاريتها أول إجراء قانوني تقوم به الدولة الراغبة في الإنضمام ، وهذا طبقا لأحكام المادة 12 من إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ، ولأن الجزائر تملك رغبة كبيرة في ذلك سارعت إلى تقديم طلبها بالإنضمام إلى الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة رسميا في 3 جوان 1987 ، لتقوم بعد ذلك في 17 جوان 1987 بتشكيل فوج عمل كلف بمتابعة ملف إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والذي عقد أول إجتماع له في : 22 و23 أفريل 1998 ، لتعيد طلبها مرة أخرى نهاية نوفمبر 1991 بجدية أكبر خاصة إذا علمنا أن الجزائر بدأت في إجراءات تحرير التجارة الخارجية شهر أفريل 1991، ضف إلى ذلك إحتواء قانون المالية لسنة 1992 على عدة إجراءات تهدف إلى تخفيض التعريفة الجمركية . [1]

كل هذه الإجراءات أظهرت رغبة وعزم الجزائر على الإنضمام إلى المنظمة التجارة العالمية ، وكذا سعيها الحثيث لتحقيق هذا الإنضمام والذي تجسد من خلال تقديمها لمذكرة الإنضمام إلى المنظمة التجارة العالمية ، والتي سنتطرق إلى أهم النقاط التي جاءت فيها .

[1] - لمزيد من الإطلاع أنظر في : ناصر دادي عدون وآخرون ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، الطبعة الأولى ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003 ، ص 101 .

2.2.1.2. تقديم مذكرة الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية :

لقد إستغلت الجزائر تمتعها بصفة عضو ملاحظ في الجات ، وقامت بالمشاركة في مؤتمر مراكش المنشئ للمنظمة العالمية التجارة والمنعقد في أفريل 1994 ، هذه المشاركة شجعت وزير التجارة الجزائري في 7 نوفمبر 1994 على إتخاذ قرار هام يرمي إلى إنشاء لجنتين لتحضير مذكرة إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ، وهو تقدم ملحوظ يجب التنويه به خاصة بعد الركود الذي عرفته المفاوضات بعد تقديم طلب الإنضمام ، بحيث لم يتم بعثه مع المنظمة إلا سنة 1996 أي بعد سنة فقط من إنشاءها والذي تم سنة 1995، وقد كان لهذا التأخر بالغ الأثر على مسار المفاوضات التجارية لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، لأنه حرمها من الإستفادة من الفترة الإنتقالية المقدرة بخمس سنوات والممنوحة للدول النامية والأقل نموا من أجل تعديل تشريعاتها الداخلية حتى تنسجم مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وبإجراء مقارنة بسيطة مع الدول المجاورة لنا كتونس والمغرب ومصر والتي إستفادت من هذا الإمتياز، نلمس الأثر السلبي الذي أحدثه وسيحدثه هذا التأخير على مسار المفاوضات ككل، خاصة ما تعلق بمدى مطابقة التشريعات الداخلية مع أحكام وإتفاقيات المنظمة بحيث نجحت هذه الأخيرة في تجاوزها بكل سهولة ويسر، على عكس الجزائر التي شهدت أطول مسار للمفاوضات التجارية ، والذي تخللته عدة عقبات و عراقيل عملت الجزائر على تخطيها وتجاوزها رغبة ووعيا منها بأهمية هذا الإنضمام على إقتصادها ككل ، هذا ما جعل الجزائر تقوم بتشكيل لجنتين خاصتين أوكلت لهما مهمة تحضير مذكرة الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية وقد تمثلتا في :[1]

- اللجنة الأولى :

تمثلت في اللجنة الوزارية المشتركة لتحضير الجزائر للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وقد أوكلت إليها مهمة تحديد العناصر الإستراتيجية التي تسمح بإنطلاق المفاوضات بين الجزائر ومنظمة التجارة العالمية ، وكذا تحديد القطاعات والمنتجات التي يجب حمايتها وتحريرها ، ودراسة التأثيرات السلبية والإيجابية للإنضمام إلى المنظمة

[1] - محفوظ لعشب ، المنظمة العالمية للتجارة سلسلة القانون الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر، 2006 ، ص 45 .

- اللجنة الثانية :

وهي عبارة عن لجنة مختصة في تسهيل عملية التجارة الخارجية ، وتتمثل مهمتها الرئيسة في إقتراح الإجراءات العملية ، وتحديد قواعد وطرق العمل في المجالات التي تتعلق بالتجارة الخارجية .

إن إنشاء هتين اللجنتين أعطى دفعة قوية للمفاوضات التجارية وأكسبها الطابع القانوني المناسب لأحكام وإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، كما ساهم في إظهار عزم ورغبة الجزائر في الإنضمام بحيث لم تكتف بذلك فقط بل عملت على تأكيد هذا المسعى من خلال تقديم طلب فعلي للإنضمام إلى هذه المنظمة في : 5 جوان 1996 وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكريتارية المنظمة ، بحيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة ، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء برئاسة سفير الأرجنتين لدى المنظمة SANCHEZ ARNAMO [1] ، حيث كلف هذا الفريق بمتابعة ملف إنضمام الجزائر إلى المنظمة ، ولقد تضمنت المذكرة التي قدمتها الجزائر مجموعة من الإحصائيات الدقيقة والبيانات شملت سبعة محاور رئيسية في 116 صفحة مضافا إليها 19 صفحة أخرى جاءت في شكل ملحقات [2] ، وفيما يلي عرض لأهم النقاط الأساسية التي شملتها هذه المذكرة :

- شرح الخطوط العريضة للسياسة الإقتصادية ، حيث تم التطرق إلى التطورات الكبيرة التي حققت على مستوى التنظيم الإقتصادي ، والذي إنتقل من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة إقتصاد السوق ، وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل فيما بعد .
- تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام والمتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية ، سواء من حيث تنظيمها وكذا مدى تأثيرها في الإقتصاد ، كما تم التطرق إلى كيفية تقسيم الصلاحيات ما بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية والتي تتمتع بتنظيم مؤسساتي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على القوانين والتشريعات التي تحكم التجارة الخارجية ، مع إعطاء وصف دقيق للأحكام و الإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها .

[1] - لمزيد من المعلومات أنظر في موقع المنظمة العالمية للتجارة : . https://www.wto.org
[2] - لمزيد من الإطلاع أنظر في الموقع الإلكتروني : . http://www.mincommerce.gov.dz

- العمل على شرح وتوضيح تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات ، مع إبراز أهداف وتوجهات السلطات العمومية الرامية إلى تقليص نقاط الضعف التي تعاني منها الهياكل الصناعية ، وكذا السعي لتطوير ورفع الإنتاج الزراعي ، وفي الأخير الرد على بعض الأسئلة المتعلقة بالأمن الغذائي .
- شرح وتقديم النظام التجاري المتعلق بالخدمات و حقوق الملكية الفكرية .[1]

2.2. مسار مفاوضات الجزائر من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وأهم العراقيل والصعوبات التي شهدها المسار :

قامت الجزائر بإتخاذ قرار سياسي هام قاضي بإتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل الدخول في مفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة بهدف الإنضمام إليها ، بحيث قامت بتقديم طلب للإنضمام ثم تلته بمذكرة الإنضمام والتي حاولت من خلالها توضيح نظام التجارة الخارجية و كذا نظامها الإقتصادي القائم في تلك الفترة ، والتي قامت بتسليمها إلى أمانة المنظمة العالمية للتجارة سنة 1997 ، وبهذا الإجراء تكون الجزائر قد إستوفت وطبقت كافة الشروط اللازمة من أجل الإنضمام ، علما أن هذه المذكرة حملت ما يقارب 500 سؤال طرحت في مجملها من طرف الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا وكلها دول تربطها علاقات تجارية هامة مع الجزائر ، ومن أجل إستكمال مسار الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وبعد تقديم طلب ومذكرة الإنضمام ، دخلت الجزائر فعليا في مرحلة التفاوض مع مختلف أعضاء المنظمة.[2]

1.2.2. مسار مفاوضات الجزائر من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :

1.1.2.2. مرحلة المفاوضات المتعددة الأطراف من 1996 إلى 2002 :

تعتبر هذه المرحلة أول و أهم مرحلة في المفاوضات ، يتم فيها توضيح نظام التجارة الخارجية والنظام الإقتصادي للبلد المفاوض بشكل متعدد الأطراف ، بحيث يتلقى هذا الأخير جملة من الأسئلة الدقيقة والمتنوعة من طرف الدول الأعضاء ، و يلتزم بالإجابة عنها بشكل

[1] - لمزيد من المعلومات أنظر في : محفوظ لعشب ، المنظمة العالمية للتجارة سلسلة القانون الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

[2] - إكرام مياسي ، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص 235 .

واضح وبإحدى لغات المنظمة سواء كانت الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية وفيما يلي عرض لأهم النقاط التي تمت مناقشتها خلال هذه المرحلة و المتمثلة في :

- **الجولة الأولى :**

تعمل الجزائر جاهدة من أجل الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة ، بحيث قامت بإيداع طلب الإنضمام في جانفي 1995 ، لكن الإنطلاقة الفعلية للمفاوضات المتعددة الأطراف بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة كانت في 11 جويلية 1996 والذي يعتبر تاريخ بداية الجولة الأولى في مسار مفاوضاتها التجارية ، بحيث تلقت وكمرحلة أولى كما هائلا من الأسئلة في مجالات مختلفة ومن عدة دول ، ومن بينها سويسرا والتي على الرغم من كثرة وتنوع أسئلتها إلى أنها تمحورت في الغالب حول الأنظمة الضريبية في الجزائر ، ونشاطات و فروع البنوك والتأمينات ، وكذا تنقل الأموال ، بالإضافة إلى شروط تأسيس الشركات وغيرها من المواضيع الأخرى ليصل مجموعها في الأخير إلى 33 سؤالا ، وهو عدد مهم إذا ما قورن بالأسئلة التي وجهتها كل من اليابان و أستراليا إلى الجزائر بحيث إكتفت كل واحدة منهما بطرح 9 و 8 أسئلة على الترتيب.[1]

أما الحصة الأكبر من الأسئلة فقد تقاسمتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والتي وجهت 170 سؤال في مجالات عدة إلى الجزائر ، وكذا الإتحاد الأوربي والذي وجه هو الآخر 124 سؤال تناولت مختلف أوجه النشاط الإقتصادي والتجاري في الجزائر ، إضافة إلى أسئلة أخرى تمحورت كلها حول كيفية حماية الملكية الفكرية و أسئلة أخرى تسلط الضوء على النظام الجمركي والجبائي والمصرفي في الجزائر ، ولقد وفقت الجزائر في الإجابة على هذا العدد الكبير من الأسئلة بشكل كتابي ، ليتم بعدها يومي 16 و 17 فيفري 1997 عقد أول لقاء جمع الوفد الجزائري بأعضاء منظمة التجارة العالمية تم فيه مناقكشة مذكرة الإنضمام وتقديم إجابات عن الأسئلة المطروحة .[2]

ولم ينتهي الأمر عند هذا الحد فقط بل تلقت الجزائر دفعة ثانية من الأسئلة زيادة عن الدفعة الأولى ، وبهذا إنتهت الجولة الأولى من المفاوضات المتعددة

[1] - أنظر في : إكرام مياسي ، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 234.

[2] - إكرام مياسي ، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص 234 – 235 .

الأطراف والتي إمتدت من سنة 1996 إلى 1998 بنجاح كبير حيث تمكنت الجزائر من الإجابة على ما يقارب 500 سؤالا متنوعا تلقته من دول عدة ، هذه النتائج الإيجابية شجعت الجزائر على مواصلة المفاوضات والإنتقال إلى الجولة الثانية منها.[1]

• الجولة الثانية :

تزامن إنطلاق هذه الجولة مع إستفادة خبراء جزائريون بمقر المنظمة العالمية للتجارة من دورات تكوينية خاصة حول السياسة التجارية والتي إمتدت من نهاية سنة 2000 إلى بداية سنة 2001 ، كما إلتقى كل من وزير التجارة " مراد مدلسي " مع رئيس المنظمة آنذاك " ماك مور " في : 9 أفريل 2001 بجنيف في محاولة من الجزائر لإنعاش المفاوضات وإعادة بعثها من جديد ، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل بسب الإنتقادات اللاذعة التي وجهها خبراء المنظمة للملف الجزائري و الذين سجلوا خرق الجزائر ل 37 قاعدة تجارية دولية منصوص عليها من قبل المنظمة خاصة ما تعلق بالحقوق والتعريفات الجمركية .[2]

هذا الوضع دفع الجزائر إلى تكثيف جهودها الرامية إلى تعديل سياساتها وفقا للسياسات المعمول بها داخل المنظمة ، بحيث قامت بإحداث تغيرات جذرية على مستوى المنظومة الجبائية والجمركية والتي تم الشروع في تطبيقها بمجرد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل شدد رئيس الجمهورية شهر أوت2001 على تنشيط المفاوضات وإعادة بعثها وتفعيلها منك جديد، وتجسيدا لذلك أنشأ رئيس الحكومة السيد : " علي بن فليس " وحدة مركزية مكلفة بتنسيق المفاوضات من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة برئاسة وزير التجارة السيد " حميد طمار " ، وقد شملت هذه الوحدة المركزية ممثلي من وزارة الشؤون الخارجية والمالية وممثلين آخرين من وزارة العدل ...إلخ، كما قررت الجزائر في جويلية 2001 إعادة صياغة ملف طلب العضوية ومذكرة الإنضمام بما يتماشى مع شروط المنظمة ، وهو ما تم الشروع فيه في 13 ديسمبر 2001 بحيث قام خبراء على مستوى وزارة التجارة بإعادة صياغة مذكرة الإنضمام والتي حرصوا على أن تتضمن معطيات جديدة تتعلق بالنظام التجاري الجزائري، ضف إلى ذلك تقديمهم لرزنامة تفصيلية توضح أهم التغيرات الحاصلة على مستوى المنظومة

[1] - لمزيد من الإطلاع أنظر في الموقع الإلكتروني : . http://www.mincommerce.gov.dz

[2] - أنظر في : ناصر دادي عدون وآخرون ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 147 .

التعريفية الجمركية والجبائية والمتطابقة مع شروط ومعايير المنظمة ،كما قامت بعرض الوضعية الإقتصادية والسياسية في الجزائر ، وشرح نظام الملكية الفكرية المطبق في الجزائر والمتعلق بالتجارة، وبناءا عليه وفي جوان 2001 قامت الجزائر بتقديم مذكرة جديدة معدلة في : 15 جانفي 2002 تحتوي على أهم الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها خلال هذه الفترة ، لتستأنفت المفاوضات من جديد بعد تقديم الجزائر لعرض الخدمة أو ما يعرف " بالإستعداد للتفاوض من جديد ". [1]

وبهذا إنطلقت المفاوضات في : 7 و 8 فيفري 2002 بجنيف بوفد جزائري متكون من 40 خبيرا وأخصائيا يرأسهم وزير التجارة آنذاك " حميد طمار " ، وقد إعتمدت الجزائر في إستراتيجيتها في هذه المفاوضات على تحرير الإقتصاد من جهة مع المحافظة على المصلحة الوطنية من جهة أخرى، وفي تصريح لوزير التجارة عن مجريات هذه الجولة قال أن : " من أجل إقتطاع تذكرة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجزائر الدخول في مفاوضات مع 43 دولة عضو من أصل 143 دولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة، علما أن الجزائر تجمعها علاقات تجارية مع 43 دولة المفاوضة لها، ليختم حديثه في الأخير بالإشارة إلى الثمن الذي ستدفعه الجزائر جراء هذا الإنضمام والذي سيكون مرتفعا 10 مرات أكثر نتيجة تأخرها في الإندماج في النظام التجاري العالمي . " [2]

ما يجب الإشارة إليه هنا أنه على الرغم من كل هذه الجهود المبذولة والأجوبة المقدمة إلا أن الوفد الجزائري تلقى سلسلة جديدة من الأسئلة جاءت في شكل إنتقادات تمحورت في مجملها في معارضة الدول الأعضاء المفاوضة المعاملة الوطنية الخاصة والرامية إلى تدعيم ميزان المدفوعات ، وكذا مطالبتهم معاملة المنتوجات المستوردة بنفس المعاملة التي تحظى بها المنتوجات الوطنية ، وفي هذا الصدد يجب التنويه على أن الجزائر عملت على تدارك ذلك من خلال قانون المالية الصادر سنة 2002 والذي جاء موافقا لهذا المبدأ، لتنتهي هذه الجولة في الأخير بتقديم الوفد الجزائري لعروض إبتدائية تعلقت بصورة خاصة بالإصلاح التشريعي والقطاع الفلاحي ، بالإضافة إلى التعريفات الجمركية للسلع غير الفلاحية وكذا

[1] - لمزيد من المعلومات أنظر في : محفوظ لعشب ، المنظمة العالمية للتجارة سلسلة القانون الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 46 .

[2] - أنظر في : إكرام مياسي ، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 236 .

الخدمات والصيد البحري ، إضافة إلى عرضه لأهم القطاعات التي تم تحريرها كقطاع الإتصال والسياحة والسكن والطاقة والمناجم .[1]

2.1.2.2. مرحلة المفاوضات الثنائية من 2002 حتى الآن :

تعتبر المرحلة الثانية من المفاوضات التجارية والتي يتم فيها إجراء مفاوضات ثنائية تجمع البلد المفاوض مع الشركاء الأساسيين في التجارة ، بحيث يتم فيها مناقشة كيفية الدخول إلى أسواق السلع ومختلف التنازلات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، إضافة إلى قضايا الدعم عند الإستيراد .

- **الجولة الثالثة :**

جاءت البداية الفعلية لهذا الجولة في : 29 أفريل 2002 بجنيف وإمتدت حتى 06 ماي 2002 ، وقد تم خلالها عقد لقاءات ثنائية جمعت الوفد الجزائري مع كل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة و كندا وسويسرا و اليابان وقد وصفت الإقتراحات المقدمة من طرف الوفد الجزائري بأنها ذات مصداقية وتستحق التفاوض بشأنها ، لكن هذا لا ينفي وجود بعض الملاحظات التي وجهت للوفد الجزائري والتي تعلقت بصورة خاصة بطول فترة التكيف ، والتي قدرها الطرف الجزائري ما بين 5 إلى 10 سنوات بينما فضلت الأطراف الأخرى أن تكون المدة ما بين 3 إلى 7 سنوات كحد أقصى .[2]

ضف إلى ذلك نسب الحماية المعتمدة من طرف الجزائر لحماية المنتوج المحلي والتي إعتبرها أعضاء المنظمة بأنها مرتفعة وطالبوا بتخفيضها ، إلى جانب ذلك ثم طرح أسئلة أخرى تمحورت حول النظام الجمركي والجبائي وكذا قطاع الخدمات والذي إكتفت الجزائر فيه بتقديم مقترحات لسبع قطاعات فقط من بين 12 قطاع وهو ما أظهر التأخر الكبير الذي يعاني منه قطاع الخدمات في الجزائر .[3]

[1] - لمزيد من الإطلاع أنظر في الموقع الإلكتروني : . http://www.mincommerce.gov.dz

[2] - لمزيد من الإطلاع أنظر : إكرام مياسي ، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 236 .

[3] - أنظر في : ناصر دادي عدون وآخرون ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 147 .

• الجولة الرابعة :

إنعقدت هذه الجولة في 15 نوفمبر 2002 بجنيف بحضور وزير التجارة السيد نور الدين بوكروح الذي ترأس الوفد الجزائري الذي ضم 28 عضوا مثلوا مختلف القطاعات الإقتصادية، تم خلالها مناقشة القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والتقليد وبالقطاع الفلاحي، بحيث تلقت الجزائر في هذه الجولة كما هائلا من الأسئلة من طرف كل من : الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ، وكندا واليابان وأستراليا وسويسرا ، بحيث ركزت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا على قضية الإعانات التي تقدمها الدولة الجزائرية لدعم بعض منتجاتها الفلاحية ، وهو ما إضطر الجزائر لتقديم قائمة تظهر من خلالها المنتوجات الفلاحية المدعمة ومستوى الدعم والحماية التي توفرها لها ، لتختم الجولة في الأخير بإقرار يقضي بإخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات التجارية إلى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة .[1]

• الجولة الخامسة :

جاءت إنطلاقة هذه الجولة بعد نجاح الجزائر في إستيفاء جملة من الإجراءات والوثائق المتعلقة بصورة خاصة بعمليات التصدير والتي كانت مدعمة إضافة إلى ذلك بعدد من البيانات التكميلية المتعلقة بالإقتصاد الوطني ، وذلك بهدف إعطاء صورة أوضح وأقرب عن الإقتصاد الجزائري من خلال تسليط الضوء على التجارة الخارجية وتوضيح الآلية التي تعمل بها، هذه الجهود مجتمعة أدت إلى إعتبار المقترح الجزائري مقبولا كأرضية للتفاوض من جهة، كما ساهمت في دعم وتعزيز الموقف التفاوضي للوفد الجزائري من جهة أخرى بحيث قامت بتقديم عرضها للمشاركة في الإجتماع الوزاري المنعقد سنة 2003 .[2]

إذن جاءت الإنطلاقة الفعلية لهذه الجولة في : 20 ماي 2003 ، والتي حرصت الجزائر فيها على أن يضم الوفد الجزائري المكلف بالمفاوضات في تشكيلته على 70 عضوا يمثلون 23 وزارة مختلفة إلى جانب ممثلين آخرين عن قطاع الجمارك ، وقد تمحورت أغلب المواضيع التي تمت مناقشتها فيها حول كيفية تكييف النصوص والتشريعات القانونية وكذا النظام الجمركي الجزائري حتى يتلاءم مع نصوص

[1] - سامية فلياشي ، الإنتقال من GATT إلى OMC وأثرها في إقتصاديات الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 192 .
[2] - ناصر دادي عدون وآخرون ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 148 .

وإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، لتختتم الجولة في الأخير بالمصادقة على القوانين الخاصة بالملكية الصناعية وكذا العمل على فتح قطاع الخدمات .[1]

إذن ما يمكن أن نخلص إليه في الأخير أن هذا اللقاء سمح لأعضاء المنظمة العالمية للتجارة من الإطلاع عن قرب على الإقتصاد الجزائري والتعرف على طرق تسييره ، كما مكنهم من تتبع نظام التجارة الخارجية الجزائرية وبالتالي بناء صورة واضحة ومتكاملة عنه ، ولقد أشار وزير التجارة في الأخير أن الجزائر مازالت في منتصف الطريق للإنضمام خاصة و أنه قد بقي لها الإجابة على عدد من الأسئلة المتعلقة بالتشريع الإقتصادي والنظام الجمركي والتي قامت بطرحها مجموعة العمل المشكلة من خمسين دولة.

• الجولة السادسة :

إنطلقت الجولة السادسة من المفاوضات في : 28 نوفمبر 2003 ، جمعت الوفد الجزائري مع فريق العمل المكلف بإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والذي ضم عددا معتبرا من الدول الأعضاء ، جاء فيها مطالبة منظمة التجارة العالمية من الجزائر مراجعة كافة النصوص والتشريعات القانونية الغير متطابقة مع شروط الإنضمام ، وهو ما عملت عليه الجزائر فيما بعد بحيث قامت بسن جملة من التشريعات و القوانين الجديدة الرامية إلى تنظيم أكثر للتجارة الخارجية خاصة ما تعلق بالمنافسة والعلامات التجارية ، إلى جانب قوانين أخرى خاصة بحقوق المؤلف وبراءات الإختراع وهو ما يعتبر تقدما ملحوظا يجب التنويه به. [2]

• الجولة السابعة :

طغى على بداية الجولة السابعة المنعقدة في : 25 جوان 2004 الطابع التقييمي الرامي إلى دراسة مدى تطور المفاوضات الثنائية الخاصة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية ، وكذا العمل على تسليط الضوء على أهم التغيرات والتحولات التي عرفتها المنظومة التشريعية في الجزائر ، وتحديد مدى تطابقها وتوافقها مع ما هو معمول به من قوانين وإتفاقيات داخل المنظمة العالمية للتجارة وهو ما نجحت الجزائر في تجسيده على أرض الواقع بحيث أنه

[1] - لمزيد من المعلومات أنظر في : محفوظ لعشب ، المنظمة العالمية للتجارة سلسلة القانون الإقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 47 .

[2] - إكرام مياسي ، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 237 .

من بين 12 نص قانوني تم إعدادها ومناقشتها تمت الموافقة على 11 نص منها من طرف أعضاء المنظمة العالمية للتجارة ، ولم يبقى سوى النص المتعلق بالزراعة والذي وقع عليه بداية سنة 2004 مجلس الحكومة ومجلس الوزراء. [1]

وبهذا يمكن القول أن الجزائر حققت نجاحا معتبرا في مجال التشريع ، علما أن أغلب الأسئلة المطروحة جاءت من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي وأستراليا، و تمحورت في مجملها حول السياسات المتبعة في مجال تجارة السلع والخدمات و تنظيم الأسواق ، والإجراءات المتخذة في مجال الرخص والرسوم الجمركية والتصدير إلى جانب مواضيع أخرى تتعلق بالجباية وسياسة الأسعار ونظام الملكية الفكرية ، وقد تمكن الوفد الجزائري من الإجابة على عدد من الاسئلة المتعلقة بصفة خاصة بنظام التجارة الخارجية والجباية والفلاحة ، وقد أوضح السيد شريف زعاف في نفس السياق أن " إنخفاض عدد الاسئلة يبرز مدى التقدم المسجل في المفاوضات المتعددة الأطراف ، ولم يبقى لنا سوى معالجة الأسئلة الأخيرة التي طرحتها البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة و من ثم تحرير تقرير فوج العمل " ، وتحقيقا لذلك أعطى رئيس المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة ورئيس الفوج العمل المكلف بملف إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة السيد: "ديل كاسيتول " للأمانة العامة إشارة البدء في تحرير التقرير ، كما أكد هذا الأخير أن الجولة القادمة ستكون هامة وحاسمة في مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.[2]

وبهذا ومع إنتهاء هذه الجولة تبادر إلى الأذهان ترجيح إمكانية إنهاء مسار المفاوضات وبالتالي إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بمجرد دخول الجولة المقبلة ، وهو أمر أصبح يمثل أكثر من ضرورة خاصة بعد التصريح الذي قدمه السيد "سيد علي لبيب " المدير العام للجمارك الجزائرية والذي رأى أن من مصلحة الجزائر إنهاء المفاوضات قبل إفتتاح الدورة الجديدة من المفاوضات الثنائية المزمع عقدها بالدوحة ، لأن الشروط ستكون عسيرة ومقيدة أكثر بالنسبة للجزائر وبالتالي عليها الظفر بمقعد بالمنظمة، كما أكد وزير التجارة السيد نور الدين بوكروح في نفس السياق أن الجزائر في المرحلة النهائية من المفاوضات للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وسيعرض التقرير

[1] - سامية فلياشي ، الإنتقال من GATT إلى OMC وأثرها في إقتصاديات الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 193 .
[2] - لمزيد من الإطلاع أنظر في الموقع الإلكتروني : . http://www.mincommerce.gov.dz

النهائي للإنضمام في شكل إتفاقية على الندوة العامة ومجلس وزراء المنظمة ، لكن الأحداث جاءت بعكس كل التوقعات ، بحيث لم يتم عرض التقرير بسب الطلب الذي قدمه الوفد الأمريكي و القاضي برفع المساعدات التي تقدمها الجزائر لدعم مواردها الزراعية ، مما يعني إستبعاد فكرة إعتبار نهاية سنة 2004 كتاريخ لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، ذلك لأن هذا الأخير متوقف على مسار المفاوضات المتبقية للجزائر مع 22 دولة المفاوضة لها ، و كذا قدرتها على تقديم إجابات لأكثر من 3000 سؤال مكتوب والتي تلقتها مع نهاية السنة.[1]

- **الجولة الثامنة :**

حملت إنطلاقة هذه الجولة الجديدة من المفاوضات و المنعقدة في 25 فيفري 2005 أحداث هامة ميزت الجو العام لمسار الجولة ، و البداية كانت بالتغيير الذي طال رئيس فريق العمل المكلف بإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بحيث تم تعيين سفير الأوروغواي لدى المنظمة السيد : Guillermo VALLES GALMES لرئاسته ، والذي إجتمع بالوفد الجزائري برئاسة وزير التجارة والذي كان مرفقا بعدد كبير من الخبراء الذين يمثلون أغلب القطاعات التي طرحت حولها الأسئلة ، والملفت في هذا الإجتماع تقديم الجزائر لمقترح جديد في 15 جانفي 2005 و الذي تمت مناقشته و قبوله من طرف اللجنة الحكومية الجزائرية ، بحيث ناقش هذا المقترح الجديد قضية تحرير 11 قطاعا في مجال الخدمات و 161 قطاعا فرعيا آخر من بينها الإتصالات السلكية واللاسلكية والفندقة والمياه والصحة والنقل .[2]

وكان أهم حدث ميز هذه الجولة اللقاء الذي جمع وزير التجارة الجزائري مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر السيد : "ريتشارد إدمان " في 05 فيفري 2004 ، والذي أوضح فيه إستعداد الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم مساعدة تقنية للجزائر في المسائل المتعددة الاطراف وأدوات الدفاع التجارية، ليقوم بعدها وفي 1 مارس 2004 الرئيس الأمريكي بتوقيع قرار يقضي بمنح الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر نظام تفضيلي في المعاملات التجارية ، مما يعني حصول الجزائر على تفصيلات هامة في بعض المنتوجات سواء الصناعية والفلاحية وحتى في الصناعة التقليدية، وهو ما يعتبر تقدما ملحوظا يمكن أن يساهم

[1] - أنظر في الموقع الإلكتروني : . http://www.aps.dz/economie

[2] - لمزيد من المعلومات أنظر في موقع المنظمة العالمية للتجارة : . https://www.wto.org

بصورة مباشرة في تسريع عملية إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، خاصة بعد هذا الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر والتي تعتبر واحدة من بين أهم الدول الأعضاء المفاوضة للجزائر داخل المنظمة العالمية للتجارة، كما حمل جدول أعمال الوفد الجزائري إلى جانب ذلك إجابات عن الأسئلة التي طرحت خلال الجولة السابقة والتي حاولت الجزائر من خلالها حل جملة من القضايا التي بقيت عالقة على الرغم من مرور 7 جولات من المفاوضات من بينها سياسة الخوصصة المتبعة من قبل السلطات العمومية ، المقاييس الدولية الخاصة بالإستثمارات فضلا عن إجراءات الحماية وتخصيص بعض المواد القانونية للحفاظ على سقف من التعريفة الجمركية لبعض المواد الصناعية والزراعية وهنا لابد من الإشارة إلى أن هذا النوع من القضايا يبقى دائما محل نزاع بسب تأكيد الدول المفاوضة على ضرورة إحترام الرزنامة التي توضع سواء لإصلاح النصوص القانونية والتشريعية ، أو لتحديد سقف للحقوق والتعريفات الجمركية ومسألة الدعم الفلاحي أو لتنظيم آليات التجارة وما يتخللها من ضبط للسوق الموازية.[1]

- **الجولة التاسعة :**

إنعقدت هذه الجولة في 21 أكتوبر 2005 بجنيف بحيث لم يسجل أي تقدم خلالها بسب إصرار بعض الدول الأعضاء خاصة الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي على ضرورة تقديم الجزائر لمزيد من التوضيحات لعدم إقتناعهم بالأجوبة المقدمة والمتعلقة خاصة بالتجارة الخارجية ومدى تطابقها مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة ، وقد تمحورت المفاوضات في مجملها في بحث كيفية الدخول إلى أسواق السلع و الخدمات، كما قامت الجزائر في 10 جوان 2006 بعرض مختلف التعديلات التي أدخلتها على بعض القوانين لتتلاءم مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة [2] ، لتنتهي الجولة في الأخير بتلقي الوفد الجزائري 1640 سؤال نجحت في الإجابة عنها وبقي 96 سؤال منها طور التسوية . [3]

[1] - لمزيد من المعلومات أنظر في الموقع الإلكتروني . http://www.aps.dz/economie

[2] - لمزيد من المعلومات أنظر في : إكرام مياسي ، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 237 .

[3] - سامية فلياشي ، الإنتقال من GATT إلى OMC وأثرها في إقتصاديات الدول النامية، مرجع سبق ذكره ، ص 194 .

- **الجولة العاشرة :**

بعدما ردت الجزائر على 1500 سؤال وتحديديها في آخر جولة من المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة شروطا لدخول الممولين الأجانب إلى 87 قطاعا فرعيا للخدمات من بين 161 قطاعا فرعيا كانت محور محادثات ، إنطلقت الجولة العاشرة من المفاوضات في: 17 جانفي 2008 والتي تلقت الجزائر فيها عريضة من المنظمة العالمية للتجارة من أجل فتح خدمات التوزيع ، لكنها إستثنت عملية توزيع تجارة التجزئة والجملة والمنتجات الطاقوية كافة على غرار زيت الوقود و الغاز ، كما تمحورت العرائض التي تقدمت بها المنظمة حول النقل البحري الذي يتضمن نقل المحروقات والتي لم يتم إتخاذ أي إلتزام بشأنها بعد ، كما قام أعضاء مجموعة العمل خلال الجولة بتقييم التقدم الحاصل في المفاوضات الثنائية الجارية حول الدخول إلى أسواق السلع والخدمات بحيث أقر أعضاء فريق العمل بالتقدم الذي حققته الجزائر خاصة ما تعلق بإصلاح نظامها التجاري حتى يتلاءم مع قواعد ومقتضيات منظمة التجارة العالمية ، خاصة بعد إعتمادها قوانين جديدة تتعلق بالحواجز الفنية للتجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية والملكية الفكرية والممارسات المضادة للإغراق والتدابير الوقائية وسياسات الأسعار والتقييم الجمركي وإستيراد المواد الصيدلانية وتصدير لحوم الأبقار والمواشي وغيرها ، لتنتهي الجولة بتصريح لشريف زعاف حيث قال: أن الجزائر قطعت نحو 95 % من أشواط إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ويترقب أن تتوج بالإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع نهاية هذه السنة. [1]

- **الجولة الحادية عشر :**

جاءت إنطلاقة الجولة الحادية عشر من المفاوضات المتعددة الأطراف بعد تأخر دام أربعة سنوات وذلك لعدة أسباب ، كان من أبرزها عدم الإتفاق على عدد من النقاط التي بقيت عالقة منذ 2008 والمتمثلة في إختلاف وجهات النظر حول بعض القضايا الحساسة مثل مطابقة سعر الغاز الطبيعي بشكل تدريجي مع ذلك المطبق في السوق الدولية، هذا التوقف جعل الجزائر تسعى لتجاوز هذه العقبة وتسريع عملية الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وهو التوجه الذي أظهره وزير التجارة في تصريحه عندما قال : " لا زلنا

[1] - المركز الإسلامي لتنمية التجارة ، الدورة السابعة والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الكومسيك أنقرة 1-2 يونيو 2011 ، تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية ، ص 6 .

ننتظر رد فوج العمل بخصوص الأسئلة 96 التي أجبنا عليها منذ سنة ونرجوا أن تنعقد الجولة الحادية عشر من المفاوضات المتعددة الأطراف قبل نهاية السنة الجارية حتى نطوي هذا الملف نهائيا "، ولتحقيق هذا المسعى قامت الجزائر ببذل جهود إضافية كان من أهمها تعديل 36 نصا تشريعيا وتنظيميا بقصد تكييف تشريعاتها مع ما هو معمول به داخل المنظمة ، ضف إلى ذلك إعلان وزير التجارة مصطفى بن بادة خلال زيارته إلى واشنطن على رأس وفد من الخبراء في : 17 ديسمبر 2012 عن إبرام الجزائر لإتفاق ثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية يسمح بتعجيل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، في إنتظار عقد لقاء آخر مع الإتحاد الأوروبي نهاية شهر فيفري 2013 تحسبا للجولة الحادية عشر من المفاوضات متعددة الأطراف .[1]

كما أعلن وزير التجارة عن سعي الجزائر لإبرام عشرين إتفاقية ثنائية على الأقل في إطار مسار إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة على أن يتم التوقيع على أربعة منها قبل نهاية سنة 2013 ، مشيرا إلى أن الجزائر أبرمت خمس إتفاقيات مع كل من الأرجنتين والأورغواي والبرازيل وفنزويلا وكوبا ، كما أكد على أن هذه الإتفاقيات تدعم الجانبين التقني والسياسي وتساهم بشكل كبير في دفع المفاوضات المتعددة الأطراف في إنتظار مواصلة مفاوضات ثنائية أخرى قريبة مع كل من تركيا وسويسرا وكندا وأستراليا سنة 2013 ، ليختم في الأخير الوزير قوله بأن الهدف الأساسي من الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة هو الإنفتاح على المنظومة الإقتصادية العالمية والنظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف نظراً لفوائده المتسمة بالشفافية والتوازن في العلاقات .[2]

كل هذه الجهود المبذولة ساهمت في إعادة بعث المفاوضات من جديد بحيث إنعقدت الجولة الحادية عشر من مفاوضات إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية كما كان مقررا يوم الجمعة في 5 أفريل 2013 بجنيف، بحيث جمعت الوفد الجزائري برئاسة وزير التجارة مصطفى بن بادة مع الرئيس المكلف بإنضمام الجزائر إلى المنظمة السيد ألبيرتوا دالتوا ، وقد ركز أعضاء المنظمة العالمية للتجارة في هذا اللقاء بصورة خاصة على المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بالسلع والخدمات، كما قاموا بتتبع و معالجة نظام التجارة

[1] - أنظر في : سامية فلياشي ، الإنتقال من GATT إلى OMC وأثرها في إقتصاديات الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 194 .

[2] - لمزيد من الإطلاع أنظر في الموقع الإلكتروني : . http://www.mincommerce.gov.dz

الخارجية الجزائرية بناءا على تقارير فوج العمل المحررة و المودعة من طرف الجزائر ، والمتمثلة في عدد من الوثائق المطلوبة من طرف أمانة المنظمة العالمية للتجارة جاءت في شكل مرفقات لمذكرة التجارة الخارجية ، تقدم بصورة دورية إليها كلما حدث تقدم في المفاوضات ، وقد تمثلت هذه الوثائق في هذه الحالة في تقديم معلومات حول نظام تراخيص الإستيراد والمؤسسات التجارية ، القطاع الزراعي خاصة ما تعلق بالدعم المحلي ودعم الصادرات ، إجراءات الصحة وتدابير الصحة النباتية ، الحواجز الفنية للتجارة، وأخيرا حماية حقوق الملكية الفكرية ، يضاف إلى ذلك إيداع الجزائر لبرنامج يحتوي على أهم التغييرات التشريعية والتنظيمية الرامية إلى التكيف مع إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة . [1]

وقد ركز هذا البرنامج بصورة خاصة على الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ، والحواجز الفنية للتجارة سواء من معايير وقواعد فنية وإجراءات أخرى لتقييم مدى مطابقة المنتجات، وكذا الرسوم الجمركية وتدابير مكافحة التزوير والقرصنة والأدوات القانونية للحماية التجارية كمكافحة الإغراق والرسوم التعويضية والتدابير الوقائية ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج تم تنفيذه بشكل كامل ، وبعد التأكد من الحصول على معلومات كافية قام أعضاء فوج العمل في فيفري 2005 بإعطاء الضوء الأخضر لأمانة المنظمة العالمية للتجارة للشروع في إعداد تقرير فوج العمل ، بحيث تم فحص النسخة الأولية من تقرير فوج العمل المكلف بإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في 21 أكتوبر 2005، ليتم بعدها تقديم نسخة منقحة من هذا التقرير إلى فوج العمل المنعقد في 5 أفريل 2013 خلال الجولة الحادية عشر ، ويركز هذا البرنامج الإضافي على تنفيذ أحكام القوانين المعتمدة في إطار مسار الإنضمام ، وبهذا تكون الجزائر قد نجحت في الإجابة على 1933 سؤال ، وهو ما ساهم بصورة مباشرة في نضج مرحلة المفاوضات المتعددة الأطراف ومن ثم البدء في تحرير تقرير فوج العمل، ولقد إستحسن أعضاء فوج العمل التقدم المحقق من طرف الجزائر فيما تعلق بإصلاح نظامها التجاري والعمل على جعله متوافق مع إتفاقات المنظمة العالمية للتجارة ، علاوة على ذلك ثم عقد جلسات متعددة الأطراف حول القطاع الزراعي في جويلية 2013 .[2]

[1] - لمزيد من الإطلاع أنظر في موقع المنظمة العالمية للتجارة : . https://www.wto.org

[2] - لمزيد من الإطلاع أنطر في الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية : . http://www.aps.dz/economie

وتجدر الإشارة إلى أنه لا تزال بعض فقرات تقرير فوج العمل المتعلقة بتجارة السلع قيد المناقشة والمتمثلة أساسا في النظام الجبائي ، خاصة الضريبة المحلية على الإستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المنتجات الفلاحية المستوردة إضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية والإعانات الممنوحة للصناعة وللمؤسسات التجارية وكذا الحق في ممارسة التجارة الخارجية ، كما سيعمل الوفد الجزائري على تقديم إجابات على الأسئلة الإضافية المطروحة من طرف أعضاء المنظمة المتعلقة بالنظام التجاري الجزائري ، وفي هذا السياق أكد وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة : " أن دراسة النظام التجاري الجزائري لا زالت متواصلة فيما يخص نظام رخص الإستيراد والعراقيل التقنية التي تواجهها التجارة وتنفيذ الإجراءات الصحية والخاصة بالصحة النباتية وتطبيق الرسوم الداخلية والمؤسسات العمومية وعمليات الخوصصة والإعانات وبعض الجوانب المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية التي تمس التجارة " . [1]

وبهذا إختتمت هذه الجولة من المفاوضات بتحقيق تقدم ملحوظ في المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة وهو ما أكده وزير التجارة مصطفى بن بادة بحيث قال : " أن الجزائر تلقت دعما كبيرا خلال هذه الجولة من طرف العديد من الدول من بينها المجموعة الآسيوية على رأسها الصين وكذا دول أمريكا اللاتينية التي تدخلت من أجل دعم ملف إنضمام الجزائر إلى هذه المنظمة " ، وأضاف قائلا أن : " ملف الجزائر كان ثريا بحيث أننا لأول مرة نقدم ملفا بهذا الحجم يحتوي على كم هائل من المعلومات بالتفاصيل المطلوبة مقارنة بالجولات السابقة و ذلك بإعتراف الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وكندا " . [2]

• الجولة الثانية عشر :

بعد النتائج الإيجابية المحققة في الجولة السابقة ، قامت الجزائر بتسطير برنامج يقضي بضرورة إرسال الدول الأعضاء لأسئلتهم قبل تاريخ 10 ماي 2013 ، على أن تلتزم الجزائر بالمقابل بالرد عليها نهاية شهر جوان أو في 15 جويلية على أقصى تقدير ، لكن الأمور سارت

[1] - محاضرة وزير التجارة مصطفى بن بادة بعنوان : مسار إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ، من : 3 إلى 24 فيفري 2014 ، جامعة العلوم الإقتصادية - بن عكنون - ، الجزائر ، ص 21 ، ولمزيد من الإطلاع أنظر في الموقع الإلكتروني : http://www.mincommerce.gov.dz

[2] - لمزيد من المعلومات أنظر في الموقع الإلكتروني . http://www.aps.dz/economie

على خلاف ما كان متوقعا نتيجة تأخر بعض الإيضاحات التي طلبتها بعض البلدان الأعضاء والتي وصلت في 9 جوان 2013 ، بحيث تم إرسال ملف جديد يحتوي على نقاط هامة إلى أمانة المنظمة العالمية للتجارة في 5 أوت الماضي، على أن يتم توزيع هذا الملف على الدول الأعضاء في المنظمة في 10 أكتوبر المقبل ، وقد إستغلت الجزائر فرصة إنعقاد المؤتمر التاسع لمنظمة التجارة العالمية وقامت بتتويج المفاوضات الثنائية التي جمعتها مع فنزويلا بالتوقيع على بروتوكول إتفاق ينهي هذه المفاوضات، كما ثم تسجيل تقدم معتبر في المفاوضات الثنائية التي جمعت الجزائر بأندونيسيا والتي أبدت حرصها ونيتها في الإسراع في إنهاء هذا الإتفاق ، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل قام وزير التجارة مصطفى بن بادة بتكثيف نشاطاته وإتصالاته مع المجموعات الإقليمية الإفريقية والعربية وبعض الشخصيات ذات العلاقة بملف الإنضمام وذلك لتحسيسهم وتعريفهم بمسار الإنضمام، ضف إلى ذلك تقديم الجزائر لإجابات عن الأسئلة الإضافية المطروحة من الأعضاء وكذا مناقشة المخطط الجديد للإصلاحات التشريعية والتنظيمية الذي قدمته الجزائر مؤخرا والذي حرصت عند وضعه على أن يتوافق مع إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ويحافظ على الإقتصاد الوطني ، أما على مستوى المحادثات الثنائية فقد قدمت الجزائر عروضا لمراجعة الإنشغالات المكتوبة من طرف بعض الدول والمتعلقة بالتعريفات وتجارة الخدمات.[1]

إذن ما يمكن أن نؤكد عليه في الأخير هو نجاح الجزائر في إحراز تقدم كبير في هذه الجولة وإظهارها لرغبتها وجديتها في إنهاء مسار المفاوضات ، هذه النتيجة المحققة نوهت بها أيضا منظمة التجارة العالمية والتي إعتبرت أن مفاوضات الجزائر للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية تتقدم بصفة بناءة من حيث المضمون وبوتيرة متسارعة، كما أشاد أعضاء منظمة التجارة العالمية من جهتهم بالتقدم الملموس الذي حققته الجزائر فيما تعلق بتعديل وتكييف نظامها التجاري مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة ، ليؤكد في الأخير الرئيس الخامس لمجموعة العمل المكلفة بملف إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية السيد ألبيرتو دالوتو بأن المعلومات التي قدمتها الجزائر من شأنها أن تساهم بشكل كبير في بعث وبناء قاعدة قوية

[1] - لمزيد من الإطلاع أنظر في الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة الجزائرية : . http://www.mincommerce.gov.dz

لتسريع مسار المفاوضات ، منوها بالنتائج الإيجابية المحققة ومؤكدا على ضرورة محافظة الجزائر على هذه الوتيرة المتسارعة والجدية في العمل لتحقيق الإنضمام . [1]

وبهذا يمكن القول أن ختام الجولة الثانية عشر من المفاوضات المتعددة الأطراف حمل إشادة كل من مجموعة العمل المكلفة بملف إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بالتقدم الذي حققته الجزائر في سعيها للإنضمام إليها ، بحيث نجحت هذه الأخيرة في إجراء 12 جولة متعددة الأطراف وعقد حوالي 120 إجتماعا ثنائيا مع عشرة بلدان مختلفة إنتهت بإبرام خمسة إتفاقات ثنائية مع كل من كوبا والبرازيل والأورغواي وسويسرا وفنزويلا ، كما نوهت أغلب الوفود المشاركة بجهود الجزائر المبذولة لتحقيق هذا الهدف وكذا بنوعية الوثائق المقدمة من طرفها خلال هذه الجولة . [2]

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر إستلمت منذ الجولة الثانية عشر أسئلة إضافية من الأعضاء وطلبات متعلقة بالولوج إلى الأسوق من طرف كل من الإتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزلندا وأستراليا ، كما سيتم إلى جانب ذلك عقد إجتماع آخر متعدد الأطراف لمعالجة قضايا تتعلق بقطاع الفلاحة ، هذه الجهود الحثيثة للجزائر من أجل الإنضمام والتطور المسجل على مستوى مسار المفاوضات المتعددة الأطراف كانت محور اللقاء الذي جمع يوم الأحد 19 أكتوبر 2014 بالجزائر وزير التجارة عمارة بن يونس مع رئيس فوج العمل المكلف بإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة السيد ألبرتو دالوتو ، بحيث سمح هذا اللقاء الذي دام ثلاثة أيام بوضع تقييم مفصل حول مدى تقدم مسار إنضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا اللقاء جاء بعد توقيع كل من الجزائر والأرجنتين منتصف أكتوبر 2014 على محضر إتفاقية يقضي بإختتام المفاوضات الثنائية بينهما ، كما أكد وزير التجارة أن ملف الإنضمام في منعرجه الأخير بحيث قال : " لقد قطعنا عدة مراحل منذ بداية المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة للإنضمام إليها واليوم نحن حقيقة في المنعرج الأخير " ، مشيرا بذلك إلى الأسئلة الأخيرة التي تلقتها الجزائر

[1] - لمزيد من الإطلاع أنظر في موقع وكالة الأنباء الجزائرية : . http://www.aps.dz

[2] - أنظر في : محاضرة وزير التجارة مصطفى بن بادة بعنوان : مسار إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

منذ الجولة الأخيرة المتعددة الأطراف والمنعقدة في مارس 2014 بجنيف والتي وصل عددها إلى 131 سؤالا إضافيا تمت معالجتها من طرف مختلف الدوائر الوزارية .[1]

2.2.2. أهم العراقيل والصعوبات التي شهدها مسار المفاوضات :

ما يمكن ملاحظته بعد دراسة هذه الجولات التفاوضية المختلفة الصعوبات التي تلقاها فريق العمل الجزائري من بداية المفاوضات حتى آخر جولة منها ، بحيث نرى أن مسارها شهد عدة تعقيدات وعراقيل كان أبرزها تلقيها لسلسلة لا متناهية من الأسئلة المطروحة من كل الدول الأعضاء في المنظمة والتي مست جوانب مختلفة سواء إقتصادية أو سياسية أو فكرية أو صحية وغيرها ، علما أن الحصة الأكبر من الأسئلة كانت تأتي وبشكل خاص من أعضاء الدول المتقدمة كالإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها والتي تملك الجزائر علاقات تجارية وإقتصادية قوية معها ، إلا أن هذه العلاقات لم تكن واضحة خلال هذه المفاوضات بل على العكس من ذلك لاحظنا أنها كانت تمارس ضغوطا كبيرة على الجزائر لتقديم تنازلات تضمن لها هي في المقابل الحصول على منافع في مختلف المجالات ، فعلى سبيل المثال لا الحصر على الرغم من علم هذه الدول بالضعف الذي يعرفه قطاع الفلاحة في الجزائر إلا أنها تضغط عليها في كل مرة من أجل رفع الدعم وكل الإعانات التي تقدمها في هذا المجال ، هذا الوضع يظهر لنا وبصورة جلية سيطرة عدد من الدول على سير المفاوضات وهو ما لاحظناه ليس في حالة الجزائر وحدها بل وفي حال دول أخرى كثيرة تعاني من نفس العقبات والصعوبات والتي تختلف درجة وطأتها وحدتها عليها بإختلاف درجة تقدمها أو تخلفها .

إذن هناك حالة من اللاتوازن بين ما تدعو إليه المنظمة وما هو حاصل على أرض الواقع فهي من جهة تنادي بضرورة تحرير حركة التجارة الدولية ولتحقيق ذلك تسعى إلى ضم كل الدول في هذه المنظمة من أجل خلق نظام تجاري عالمي جديد مبني على حرية تنقل السلع والخدمات ، إلا أننا وبالمقابل نجد أنها لا تشجع على ذلك نتيجة عمليات الإنضمام الطويلة والتي تستغرق مدة طويلة في غالب الأحيان وهو ما يجعلها صعبة ومعقدة على العضو الراغب في الإنضمام بالنظر إلى العدد اللامتناهي من الجولات والأسئلة ، هذا التناقض دفعنا للبحث أكثر عن الأساس الذي تبنى

[1] - لمزيد من الإطلاع أنظر في الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة الجزائرية : . http://www.mincommerce.gov.dz

عليه عملية التفاوض فوجدنا أن المنظمة العالمية للتجارة المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للإنضمام إليها، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للمادة 12 منها ، إلا أن هذه المادة لا تحتوي على شروط محددة وواضحة للإنضمام ، وهو ما فتح المجال لشروط مختلفة يتم الإنضمام على أساسها دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم إستيفاؤها ، وهو ما يفسر سبب تعرض الدول المنظمة حاليا إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى ضغوطات كثيرة إلى جانب تحملها لإلتزامات تفوق تلك التي قدمتها الدول التي إنضمت خلال جولة الأوروغواي.[1]

إذن الدول التي ترغب في الإنضمام لا تملك أية وسيلة ضغط أثناء مفاوضاتها وعليه فهي مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها عليها الأطراف المتفاوضة ، والتي غالبا ما تكون قاسية ومبالغ فيها وبل وتحاول من خلالها تمرير مصالحها على حساب مصالح الدول الراغبة في الإنضمام بغض النظر عن إتفاقيات المنظمة وما تضمنه من معاملة تفضيلية ومنح ومزايا للدول النامية والسائرة في طريق النمو خاصة ، وهو ما تعرضت له الجزائر خلال مراحل مفاوضاتها وهو ما كان واضحا من خلال الأسئلة الكثيرة المطروحة للجزائر وكذا طول مدة المفاوضات وما تخللته من تعقيدات ، فالوفد الجزائري المفاوض لم يجد أي تسهيلات بل على العكس من ذلك كانت هي مجبرة في كل مرة على تقديم إيضاحات وإجابات لأسئلة لا تنتهي، وتقديم تنازلات وتصحيح قوانينها وتشريعاتها بما يتناسب مع نصوص إتفاقيات المنظمة ، فهي إذن لم تستفد من كونها دولة نامية وتحصل على معاملة التفضيلية جراء ذلك ، وتأكيدا على ما سبق نجد أن وزير التجارة السابق حميد تمار قال أن : " الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عملية طويلة نسبيا " ، وأضاف بأن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة لديها خصائصها وتتميز بالمرونة الشديدة ، كما أكد أننا " عندما نتفاوض فإن الجزائر هي التي تتفاوض وكل تقصير من جهتنا سيصيب كل البلد بضرر ، كما صرح حول رغبة الجزائر في الحصول على تذكرة الإنخراط بحيث قال : " هي تذكرة نأخذها لنتمكن من العمل في إطار دولي وفق قواعد محددة، هذه قواعد المنظمة العالمية للتجارة هي التي تحددها والتفاوض لا يكون مع المنظمة العالمية للتجارة و لكن مع البلدان الأعضاء خاصة المؤثرين منهم

[1] - أنظر في : محاضرة وزير التجارة مصطفى بن بادة بعنوان : مسار إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

كالولايات المتحدة الأمريكية ، الإتحاد الأوروبي ، اليابان ، تركيا ، الذين يشكلون مجموعة العمل للتفاوض مع الجزائر ، فهم يجبروننا على إعطاء نفس الحقوق لمجموع شركائنا "، هذه الصعوبات جعلت الجزائر تطالب سنة 2013 المنظمة العالمية للتجارة بمسار عادل وغير معقد للإنضمام إليها يأخذ بعين الإعتبار وضعية الدول الراغبة في الإنضمام ودرجة تقدمها وتأخرها ، ولعل أبرز هذه العراقيل الشروط المفروضة من قبل الدول حديثة الإنضمام والتي تطالب بتنازلات أكثر مما قدمتها هي نفسها ، كما إقترحت الجزائر مضاعفة برامج المساعدة التقنية قبل وبعد الإنضمام وتوسيع برامج المساعدة خارج المنظمة والتعامل مع البلدان النامية والدول الأقل تقدما بإخضاعها إلى الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة، ذلك لأنها ترى في مسار الإنضمام الوسيلة الأنجع للقيام بالإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية والسائرة في طريق النمو ليضمن لها الإندماج الإيجابي في الإقتصاد العالمي .[1]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عراقيل وصعوبات أخرى تقف حائلا أمام الدولة الراغبة في الإنضمام ندرجها في النقاط التالية :

- صعوبة الحصول على صفة دولة نامية أو الأقل نموا نظرا للمزايا والمعاملة التفضيلية التي تمنح لها ، بحيث أصبحت هذه الدول المفاوضة تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على هذه الصفة فهي لا تمنح بسهولة حتى لو كانت الدولة نامية فعلا ، بل على العكس من ذلك يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الإنضمام على أن تتخلى عن وضعها كدولة نامية ، وهو ما حدث للصين الشعبية والمملكة العربية السعودية عندما طلب منهما التخلي عن وضعهما كدولتين ناميتين فرفضتا ذلك وتمسكتا بصفة الدولة النامية .
- العراقيل التي تحد من الإستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية فلقد إستفادت الدول النامية والأقل نموا التي إنضمت خلال جولة الأوروغواي من مرونة خاصة، لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من أجل الإنضمام تتلقى عدة عراقيل في الإستفادة من هذه المرونة ، وأصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الإنضمام ، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة كي تحصل على المزايا المرخصة وفي بعض الأحيان ليس كلها ،

[1] - أنظر في : . http://www.aps.dz

ذلك أن الدول مجبرة على التفاوض حتى في الفترات الزمنية الممنوحة لتنفيذ إلتزاماتها بحيث أن الأعضاء الأخرى في المنظمة تضغط حتى لا تتمتع تلك الدول بالفترات الزمنية الممنوحة والتي تم الحصول عليها خلال مفاوضات جولة الأوروغواي.

- العراقيل التي تحد من الإستفادة من الإستثناءات الخاصة بالدول النامية لقد تم الإتفاق على منح الدول النامية التي تسعى إلى الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مرونة خاصة ، بحيث تستفيد بعدة إستثناءات من القواعد فمثلا يمكن للدول النامية الأعضاء بالمنظمة أن تستخدم قيودا كمية أو جمركية بهدف الحفاظ على مستوى معين من الإحتياطي المالي لمواجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية المحلية مثلا .
- كذلك من الصعوبات التي تتلقاها الدولة النامية طالبة العضوية فرض الدول الأعضاء عليها عدد من الشروط الصعبة والتي لا تأخذ بعين الإعتبار الإستثناءات الخاصة بالدول النامية ، من بينها نجد تحرير التجارة الخارجية وتخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود التجارية بالإضافة إلى مجموعة من الشروط الأخرى الأساسية والتي من أهمها :
  - تجانس الآليات الإقتصادية والتجارية و السياسية لهذه الدول مع تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة .
  - تقديم تنازلات إضافية لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها دون مراعاة حماية بعض القطاعات الإستراتيجية الناشئة .
  - تلتزم الدولة التي يمر إقتصادها بمرحلة إنتقالية بإجراءات جبائية إتجاه السلع المستوردة كالمعادلة بين الضرائب المفروضة على السلع المحلية الصنع والسلع المستوردة في مدة قصيرة جدا لا تتعدى سنة واحدة . [1]

ما يمكن ملاحظته عند الحديث عن الصعوبات والعراقيل التي شهدها وما زال مسار مفاوضات الجزائر من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هو تعرضها لعدد من الضغوط خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ، وذلك لدفع الجزائر إلى تقديم تنازلات أكثر في بعض القطاعات المهمة و التي تعتمد عليها الجزائر للنهوض بإقتصادها وهو ما أكده المحافظ الأوربي للتجارة " بيتر مندلسون " حيث قال : " إن القوى الكبرى في المنظمة لن تسمح بإنضمام الجزائر إلى هذه الأخيرة ما لم يخضع الطرف الجزائري إلى الضغوط التي يفرضها الأعضاء لا سيما المجموعة الأوربية ، خاصة

[1] - ناصر دادي عدون ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 75 – 76 .

ما تعلق بشأن تحرير قطاع الخدمات وإقرار تسعيرة مغايرة للمواد الطاقوية من خلال إعادة النظر في الوحدة السعرية الموظفة في تسويق المحروقات و رفع سعر الغاز المطبق في الجزائر ، في إشارة إلى رفض الدول الأعضاء إعطاء الجزائر أي إستثناء في هذا الصدد مؤكدا على أنها مجبرة على دفع ثمن الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية والرضوخ للقواعد المعمول بها كما حدث مع روسيا و الصين "مما يعني أن مسار الإنضمام مازال طويلا ، ومن جهته أوضح سعيد جلاب رئيس مديرية المبادلات في وزارة التجارة الجزائرية أن : " الجزائر أنجزت كل ما يجب فعله لتجسيد إنضمامها ، مشيرا إلى التقدّم الذي حققته في إصلاح نظامها التجاري وتكيفه مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة ، إلى جانب قيامها بكثير من الإصلاحات المتعلقة بالمنظومة الجمركية والقانونية من حيث إقدامها على إلغاء وتحديث وتعديل جوانب متعدّدة من منظومتها التسييرية على درب تكييفها مع مقومات الإنخراط في منظمة التجارة العالمية ، مضيفا إلى أن الجزائر أبدت إلتزامها بضمان التنافسية وإقرار تسعيرة موحدة للطاقة بالنسبة إلى السوق المحلية والخارجية " ، كما صرحت مسؤولة الممثلية الأوربية بالجزائر لورا بايزا : " أن المنظمة العالمية للتجارة نادي يجب أن يتفق أعضاؤه على إلتحاق أعضاء آخرين له ، مشيرة إلى أن ما تسميه الجزائر عرقلة لم يغدو كونه تفاوضا و ما يجري هو مسار تفاوض عادي ، ورفضت ممثلة المفوضية الأوربية التعليق على الإجراءات الحمائية التي إعتمدتها الجزائر مؤخرا في مجال الإستثمارات ونشاط الشركات التجارية الأولية ، وقالت إن هذه المسائل يجري البحث فيها خلال إجتماعات أفواج العمل التقنية . " [1]

من هنا يمكن القول أن موضوع الإنضمام لم يعد يقترن بمدى تطابق قوانين الدول مع إتفاقيات المنظمة وغيرها من إجراءات ومراحل الإنضمام بقدر ما أصبحت تمثل هيمنة دول كبرى على سير هذه المفاوضات ، فهل ستنجح الجزائر أخيرا في الظفر بمقعد داخل المنظمة العالمية للتجارة وتصبح عضوا فاعلا فيها ؟.

[1] - أنظر في : . http://www.aps.dz/economie

خاتمـــــة الفصـل الثالـث :

من خلال هذا الفصل حاولنا تتبع أهم الإصلاحات التي إتخذتها الجزائر من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني والإنتقال به تدريجيا من إقتصاد مغلق إلى إقتصاد السوق، ولعل من أهم النتائج التي من الممكن إستخلاصها هو نجاح الجزائر في تنفيذ الإتفاقيات التي أبرمتها مع صندوق النقد الدولي وتحقيقها للنتائج والأهداف الإقتصادية المسطرة، والتي نذكر منها على سبيل المثال تخفيض نسبة التضخم وفتح الإقتصاد الوطني على الخارج وتحرير التجارة الخارجية ، إضافة إلى نجاحها في تكييف قوانينها وتشريعاتها مع إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة خاصة ما تعلق بالضرائب ونظام التعريفات الجمركية وغيرها .

إلا أنه وفي المقابل نجد أن الجزائر دفعت ثمن هذه النتائج الإيجابية إقتصاديا نتائج سلبية كان أثرها وخيما على الجانب الإجتماعي نتيجة سياسة الخوصصة التي إنتهجتها الجزائر وما تسببت فيه من رفع لنسب البطالة نتيجة تسريح عدد كبير من العمال ، ضف إلى ذلك تراجع قيمة الدينار والذي كان له أثر واضح على القدرة الشرائية للمستهلك بصورة مباشرة .

لننتقل بعدها لدراسة مسار المفاوضات بدءا من تاريخ تقديم طلب الإنضمام وإلى غاية عقد آخر جولة منها مسلطين بذلك الضوء على أهم الأسئلة التي طرحت على الوفد الجزائري والتي كان يعمل في كل مرة على تقديم إجابات وافية لها .

في الأخير سلطنا الضوء على أهم الصعوبات والعراقيل التي شهدها هذا المسار والتي لاحظنا أن الجزائر كانت تعمل جاهدة على تخطيها وتجاوزها لتحقيق الإنضمام ، وهو ما يفتح المجال واسعا للبحث عن الآثار المتوقعة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وهو ما سنحاول معرفته في الفصل الأخير من هذا العمل .

الفصـــل الرابـــع :

الآثـــــــار المنتظـــــرة مـــن

إنضمـــام الجـزائـــر إلـــى

المنظمـــة العالميـــة للتجـــارة

مقدمـــة الفصـــل الرابـــع:

إن قرار الجزائر القاضي بضرورة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها تلتزم بمسار مفاوضات إنطلق من تاريخ تقديمها لطلب الإنضمام وما يزال مستمرا حتى اليوم ، وهو قرارا كان نابعا من وعيها بأهمية هذا الإنضمام وكذا إدراكها للآثار المترتبة عنه وهي نتيجة حتمية ومتوقعة خاصة إذا علمنا أنه بمجرد توقيع الجزائر على بروتوكول الإنضمام فإنها ستصبح بالضرورة ملزمة بتطبيق النصوص الواردة في إتفاقيات المنظمة ، وهو تحدي يجب على الجزائر مواجهته من خلال العمل على تحقيق الآثار الإيجابية وذلك من خلال الإستفادة القصوى من المزايا والمنح التي توفرها نصوص وبنود إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وكذا إزالة أو تخفيف الآثار السلبية قدر الإمكان.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإستفادة من هذه الآثار الإيجابية أو إمتلاك القدرة على التخفيف أو إزالة الآثار السلبية المنتظرة يبقى مرهونا بمدى قدرة الدولة الجزائرية من حيث قوانينها وتشريعاتها وكذا درجة مرونة إقتصادها وقوته على التكيف مع قوانين وإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، وهنا نؤكد على أن أثره لن يقتصر على المدى القصير فقط بل سيمتد إلى المدى المتوسط والطويل، وهو ما سيشكل خطورة كبيرة على جميع القطاعات خاصة ما تعلق بالآثار السلبية والتي من الممكن أن تتسبب في إضعاف الإقتصاد الوطني أكثر.

إذن الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه من خلال هذا الفصل هو الإجابة عن الإشكالية الرئيسية لموضوعنا والمتمثلة في البحث عن " **الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، وهو الهدف الذي سنعمل على تحقيقه من خلال تسليط الضوء على أهم هذه الآثار إيجابية كانت أو سلبية ، وتحقيقا لذلك إستعنى بخطة قمنا من خلالها بتقسيم الفصل إلى مبحثين، بحيث يسلط المبحث الأول الضوء على الآثار الإيجابية المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي قمنا بدراستها سواء على المستوى الصناعي الزراعي والخدماتي ، وكذا على مستوى ميزان المدفوعات وعلى الملكية الفكرية وعلى الجانب الاجتماعي ، أما المبحث الثاني فقد حاولنا من خلاله إعطاء صورة مقربة عن الآثار السلبية المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- **الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:**

تسعى الجزائر وكغيرها من الدول إلى الإندماج في الإقتصاد العالمي ، وذلك وعيا منها بأهمية هذا الإندماج على إقتصادها ، بحيث نجد أنها ومنذ حصولها على الإستقلال عملت على النهوض بإقتصادها وتطويره حتى يواكب التطورات الحاصلة في الإقتصاد العالمي ، ولأن عملية إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تدخل في إطار الإصلاحات التي باشرتها الجزائر من أجل الإندماج في الإقتصاد العالمي ، ولتحقيق أفضل النتائج عملت على تكييف إقتصادها مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة علما أنها على وشك الإنضمام إليها ، وبالنظر إلى الضعف الذي يعرفه إقتصاد الجزائر سواء من جانبه الفلاحي أو الصناعي أو الخدماتي هذا الوضع يدفعنا للتساؤل عن قدرة الإقتصاد الوطني على تحقيق أكبر قدر ممكن من الآثار الإيجابية على حساب الآثار السلبية ؟.

المبحث الأول: الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

1. الآثار الإيجابية المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن الحديث عن الآثار الإيجابية المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ما هو إلا ترجمة لأصوات المؤيدون للإنفتاح التجاري والمؤكدين على ضرورة إندماج الجزائر في الإقتصاد العالمي، وهم يستندون في طرحهم هذا على الفوائد والمكاسب التي سيحققها حسبهم الإقتصاد الجزائري من جراء هذا الإنضمام والتي هي في حقيقة الأمر في أمس الحاجة إليها ، فإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح اليوم يمثل ضرورة و واقعا لا مناص منه.

إذن فالجزائر وصلت إلى مفترق طرق حاسم يفرض عليها إما الإنضمام ومن ثمة الإستفادة من المزايا والفوائد التي تقدمها هذه المنظمة لأعضاءها وإما البقاء خارج دائرة الإقتصاد العالمي وتلقي النتائج السلبية على إقتصادها من دون أن تظفر بالإيجابيات التي يتيحها لها هذا الإنضمام ، فهم يرون أن هذه العضوية ستوفر محيطا مستقرا سيمكن الجزائر من وضع إستراتيجيات عميقة تدعم الإقتصاد الوطني وتدفعه لتحقيق معدلات نمو أعلى ، كما أنها سترفع من حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها والتي ستساهم بدورها في نقل المزيد من التكنولوجيا لها ، مما سيسمح للإقتصاد مواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة في الإقتصاد العالمي.

في الأخير تبقى أهم ميزة تمنحها هذه المنظمة للدول النامية أو السائرة في طريق النمو وللجزائر في حال الإنضمام إليها وهي الإستفادة من المعاملة التفضيلية التي تضمنها لها نصوص إتفاقياتها، أمام هذا الإصرار على الإنضمام والرغبة الملحة للإندماج في الإقتصاد العالمي في محاولة للنهوض بالإقتصاد الوطني سنحاول تسليط الضوء في هذا الجزء من العمل على أهم الآثار الإيجابية المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بناءا على التفضيلات الممنوحة لها في إتفاقياتها.

1.1. الآثار الإيجابية المنتظرة على القطاع الصناعي:

يحتل القطاع الصناعي اليوم مكانة مهمة بإعتباره عصب الإقتصاد العالمي ، فهو أصبح المعيار الذي يقاس به درجة تطور الدول من عدمها ، وبالنظر إلى هذه الأهمية التي يشغلها أعطته منظمة التجارة العالمية أولوية وإهتماما كبيرا ظهر جليا في نصوص إتفاقياتها، ولأن الجزائر مقبلة على الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبالنظر إلى واقع صناعتها الذي يعرف ضعفا وتراجعا خطيرا ، ضف إلى ذلك نقص رؤوس الأموال فيها وكذا ضعف الإستثمارات فيها سواء كانت محلية أو أجنبية ، إلى جانب ذلك نجد ضعف مردودية مؤسساتها وعدم قدرتها على منافسة نظيرتها الأجنبية نتيجة تطورها وإمتلاكها للتكنولوجيا.

إذن النسيج الصناعي في الجزائر ضعيف وغير قادر على المنافسة أو حتى توفير الإكتفاء الذاتي الداخلي للجزائر في بعض الصناعات حتى الخفيفة على الرغم من كل الجهود التي بذلتها الدولة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا والتي كانت بدايتها بالمخططات الكبرى التي سطرتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع مرورا بالإصلاحات التي باشرتها بإشراف من صندوق النقد الدولي إلى جانب إصلاحات أخرى سعت من خلالها إلى تطوير هذا القطاع والنهوض به لكنها باءت بالفشل على الرغم من تسجيل بعض النتائج الإيجابية إلا أنها لم تكن دافعة له للخروج من هذا الوضع ، والجزائر اليوم أمام تحدي حقيقي يفرض عليها دعم صناعتها الناشئة وحماية نسيجها الصناعي من المنافسة التي ستتعرض لها بمجرد إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ، فهل ستستطيع الصناعة الجزائرية مواجهة هذه المنافسة والتفوق عليها وتجاوز أكبر قدر ممكن من الآثار السلبية ؟ .

- إن الشيء الملاحظ على المؤسسات الصناعية الجزائرية هو تراجع وضعيتها الإقتصادية وعدم قدرتها على مجاراة نظائرها من المؤسسات العالمية ، بحيث نجد معظمها عاجزا على توفير منتوج بنوعية جيدة و بتكلفة أقل يكون قادرا على المنافسة وفرض نفسه في الأسواق العالمية ، هذه النقائص مجتمعة تثير مخاوف كثيرة حول قدرة الصناعة الجزائرية والمنتوج الجزائري على المواجهة والصمود في حال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، لأن هذا الإنضمام سيضعها في معادلة غير متكافئة مع مؤسسات الدول المتقدمة والتي بلغت مستوى عالمي عال من الجودة والقدرة على المنافسة سواء من حيث النوعية أو السعر ، وبهذا يصبح الإنشغال الأكبر للمؤسسات الجزائرية في ظل العولمة وما تفرضه من إندماج في الإقتصاد العالمي هو البحث عن وسيلة لترقية تنافسيتها وتحسين نظم إنتاجها في خضم هذه التحولات العميقة التي يعرفها الإقتصاد العالمي اليوم ، إن عملية إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يبدي ظاهرها خطرا يهدد بقاء المؤسسات الجزائرية أمام هذه المنافسة المرتقبة ، لكن المتمعن في القواعد المؤدية إلى هذا التحرير التجاري الدولي سيجد أن هذا الأخير سيساهم على المدى الطويل في رفع كفاءة الصناعات من جهة ، ويحقق أفضل إستخدام وتخصص للموارد المتاحة من جهة أخرى مما يعني رفع قدرة هذه الصناعات على مواجهة هذه المنافسة ومن ثمة توفير موارد تم إهدارها نتيجة سوء الإستخدام والتخصص ، ونتيجة العمل في ظل كفاءة منخفضة بسب الحماية التي كانت تعرفها من قبل [1] ، إذن فإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وما ستعرفه من تحرير للمبادلات التجارية سيزيد من كفاءة وفاعلية المؤسسات الجزائرية الصناعية ، خاصة بعد أن تجد هذه الأخيرة نفسها مجبرة على التكيف مع ضغط المنافسة الدولية التي تفرض نفسها من خلال سلعها المختلفة والمتميزة بالجودة العالية والتكاليف المنخفضة ، وبهذا تصبح أداة ضغط حقيقة تفرض على الجزائر تحسين منتوجاتها الصناعية ، ضف إلى ذلك الإستفادة من التكنولوجيا المتطورة التي تملكها الدول المتقدمة والتي تستطيع المؤسسات الجزائرية الإستفادة منها نتيجة إحتكاك المنتوج الوطني بنظيره الأجنبي ، إذن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيضع المؤسسات الجزائرية الصناعية في مواجهة منافسة أجنبية قوية قائمة على توفير منتوج ذو جودة ونوعية عالية وبأقل تكلفة ، وهو ما سيجبر

[1] - عادل المهدي ، عولمة النظام الإقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، الطبعة الثانية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2004 ، ص 316 .

بالتالي المنتجين الجزائريين على التقيد في عمليات الإنتاج بالمعايير العالمية ، في محاولة منهم لتحسين ورفع مستوى إنتاجهم وجعله يضاهي المنتوجات الأخرى المنافسة .

- إن أول هدف تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيقه هو تسهيل المبادلات التجارية من خلال تحرير التجارة الخارجية وهو ما يساهم بصورة مباشرة في زيادة الإنتاج الصناعي نتيجة إلغاء كافة العوائق والحواجز الجمركية وتسهيل عملية التصدير، وهو ما سيشجع أطراف أخرى على الدخول في مجال الصناعة مما يؤدي إلى زيادة حقيقية في الإنتاج الصناعي وتنوعه ، مما يعني القدرة على التوسع في الإنتاج الصناعي بعدما كان مقيدا بنظام الحصص ولعل أبرز مثال على ذلك الحصص التي كانت مفروضة على عمليات تصدير المنسوجات والملابس . [1]
- تصنف المنظمة العالمية للتجارة الجزائر ضمن خانة الدول ذات صفة مراقب ، وهي صفة تمنح للدول التي مازالت في مرحلة المفاوضات ولم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة ، فهي تسعى جاهدة للحصول على مكاسب أخرى تمكنها من الدخول إلى المنظمة في أحسن الأحوال ، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ليست إقتصاديا بأحسن حال من الدول التي لم تنضم بعد ، بل تجدها تسعى من خلال هذا الإنضمام إلى تحسين أوضاعها الإقتصادية والإستفادة من المزايا التي تمنحها إتفاقيات المنظمة لها .[2]

في الأخير ننوه بأن هذه الآثار الإيجابية تبقى مرهونة بمدى تجاوب القطاع الصناعي معها، وبمقدار الجهد الذي ستبذله المؤسسات الجزائرية لتحقيق ذلك ، ومدى رغبتها في الإستفادة من المزايا التي يتيحها الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، والنهوض بالإقتصاد والصناعة الجزائرية على وجه الخصوص والعمل على دمجها وتكييفها مع متطلبات السوق العالمي.

2.1.1. الآثار المنتظرة على القطاع الفلاحي:

إن الحديث عن الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية على القطاع الفلاحي يدفعنا للحديث عن أهمية هذا القطاع في الإقتصاد العالمي نتيجة إرتباطه بصورة مباشرة

[1] - ناصر دادي عدون وآخرون ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، الطبعة الأولى ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003 ، ص 152 .

[2] - سمير اللقماني ، منظمة التجارة العالمية وآثارها السلبية و الإيجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية والعربية ، دار مطلع الدستور التجارية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، 2003 ، ص 134 .

بإستقرار إقتصاديات الدول ، ذلك لأن التطرق إلى القطاع الفلاحي يعني تسليط الضوء على قدرة الدول على تحقيق إكتفاءها الذاتي وبالتالي ضمان أمنها الغذائي مما يعني ضمان إستقلالها الاقتصادي.

وقد تفطنت بعض الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه القضية ، بحيث لفتت مشكلة الغذاء التي تعاني منها أغلب الدول النامية كالجزائر والسائرة في طريق النمو على إهتمامها ، إذ عملت على إستغلالها وجعلها أداة ضغط و ورقة رابحة تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها ، وهو ما صرحت به وكالة المخابرات الأمريكية عشية إنعقاد المؤتمر العالمي للتغذية بروما سنة 1984 والذي ذكر فيه أن : " نقص الحبوب في العالم من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة الأمريكية سلطة لم تكن تملكها من قبل إنها سلطة تمكن الولايات المتحدة من ممارسة سيطرة إقتصادية وسياسية تفوق تلك التي مارستها بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ". [1]

هذا التقرير يوضح لنا مدى التهديد الذي أصبح يمثله الأمن الغذائي على إستقرار الدول خاصة التي تعاني من تبعية للغذاء كالجزائر مثلا والتي على الرغم من كل جهودها المبذولة في هذا القطاع إلا أنها لم تستطع تحسينه وبالتالي توفير إكتفاءها الذاتي الذي أصبح مرهونا بفاتورة وارداتها الغذائية.

إذن أمام هذا الفشل المتكرر في إحداث إصلاحات عميقة في هذا القطاع والعمل على النهوض به على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر ، هذا الوضع يدفعنا للتساؤل حول مدى إستفادة الجزائر وفي حال إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة من الإمتيازات التي تمنحها للدول النامية في هذا المجال من أجل الإستفادة منها للنهوض بهذا القطاع ؟ .

- لعل من أهم النتائج الإيجابية المنتظرة من الإتفاق المتعلق بتخفيض الدعم المقدم للمنتجات الفلاحية الجزائرية مساهمته في رفع كفاءتها التنافسية أمام المنتجات الفلاحية للدول الأخرى في الأسواق العالمية ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإتفاق سيسمح للجزائر بتقديم دعم داخلي لمنتوجاتها يأتي في عدة أشكال قد تكون في شكل دعم للإستثمارات الموجهة للقطاع

[1] - عزوز عائشة ، واقع وآفاق الأسواق المالية في الدول العربية ، حوليات جامعة الجزائر ، مصلحة المنشورات نيابة مديرية الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي ، الجزء 2 ، العدد 24 ، الجزائر ، أكتوبر 2013 ، ص 109 .

الفلاحي ، أو دعم مداخيل الإنتاج الفلاحي للمنتجين ذوي المداخيل المنخفضة ، أو دعم تخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولي بالإضافة إلى الدعم المقدم في إطار الإرشاد الفلاحي ومقاومة الآفات والأمراض التي قد تصيب المحاصيل الزراعية والدعم المقدم لتشجيع برامج التنمية الفلاحية والريفية على العموم ، وللتذكير فقط فإن تخفيض الدعم الذي تلتزم به الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة يستثني بعض أنواع الدعم التي ستستفيد منها الجزائر كالدعم الممنوح للقيام بأبحاث وإستثمارت في هذا المجال ، والدعم النقدي والذي يأتي في شكل تعويضات تقدم للمزارعين في حال حدوث خسائر ناجمة عن كوارث طبيعة تلحق الضرر بمحاصيلهم ، إضافة إلى الدعم المقدم للقيام بإصلاحات هيكلية في القطاع وكلها مساعدات تصب في فائدة الجزائر إن إستطاعت إستغلالها بالشكل الصحيح ، ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط بل ستستفيد الجزائر في حال إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة من بعض الإعفاءات المتعلقة بالقطاع الزراعي والتي قد تصل إلى 10سنوات ، كما يمكن مواصلة دعم مختلف القطاعات لمدة تصل إلى 8 سنوات .[1]

- كذلك من الآثار الإيجابية المنتظرة من إتفاق الدعم المتعلق بالقطاع الفلاحي نجد أنه سواء في حال رفعه أو خفضه فإن الجزائر ستحقق نتائج إيجابية على المدى الطويل في كلتا الحالتين ، ففي حال رفع الدعم عن الصادرات الفلاحية فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي الوطني من جهة ، كما سيرفع من قدرته التنافسية للمنتوجات الأخرى الأجنبية الغير مدعمة من جهة أخرى ، وهو ما قد يمكنه من الظفر بمكانة معتبرة في الأسواق العالمية ، وقد حدد الحد الأدنى المعفى من التخفيض بالنسبة للدعم بنسبة 10 % ، وإذا ما تمت مقارنتها مع الجزائر فإننا سنجد أنها تطبق نسبة دعم لا تفوق 4.5 % للقطاع الفلاحي ، وهو ما سيمنح الجزائر فرصة حقيقية لإنعاش هذا القطاع وجعله قادرا على المنافسة في السوق الدولية.
- من المزايا الأخرى التي حملها هذا الاتفاق والتي تستطيع الجزائر الإستفادة منها وإستغلالها لصالحها نصه على ما يعرف بإسم " متوسط إجراءات المساندة " ، وهو عبارة عن نظام حسابي مركب إعتمدته المنظمة العالمية للتجارة يسمح لها بتجميع كافة صور الدعم الداخلي في رقم واحد ، يعبر من خلالها عن المساندة الحكومية التي يتمتع بها الإنتاج الزراعي في كل دولة ، بحيث نصت هذه الإتفاقية في هذا الصدد على تخفيض

[1] - يوسف مسعداوي ، دراسات في التجارة الدولية ، الطبعة الأولى ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010 ، ص 133 .

المعدل إلى 20 % خلال 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة ، ونسبة 13.3 % خلال 10 سنوات للدول النامية وهي مدة طويلة تستطيع الجزائر خلالها إعادة هيكلة قطاعها الفلاحي وجعله قادرا على مواجهة المنافسة الأجنبية . [1]

- سيشكل الإرتفاع المرتقب في أسعار السلع والمنتجات الفلاحية المستوردة من جهة ، والإنخفاض المتوقع في المعونات الغذائية من جهة أخرى ، حافزا قويا لتحسين الإنتاجية في القطاع الفلاحي ، ذلك لأن نقل الإرتفاع الحاصل في الأسعار العالمية إلى المزارعين المحلين والقيام بالإستثمارات الأساسية سيدفعهم إلى زيادة إنتاجهم وبالتالي إنعاش القطاع الفلاحي الوطني .
- سيكون لتطبيق مبدأ عدم الإغراق الأثر الإيجابي البالغ في إنعاش الإنتاج الزراعي المحلي على المدى البعيد ، ذلك لأن الدعم الذي كانت تقدمه الدول المتقدمة لصادراتها من السلع والمنتوجات الفلاحية كان السبب وراء محدودية الإنتاج المحلي ، وهو ما سيجعل الإستيراد أقل تكلفة من الإنتاج المحلي وهو ما يفسر تحول الكثير من الدول النامية كالجزائر مثلا إلى مستورد صافي للغذاء ، لكن بعد إلغاء هذا الدعم ستشهد أسعار السلع الزراعية المستوردة إرتفاعا كبيرا مما قد يدفع المزارعين المحلين إلى زيادة إنتاجهم.
- يمكن للجزائر وفي حال إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة الإستفادة من إعفاء مؤقت للمعايير الصحية التي تفرضها الدول المتقدمة على التجارة ، بحيث سيمنح هذا الإتفاق للجزائر فرصة لتطوير نفسها في هذا المجال والإستفادة من المساعدة الفنية التي يقدمها هذا الإتفاق للدول النامية على المديين القصير والمتوسط.
- إمكانية زيادة نفاذ الصادرات الزراعية من الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة وهذا نتيجة للإتفاقيات التي أعطت إمكانية أكبر نسبيا لصادرات هذه الدول ، خاصة السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة نتيجة الإلغاء التدريجي للدعم وقيود النفاذ للأسواق.
- إعطاء الدول النامية فرصة أفضل لحماية حقوقها في التجارة الزراعية ، من خلال جهاز تسوية المنازعات الذي يؤمن لها فضاءا لحل نزاعاتها التجارية مع الدول الأخرى بطريقة منظمة .
- سيؤدي إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعين في الدول المتقدمة إلى إرتفاع أسعار السلع الزراعية المستوردة من الدول المتقدمة ، خاصة الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان مما يدفع الدول النامية إلى زيادة إنتاجها محليا .

[1] - ناصر دادي عدون وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 160 – 161 .

- إن تحرير الإستثمارات سوف يوفر للدول النامية مصادر مالية إضافية لتمويل مشاريعها التنموية ،كما سيساهم في الحصول على التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال مما سيؤدي إلى تحسين مستوى إدارة الإستثمارات الزراعية ورفع الكفاءة الإنتاجية فيها .
- إن تطبيق إتفاقية العوائق الفنية على التجارة الزراعية سيؤدي إلى وضع وإعداد المواصفات القياسية وإجراءات المطابقة من حيث الجودة في الدول النامية ، وبهذا تتحقق متطلبات الأمن وحماية صحة المستهلك مع منع ممارسات الغش وحماية البيئة ،كما أن تطبيق هذه المواصفات والإجراءات خاصة الصادرة منها عن منظمات الدولية للتفتيش كالإيزو سيرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الوطنية في الأسواق المحلية والدولية .
- إن إتفاقية الإستثمارات وإتفاقية حقوق الملكية الفكرية بما تضمنته من إلغاء لكثير من القيود على الإستثمارات الأجنبية ، وما ستحملانه من نقل للتكنولوجيا إلى المجال الزراعي سيؤدي إلى تشجيع تدفق هذه الإستثمارات إلى الدول النامية ، وهو ما سيكون له الأثر الإيجابي على التنمية الزراعية والإقتصادية في هذه الدول . [1]
- إن أحكام وقوانين المنظمة التي تسمح بإستمرار تقديم الدعم الزراعي ضمن إجراءات ما يسمى بالصندوق الأخضر ، وتحديد نسب أقل للدعم وفترة أطول للتطبيق من قبل الدول النامية سيسمح لها بزيادة الإنتاج ورفع كفاءته .
- زيادة المنافسة بين دول العالم نتيجة التحرير التجاري للسلع الزراعية سيؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية وأداء المشروعات الزراعية ، والذي سينعكس إيجابيا على الناتج الزراعي المحلي ومن ثم الرفع من مستوى معيشة الأفراد .
- من المتوقع أن تنخفض مستويات الفقر في العديد من الدول النامية وليس في جميعها ، ويتوقف الأمر هنا على عوامل مختلفة من بينها الأهمية النسبية للزراعة في الإقتصاد الوطني، ونسبة الفقر ومدى إرتباطه بالزراعة والمناطق والأنشطة الريفية .
- تمكين الصادرات الزراعية للدول النامية من النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة ، نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية من جهة وإستفادتها من المعاملة التفضيلية الخاصة التي نصت عليها إتفاقية الزراعة والإتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية للدول النامية من جهة أخرى .

[1] - ناصر دادي عدون وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 162 .

- إن الإلغاء التدريجي و المتوالي للدعم الذي تقدمه الدول الصناعية لمنتجيها الزراعيين سواء كان دعما للإنتاج أو دعما للتصدير ، وكذا سعيها لإلغاء نظام الحصص على مراحل سيساهم في إعطاء الدول النامية فرصة أكبر لزيادة صادراتها إلى الدول المتقدمة . [1]

3.1.1. الآثار المنتظرة على قطاع الخدمات:

أظهرت المنظمة العالمية للتجارة في السنوات الأخيرة إهتماما بالغا بتجارة الخدمات ، خاصة بعد أن أصبحت هذه التجارة تفرض نفسها بقوة في الإقتصاد العالمي وفي إقتصاديات الدول المتقدمة ، هذا ما دفعها إلى إدراج تجارة الخدمات ضمن جدول أعمال جولة الأورغواي فيما سمي بإعلان بونتاديلس في 20 / 09 / 1986 ليتم بعدها إبرام إتفاق متعلق بتحرير التجارة في الخدمات يعرف بإسم الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات أو ما يعرف إختصارا " بالجاتس " في محاولة منها لتنظيمها ، لتصبح بذلك جزءا لا يتجزأ من التنظيم التجاري الدولي المتعددة الأطراف ، علما أن الوثيقة الختامية للإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات الصادرة عن سكرتارية الجات في 20 ديسمبر 1993 تتكون من مقدمة وستة أجزاء كما تشتمل على 29 مادة إضافة إلى مرفق يحتوي على 8 ملاحق ، كما حددت الوثيقة نطاق عمل الإتفاقية والمجالات التي يمكن تحريرها وقد تمثلت في كل من قطاع الخدمات المالية سواء ما تعلق بالمصارف أو التأمين والخدمات المتعلقة به مثل خدمات التأمين على الحياة وغيرها من أنواع التأمين وخدمات إعادة التأمين ونشاط شركات السمسرة التي تعمل في هذا المجال ، إضافة إلى قطاع البنوك والخدمات المالية الأخرى بإستثناء التأمين وهي تشمل المؤسسات التي تقبل الودائع وتقدم القروض للعملاء وتمول المعاملات التجارية ، وكذا الشركات والمؤسسات التي تعمل في مجال بيع وشراء الأسهم والسندات ، والتي تعمل في مجال الأسواق النقدية والمشتقات المالية ، إضافة خدمات النقل سواء كانت برية أو بحرية أو جوية ، والخدمات الخاصة بقطاع الإتصالات والمعلومات ، والخدمات المهنية الطبية والهندسية والتعليمية وخدمات قطاع التشييد والبناء وخدمات أنشطة قطاع السياحة ، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم تحرير تجارة الخدمات يختلف عن مفهوم تحرير التجارة في السلع بحيث نلاحظ أن تجارة الخدمات لا تطرح مشكلة في عبورها عبر الحدود ولا في إنتقال التعريفات

[1] - غردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، فرع التحليل الإقتصادي ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2011 – 2012 ، ص 218 .

الجمركية المفروضة عليها من بلد إلى آخر ، بل إن القيود على تجارة الخدمات تكون من خلال القوانين والتشريعات والإجراءات التي تضعها كل دولة لتنظيم تجارة الخدمات داخل إقليمها ، وهي القيود والعراقيل التي تعمل الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات على إزالتها والتخفيف منها حتى يتم في الأخير خلق نظام للتبادل الحر في الخدمات ، إذن عملية تحرير تجارة الخدمات تعني إتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى توسيع وزيادة فرص وإحتمالات دخول موردي الخدمات الأجانب إلى السوق المحلية ، مع العمل على التقليل من التحيز إتجاههم وتمكين في المقابل الموردين المحليين من الوصول إلى الأسواق الأجنبية ، كما يشمل مفهوم تحرير تجارة الخدمات حرية إنتقال مستهلكي الخدمات من بلد إلى آخر إضافة إلى إختيار مورد الخدمة والطريقة التي يعرض بها خدماته ، من هنا يتضح أن مفهوم تحرير تجارة الخدمات ينصب أساسا على إلغاء كافة القيود والإجراءات التي تتخذها الدولة في تجارة الخدمات والتي يقصد بها مجموع المعاملات الإقتصادية الغير منظورة والتي تتم بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين ، كما وضعت الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات عددا من الإلتزامات والمبادئ لعل أهمها شرط الدولة الأولى بالرعاية والذي يحظر المعاملة التمييزية عند مواجهة مقدمي الخدمات الأجانب ، كما أنه ينادي بضرورة الإعلان عن جميع القوانين والنصوص التي من شأنها المساهمة في زيادة نسبة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات من خلال تسهيل الوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات، إلا أن النصوص تسمح بفرض قيود في حالة وجود إختلالات في ميزان المدفوعات، بشرط أن لا تكون هذه القيود تمييزية بحيث تضر بالأطراف الآخرين ولا بصفة مؤقتة، وفيما تعلق بالنفاذ إلى الأسواق فهي لا تمثل إلتزامات عامة لكنها عبارة عن إرتباطات تتعهد بتطبيقها كما تقوم بتضمينها ضمن جداول إلتزاماتها الوطنية، بحيث تقوم بالإلغاء التدريجي للقيود الموضوعة على مقدمي الخدمات أو على إجمالي قيمة المعاملات الخدمية أو على إجمالي عدد عمليات الخدمة أو الأفراد المستخدمين، كما تقوم بالإلغاء التدريجي للقيود المتعلقة بالكيان القانوني أو المشروعات المشتركة التي تقدم الخدمات ، أو أي قيود أخرى قد تفرض على رأس المال الأجنبي كتحديد المستويات القصوى للمشاركة الأجنبية ، أما المعاملة الوطنية فيقصد بها المساواة في المعاملة بين مقدمي الخدمات المحللين والأجانب ،

وفي حالة ما إذا تم تعديل الإلتزامات أو التراجع عنها فإنه ينبغي إجراء مفاوضات مع الأطراف ذات المصلحة للإتفاق على الأداة التعويضية، وإذا لم يتم الوصول إلى إتفاق يتم إقرار التعويض عن طريق التحكيم ، إذن ما يمكن أن نؤكد عليه في الأخير أن موضوع تحرير تجارة الخدمات يبقى يثير جدلا كبيرا بين الدول المتقدمة التي تطالب الدول النامية بتحريره ، وبين الدول النامية والسائرة في طريق النمو خاصة التي تستعد للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كالجزائر موضوع دراستنا والمتخوفة من الآثار الناجمة عن هذا التحرير ، والتي على الرغم من الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع والتي مست على سبيل المثال لا الحصر كل من الجهاز المصرفي والمالي وقطاع البريد والمواصلات والسياحة والتأمين ، إضافة إلى قطاع النقل البري الذي تحرر كليا بإستثناء السكك الحديدية ، أما قطاع النقل فمازالت الإستثمارات فيه تسير بوتيرة بطيئة على الرغم من أهميته ، لكن على الرغم من كل هذه الجهود المبذولة إلا أن قطاع الخدمات مازال يعاني من عدة نقائص هذا ما يدفعنا لطرح سؤال جوهري حول حجم الآثار الإيجابية التي تستطيع الجزائر تحقيقها في حال إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة وتقيدها بنصوص الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة في الخدمات ؟ .

1.3.1.1. الآثار الإيجابية المنتظرة على قطاع الخدمات البنكية:

يعتبر موضوع تحرير تجارة الخدمات البنكية على المستوى العالمي عملية من شأنها فتح آفاق واسعة لتحقيق معدلات نمو معتبرة في هذا المجال ، إلى جانب تحقيقها للعديد من المكاسب لكثير من الدول ، علما أن هذه العوائد المحققة تختلف من دولة أخرى ذلك لأنها تتوقف على حسب حجم هذا القطاع في كل دولة وكذا درجة مرونته والمزايا النسبية التي يتمتع بها ومدى قدرته على المنافسة ، من هنا يمكن القول أن تطبيق إتفاقية تحرير تجارة الخدمات على الجهاز البنكي ستترك آثار بارزة وواضحة عليه ، فهي إذن تمثل جزءا من التحديات التي ستواجهها الجزائر حال الإنضمام والإلتزام بتطبيق بنود إتفاقاتها خاصة ما تعلق بإتفاقية الجاتس ، الأمر الذي يستوجب على الجزائر مواجهة هذه التحديات من خلال العمل على تعظيم المكاسب التي تتيحها الإتفاقية ، وكذا العمل على

التخفيف من الإنعكاسات السلبية المحتملة ، ولأن الجزائر مدركة لهذه المخاطر قامت بجملة من الإصلاحات في محاولة منها لتصحيح الإختلالات الحاصلة في هذا القطاع لتحقيق ذلك ، والإنطلاقة كانت مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والتي شهد خلالها الجهاز البنكي في الجزائر سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية والتي جاءت في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل الذي تبنته في تلك الفترة ، والذي سعت من خلاله الجزائر إلى توفير المقومات الأساسية له حتى ينسجم و يتلاءم مع متطلبات المرحلة المقبلة والمبنية أساسا على آليات السوق ، وذلك وعيا منها بأهميته ودوره الكبير في تطوير حركة الإقتصاد بإعتباره الصورة العاكسة له ، الأمر الذي دفعها للبحث عن أدوات وأساليب تمويلية جديدة من شأنها دعم التطور الإقتصادي ، ولعل من أهم الإجراءات المتخذة في مجال الإصلاحات والتي أعطته دفعة قوية قانون النقد والقرض الذي فتح المجال واسعا أمام المصارف والمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية للدخول في هذا النظام ، لكن على الرغم من عمليات التحرير التي عرفها هذا القطاع والتسهيلات المقدمة لإنشاء بنوك خاصة إلا أن البنوك العمومية تبقى هي المسيطر الأول على غالبية السوق البنكي في الجزائر ، في الوقت الذي نجد فيه أن البنوك في القطاع الخاص مازالت بنوكا فتية ، أما البنوك الأجنبية وعلى الرغم من فتح المجال أمامها من خلال قانون النقد والقرض في مادته 128 والتي سمحت للبنوك الأجنبية إقامة مكاتب مستقلة ، كما حدد القانون رقم 93 - 01 من جهته شروط تأسيس البنك أو المؤسسة المالية كما وضع القانون الأساسي المنظم له ، إلا أن الملاحظ أن مشاركتها ونشاطها جد محدود وهو ما جعلها غير قادرة على منافسة بنوك القطاع العام ، هذا الوضع يدفعنا للتساؤل عن الآثار المحتلة على هذا القطاع حال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وتقيدها ببنودها ؟ .

- إن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية سيساهم في رفع حدة المنافسة داخل الأسواق المصرفية المفتوحة ، مما يعني تقديم أفضل الخدمات للزبائن وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى رفع كفاءة الجهاز المصرفي ككل.

- ستفتح المنافسة القوية المجال لتطوير الأساليب والممارسات المصرفية في السوق المصرفي بشكل يتواكب مع أحدث التقنيات ، كما ستسمح بتطوير العديد من الإبتكارات والأدوات المالية التي لم تكن متاحة من قبل . [1]
- سيساهم تحرير الخدمات في الجزائر في إيجاد أفضل الأساليب الإدارية والمحاسبية والإستفادة من تراكم الخبرة ، وإعداد إطاراتها على مستوى عال من الكفاءة مما سيدعم سوق رأس المال بالخبرات المؤهلة والمدربة تدريبا عاليا ، في مجال الإكتتاب والسمسرة والمقايضة والترويج وإدارة المحافظ وصناديق الإستثمار .
- إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و إلتزامها بإتفاقيات الجاتس سيضطرها إلى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية التي تقدمها من جهة ، ويدفعها إلى تحسين وتطوير مستواها وجودتها بإستمرار من جهة أخرى ، كما سيعمل على الرفع من مستوى أداء وإدارة المخاطر و إختيار أفضل الوسائل وأنسبها لعلاج الأزمات المالية والمصرفية .
- إن تطبيق مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية سيتيح للجزائر الإستفادة من هذا المبدأ بحيث سيمنحها بالمقابل فرصة للحصول على تسهيلات مماثلة من الدول الأعضاء الأخرى في قطاع الخدمات المصرفية ، مما سيساهم في نفاذ خدماتها إلى أسواق البلدان المتقدمة ومن تم تمكينها من تأسيس فروع بنكية لها بالخارج .
- إن تحرير تجارة الخدمات المالية في الدول النامية سيعمل على تنشيط سوق الخدمات المالية فيها وسينمي أسواقها المحلية ، كما سيدفع بالسلطات المحلية إلى تحسين معاملتها للشركات والمصارف الأجنبية مما سينعكس إيجابا عليها من خلال تشجيع الخبرة ورأس المال الأجنبي للوفود إليها ، لتقديم المزيد من السيولة للأسواق المحلية إلى جانب مساهمتها في تشجيع المدخرات المحلية . [2]
- ضرورة إستفادة الجزائر من المرونة الكبيرة التي تمنحها إتفاقية الجاتس للدول النامية في حال تحريرها لتجارة الخدمات ، بحيث يمكنها عند تحريرها للقطاعات الرئيسية والفرعية مراعاة تحقيق أهدافها سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أو البيئية ... إلخ ، كما يمنحها الإتفاق الحق في إختيار القطاعات التي تريد تحريرها ، بحيث تستطيع فتح أسواقها في مجال التجارة في الخدمات تدريجيا بما يتناسب مع

[1] - زيدان محمد ، الآثار المتوقعة من إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي ، مجلة العلوم وعلوم التسيير ، العدد 3 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، 2004 ، ص 140 .

[2] - محلوس زكية ، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2008 – 2009 ، ص 88 .

أوضاعها التنموية ، وفي هذا الإطار نجد أن الإتفاقية تعترف بدور الدعم في برامج التنمية في الدول النامية ، وتمنحها الحق في دعم بعض قطاعاتها الخدماتية لحمايتها من المنافسة الأجنبية مثل قطاع الإتصالات و النقل ... إلخ .[1]

2.1.1.3. الآثار الإيجابية المنتظرة على قطاع السياحة:

أصبح يشهد قطاع السياحة في الآونة الأخيرة إهتماما كبيرا به من طرف الدول بالنظر إلى العائدات التي أصبح يحققها ، بحيث نجد أن هناك بعض الدول كتونس مثلا تعتمد عليه بصورة كبيرة وكمورد أساسي للنهوض بإقتصادها، لكن في الجزائر نجد أن الأوضاع على العكس من ذلك بحيث نلاحظ أنه على الرغم من إمتلاك الجزائر لإمكانيات سياحية كبيرة من حيث المناطق السياحية الخلابة والمواقع الأثرية إلا أننا نجد أن قطاع السياحة مازال ضعيفا جدا ، وحتى تستطيع الجزائر النهوض به عليها بذل المزيد من الجهد والقيام بجملة من التحولات العميقة ، والبداية يجب أن تكون بإخراج قطاع السياحة من كونه مجرد خدمات تقدم للسواح إلى إعتبارها صناعة قائمة بذاتها ، وهو ما يلزم على الدولة الإهتمام بها من خلال إنشاء مرافق خاصة بها إلى جانب توفير مختلف البنى التحتية سواء كانت طرقات أو مطارات أو موانئ أو فنادق أو منتجعات سياحية وغيرها من المرافق السياحة ، إضافة إلى تأهيل العنصر البشري العامل في هذا القطاع من حيث مهارات الإستقبال في الفنادق و في كيفية التعامل مع السواح وغيرها من التحولات التي من شأنها الرفع من مستوى الخدمات المقدمة في هذا القطاع ، دون أن ننسى الإستفادة من خبرات الدول الرائدة في هذا المجال لتحقيق أفضل النتائج .

- من المتوقع أن تساهم إتفاقية تحرير تجارة الخدمات بشكل إيجابي على قطاع السياحية من خلال رفع مستوى رفاهية المستهلك نتيجة إنخفاض تكاليف الإنتاج وهو ما سيؤدي إلى تراجع أسعار الخدمات السياحية المقدمة كما سيساهم في الرفع من مستواها نتيجة للمنافسة .

[1] - خالدي خديجة ، أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2 ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2002 ، ص 89 .

- سيساهم تحرير قطاع الخدمات السياحية وفتحه أمام المستثمرين الأجانب في توفير الخدمات بكميات كبيرة وبنوعية جيدة نتيجة للمنافسة الدولية ، والتي ستعمل لا محالة على نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة التي تملكها في هذا المجال وهو ما سيؤدي إلى تطوير هذا القطاع وهو ما سينعكس إيجابا على القطاعات الإقتصادية الأخرى .
- إن من أهم بنود الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات شفافية الأنظمة وضرورة إنشاء مراكز للمعلومات وهو ما سيساهم في إستقرار سوق الخدمات من جهة كما سيزيد من كفاءة وتطوير المنشآت السياحية المحلية من جهة أخرى .
- نظرا لإرتباط قطاع السياحية بالعديد من القطاعات الإقتصادية الأخرى فإن تحرير هذه القطاعات خاصة القطاع المالي والإتصالات والبناء والخدمات العقارية سيساهم في زيادة ونمو عرض القطاع السياحي .
- من المتوقع أن تعمل إتفاقية الجاتس على إزالة كل العوائق والحواجز التي تقف أمام تجارة الخدمات وهو ما سيساهم في الرفع من معدلات النمو في قطاع السياحية كما سيزيد من تركيز الشركات السياحية على جودة الخدمات المقدمة .
- سيؤدي تحرير تجارة الخدمات إلى زيادة التكتل والإندماج في قطاعات السياحة العالمية وهو ما سيخلق نوعا من التكامل في توزيع كل من خدمات السفر وفي قطاع الفنادق الأمر الذي سيساهم في زيادة حدة المنافسة لدى المنتجين المحليين.

3.1.1.3. الآثار الإيجابية المنتظرة على قطاع التأمين:

لقد شهدت الجزائر سنة 1995 صدور القانون رقم 95 / 07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات ، والذي نصت بنوده على ضرورة تحرير نشاط التأمين في الجزائر وإلغاء إحتكار الدولة لهذا النشاط ، وهو إجراء سعت من خلاله الجزائر إلى فتح السوق الوطنية أمام المنافسة الأجنبية من أجل ترقية ورفع مستوى الخدمات المقدمة وكذا العمل على تطوير فروع نشاط التأمين ، كما فتح القانون الجديد المجال أمام الوسطاء سواء كانوا وكلاء عامون أو سماسرة للدخول في نشاط التأمين وهو ما إعتبر نقطة تحول مهمة في جملة الإصلاحات التي جاء بها هذا القانون للنهوض بقطاع التأمين وكذا المساهمة في رفع وتحسين نوعية الخدمات المقدمة ، كما منح هذا القانون الحق في إنشاء شركات تأمين خاصة

وعامة في شكل شركات مساهمة إضافة إلى الشركات الأخرى التي كانت تمارس نشاط التأمين قبل صدور هذا القانون ، وتبقى هذه الإصلاحات على الرغم من أهميتها غير كافية بالنظر إلى التحديات التي ستواجهها الجزائر نتيجة الإنضمام المرتقب لها إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن حجم الآثار الإيجابية المنتظرة من هذا الإنضمام على نشاط التأمين في الجزائر ؟ .

- سيساهم فتح قطاع التأمين وتحريره في الرفع من حجم أقساط التأمين نتيجة للمستوى الرفيع للخدمات المقدمة من شركات التأمين الأجنبية ، وكذا للثقة التي تملكها هذه الأخيرة لدى المؤمنين المحليين مقارنة بشركات التأمين المحلية .
- يعتبر التأمين مصدرا مهما من مصادر جلب العملة الصعبة وهو ما يفتح المجال للقيام بالمعاملات التجارية والمالية مع الخارج سواء تعلق الأمر بدفع الأقساط أو بحركة رؤوس الأموال وغيرها .
- من المتوقع أن يساهم نفاذ شركات التأمين الأجنبية وفروعها داخل السوق الوطنية في زيادة فرص الإستثمار المحلي ومن تحقيق زيادة في الإنتاج والقيمة المضافة للدولة.
- إن تعدد شركات التأمين بين محلية و أجنبية سيساهم في تطوير وتنويع الخدمات التأمينية التي تقدمها هذه الشركات للأشخاص ، وهو ما سيفتح المجال أمام المواطنين لتلبية مختلف إحتياجاتهم التأمينية .
- إن تحرير قطاع الخدمات خاصة قطاع التأمين يعني فتح المجال أمام الشركات الأجنبية التي تتمتع بالخبرة العالية والإمكانيات الكبيرة ، وهو ما يجعلها منافسا قويا للشركات المحلية مما يضطرها للرفع من مستواها حتى تصبح قادرة على مواجهة هذه المنافسة . [1]

4.1.1.3. الآثار الإيجابية المنتظرة على قطاع البريد والمواصلات:

أولت الجزائر في الآونة الأخيرة قطاع البريد والمواصلات أهمية كبيرة ، وهو ما كان واضحا من خلال الإصلاحات الإقتصادية وعمليات التحرير التي باشرتها في هذا المجال حتى يتلاءم مع التحولات الإقتصادية الوطنية والدولية بالنظر إلى الإنضمام

[1] - وصاف عتيقة ، آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 1999 – 2009 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2013 – 2014 ، ص 327 - 328 - 332 .

المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، بحيث سمحت للقطاع الخاص بالمشاركة فيه خاصة ما تعلق بمجال الهواتف النقالة ، والبداية كانت سنة 1999 والتي تعتبر سنة الإنطلاق التي باشرت فيها الجزائر جملة من الإصلاحات العميقة في قطاع البريد والمواصلات من خلال سن قانون جديد لتنظيم قطاع الإتصالات الصادر شهر أوت 2000 ، بحيث نص هذا القانون على إنهاء إحتكار الدولة لنشاطات البريد والمواصلات ، كما كرس الفصل بين نشاطي التنظيم وإستغلال وتسيير الشبكات وتطبيقا لذلك تم إنشاء سلطة للضبط مستقلة إداريا وماليا ، كما تم وضع متعاملين إثنين أحدهما يتكفل بالإتصالات ممثلا في " إتصالات الجزائر " وثانيهما خاص بالنشاطات البريدية والخدمات المالية البريدية ممثلة في " مؤسسة بريد الجزائر "، كما تم شهر أوت 2001 فتح سوق الإتصالات للمنافسة بحيث تم بيع رخص لإقامة وإستغلال شبكة الهاتف النقال ، كما شمل التحرير فتح سوق الإتصالات للدارات الدولية سنة 2003 وكذلك للربط المحلي في المناطق الحضرية سنة 2004 ، وبهذا أصبح سوق الإتصالات مفتوحا تماما سنة 2005 ، لكن على الرغم من هذا التطور الكبير الذي عرفه قطاع البريد والمواصلات في الجزائر إلا أنه مازال يعاني من بعض الصعوبات والعراقيل التي تقف حجر عثرة أمام تقدمه ، و لعل أبرزها المشاكل المتعلقة بطريقة عرض هذه الخدمات للزبائن وكيفية تقديمها لهم وغيرها من المشاكل التي يجب على الجزائر العمل على تخطيها حتى تصبح قادرة على المنافسة.

– يلعب قطاع البريد والمواصلات اليوم دورا مهما في الإقتصاد العالمي خاصة ونحن نعيش في عصر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، وفي حال ما إذا قامت الجزائر بفتح هذا القطاع فإن ذلك يعني خلق جو من المنافسة والذي سيساهم بدوره في الرفع من مستوى الخدمات البريدية خاصة من حيث السهولة واليسر وعدم التأخر في تقديمها للزبائن .

– من المتوقع أن يكون المستهلك الجزائري هو المستفيد الأول من هذا الإنفتاح نتيجة تعدد وتنوع الخدمات المقدمة ، بحيث سيفتح له المجال أمام إنتقاء الخدمة بنوعية جيدة وبأقل الأسعار الممكنة .

- إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وإلتزامها بالقوانين التي تنص عليها في بنودها يدفعها إلى الرفع من مستوى أداء الموظفين لديها في هذا القطاع ، بحيث تصبح مجبرة على الرفع من مستواهم حتى يتناسب مع المعايير الدولية المعمول بها وكذا مستوى الخدمات المتوقعة من طرف الزبائن .

- إن تحرير قطاع البريد والمواصلات يعني فتح المجال أمام المستثمرين للإستثمار فيه ، وبالتالي إعطاءهم الفرصة لتقديم أفضل الخدمات الممكنة ، وفي حال حدوثه فإن ذلك يعني مساهمتها الكبيرة في تغطية الطلب المتزايد على هذا النوع من الخدمات ، علما أن هذه الأخيرة تتطلب مستوى عال من الخدمة ووسائل وخبرات مؤهلة لتقديمها .

- من الآثار الإيجابية المنتظرة من فتح قطاع المواصلات خاصة ما تعلق بخطوط الهاتف هو القضاء أو التخفيف على أقل تقدير من حجم المساوئ المسجلة في هذا القطاع ، والتي نذكر منها على سبيل المثال ضعف الخدمات المقدمة سواء ما تعلق بظاهرة الإزدحام على مستوى الخطوط ، أو رداءة المكالمات ، أو ضعف شبكة الاتصالات ، أو إرتفاع تكلفة الإتصال خاصة إذا كانت خارج حدود الوطن وغيرها من النقائص التي من المتوقع أن تختفي أو تقل بالنظر إلى المنافسة التي ستفرضها الشركات الأجنبية.

4.1.1. الآثار الإيجابية المنتظرة على تشجيع وزيادة الإستثمارات الأجنبية:

تلعب الإستثمارات الأجنبية في الآونة الأخيرة دورا مهما في الإقتصاد العالمي ، خاصة بعدما أصبحت هذه الأخيرة تعتبر من أهم مصادر تمويل الإستثمارات في الدول خاصة النامية منها والتي تمر بمرحلة إنتقالية من إقتصاد مغلق إلى إقتصاد السوق كالجزائر مثلا ، والتي تفطنت للأهمية التي تمثلها هذه الإستثمارات والمساهمة الكبيرة التي ستوفرها لها من أجل النهوض بإقتصادها ، هذا ما دفعها ومع بداية التسعينات إلى العمل على تشجيع الإستثمار وجلب المستثمرين وهو ما كان واضحا في الهيئات والتشريعات الصادرة في تلك الفترة ، والبداية كانت بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وترقية الإستثمارات في الجزائر بتاريخ 17 / 10 / 1993 ، إضافة إلى سنها لجملة من القوانين والتشريعات الرامية إلى تسهيل عملية الإستثمار في الجزائر ، لكن على الرغم من كل هذه الجهود إلا أن النتائج جاءت

على عكس التوقعات بحيث تم تسجيل عزوف لدى الشركات الأجنبية عن الإستثمار في الجزائر بإستثناء قطاع المحروقات ، هذا الوضع دفع بالجزائر إلى إعادة تعديل بعض التشريعات والنصوص المتعلقة بالإستثمار والتي تمحورت في مجملها حول تحسين مناخ الإستثمار وآليات عمله في الجزائر ، بحيث تم تقديم العديد من الحوافز والتسهيلات التي تعمل على إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، إلا أن عملية الإستثمار الأجنبي تبقى مجرد عملية نشاط إقتصادي قد يترتب عليها آثار سلبية وأخرى إيجابية وهو ما يحتم على الجزائر التعامل معها بحذر شديد حتى تستطيع تحقيق النتائج الإيجابية المرجوة منها والمتمثلة في تحسين الوضع الإقتصادي والدفع بعجلة التنمية الداخلية ، وكذا العمل على التخفيف من النتائج السلبية التي من أبرزها إحتكارها لبعض القطاعات الحساسة في الإقتصاد الوطني ، إلى جانب القضاء على بعض الصناعات الناشئة والضرورية للنهوض بالإقتصاد الوطني وضمان إستقلاليته.

- إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة معناه إلغاء كافة القيود على الإستثمارت الأجنبية ، وبالتالي تشجيع وتسهيل دخول هذه الإستثمارات إلى الجزائر وجذب أكبر قدر ممكن من المستثمرين الأجانب للإستثمار في الجزائر.
- إن جلب إستثمارات حديثة للإقتصاد الوطني سيساهم في تحسين وتطوير الجهاز الإنتاجي للمؤسسات الصناعية لأنه سيجلب تقنيات حديثة سيتم إعتمادها في عملية الإنتاج ، كما سيساهم في خلق مجالات إنتاج جديدة إلى جانب فتح مناصب شغل جديدة و ما ينجر عنه من تخفيض في معدل البطالة .
- إزالة القيود عن الإستثمارات الأجنبية سيفتح المجال واسعا أمام الشراكة الأجنبية ومن ثم الإستفادة من الخبرة الأجنبية في مختلف المجالات ، وكمثال على ذلك نجد صناعة الحديد والصلب في الجزائر، بحيث تتوفر على أكبر مركب للحديد والصلب على المستوى الإفريقي وهو مركب الحجار والذي على الرغم من إمكانياته الكبيرة إلى أن طاقة إستخدامه لا تتجاوز نسبتها 25 %، إذن فهي شراكة ستؤدي إلى تطوير الجهاز الإنتاجي من جهة ، ومن جهة أخرى ستساهم في تطوير مناخ الإستثمار في الجزائر وجعله أكثر شفافية ووضوح ذلك لأن إتفاق الشراكة يفرض على الدولة إلتزام الشفافية في التسيير وهو ما سيحمي القطاع العام لا محالة من سوء التسيير ، كما أن ضغط المنافسة سيفرض على المؤسسات الجزائرية والشريك الجزائري خاصة رفع مستواه وأداءه الإنتاجي ،

ويدفعه لتقديم منتوجات تتطابق مع المعايير الدولية والتي تأهله للحصول على شهادات عالمية معترف بها كشهادة الإيزو للجودة. [1]

- لعل من أهم الأسباب التي يمكنها أن تفسر سبب تغير نظرة العديد من الدول خاصة النامية منها ، والتي يمر إقتصادها بمرحلة إنتقالية كالجزائر مثلا إتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر هو إعتقاد تلك الدول بأن ذلك النوع من الإستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا إليها ، علما أن هذا النقل التكنولوجي لن يقتصر على تحسين العمليات الإنتاجية فقط ، بل يمتد ليشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية وحتى التسويقية ، وذلك بالإعتماد على جملة من الوسائل المختلفة مثل بيع التكنولوجيا أو إتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية.
- كذلك من النتائج الإيجابية المسجلة للإستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة زيادة الكفاءة لدى الشركات المحلية عن طريق منح التراخيص والمساعدات الفنية ، كما يتوقع أن يكون لهذا التدفق التكنولوجي أثرا إنتشاريا في حال نجاح هذه الشركات الأجنبية في تحقيق نتائج إيجابية للشركات الإقتصادية المحلية تتجاوز ما كان متوقعا ، وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن تحقيق هذه النتائج الإيجابية مرهون بالخصائص المختلفة لكل من الدولة المضيفة والصناعة المستقبلة، بحيث أن مناخ المنافسة المتزايد يؤدي إلى مستويات أعلى من الإستثمارات المحلية في رأس المال الثابت والتعليم ، كما أن البيئة التي تفرض قيودا أقل على الشركات الأجنبية المستثمرة ستساهم في توسيع عمليات نقل التكنولوجيا . [2]

5.1.1. الآثار الإيجابية المنتظرة على الرسوم الجمركية:

تحتل التعريفة الجمركية أهمية بالغة في الإقتصاد الوطني بإعتبارها الوسيلة الوحيدة التي تعتمد عليها الجزائر لحماية إقتصادها من المنافسة الأجنبية خاصة بعد الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها خلال فترة الثمانينات وتبنيها لإقتصاد السوق ، وفي حال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن ذلك يعني قبول كل النصوص الواردة في إتفاقياتها التي تتضمن تخفيض و إلغاء كافة الرسوم الجمركية التي تقف عائقا أمام حرية التبادل التجاري ، والذي حددت نسبته بالنسبة للدول النامية ب 24 % على أن

[1] - ناصر دادي عدون وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 153 .
[2] - زيدان محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 136 – 137 .

يتم هذا التخفيض تدريجيا خلال 10 سنوات ، ولأن الجزائر تسعى جاهدة للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإننا نجد أنها قامت بجملة من الإصلاحات التي مست النظام الجمركي الجزائري ، بحيث عملت على مراجعة قانون التعريفة الجمركية لتسهيل عملية التفاوض بالنظر إلى الدور الفعال الذي تلعبه في المبادلات التجارية، وكذا أهميتها في تسهيل عملية الإندماج في الإقتصاد العالمي ، وفي هذا الصدد نجد أن الجزائر عملت على تكييف نظامها الجمركي حتى يتناسب مع نصوص وإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، بحيث إنتقلت من نسبة تعريفة جمركية قصوى مطبقة سنة 1986 قدرت ب 125 % إلى نسبة 45 % سنة 2000 ، لتعيد وفي سنة 2001 النظر في هيكل التعريفة الجمركية وقامت بإصدار الأمر رقم 01 – 02 والذي حمل عدة تعديلات عملت في مجملها على تقليص عدد المعدلات من جهة وخفض قيمتها من جهة أخرى ، وفي هذا الإطار تم تخفيض القيمة القصوى للرسوم الجمركية إلى 30 % بعدما كانت 45 % وعلى هذا الأساس تم تحديد نسب جديدة تمثلت في 5 % للمواد الأولية ومواد التجهيز ، 15 % للمنتجات المصنعة ، و30 % للسلع الإستهلاكية ، كما تم إلغاء التعريفة الجمركية المفروضة من طرف الجمارك الجزائرية وتعويضها بالرسوم الجمركية ذات المفعول المماثل بمعدل 60 % ، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بحيث شهدت سنة 2004 صدور الأمر رقم 03 - 04 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات إستيراد البضائع وتصديرها، بحيث نص هذا الأمر على أن كل عمليات تصدير وإستيراد المواد تتم بكل حرية و بدون أي قيد ، علما أن هذا الأمر قد إستثنى من مجال تطبيقه عمليات إستيراد وتصدير المواد التي تخل بالأمن والنظام وبالأخلاق العامة ، وبهذا نجد أن الجزائر حاولت من خلال كل هذه الإصلاحات تكييف نظامها الجمركي مع ما هو معمول به في إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، خاصة إذا علمنا أن التعريفة الجمركية تساهم بشكل مباشر إلى جانب عائدات البترول في توفير السيولة اللازمة التي يحتاجها الإقتصاد الوطني لتمويل المشاريع ، هذه الأهمية التي تحتلها تجعلنا نتساءل عن الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية ، خاصة وأن هذه الأخيرة أعطت أهمية كبيرة للرسوم الجمركية وقامت بوضع إتفاقية خاصة لتنظيمها ، وبالنظر إلى هذه المكانة التي

تحتلها في الإقتصاد الوطني سنحاول تسليط الضوء على أهم الآثار الإيجابية المنتظرة من هذا الإتفاق .

- لقد شهد موضوع التعريفات الجمركية تطورات كبيرة مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بحيث تم في هذا الصدد التوصل إلى إتفاق يقضي بتحويل كافة القيود الكمية إلى رسوم جمركية ، كما تم الإتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 36 % لمدة 6 سنوات ، وفي حال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ولأنها دولة نامية فإنها ستستفيد من تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة تصل إلى 24 % فقط ولمدة 10 سنوات بدلا من 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، وتجدر الإشارة إلى أن نسب التخفيض ستكون من إجمالي تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات الفلاحية ككل وليس بالضرورة لكل شريحة جمركية ، ولتفادي سوء إستعمال هذه النسبة تم تحديد الحد الأدنى للخفض بالنسبة لكل تعريفة، بحيث لا يجب أن يقل عن 15 % بالنسبة للدول المتقدمة و 10 % بالنسبة للدول النامية.
- في حال إلتزام كافة الدول الأعضاء بإلغاء كل القيود الفنية على الواردات الفلاحية وكذا تخفيض القيود الجمركية طبقا للنسب والفترات الزمنية المحددة ، فإن هذا التقيد سيمنح الجزائر المزيد من الفرص للصادرات الزراعية الجزائرية سواء من حيث الوصول إلى أسواق كان من الصعب الوصول إليها من قبل ، أو التوسع في الصادرات الزراعية للأسواق التقليدية والتي كانت تضع قيودا تحد من حجم هذه الصادرات قبل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- كذلك من الآثار الإيجابية المنتظرة حال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تحديث وتطوير جهاز الجمارك الجزائرية ، خاصة ما تعلق بتسريع الإجراءات الجمركية والتي تمتاز بالتعقيد وطول مدتها وهو ما يتسب في عرقلة حركة السلع خاصة إذا علمنا أن الفترة المحددة لجمركة سلعة معينة هي ما بين 16 إلى 35 يوم كحد أقصى ، في الوقت الذي نجدها في الجزائر تتجاوز هذه المدة بكثير في غالب الأحيان ، وإذا ما حاولنا مقارنتها مع المغرب فإننا نجد أنها لا تتجاوز 3 أيام فقط في حين أنها وفي الصين تتراوح ما بين 5 أيام إلى 12 يوم على أقصى تقدير ، وأمام هذا الوضع فإن الجمارك الجزائرية مطالبة بتحسين أوضاعها في حال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، بحيث تصبح مجبرة على تسهيل

الإجراءات الجمركية من خلال الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة كتوسيع شبكة الإعلام الآلي على مستوى المكاتب الجمركية مما سيمكنها من إتخاذ قرارات دقيقة وسريعة في نفس الوقت وهو ما سيزيد من سرعة وحركة تنقل السلع ، كما سيعود بالفائدة على الإقتصاد الوطني .[1]

- إن تخفيض الحواجز الجمركية والغير الجمركية سيؤدي إلى زيادة حجم وحركة التبادل الدولي مما يعني زيادة إنتعاش حركة ونمو حجم الإنتاج الوطني في معظم بلدان العالم من بينها الدول النامية .
- من بين النتائج الإيجابية المحققة من تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود والتعريفات الجمركية إبرام الجزائر لإتفاق يقضي بإعفاء بعض القطاعات الصناعية نهائيا من الرسوم الجمركية إبتداءا من سنة 1999 ، مما يعني دخول هذه السلع إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة دون فرض أي رسوم أو قيود جمركية عليها ، وهو ما سيمنح المنتجات الجزائرية فرصة كبيرة للتوغل في أسواق هذه الدول وفرض نفسها بقوة داخلها كمنتوج منافس للمنتوج المحلي ، كما سيساهم تخفيض التعريفات على السلع المصنعة بنسبة تصل إلى 40 % و كذا مضاعفة واردات الدول الصناعية المتقدمة من السلع الصناعية التي تدخل إلى أسواقها معفاة من الرسوم الجمركية كلها عوامل محفزة للصناعة الجزائرية لتحسين إنتاجها وزيادة تصديرها ، خاصة وأن الرسوم الجمركية ستكون منخفضة مما يعني دخول الصادرات الجزائرية بكميات أكبر مما كانت عليه قبل الإنضمام إلى أسواق الدول الصناعية.
- تخفيض الرسوم الجمركية على إحتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدي إلى تخفيض أعباء و تكاليف الإنتاج المحلي ، وكذا تخفيض معدلات التضخم الناشئ من التكلفة مما يعني إستقرار المستوى العام للأسعار وزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية عن طريق التوسع في الإنتاج النباتي والحيواني .[2]

[1] - طالبي محمد ، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس ، الجزائر ، 2009 ، ص 329 .

[2] - ناصر دادي عدون وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 155- 161 – 162 .

6.1.1. الآثار الإيجابية المنتظرة على ميزان المدفوعات:

يعتبر قرار الجزائر القاضي بإنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة واحدا من أهم الخطوات الرامية إلى مواكبة التطورات الحاصلة في الإقتصاد العالمي ومن ثمة الإندماج فيه ، والبداية كانت بالإنتقال من إقتصاد مغلق إلى إقتصاد السوق بهدف خلق بيئة إقتصادية وتجارية أكثر إنفتاحا وتحررا ، خاصة بعد إدراكها لأهمية هذا الإندماج وما سيجلبه لها من إستثمارات أجنبية إلى السوق الجزائري ،كما سيفتح لها المجال بالمقابل من أجل دخول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية وهو ما سينعكس إيجابا على ك2ميزان المدفوعات ، إلا أن تحقيق هذا الأثر الإيجابي يبقى مرهونا بقدرة المنتجات الجزائرية على الدخول إلى الأسواق الأجنبية ومن ثمة تمكنها من مواجهة نظيرتها من المنتجات الأجنبية المنافسة وكذا قدرتها على الصمود والبقاء من خلال فرض نفسها داخل هذه الأسواق ، والعمل على التأقلم ومواكبة المعايير الدولية التي تعمل بها هذه الأسواق .

في الأخير تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية هذه الجهود المبذولة من طرف الجزائر إلا أنها لم تستطع الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الأمر الذي يحتم عليها بدل المزيد من الجهد لتحقيق ذلك ، وبهذا نجد أن الحديث عن الآثار المنتظرة من هذا الإنضمام على ميزان المدفوعات سواء كان ذلك بالإيجاب أو بالسلب يفرض عليها بالضرورة العمل على تحقيق هذه الآثار الإيجابية من أجل الإستفادة من المزايا والمنح التي توفرها هذه المنظمة للدول ، ولتحقيق ذلك لابد من السعي إلى الرفع من كفاءة وقدرة القطاعات الإقتصادية وتطويرها حتى تتوافق مع المرحلة المقبلة من الإنفتاح والتحرر التي تنتظر الجزائر.

- من المتوقع أن يساهم إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في الرفع من نسبة المبادلات التجارية الجزائرية مع العالم الخارجي ، خاصة إذا علمنا أن نسبة صادرات الجزائر مع الإتحاد الأوروبي خلال السداسي الأول من سنة 2015 قد وصلت إلى 49.37 % أما الواردات فقد سجلت خلال نفس السنة ما نسبته 73.39 % ، هذه النسب المعتبرة تبين حجم المبادلات التجارية القائمة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والتي يمكن إرجاعها إلى العلاقة التي تجمع الإقتصاد الجزائري بإقتصاد الإتحاد

الأوروبي والتي عمل إتفاق الشراكة الأورومتوسطية على تقويتها وزيادة الترابط بينهما ، إلا أنه على الرغم من ذلك تبقى نسب كبيرة ولا تخدم مصالح الإقتصاد الوطني الذي هو في أمس الحاجة إلى تقوية علاقاته مع دول أخرى حتى يستطيع توسيع نطاق مبادلاته ومن ثمة التنويع فيها لضمان إنفتاح أفضل للإقتصاد الجزائري على الإقتصاد العالمي ، وهو ما سيمنحه لها الإنضمام بحيث سيتم وفي إطار المنظمة العالمية للتجارة السماح للسلع والمنتجات الوطنية من النفاذ بسهولة إلى الأسواق العالمية ، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الصادرات الجزائرية إلى الخارج ومن ثم تحقيق فوائض في الميزان التجاري.

- في حال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن ذلك سيضع المنتوج الوطني في مواجهة مباشرة مع المنتجات الأجنبية ، هذا ما سيضعه والمؤسسات المنتجة له أمام حتمية تحسين منتجاتها حتى تستطيع مضاهاة المنتجات الأجنبية التي تتفوق عليها من حيث الجودة والسعر ،كما سيضع المنتج الجزائري أمام حتمية التأقلم والرفع من مستواه حتى يتمكن من الدخول في الأسواق العالمية وفرض نفسه كمنافس قوي أويتم القضاء عليه ، وتجدر الإشارة إلى أن المحروقات تمثل نسبة مرتفعة من الصادرات الجزائرية تصل إلى 93.96 % من إجمالي الصادرات هذا ما سيضع الجزائر أمام تحدي حقيقي للعمل على البدء في تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات ، والتي تمثل ما نسبته 6.04 % وهي نسبة ضئيلة يجب على الجزائر الرفع منها لبناء إقتصاد قوي بعيدا عن تغيرات أسعار النفط ، وهو ما سيساهم في ثبات و إستقرار الميزان التجاري على المدى البعيد.
- كذلك من الآثار الإيجابية المنتظرة على ميزان المدفوعات تحقيق عوائد مالية معتبرة من جراء إلتزام الجزائر وفي حال إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة بإتفاقيات حقوق الملكية الفكرية ، ذلك لأن حرصها على تطبيقها ومحافظتها على المنتجات الأدبية والفكرية بكل أنواعها سيساهم في زيادة نسبة الإختراعات والإبتكارات مما سيشكل ميزة مشجعة وجالبة للمستثمرين الأجانب الذين سيحققون أرباحا ستعود بالإيجاب على ميزان المدفوعات. [1]

[1] - جميلة الجوزي ، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث ، العدد 11 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2012 ، ص 10 .

- إن تحرير التجارة العالمية سيساهم في زيادة نمو الإقتصاد العالمي و إقتصاد الدول المتقدمة بصفة خاصة ، وهو ما سينعكس إيجابا سواء على الدول النامية أو السائرة في طريق النمو نتيجة زيادة طلب الدول الصناعية الكبرى على صادرات الدول النامية من المواد الأولية خاصة على صادراتها من المحروقات وهو ما قد يعود بالفائدة على الدول النفطية كالجزائر مثلا والتي يعتبر إقتصدها إقتصادا ريعيا بإمتياز بالنظر إلى حجم الصادرات النفطية التي تعتمد عليها لتمويل إقتصادها .[1]

7.1.1. الآثار الإيجابية المنتظرة من تطبيق إتفاقية حقوق الملكية الفكرية:

إن الحديث عن الآثار المنتظرة من تطبيق إتفاقية حقوق الملكية الفكرية يدفعنا لإعطاء تعريف لها ، فالمنظمة العالمية للتجارة تعرفها على أنها الحقوق التي تعطى للبشر على منتجات إبداعاتهم الفكرية ، وغالبا ما تعطى للمبدع حقوق شاملة على إستخدام منتجات إبداعه لمدة زمنية محددة ، وبصفة عامة تقسم حقوق الملكية الفكرية إلى قسمين رئيسيين الأولى تعرف بإسم حقوق الطبع والنسخ وتعطى لمؤلفي الأعمال الأدبية كالكتب وغيرها من الأعمال المكتوبة ، ومؤلفي الأعمال الفنية كالتأليف الموسيقي ، والفن التشكيلي ، وفن الخط وبرامج الكمبيوتر والأفلام ، وحقوق أخرى تعرف بحقوق الأداء تمنح للمبدعين كالموسيقيين والمطربين والممثلين ، ومنتجي الأسطوانات والشرائط المسجلة والمنظمات الإذاعية ، والهدف الرئيسي من حماية حقوق الطبع والحقوق الأخرى المماثلة أو المرتبطة بها هو تشجيع الإبداع ومكافأة المبدع ، أما القسم الثاني فهو المتعلق بحماية الملكية الصناعية بحيث يتم فيه حماية العلامات التجارية والمؤثرات الجغرافية والتي يقصد بها حماية السلعة المنتجة في مكان محدد عندما يكون لهذا المكان تأثير على نوعية السلعة المنتجة ، وتكون هذه الحماية موجهة إلى براءات الإختراع والتصميم الصناعي والعلامات التجارية بهدف تحفيز الإبتكار والتصميم والإبداع والتكنولوجيا ، وهي المجالات التي تتضمنها إتفاقية منظمة التجارة العالمية " إتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة " أو ما تعرف إختصارا بـ " التريبس " .[2]

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الغير أعضاء في منظمة التجارة العالمية وتسعى للحصول على العضوية فيها ستكون مجبرة على الموافقة على هذه الإتفاقات كما أنها

[1] - ناصر دادي عدون وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 154 .
[2] - لمزيد من الإطلاع أنظر في موقع المنظمة العالمية للتجارة : . https://www.wto.org

ستكون مطالبة بتعديل قوانينها الداخلية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية ، وفي هذا السياق نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية مارست ضغوطا كبيرة على الصين من أجل إدخال بعض التعديلات على قوانين حماية الملكية الفكرية فيها ، وهو ما عملت على تجسيده فيما بعد بحيث قامت ببعض التعديلات الجذرية في قوانينها المرتبطة بحماية الملكية الفكرية خاصة ما تعلق بحقوق النسخ والطبع والتي كانت تجارة رائجة في الصين ، وقد حظيت الصين بالعضوية في المنظمة العالمية للتجارة سنة 2002 بعد مفاوضات دامت 15 سنة ، وأمام هذه الضغوط الممارسة من جانب الدول المتقدمة سعت الدول النامية للحصول على معاملة تفضيلية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية نظرا لتأخرها التكنولوجي وكذا حاجتها الملحة لإستيراد التكنولوجيا والمعارف الفنية لرفع معدلات التنمية فيها وزيادة قدراتها التنافسية، وقد إستطاعت هذه الدول أن تحصل على فترة تأجيل لتنفيذ الإتفاقات في مجال حقوق الملكية الفكرية لمدة 5 سنوات أما الدول المتقدمة فقد حددت بأربعة سنوات فقط ، وبمجرد إقرار إتفاق مراكش وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 طبقت كل هذه الإتفاقات على الدول التي إنضمت لمنظمة التجارة العالمية دون أي تأجيل ، ومع التطور العلمي والتكنولوجي الذي أصبح يشهده العالم اليوم وبالنظر إلى عمليات القرصنة التي أصبحت تلاقيها هذه المنتجات الفكرية على إختلافها برزت معها أهمية حمايتها ومن ثمة أهمية إتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ، والتي سعت الدول النامية والسائرة في طريق النمو من جهتها للحصول على معاملة تفضيلية فيها لتأخرها التكنولوجي وحاجتها لإستيراد التكنولوجيا والمعارف الفنية لرفع معدلات التنمية فيها وزيادة قدراتها التنافسية في هذا المجال ، وفي هذا الإطار وتحسبا لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أدخل المشرع الجزائري تعديلات هامة تتماشى وأحكام إتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ، بحيث تم وضع قوانين لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والتي صدرت في 06 مارس 1997 ، وبهذا تكون قد عوضت الأمر رقم 73 - 14 المؤرخ في 03 أفريل 1973 المتعلق بحقوق المؤلف ، لتقوم فيما بعد الجزائر بإيداع مذكرتها لدى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1996. [1]

[1] - العربي بن حجار ميلود ، مقالة بعنوان تشريعات الملكية الفكرية في حقل حماية البرمجيات بالجزائر ، نشر في مجلة cybraians journal دورية إلكترونية محكمة متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات ، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية ، جامعة وهران ، الجزائر ، سبتمبر 2011 ، أو أنظر في الموقع . w.w.w.journalcybraians.org

وتجدر الإشارة إلى أن إتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة تحمي إضافة إلى ما سبق برامج الحاسوب وقواعد البيانات وفقا للمادة 10 منها ، بحيث عملت على إدراجها ضمن مصنفات الملكية الأدبية بالنظر إلى التطور التكنولوجي الكبير الذي أصبح يشهده العالم اليوم في هذا المجال والثورة المعلوماتية التي أصبحنا نعرفها ، وكذا تنامي في المقابل عمليات القرصنة التي أصبحت تهدد هذه البرامج والبيانات ، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل عملت إلى جانب ذلك على إدخال جملة من التعديلات الأخرى كان أهمها إستخدام طريقة الإحالة المقررة في إتفاقية جنيف للمعاهدات ، كما أجرت تعديلا فعليا على المصنفات محل الحماية المقررة في إتفاقية بيرن ، إضافة إلى تنظيمها للحقوق المجاورة لحقوق المؤلف والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصميمات الصناعية وبراءات الإختراع والدوائر المتكاملة والأسرار التجارية والممارسات غير التنافسية في الرخص ، وكلها تعديلات من شأنها أن تساهم في حماية الإبداعات والمبدعين على حد سواء .

- إن أول أثر إيجابي يمكن ملاحظته عند الحديث عن إتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة هو تمكين هذه الأخيرة الدول النامية والسائرة في طريق النمو من نقل التطور العلمي والتكنولوجي إليها ، بحيث ترى أغلب الدول أن في حمايتها لبراءات الإختراع وحمايتها لحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة تلعب دورا مهما في تحقيق هذا التقدم التكنولوجي كما تساهم وبصورة مباشرة في خلق تنمية وطنية إجتماعية وإقتصادية على حد سواء ، كما ترى فيه وسيلة مهمة لخلق الثروة نتيجة الإستفادة من الخبرات والإختراعات والتطورات التكنولوجية الحاصلة ، وهو ما يفسر سبب تبنيها لأنظمة خاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الإختراع وكذا توقيعها على الإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف ، وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق هذا التقدم والتنمية يتطلب وضع سياسات وإستراتيجيات شاملة من شأنها خلق جو من المنافسة والديناميكية والتي من خلالها يتم النهوض وتطوير هذا المجال في الجزائر ، ولعل أهم هذه الإستراتيجيات وضع برامج خاصة تعمل على تكوين العنصر البشري وتطوير مهاراته ، إضافة إلى العمل على تحرير التجارة الخارجية من القيود المفروضة عليها وكذا تشجيع الإستثمار بتقديم تسهيلات لجلب أكبر قدر ممكن من المستثمرين إليها ، ليبقى عليها في الأخير العمل على تعزيز وتقوية قدراتها التفاوضية لضمان مشاركة فعالة ومؤثرة في المفاوضات من خلال تنظيم مواقفها على الصعيدين الإقليمي والدولي ، وهو أمر ممكن حدوثه بالنظر إلى تجربة

الدول النامية والسائرة في طريق النمو في الإجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد بالدوحة سنة 2001 ، والذي أكد بوضوح أن تظافر جهود هذه الدول مجتمعة مكنها من الحصول على تنازلات معتبرة .

- إن الإعتقاد بأن توقيع الجزائر على إتفاقية الملكية الفكرية سيمكنها من جلب الإستثمارات الأجنبية بشكل كبير هو إعتقاد صحيح و حقيقة مؤكدة ، لكنه مرهون بتوفر جملة من الشروط أهمها إحترام الجزائر لبنود هذه الإتفاقية وتقيدها بها والعمل على تطبيقها على أرض الواقع بشكل فعلي ، ذلك لأنه لوحظ أن الدول التي تحترم فيها حقوق الملكية الفكرية تعرف توجه كبيرا إليها من طرف المستثمرين فهم يرون في تلك الحماية ضمانا لإستثماراتهم ، وبهذا تصبح ميزة تستطيع الجزائر من خلالها جلب الإستثمارات الأجنبية والإستفادة منها لتطوير والنهوض بالإقتصاد ، ولعل التجربة الماليزية هي أبرز مثال يمكن ذكره في هذا السياق بحيث نجد أنها ومن خلال إقرارها لقانون تشجيع الإستثمار الصادر سنة 1984 ، والذي حمل في مضمونه جملة من الحوافز المتنوعة والمشجعة لجذب المستثمرين الأجانب كان أبرزها تحرير التعليمات والقيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات ، بحيث نص القانون على السماح للشركات الأجنبية بالإستحواذ على ما نسبته 100 % من حقوق الملكية في شركاتهم في حال تصديرهم لما نسبته 80 % أو أكثر من منتجات تلك الشركات ، وحصولهم ما بين 51 % – 79 % من حقوق الملكية في شركاتهم في حال تصديرهم لما نسبته 51 % – 79 % من منتجاتهم ، أما الشركات التي تستطيع تصدير ما بين 20 % — 50 % من منتجاتها فإن القانون يسمح لها بتملك ما نسبته 51 % من حقوق الملكية لتلك الشركة ، وأما الشركات التي تستطيع تصدير 20 % فقط أو أقل من منتجاتها فإنها تستطيع إمتلاك ما نسبته 30 % كحد أقصى من حقوق الملكية الفكرية لتلك الشركة ، هذه التعديلات التي إتخذتها الدولة الماليزية ساهمت في إعطاء دفعة قوية للصناعة الماليزية وإنعاش إقتصادها مع بداية منتصف الثمانينات بحيث ساهمت الإستثمارات الأجنبية فيه بنسبة وصلت إلى 79 % سنويا خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 1990 [1].

إن نجاح ماليزيا في إستغلال حقوق الملكية الفكرية كأداة جالبة للإستثمار الأجنبي وتحقيقها من جراء ذلك لنتائج إيجابية أعطت دفعة قوية للصناعة الماليزية التي شهدت إنتعاشا

[1] - زيدان محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 139 – 140 .

كبيرا خلال فترة الثمانيات ، هذه التجربة الناجحة تبين مدى أهمية توفير مناخ مناسب لجلب الإستثمارات ذلك لأن تحقيق هذه النتائج مرهون بتوفير جملة من الشروط التي تكون داعمة له ، ولعل أهمهما وأبرزها العمل على تنمية الكفاءات المحلية عبر تطوير وسائل التعليم والبحث والرفع من مستوى الكفاءات والمهارات ، وكذا تطوير المؤسسات والعمل على تحقيق أعلى مستويات الإنتاجية بها ، إذن توفر هذه الكفاءات شرط ضروري لضمان نقل جيد للتكنولوجيا الأجنبية سواء كانت سلع رئيسية أو تراخيص أو إستثمار مباشر ومن ثم العمل على الإستفادة منها ، هذه النتيجة الأخيرة تشير إلى أن الدول النامية نفسها تتحمل جزء من مسؤولية تخلفها التكنولوجي لعدم إقتناصها لهذه الفرص وكذا عدم توفيرها للظروف الملائمة للإستفادة منها وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسة قام بها صندوق النقد الدولي سنة 1981 بحيث جاء فيها : " إن البلد الذي لا يملك القدرة على إجراء الأبحاث بنفسه لا يستفيد إلا قليلا جدا من الأبحاث التي تجري في أماكن أخرى ، وإن قدرة بلد نام على العرض والإستعارة والتكييف في مجال المعرفة العلمية والتكنولوجيا تتطلب في الأساس نفس الكفاءات البحثية المطلوبة لإنتاج تكنولوجيا جديدة ، ورغم ذلك ثمة القليل من الأنظمة الوطنية التي طورت حتى الآن القدرات الإدارية والتكنولوجية التي تتيح لها أن تستوعب وتتبنى بشكل فعال المعرفة العلمية والتكنولوجيا اللتين تتيسران لها من خلال العمل في المراكز الدولية ومؤسسات البحث في البلدان المتقدمة " ، إذن هذه النتيجة التي خلصت إليها الدراسة تفيد بأنه من أجل تحقيق إستغلال و نقل جيد للتكنولوجيا الدولية من الدول المتقدمة إلى النامية والسائرة في طريق النمو وتسخيرها والعمل على الإفادة منها في جهود التنمية الوطنية مقترن بمستوى أنشطة البحث والتطوير في هذه الدول ، و بمدى توفر الكفاءات التكنولوجية المحلية ودرجة تقدمها ، مما يعني أن توفر التكنولوجيا الأجنبية وحده لا يكفي للتأثير في التطور التكنولوجي لأي دولة ما لم تملك هذه الأخيرة بدورها حد أدنى من القدرة المحلية على الإنتفاع بالتكنولوجيا ، ومدى قدرتها على إستيعابها وتكييفها وفقاً لظروفها المحلية ، وهي النقطة التي يجب أن تعمل الجزائر عليها من أجل ضمان تحقيق مكاسب مهمة في هذا المجال الذي أصبح السمة الغالبة لإقتصاد اليوم فالتكنولوجيا أصبحت تلعب دورا مهما في تحريك عجلة النمو والتقدم في إقتصاديات الدول.

8.1.1. الآثار الإيجابية المنتظرة على الجانب الإجتماعي :

يشغل الجانب الإجتماعي خاصة ما تعلق بمستويات الفقر والتشغيل حيزا كبيرا من الإهتمام لدى الدول والهيئات العالمية كمنظمة التجارة العالمية ، بحيث تسعى من خلال نظامها التجاري العالمي وإتفاقياتها إلى تشكيل قوة دافعة تمكنها من خلق فرص للشغل ومن ثمة مكافحة الفقر، وهو ما يمكن تجسيده في حال وجود تجارة حرة ومستقرة مما يعني توفر مناخ ملائم للنمو الإقتصادي ، فهي تشجع على التدرج في تحرير التجارة من أجل إعطاء فرصة للدول النامية كالجزائر مثلا للتكيف مع هذا الوضع الجديد ، كما ترى أن هناك عوامل أخرى خارج عن نطاقها تأثر في معدلات البطالة وهي تختلف بحسب درجة تطور أو تخلف الدول ، فمثلا تعتبر أن هذه العوامل في الدول المتقدمة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة تتطلب يدا عاملة ماهرة وذات كفاءة عالية مما يعني أن التغيرات التي تحصل على مستوى الأجور تكون بسبب التطور التكنولوجي ، إذن تشجيع المبادلات التجارية قد ساهم في التخفيف من مشكل الفقر ولعل خير دليل على ذلك ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية بحيث شهدت تلك الفترة تحريرا للتبادل التجاري الذي ساهم في إنتشال ثلاثة ملايير من البشر من حالة الفقر.

المبحث الثاني: الآثار السلبية المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن الحديث عن الآثار السلبية المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة نابع من وضعية الإقتصاد الوطني الذي يعاني من التبعية الشبة كلية لعائدات البترول ، ضف إلى ذلك الضعف والتراجع الذي تعرفه قطاعاته الإقتصادية الثلاث ، فالجزائر وفي حال إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن ذلك يعني أنها تصبح ملزمة بتطبيق كل بنود هذه الإتفاقية بمجرد التوقيع عليها ، و لعل من أهم النتائج السلبية المنتظرة من هذا جراء هذا الإنضمام إغراق السوق الوطنية بالمنتجات الأجنبية المستوردة والتي ستصبح منافسا قويا للمنتوج الوطني وقد تتسب في القضاء عليه ، ضف إلى ذلك تعرض المؤسسات الجزائرية لمنافسة قوية من نظائرها الأجنبية خاصة الناشئة منها مما قد يتسبب في القضاء عليها ، كذلك تبيني الدولة لسياسة الخوصصة والتي أدت إلى زيادة معدلات البطالة وما تخلفه من آثار إجتماعية وخيمة ، وأمام هذا الوضع فإن الجزائر مطالبة بوضع إستراتيجيات لمواجهة هذه الآثار المحتملة وأخذها بعين الإعتبار عند رسم الخريطة الإقتصادية ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآثار

تبقى مجرد تكهنات سيتم تأكيدها أو نفيها بعد إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، و فيما يلي سنحاول تسليط الضوء على أهم هذه الآثار المنتظرة في محاولة منا لفهمها والعمل على التخفيف من وطأتها أو تجنبها في حال حدوثها على الإقتصاد الوطني .

1.2. الآثار السلبية المنتظرة على القطاع الصناعي :

تمثل الآثار السلبية المنتظرة على القطاع الصناعي نقطة حساسة في الإقتصاد الوطني بالنظر إلى هشاشة وضعف النسيج الصناعي ، بحيث على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسينه وتقويته حتى يصبح قادرا على المنافسة الخارجية في حال الإنضمام ، وأمام هذا الضعف المسجل نطرح التساؤل حول مدى عمق وتأثير هذا الإنضمام على هذا القطاع ، وبمجرد تحديد هذا الأثر وتكوين صورة ولو مقربة عما سيؤول عليه حال الصناعة في حال الإنضمام فإن ذلك سيمكننا من إتخاذ التدابير الكفيلة بالحد من هذا التأثير أو التخفيف من حدته على أقل تقدير .

- إن أول أثر سلبي يمكن ملاحظته ضعف الصناعة الجزائرية وعدم قدرتها على رفع معدل تمثيلها في الناتج المحلي الخام هذا إذا ما قورنت بصناعات الدول المتقدمة ، هذا التباين ولد نوعا من الضغط لدى الدول النامية بحيث نجد أنها تعاني من تدهور في أسعار المواد الأولية وبالتالي ضعف في سيطرتها على إمكانياتها الصناعية ، فالجزائر مثلا وخلال مفاوضاتها للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تعرضت لضغط كبير فيما تعلق بالمنتجات الكيميائية والتي طلب منها تخفيض التعريفة الجمركية المطبقة عليها إلى ما نسبته 6.5 % و 5 % [1] ، فوجدت الجزائر نفسها من جراء هذا الضغط مجبرة على التنازل ، وهو تنازل في مرحلته الأولى حدث خلال مفاوضات الإنضمام وهو ما يدفعنا لطرح تساؤل عن حجم التنازلات التي ستدفعها الجزائر لحظة الإنضمام والعقوبات التي ستتحملها في حال عدم إنصياعها لإتفاقيات المنظمة.
- من المتوقع أن يؤثر إتفاق تحرير تجارة السلع المصنعة على الصناعات الناشئة في البلدان النامية ، إذ سيعرضها لمنافسة شرسة قد لا تستطيع مقاومتها بل وقد تقضي عليها تماما، وحتى في حال تطبيق إجراءات حمائية فإنها ستضطر إلى دفع رسوم جمركية

[1] - برزيق خالد ، آثار إتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول ، مذكرة لنيل الماجستير في القانون - فرع القانون الدولي العام - ، جامعة مولود معمري ، الجزائر ، 2007 – 2008 ، ص 15 .

تعويضية ناتجة عن إرتفاع طلب المستهلك الجزائري على هذه السلع الأجنبية وتفضيلها له على الرغم من إرتفاع أسعارها ، وبالتالي ستكون منافسا قويا للمنتوج الوطني الذي يفتقر للجودة والنوعية التي تمتاز بها السلع الأجنبية ، ناهيك عن التكنولوجيا العالية المعتمدة في عمليات الإنتاج والتي لا يمكن للمنتوج الوطني أن يضاهيها ، وما سيزيد من تعقيد الأمور أن هذا التحرير يعني فتح السوق الوطني أمام منتوجات 162 دولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة ، وهذا يعني إنخفاض مستوى إستهلاك المنتوج الوطني وتكبد خسائر فادحة ستفرض على المنتجين المحليين إتباع أحد الحلين التاليين : إما الصراع من أجل البقاء وتحسين المنتوج الوطني والرفع من مستواه حتى يصبح قادرا على جذب المستهلك إليه وبالتالي فرض نفسه كمنافس قوي لهذه المنتجات ، وإما التراجع بفعل المنافسة وبالتالي القضاء على الصناعات الناشئة ومحاربتها للقضاء عليها ، وبهذا تصبح الجزائر سوقا مفتوحا للسلع الأجنبية بمختلف أنواعها، ومن هنا يمكن القول أن هذا التحرير جاء لتضييق الخناق على الدول النامية بحيث ستجد نفسها أمام إلتزامات وضوابط أخرى تضمنها الإتفاق والتي ستعمل في مجملها على الحد من حرية الدول في إتخاذ إجراءات أو تبني حلول تمكنها من الخروج من هذا الوضع ، بل وستمنع من محاولة تقديم أي دعم لمنتجاتها بحجة ضرورة تطبيقها لآليات إقتصاد السوق القائم على مبدأ المنافسة ، وهذا على الرغم من وضعية المنتوج الوطني الهشة والحرجة والتي تجعله غير قادر على منافسة المنتوجات الأجنبية المفروضة عليه ، خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار مزاحمة الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات والتي تسعى دائما إلى التغلغل في إقتصادات الدول النامية لتحقيق مكاسب أكثر.

- كذلك من الآثار السلبية المحتملة لإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي نجد إتفاق النفاذ إلى الأسواق ، هذا الإتفاق الذي يبدو ظاهره أنه وضع بهدف زيادة حجم المبادلات التجارية الدولية ، إلا أن باطنه يخفي خطرا كبيرا على الدول النامية التي ستقابل سلعها بإرتفاع كبير في التعريفات الجمركية عند دخولها إلى أسواق الدول المتقدمة ، ولعل أبرز مثال على ذلك ما حدث في مارس 2002 عندما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية رسوما تراوحت ما بين 8 % و30 % على وارداتها من الفولاذ ، وهو إجراء أكد تمسك الدول المتقدمة بمبدأ الحماية التقليدية كلما تعلق الأمر بمصالحها، في الوقت الذي تفرض فيه هي عقوبات على دول أخرى تلجأ إليه حتى لو كانت

نامية أو سائرة في طريق النمو بحجة مخالفتها لقواعد المنظمة ، متجاهلة بذلك تجاوزتها المتكررة لهذه المبادئ التي عملت هي على وضعها وألزمت الدول بها ، إذن تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة سيدفع بالجزائر إلى الإستيراد أكثر فأكثر وهذا بغض النظر عن تحديد الإتفاق لسقف التخفيضات الجمركية إلا أننا نلاحظ أن الدول المتقدمة تبقى هي المسيطر والمستفيد الوحيد منه ، وبالتالي فإن هذا التخفيضات ستساهم في تراجع صادرات الجزائر .

- إن الإلغاء المتزايد للتعريفة الجمركية يمكن أن يؤثر هو الآخر على إقتصاد الجزائر خاصة صناعتها المحلية وهي النتيجة التي أثبتها دراسة أعدت في هذا المجال جاء فيها " أن تنفيذ البلدان النامية لإلتزاماتها بإزالة أو تخفيف القيود الحمائية والجمركية على وارداتها الصناعية ، والسماح بالنفاذ المطلق إلى أسواقها سيترتب عليه إضرار فادح بصناعاتها الوطنية والحديثة النشأة وقمع للتخطيط الساعي إلى إقامة الصروح الإنتاجية ، ولاشك في أن حدوث ذلك من شأنه أن يزيد من حدة أزماتها الإقتصادية ويؤخر برامجها التنموية وبالتالي تصبح سيادتها الإقتصادية أكثر هشاشة بموجب هذا الإتفاق" [1] ، وهي نتيجة تفسر النتائج السلبية المحققة في الدول التي لا تملك قاعدة صناعية كبيرة كالجزائر مثلا ، ذلك لأن تخفيض الرسوم الجمركية سيؤدي بالضرورة إلى تراجع العائدات المالية للجزائر مما قد يتسبب في عجز كبير في موازين مدفوعاتها ، وبهذا ستجد الجزائر نفسها مرة أخرى ملزمة بتنفيذ هذا الإتفاق بناءا على جداول الإلتزامات المتضمنة في هذا الإتفاق ، كما أنه سيزيد من حدة المنافسة وقوتها نتيجة إلتزامها بفتح أسواقها ، وهذا ما سيؤدي لامحالة إلى القضاء على بعض الصناعات الناشئة والتي تحتاج إلى حماية ودعم خاص لتبقى وتستمر ، وهو ما سيتسبب بدوره في زيادة معدلات البطالة نتيجة لتسريحها للعمال ، وهكذا فإن هذه الإتفاق سيعمل على محاربة كل الصناعات الناشئة والتي تملك ميزة نسبية فيها ، ويفتح المجال لصناعات أخرى تملك هي فيها ميزة نسبية من نوع آخر سواء كانت هذه الميزة تكنولوجية أو إقتصادية أو سياسية ، وهو ما يبعث على التساؤل عن وضع الجزائر في هذه الحالة والتي تملك صناعات حديثة النشأة لكنها تحتاج إلى دعم كبير حتى تستطيع الصمود ، وبهذا نقول أن الدول المتقدمة قد نجحت

[1] - برزيق خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص 41 .

مرة أخرى في تجاوز عقبة الميزة النسبية التي تملكها الدول النامية أو السائرة في طريق النمو والتي كانت تعول عليها كثيرا للخروج من أوضاعها الاقتصادية الصعبة.

- إن أهم أثر سلبي يمكن الإشارة إليه متعلق بطبيعة إتفاقات المنظمة العالمية للتجارة ، بحيث نجد أنها تلزم الدول الراغبة في الإنضمام إليها بتغير سياساتها التجارية وحتى منظومتها القانونية والتشريعية بما يتوافق مع مبادئها ، وهو ما يعتبر تدخلا واضحا في الشؤون الداخلية لهذه الدول على جميع الأصعدة ، في حين أنه ولوقت ليس بعيد وبالتحديد في عهد إتفاقية الجات لسنة 1947 كانت هناك قاعدة تعرف بإسم "شرط القانون الساري " ، والذي كان يسمح للأطراف المتعاقدة فيها بتطبيق قواعدها في ظل هذا القانون ، وبمعنى آخر السماح للدول بالدخول في الإتفاقية دون إجراء أي تعديل على قوانينها الداخلية حتى تلك التي لا تتلاءم مع قواعد ومبادئ إتفاقية الجات ، مما يعني المحافظة على السيادة الإقتصادية للدول كاملة .
- إستبعاد إتفاقات جولة الأورغواي من مجالات تحرير الصناعات النفطية وفي مقدمتها البترول، والذي يعتبر الممول الرئيسي للإقتصاد الجزائري بنسبة تصل إلى 93.96% حسب إحصائيات السداسي الأول من سنة 2015 [1] ، هذا الإستبعاد سيؤدي إلى إخضاع الدول النفطية كالجزائر مثلا للقيود الحمائية ولأعباء ضريبية ثقيلة من طرف الدول المتقدمة فلو تم تحرير هذه السلع فإن ذلك يعني تطوير إقتصاديات الدول المنتجة لها، إذن هذا الإستبعاد سيساهم في مضاعفة خسائر البلدان النامية المصدرة للنفط الخام ولمشتقاته ، فهي بهذا لا تستطيع تطوير هذا القطاع وبالتالي الخروج من حلقة التبعية الكاملة لعائدات البترول ، وتصبح بذلك المصدر الخاسر لموارده من النفط دون الإستفادة من عوائده خاصة بالنظر إلى المشاكل الإقتصادية التي تتخبط فيها ، ولعل أبرز مثال يمكن أن يوضح الفكرة هو فرض الدول الأوروبية سنة 1993 لضريبة الكربون على وارداتها من البترول والمقدر ب 3 دولار للبرميل الواحد كبداية فقط ، على أن ترتفع فيما بعد أي سنة 2000 لتصل إلى 10 دولارات وهو ما تسبب في خسائر مالية معتبرة لبعض الدول كالدول الخليجية على سبيل المثال من جراء هذه الضريبة المفروضة فخلال الخمس السنوت الأولى من تطبيقها وصلت هذه الخسائر إلى حوالي 75 مليار دولار ، هذا الواقع يدفعنا لطرح تساؤلات حول مدى تطبيق هذه الدول المتقدمة

[1] - لمزيد من الإطلاع أنظر في : http// : w.w.w.douane.gov.dz.

لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة خاصة مبدأ العدالة والمساواة في المعاملات التجارية مع الدول النامية أو السائرة في طريق النمو ، وكذا عن مدى دعمها ومساعدتها لتقوية إقتصادياتها حتى تكون المنافسة عادلة خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار الأهمية الإقتصادية التي يمثلها هذا المورد الإقتصادي لها ، فكيف سيكون حال الجزائر داخل المنظمة العالمية للتجارة التي لا تعترف في إتفاقياتها بهذا المورد كمنتج مهم لها ، ولا تراعي خصوصية إقتصادها كدولة نامية تحاول التكيف مع النظام العالمي الجديد ، الذي يضغط على هذه الدول بقوة ويجبرها على الدخول فيه دون أدنى إعتبار منه لنتائج هذا الإندماج على إقتصادياتها .[1]

- ضعف الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بحيث وصلت نسبة تمثليها إلى 6.04 % من إجمالي صادرات حسب إحصائيات 2015 وهو ما يعتبر نسبة ضئيلة جدا ، ضف إلى ذلك إستثناء النفط من هذا الإتفاق يزيد من تعقيد الأمور بالنظر إلى أهمية هذا المنتج الوحيد للجزائر ، وهو ما يمثل نقطة ضعف أخرى للجزائر لأنها ستضيع عليها موارد مالية هامة هي في أمس الحاجة إليها ، ولا يفوتنا أن نشير إلى عدم قدرة الجزائر على الوقوف في وجه المنافسة الدولية نتيجة إرتفاع التكاليف من جهة وتأخرها التكنولوجي وتخلفها من جهة أخرى ، وكلها عوامل تزيد من تقليص وتراجع سياستها الإقتصادية أكثر فأكثر.
- إتفاق المنسوجات والملابس هو الآخر قطاع مهم للدول النامية وللجزائر بصورة خاصة، فلطالما طالبت الدول النامية بضرورة إدراج هذا القطاع ضمن إتفاقيات الجات بعد ما كان خاضعا لإتفاقية الألياف المتعددة ، وفي حال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن مؤسساتها الموجودة في هذا القطاع ستعاني من خسائر محتملة بحكم إستيرادها لهذا المنتج ، مما يعني فتح الباب أمام المنافسة الخارجية القوية خاصة من الشركات الصينية والتايوانية والتايلاندية والتي تتميز منتجاتها بالجودة العالية ، يضاف إليها تقديمها لمنتوجات بأسعار منخفضة إذا ما قورنت بأسعار المنتوج الوطني ، وما سيزيد من تأزم الوضع أن تحرير تجارة المنسوجات سيؤدي إلى إلغاء نظام الحصص مما يعني رفع الحماية التي كانت متوفرة ، وبهذا تكون الجزائر الخاسر الأكبر من هذا الإتفاق لأنها لم تستفد من التحرير الذي حصل في القطاع بسب المنافسة السابقة الذكر ،

[1] - برزيق خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .

ولا هي أبقت نظام الحصص الذي كان يوفر لها نوعا من الحماية لقطاع المنسوجات والملابس ، لذا فهي مطالبة بالعمل على النهوض بهذا القطاع وتطويره لتفادي هذه الآثار السلبية ، وتجدر الإشارة إلا أنه لم يتم بعد الإلتزام بتحرير الحصص تدريجيا على أرض الواقع وذلك راجع إلى إرتباط مصالح الدول الكبرى بهذا القطاع ، إذن هذا الإتفاق يعمل على القضاء تدريجيا على الميزة التنافسية التي تملكها الدول النامية ومن ثمة فقدها لقدارتها التنافسية في الأسواق العالمية وهذا بالنظر إلى المنافسة الكبيرة التي يشهدها هذا القطاع من طرف دول رائدة في هذا المجال كتايوان والفلبين و تركيا وكوريا الجنوبية ودول شرق آسيا و كذا مقاطعة هونج كونج ، وهو ما يقلص من فرص نجاح هذه الدول في الأسواق العالمية ، بل وينبأ بمنافستها حتى في أسواقها الداخلية في حال إلغاء أو تخفيض إجراءات الحماية التجارية وهو ما سيعرضها للتهميش والإقصاء . [1]

- من الآثار السلبية المنتظرة على القطاع الصناعي نجد التخوف الكبير من عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على الصمود أمام هذا الإنفتاح الإقتصادي والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وهي القضية التي أثارها رئيس منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية في إحدى تصريحاته والتي قال فيها أن على الجزائر أن تكون حذرة في توجها نحو الإنفتاح الإقتصادي والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، بالنظر إلى الوضعية الإقتصادية للمؤسسات الجزائرية الهشة والضعيفة ، وهو ما يجعلها غير قادرة على المواجهة و الصمود في وجه الشركات الأجنبية التي تتميز عنها بإنتاجيتها وتنافسيتها الكبيرة و التي تتفوق بها على مؤسساتنا الجزائرية بكثير ، فهي مؤسسات متطورة تملك خبرة طويلة وتعمل ضمن ظروف إقتصادية جيدة تجعلها ذات فعالية أكثر من نظيرتها الجزائرية ، لأنها متطورة أكثر منها كما أنها تعمل ضمن ظروف إقتصادية تجعلها ذات فعالية أكثر.

إذن فهو ينادي بضرورة حماية الصناعة الوطنية خاصة الناشئة منها للمحافظة عليها وتقويتها حتى تصبح قادرة على المنافسة الخارجية ، فالإنفتاح الغير المدروس على الخارج قد تكون له نتائج سلبية وخيمة على إقتصاد الدول النامية أو السائرة في طريق النمو كالجزائر موضوع دراستنا .

[1] - برزيق خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص 47 – 49 .

وهي الحقيقة التي أكدها ها جون شنج Ha Joon Chang من جامعة كمبريدج في إحدى أعماله المتعلقة بتاريخ التطور الإقتصادي والتي نشرت في مجلة « Alternatives économiques » حيث قال: " أن عمليات التحرير سبب تدهور دول الجنوب " ، وإذا ما حاولنا التأكد من هذا القول فقد أخذنا على سبيل المثال دولتين متقدمتين هما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بحيث لاحظنا أنهما تمسكتا بتطبيق السياسة الحمائية لمدة 150 سنة لحماية صناعتها وهو إجراء كان له أثره الإيجابي على صناعتهما بحيث مكنتهما من بناء صناعة قوية أصبحت تحتل مكانة مهمة في الإقتصاد العالمي اليوم . [1]

هذا الواقع يؤكد تناقض هذه الدول وسعيها لتحقيق مصالحها غير مبالية بإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، في الوقت الذي نجدها تضغط على الدول النامية أو السائرة في طريق النمو لرفع الدعم والحماية عن صناعاتها الناشئة ، هذه المعطيات تحتم على الجزائر وضع إستراتيجيات جديدة من شأنها أن تدعم مؤسساتها الوطنية خاصة الناشئة منها لحمايتها من هذه المنافسة الشرسة المرتقبة .

2.2. الآثار السلبية المنتظرة على القطاع الفلاحي:

يحتل القطاع الفلاحي مكانة مهمة في إقتصاديات الدول بإختلاف درجة تقدمها أو تخلفها فهو مرتبط بصورة مباشرة بإستقلالها وقدرتها على فرض سيطرتها وهيمنتها في الإقتصاد العالمي، ذلك لأن إمتلاك فلاحة مزدهرة ومتنوعة يعني إكتفاء هذه الدول ذاتيا وبالتالي ضمان إستقلالها الاقتصادي.

ولأن الجزائر تسعى للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي خصصت حيزا معتبرا من بنود إتفاقياتها للمنتوجات الزراعية ، تجد نفسها مجبرة على تطوير هذا القطاع بما يخدم مصالحها من جهة ، وبما يتوافق مع إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى ، مستفيدة بذلك من المزايا والمنح التي توفرها هذه المنظمة في بعض من نصوصها للدول النامية والسائرة في طريق النمو ، مع العمل على التخفيف من حدة هذه الآثار السلبية المنتظرة جراء تطبيق هذه الإتفاقيات .

[1] - Bouzidi Abdelmadjid , Economie Algérienne Eclairages , 1 eme édition , ENAG édition , Alger , 2011 , P 389.

- إن أول أثر سلبي يمكن توقعه من جراء الإلغاء التدريجي للدعم الفلاحي المقدم للمنتجين الزراعين في الدول المتقدمة وتحرير الزراعة سيؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع الزراعية المستوردة وزيادة تكاليفها وخاصة المواد الغذائية الأساسية منها ، مما سيؤثر على الميزان التجاري سلبا ويخلق مشاكل إقتصادية و إجتماعية في الدول النامية.[1]
- من المتوقع أن يؤدي إلغاء برامج دعم المستهلكين إلى إنكماش في الطلب المحلي على السلع الغذائية نتيجة لإنخفاض القدرة الشرائية من ناحية ، وللإرتفاع النسبي في الأسعار نتيجة إلغاء برامج الدعم للمنتجين المحليين من ناحية أخرى.
- صعوبة تصدي المنتجات الزراعية الجزائرية لمنافسة نظيرتها من المنتجات الزراعية المستوردة من الخارج ، والتي تتميز بتكلفتها الأقل وبجودتها الأفضل وهو ما سيؤثر سلبا وبصورة مباشرة على منتجاتها المحلية .
- في حال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنه من المنتظر أنها ستواجه تحديا كبيرا في المجال الفلاحي ، خاصة ما تعلق بصعوبة نفاذ المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية إلى الدول المتقدمة بسب المواصفات وتدابير الصحة والصحة النباتية التي تضعها هذه الدول على الواردات من الدول النامية والتي تركز عليها كثيرا إتفاقيات المنظمة ، بحيث يلاحظ الإرتباط الوثيق لهذه الإجراءات الصحية بالتطور التكنولوجي، والذي يشهد تراجعا كبيرا في الجزائر بالنظر إلى قلة الموارد المالية الموجهة له من أجل القيام بالأبحاث اللازمة لتطوير هذا المجال، وما يثير المخاوف هو إستغلال الدول المتقدمة لهذا التأخر الذي تعاني منه الجزائر في هذا المجال وتستعمله كقيد على التجارة الجزائرية على المدى البعيد.
- إرتفاع تكلفة برامج التنمية الزراعية كنتيجة لما سيترتب على تطبيق الإتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من إرتفاع في تكلفة إستيراد التكنولوجيا و إستخدام براءات الإختراع والعلامات التجارية ، بالإضافة إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج نظرا للإرتفاع في أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي المستوردة وكذا الإرتفاع المحتمل في الأجور نتيجة إرتفاع أسعار الغذاء.
- تشكل السلع الغذائية نسبة هامة من واردات الجزائر تصل إلى الثلث أي حوالي 3 مليار دولار ، وإن تحرير التجارة بموجب إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة يتطلب رفع الدول المتقدمة لدعمها على صادراتها من المنتوجات الزراعية ، وهو ما سيؤدي إلى إرتفاع أسعار تلك السلع ، هذا الإرتفاع ستتحمل عبئه معظم البلدان المستوردة لهذه المنتوجات ، مما

[1] - ضياء مجيد الموسوي ، أسس علم الإقتصاد ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011 ، ص 361 .

يعني تسجيل خسائر سنوية قدرت بالنسبة للبلدان العربية بحوالي 5 مليار دولار ، في حين أن نصيب الجزائر من هذه الخسائر لن يقل منها عن 300 إلى 400 دولار سنويا، وهذا يعني بأن فاتورة الواردات الغذائية للجزائر سوف ترتفع بشكل محسوس مع تسجيل زيادة كبيرة في معدلات الفقر. [1]

- من النقاط السلبية الممكن ملاحظتها على إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة في المجال الزراعي هو إستغلالها من طرف بعض الدول الصناعية الكبرى كورقة ضغط تمكنها من فتح أسواق لسلعها الصناعية داخل الدول المصدرة للمنتجات الزراعية ، وهو واقع تؤكده نسبة المبادلات التجارية الدولية في المنتجات الزراعية و التي لا تمثل سوى 8 % من إجمالي المبادلات وهي نسبة ضئيلة تدفعنا للتساؤل عن الأسباب الحقيقية وراء سعي المنظمة لإزالة الحواجز التعريفية عنها ، خاصة على الدول النامية أو السائرة في طريق النمو والتي تملك ميزة تنافسية في بعض من هذه المنتجات الزراعية ، في الوقت الذي نجد فيه أن إهتمام الدول الصناعية الكبرى منصب على تجارة السلع والخدمات بحيث تبحث عن المزايا المتوفرة لها في هذا المجال لتستغلها بحيث تقوم بتبادل بعض التنازلات الخاصة بالمجال الزراعي لفائدة بعض الدول الزراعية المصدرة من الجنوب مقابل فتح أكثر لأسواق هذه الأخيرة أمام سلعها الصناعية و خدماتها المصدرة من الشمال . [2]

وبهذا يمكن القول أن الدول الصناعية الكبرى قد تفوقت على الدول الزراعية المصدرة من الجنوب ، والتي على الرغم من إمتلاكها لمزايا نسبية في بعض المنتجات الزراعية التي تصدرها على عكس الدول الصناعية الكبرى إلا أن هذه الأخيرة عرفت كيف تستغل حاجة هذه الدول لتصريف منتجاتها لتقوم هي بدورها بتصريف منتجاتها بكميات أكبر ومن ثمة تنجح في ترجيح كفة المكاسب والأرباح لصالحها على حساب الدول الزراعية المصدرة ، هذا الوضع يدفعنا للتساؤل عن حال الجزائر في حال الإنضمام والتي لا تملك

[1] - خالدي خديجة ، أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2 ، الجزائر ، 2002، ص 89 - 90 .

[2] - AIT Amara Hamid , Quel futur alimentaire pour l' Algérie ? , éditions n^0 1 , mille feuilles , Alger , 2009 , p 37.

أي ميزة تنافسية في هذا المجال ، بل على العكس من ذلك يعاني القطاع الفلاحي فيها من تراجع وعدم إكتفاءها جعلها في تبعية غذائية للخارج.

3.2. الآثار السلبية المنتظرة على قطاع الخدمات:

1.3.2. الآثار السلبية المنتظرة على قطاع الخدمات البنكية:

- إن تحرير التجارة الدولية في القطاع المالي والمصرفي يعني فتح المجال أمام البنوك الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية ، وهو إجراء من شأنه أن يتسبب في خسائر كبيرة للبنوك المحلية من جراء المنافسة الضارة ، كما أن هذا التحرير سيأثر بصورة مباشرة في السياسات الإقتصادية والنقدية بالدولة ، ومن أمثلة ذلك التخفيض من الإئتمان ومن الرقابة على النقد الأجنبي ، ليصل الأمر في نهاية المطاف إلى عرقلة نمو الصناعات الوطنية الناشئة والتي تقوم بدعمها البنوك الوطنية .
- يتطلب تحرير الخدمات المصرفية توافر إطارات مصرفية ماهرة ومؤهلة ، قادرة على كسب العميل وإنجاز العمل بأكبر كفاءة ممكنة وفي أقل وقت ممكن ، وهو ما لا يتوفر في أغلب الدول النامية خاصة الجزائر، إضافة إلى إتساع شبكة الفروع على مستوى العالم وإتساع المنافسة بين كل من البنوك المحلية والأجنبية .[1]
- قد تقوم البنوك في ظل تحرير الخدمات المصرفية بالتورط في عمليات حديثة قد لا تتفق وإحتياطات السوق المصرفية مثل المضاربات.
- ضعف قدرة البنوك في الجزائر على فتح فروع لها بالخارج ، مما يقلل من الإستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات .
- سوف يؤدي التحرير الدولي للخدمات المالية والمصرفية إلى عجز في ميزان المدفوعات نظرا لأن الدول التي لا تتمتع بميزة نسبية كبيرة في قطاع الخدمات سوف تلجأ إلى إستيراد هذه الخدمات ، وسيساعدها في ذلك التحرير الدولي لها وفتح أسواق الخدمات المحلية لإستيرادها ، مما يؤدي إلى زيادة أعباء إضافية في الجانب المدين من ميزان التجارة غير المنظورة – إستيراد الخدمات – دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة بالمقابل في الجانب الدائن تصدير الخدمات ، وينتج عنه عجز في ميزان المدفوعات .

[1] - محلوس زكية ، مرجع سبق ذكره ، ص 88 .

- من المرجح أن تقوم البنوك الأجنبية بتركيز إهتمامها وتقديم خدماتها في القطاعات المربحة فقط ، مما يعني حصرها لمجال تقديم خدماتها وعدم إيصالها إلى قطاعات أخرى ،كما أنها تستطيع العمل بناءا على سياسات مالية معنية لتأمين مصالح أصحابها بغض النظر عما إذا كانت هذه المصالح متطابقة مع المصالح الوطنية ، بل وفي غالب الأحيان ما تكون متناقضة مع أهداف وخطط التنمية الوطنية .
- إن من بين أهم الآثار السلبية المنتظرة من جراء إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وتطبيقها لإتفاقيات الجاتس تعرضها لأزمات بنكية خارجية ، نتيجة تحريرها لقطاعات الخدمات وما ينجر عنه من إنفتاح لجهازها المصرفي على العالم الخارجي .
- تعاني البنوك الجزائرية من بعض الضعف والهشاشة الناجم عن النقص في رؤوس الأموال ومحدودية وصغر حجمها وهو ما يجعلها غير قادرة على المنافسة، بحيث أنه وبمقارنة بسيطة مع البنوك الدولية الكبرى نجد أنها تقدم أكثر من 360 خدمة لعملائها ، في الوقت الذي نجد فيه أن البنوك في الدول النامية لا تقدم لعملائها أكثر من 40 خدمة بمستويات أداء خدمة ضعيفة ، في حين أن البنوك الجزائرية تقدم لعملائها خدمات أقل من تلك بكثير سواء من حيث عدد ها ومستوها وهو ما سيهدد بقاءها حال توقيع الجزائر على إتفاقية الجاتس .
- قد يؤدي تحرير الخدمات المالية والمصرفية في الجزائر إلى إضعاف سلطة البنك المركزي الجزائري والتقليل من قدرته في توجيه السياسة النقدية وضبط النشاط المصرفي ككل .
- يمكن أن يحدث فتح السوق المصرفي في الجزائر في تضخم البنية المصرفية وقد يتسبب في سوء توزيعها الجغرافي .

2.3.2. الآثار السلبية المنتظرة على قطاع السياحة:

- من الآثار السلبية المنتظرة من تحرير تجارة الخدمات في قطاع السياحة على الدول النامية إستفادة الدول الصناعية الكبرى من هذا التحرير ، بحيث يتوقع تسجيل زيادة في الدخل العالمي لهذه الدول من قطاع السياحة بحوالي 70 % نتيجة سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الإستثمارات السياحية في الدول النامية والسائرة في طريق النمو.
- قد يؤدي تحرير قطاع السياحة إلى فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب للسيطرة على هذا القطاع بالنظر إلى إمتلاكهم للكفاءة والخبرة العالية في تقديم

الخدمات السياحية ، في الوقت الذي نجد فيه أن المستثمرين المحليين يعانون من ضعف وقلة في الإمكانيات والخبرات المتوفرة لديهم مما يجعلهم غير قادرين على المنافسة وهو ما قد يتسبب في خلق نوع من السيطرة والنفوذ لدى المستمرين الأجانب على قطاع السياحة داخليا مما قد يؤدي إلى إحتكاره مستقبلا .

- تفاقم مشكل البطالة بصورة كبيرة نتيجة جلب العمالة الأجنبية من جهة نظرا لطبيعة العمل في قطاع السياحة خاصة ما تعلق بمجال الفنادق والمطاعم ، ومن جهة أخرى إستجابة لمطالب عدد من الدول بضرورة تسهيل حركة العمالة السياحية وإنتقال الأشخاص العاملين بقطاع السياحة بشكل مرن أكثر. [1]

3.3.2. الآثار السلبية المنتظرة على قطاع التأمين:

- إن دخول شركات التأمين الأجنبية إلى سوق التأمين الجزائرية سيؤدي إلى خلق وفرة في التأمين ، وهو ما قد يتسبب في حالة من الإختلال إذا ما قارنا ما بين هذه الوفرة المحتملة مع صغر سوق التأمين في الجزائر ، إذن هذه الوفرة ستجعل السيطرة في سوق التأمين في الجزائر للشركات التي تقدم خدمات ذات الجودة الرفيعة والتكلفة المنخفضة ، وهي شروط غير متوفرة لدى شركات التأمين الجزائرية التي تخضع لرقابة الدولة المباشرة حتى في تحديدها لتسعيرة خدماتها المتنوعة .
- إن فتح سوق التأمين في الجزائر أمام الشركات الأجنبية سيؤدي إلى جلب عمالة أجنبية تتميز بالكفاءة والخبرة العالية ، وهو ما سيجعلها تنافس نظيرتها المحلية وتضر بفرص إستمرارها في العمل وبالتالي تفاقم مشكل البطالة .
- إن دخول شركات التأمين الأجنبية إلى سوق التأمين الجزائري سيخلق نوعا من المنافسة الضارة بشركات التأمين الجزائرية ، بسب إمتلاك شركات التأمين الأجنبية لوسائل تقنية حديثة وإستعمالها لتكنولوجيا متطورة في هذا المجال مقارنة بشركات التأمين المحلية وهو ما سيضعها أمام منافسة غير متكافئة ستلحق ضررا كبيرا بها ، كما سيفتح المجال أمام هذه الشركات الأجنبية لإحتكار سوق التأمين في الجزائر وهو ما سينعكس سلبا على المستهلك التأميني .

[1] - وصاف عتيقة ، آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 1999 – 2009 ، مرجع سبق ذكره ، ص 329 .

- إن فتح سوق التأمين في الجزائر أمام شركات التأمين الأجنبية يعني إسناد عمليات إعادة التأمين وفقا لبرامج هذه الشركات العالمية ، بحيث تجعل من الفروع والشركات التي تنشئها في السوق المحلي مجرد منافذ لها ، فهي بذلك لا تؤدي وظيفتها المتمثلة في التأمين على المخاطر ، كما أن مقدار الأموال التي سيتم ضخها في هذه الأسواق من المتوقع أن تكون بنسب قليلة .
- من المتوقع أن تلجأ شركات التأمين الأجنبية إلى سياسة مبنية على التمركز إقلميا ، نتيجة إعتمادها على سياسة ترمي من خلالها إلى حصر الدراسات وعمليات التطوير والإبتكارات الجديدة في مناطق محددة من العالم حيث التقنية الأفضل والكلفة الأقل .
- تشجيع الفروع المحلية على تصدير النسبة الأكبر من الأقساط من خلال سياسة إعادة التأمين المعتمدة ، مما سيحول الشركات المحلية لشركات وساطة تأمين تابعة لهذه الشركات الأجنبية .

4.3.2. الآثار السلبية المنتظرة على البريد والمواصلات :

- تقضي الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة في الخدمات خاصة ما تعلق بمجال الإتصالات إلزام الدولة العضو منح موردي الخدمات الأجانب الذين سمح لهم بممارسة أنشطة خدماتية في إقليم الدولة الحق في إستخدام شبكة الإتصالات العامة وفق شروط معقولة و بدون أي تمييز بين المورد الوطني و الأجنبي ، الشيء الذي يعطي الأفضلية للمستثمر الأجنبي في هذا القطاع في حالة إمتلاكه لرأس مال كبير يسمح له بالإستثمار على نطاق واسع.
- إن أبرز ما يمكن ملاحظته على قطاع الخدمات خاصة ما تعلق بقطاع الإتصالات والمعلومات وغيرها من الخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا ، هو التطور المتسارع الذي تشهده في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية ، وبالنظر إلى هذه الأهمية الكبيرة لها نلاحظ أنها تلعب دورا هاما في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مقارنة بالدول النامية والسائرة في طريق النمو وهو ما سينعكس عليها سلبا بدرجة أكبر في حال الإنضمام.

5.3.2. الآثار السلبية المنتظرة على الإستثمارات الأجنبية :

- يعتبر موضوع الإستثمار الأجنبي واحد من المواضيع الهامة في إقتصاديات الدول ، وقد أولته المنظمة العالمية للتجارة إهتماما كبيرا بحيث خصصت له إتفاقية تعرف بإسم إتفاق إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة في محاولة منها لتنظيمه وتسييره ، بحيث منح هذا الإتفاق المستثمر الأجنبي جملة من الإمتيازات جاءت في شكل حقوق كفلها هذا الإتفاق له ، والبداية كانت بإعطاءه الحق في إستيراد كل ما يلزمه في العملية الإنتاجية بناءا على تقديراته ودون أي قيد أو شرط ، ضف إلى ذلك منحه الحرية المطلقة لتصدير منتجاته فهو غير ملزم بتخصيص حصة معينة للسوق المحلي أو للتصدير ، كما ألزم الإتفاق جميع الدول الأعضاء بإحترام مبدأ الشفافية والذي يفرض عليهم ضرورة الإعلان عن كافة إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة ، والذي يتم من خلال إخطار المنظمة العالمية للتجارة بكل التدابير والإجراءات التي تطبقها هذه الدول داخل أراضيها حتى تطلع عليها كل الدول الأعضاء ، وهو ما يعتبر تدخلا واضحا في شؤون هذه الدول فهي بهذا تضع إقتصادها تحت مجهر الشركات العملاقة التي ستعمل على إقتناص الفرص لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب على حساب مصالح هذه الدول ، وكإجراء أخير يتم إلزام كل الدول الأعضاء بإلغاء كافة الإجراءات المحظورة المتفق عليها على فترات زمنية متباينة حددت بسنتين للبلدان المتقدمة وبخمسة سنوات للبلدان النامية وسبع سنوات للدول الأقل نموا.
- كذلك من الآثار السلبية المنتظرة من إتفاق إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة نصه على مبدأ المعاملة الوطنية ، بمعنى أن يساوى بين الإستثمارات الأجنبية والمحلية وهو ما يشكل خطرا حقيقيا على هذه الأخيرة بالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة التي تملكها هذه الإستثمارات الأجنبية مقارنة بنظيرتها المحلية ، سواء كان ذلك من الجانب المالي أو التكنولوجي أو الخبرة العالية التي تملكها إضافة إلى اليد العاملة الفنية المتخصصة والمتوفرة لديها ، وكلها معطيات رجحت كفة هذه الإستثمارات أو الشركات العملاقة على حساب الأخرى وبهذا يتحول جلب الإستثمار الأجنبي إلى نهب لثروات هذه البلدان ، وبهذا نجد أن هذا الإتفاق جرد هذه الدول من حقها الشرعي في مراقبة هذه الإستثمارات الأجنبية داخل أراضيها بما يخدم مصالحها ويحقق تنميتها متجاهلة بذلك ميثاق الحقوق والواجبات الإقتصادية والذي أقر في مادته 2 / 2 " أن لكل دولة الحق في تنظيم الإستثمارات الأجنبية في نطاق ولايتها ، وممارسة السلطة عليها حسب قوانينها وأنظمتها وطبقا لأهدافها وأولوياتها

القومية ، وأن لا تكره أي دولة على إعطاء معاملة تفضيلية للإستثمارات الأجنبية " ، وأمام هذا الوضع نجد العديد من الدول كالجزائر مثلا مضطرة إلى إدخال جملة من التعديلات العميقة في تشريعاتها وقوانينها كمحاولة منها للتأقلم مع إتفاق إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة في إطار مساعي الجزائر الرامية إلى الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة . [1]

- لقد شهد تحرير التجارة الخارجية هو الآخر تغيرات هامة بالنظر إلى سعي الجزائر للإندماج في الإقتصاد العالمي وفي محاولة منها لتطبيق إتفاق إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة، كان لزاما عليها اللجوء إلى التحكيم الدولي لفض النزاعات والمشاكل التي قد تحدث بينها وبين المستثمر الأجنبي ، متجاهلة بذلك قضاءها الداخلي لحل هذه النزاعات التي تحدثت داخل ترابها ، وما زاد في تعقيد الأمور صدور الأمر قم 01 / 03 المؤرخ في 20 جويلية 2003 الخاص بتطوير الإستثمار ، والذي أقر بمبدأ التحكيم الدولي كأسلوب لتسوية الخلافات التي قد تطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية وذلك بموجب المادة 17 منه، والذي ينص على أن " يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية يكون بسب المستثمر أو بسب إجراء إتخذته الدولة الجزائرية ضده للجهات المختصة ، إلا في حالة وجود إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم أو في حالة وجود إتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى إتفاق بناءا على تحكيم خاص "، ما يلاحظ على هذه المادة أنها جاءت متزامنة مع مساعي الجزائر الرامية للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومطابقة لما تنص عليه إتفاقية إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة، لكن ما تجدر الإشارة إليه بالمقابل أن هذه المادة شكلت منحا خطيرا وثغرة قانونية حقيقية أصبحت تهدد مصالح الدولة الجزائرية خاصة ما تعلق بالإستثمارات الأجنبية ، وهو ما جعلها تعود مرة أخرى لتقييد وتقليص الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب بعد تأكدها من أن هذه الإمتيازات أصبح تشكل خطرا حقيقيا على سيادتها الإقتصادية، هذا ما دفعها لإصدار الأمر رقم 09 / 01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 والذي نصت المادة 58 منه على أنه " لا يمكن إنجاز الإستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 % على الأقل من رأس المال الإجتماعي ، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء " [2] ، وتجدر الإشارة إلى أن قاعدة 51 % / 49 % التي أقرتها الجزائر كنوع من الحماية وللمحافظة

[1] - برزيق خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص 42 – 53 .
[2] - برزيق خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 – 55 .

على سيادتها الإقتصادية قد واجهت في الآونة الأخيرة بعض الضغوط الممارسة من طرف المنظمة العالمية للتجارة للتراجع عنها بحجة أنها تعيق الإستثمار الأجنبي في الجزائر ولا تشجع المستثمرين الأجانب على الإستثمار في الجزائر وهو ما أكده وزير التجارة مصطفى بن بادة حيث قال أن من أهم الأسئلة التي تنتظر منظمة التجارة العالمية من الجزائر الإجابة عنها قضية قاعدة 51/49 بالمائة الخاصة بالإستثمار الأجنبي ، ملفتا إلى أنه يجب على الجزائر أن تقوم بجهد إضافي وأن تجيب على بعض النقاط المتعلقة بالإستثمار في قطاع الخدمات طبقا للقاعدة 49 / 51 % التي تسير الإستثمار الأجنبي في الجزائر.

- تتميز الدول والشركات الراغبة في القيام بإستثمارات أجنبية مباشرة بالقدرة المالية والتنظيمية الكبيرة وكلها إمكانيات ونفوذ تملكها و تمكنها من السيطرة والتغلغل في الإقتصاد والسيطرة عليه ، بحيث تعمل على إخضاع هذه الدول المضيفة لشروطها من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب والأرباح ، إذن هذه السيطرة ستمكنها من التأثير على حرية هذه الدول في إتخاذ قراراتها الإقتصادية وحتى السياسية .
- ما يلاحظ على هذه الإستثمارات الأجنبية المباشرة توجهها بصورة متكررة إلى موارد الطاقة والقطاعات الإستخراجية في الدول المضيفة ، بحيث تعمل على إستنزاف ثرواتها ومن ثمة تحويل أرباحها المحققة إلى بلدانها ، دون مراعاة منها لأوضاعها ومشاكل التنمية فيها ، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث للدول النامية سنة 1986 حيث وصلت نسبة الإستثمارات الأجنبية الموجهة لصناعة إستخراج النفط إلى 39 % ، أما الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات فقد وصلت النسبة فيهما على التوالي إلى 24.1 % و 26.9 % ، في الوقت الذي وصلت فيه نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في فروع أخرى من الصناعات الإستخراجية إلى 9.3 % ، نلاحظ من خلال هذا المثال أن النسبة الأكبر من الإستثمارات الأجنبية كانت موجهة إلى قطاع الصناعات الإستخراجية بالنظر إلى أهميته الكبيرة في الإقتصاد وعوائده المضمونة ، وأمام هذا الوضع يجب على الجزائر أن تفرض هي على المستثمرين الأجانب القطاعات التي ترغب في تنميتها وتطويرها بما يخدم مصالح إقتصادها.
- من المعلوم أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم بصورة مباشرة في زيادة التدفقات النقدية للدول المضيفة وهو ما سيؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات ، وخلق مناصب شغل وتفعيل الإقتصاد وخلق حركية وديناميكية فيه ، إلا أن ذلك لن يدوم طويلا ذلك لأن هذه الشركات المستثمرة ستعمل على تحويل أرباحها المحققة إلى بلدانها

مما يعني التسبب في خلق عجز في موازين الدول المضيفة وما قد ينجر عنه من تبعية إقتصادية للخارج .[1]

6.3.2. الآثار السلبية المنتظرة على الرسوم الجمركية:

- إن مصادقة الجزائر على وثيقة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيضطرها إلى تقديم جداول إلتزاماتها فيما يخص تثبيت التعريفات أو ربطها ، مما يعني أنه من الصعب عليها إعادة النظر في هذه التعريفات وفق ما يخدم مصالحها الوطنية ، مما سيؤدي بها إلى تحمل بعض الأعباء في حال ما إذا حاولت سحب بعض التنازلات التي إلتزمت بها ، وهو ما سيتسبب في تقيد حركة التنمية بها ذلك لأن تثبيت رسومها الجمركية يعني عدم قدرة الدولة على تطبيق نسب رسوم جمركية أكبر من تلك المحددة في قائمة التنازلات و بمعنى آخر تجميد الرسوم الجمركية لمدة 3 سنوات أو أكثر ، و هو ما قد يخلق بعض الصعوبات للجزائر والتي تقوم بتعديل رسومها الجمركية كل سنة من خلال قانون المالية ، ولكن وفقا لقواعد المنظمة فلن تستطيع الجزائر تعديلها إلا بعد 3 سنوات ، ضف إلى ذلك أنه عندما تقدم قائمة التنازلات بشأن تعريفتها الجمركية فلا يمكنها التراجع عنها أو تغييرها إلا بتخفيضها وهو ما قد يتسبب في خسارة كبيرة للجزائر التي تعتمد عليها في تمويل مشاريعها .
- قد يؤدي الإنخفاض في الرسوم الجمركية إلى إنخفاض إيرادات الدول النامية وزيادة العجز في الموازنة العامة لها ، وخصوصا الدول النامية التي تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها مما يؤدي إلى زيادة الضرائب وهو ما ينعكس سلبا على تكلفة الإنتاج .
- كما أن التخفيض التدريجي لمستويات التعريفات الجمركية ومستويات القيود غير التعريفية سيؤدي إلى زيادة الواردات الزراعية إلى الدول النامية وخاصة من الدول الصناعية المتقدمة بحرية تامة وبأسعار أقل نسبيا نتيجة خفض

[1] - مفتاح صالح وآخرون ، واقع وتحديات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر - ، بحوث إقتصادية عربية ، العددان 43 – 44 صيف وخريف 2008 ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، ص 115 – 116 .

مستويات الرسوم وإستخدام التكنولوجيا ، مما سيزيد من الإقبال على هذه السلع الأجنبية وبالتالي سيتأثر الطلب على السلع الزراعية المحلية .[1]

- تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد قامت في وقت سابق بإلغاء جميع القيود الكمية التي كانت مفروضة على الواردات ، بحيث خفضت و بشكل ملحوظ الرسوم الجمركية خاصة خلال فترة تطبيقها لبرنامج التعديل الهيكلي ، وهي تسعى حاليا إلى إلغاء معظم القيود الجمركية ، هذا الإجراء ساهم في رفع الواردات السلعية وزيادة عدد الشركات المستوردة إلى أكثر من 45 ألف شركة ، لكن الأمر لم يقتصر على ذلك فقط بحيث أنه ومع قرب إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنها سوف تلتزم بالمعدلات المحددة بالنسبة للبلدان النامية المتعلقة بالسلع الزراعية وهذا يعني تزايد تدفق الواردات الزراعية في ظل تراجع أوضاع القطاع الفلاحي ، الأمر الذي سيؤدي إلى قيام منافسة غير متوازنة سيترتب عنها تأثير سلبي قد يزيد من تدهور القطاع وتغرق الجزائر في تبعية غذائية مطلقة للخارج .
- إن تخفيض التعريفة الجمركية قد يمس كذلك منتجات قطاع المحروقات من النفط الخام ومشتقاته خاصة إذا علمنا أن المادة الثانية من الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية لا تميز بين الحقوق الجمركية عند الإستيراد والتصدير ، وهو ما سيؤثر على الجزائر بدرجة كبيرة بإعتبارها بلدا مصدرا له ذلك لأن الأمر لم يعد يتعلق بتخفيض التعريفة الجمركية عند الإستيراد كما كان معمولا به في السابق فقط بل إنصب الإهتمام اليوم على تخفيض التعريفة الجمركية عند التصدير ، بحيث أصبحت الدول المستهلكة للمحروقات تطالب بتخفيض معدلاته إلى أدنى حد ممكن لها ، وهو ما سيمثل خطرا حقيقيا سيهدد الدول المنتجة له بحيث سيتسبب في تراجع موارد مالية هامة لها من جراء ذلك نتيجة إنخفاض الإيرادات الجمركية الناجمة عن تطبيق التفكيك الجمركي الخاص بالمشتقات النفطية ، وهنا نشير إلى أن نسبة عالية من إنتاج المشتقات النفطية يتركز في البلدان الصناعية وهو ما يفتح المجال أمامها لإغراق الأسواق الجزائرية بإنتاجها نتيجة التفكيك الجمركي ، كما

[1] - غردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، فرع التحليل الإقتصادي ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2011 – 2012 ، ص 219 .

سيتسبب في تحطيم أركان الصناعة الجزائرية الناشئة إذا ما قارنها بالمنتجات الخارجية التي أصبحت تعرف في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا من حيث جودتها إلى جانب تمتعها بمواصفات تقنية عالية ، والتي جاءت كنتيجة للتطور الكبير الذي عرفته التشريعات الجديدة خاصة ما تعلق بالمحافظة على البيئة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ، في الوقت الذي نجد فيه أن الصناعة التحويلية في الجزائر مازالت بعيدة عن هذه التحولات وهو ما يجعلها غير قادرة على المنافسة داخليا ولا حتى على تسويق منتجاتها داخل أسواق الدول الصناعية ، هذا ما يفرض على الجزائر ضرورة العمل على تطوير الصناعة التحويلية في الجزائر والنهوض بها من أجل أن تواكب التطورات الحاصلة .

- من الآثار السلبية المتوقعة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تراجع إيراداتها المالية نتيجة إلتزامها بإلغاء تعريفتها الجمركية تدريجيا ، خاصة إذا علمنا أن هذه الأخيرة لعبت منذ الإستقلال وحتى اليوم دورا مهما في تمويل ميزانية الدولة، ولعل من أبرز الأمثلة التي يمكن أن نذكرها في هذا السياق الدور الذي لعبته عائدات التعريفة الجمركية خلال الأزمة البترولية لسنة 1986 ، بحيث ساهمت في تعويض النقص الناجم عن تدني الجباية البترولية في تلك الفترة نتيجة إنخفاض أسعار البترول بحيث بلغت الجباية العادية سنة 1986 ما نسبته 47.4 % من الجباية الكلية وما نسبته 51.2 % سنة 1987 ، وتجد الإشارة إلى أن الأزمة البترولية لسنة 1986 ساهمت في تدهور أسعار البترول بحيث وصلت إلى حدود 10 دولار بعدما كانت في حدود 28 دولار سنة 1985.[1]

4.2.2. الآثار السلبية المنتظرة على ميزان المدفوعات:

- عند الحديث عن الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات نميز بين آثار متوقعة على بنية الصادرات والواردات ، فالصادرات الجزائرية مثلا تتشكل أساسا من المحروقات بنسبة وصلت سنة 2015 إلى 96.93 % من إجمالي الصادرات المقدرة ب 13.04 مليار دولار، ولأن صادرات المحروقات لا تشملها عملية التحرير فإنه من المتوقع أن لا تتأثر هذه الصادرات بسياسات وإتفاقيات

[1] - Hocine Malti , Histoire secrète du pétrole Algérien , 1ere édition , édition le découverte , France , 2010 , 286 .

المنظمة ، على الرغم من مطالبة العديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط من المنظمة العالمية للتجارة الإهتمام بهذا المورد الهام بالنسبة لهم وعدم تجاهله ، أما بالنسبة للواردات فقد سجلت هي الأخرى قيمتها الإجمالية إرتفاعا سنة 2015 قدر ب 13.04 مليار دولار مسجلة بذلك تراجعا قدر ب 9.06 % مقارنة بسنة 2014 ، وعلى الرغم من هذا الإنخفاض المسجل إلا أن فاتورة الإستيراد في الجزائر تبقى مرتفعة هذا ما تسبب في تسجيل عجز في ميزان المدفوعات خلال السداسي الأول من سنة 2015 قدر ب 1.73 مليار دولار . [1]

وفي حال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فهذا يعني البدء في إزالة التعريفات والرسوم الجمركية على واردات الجزائر الموجهة لأسواق الدول الأعضاء في المنظمة وبالمقابل إزالة لكافة الرسوم المفروضة على صادرات هذه الدولة الآتية للجزائر، مما يعني دخول هذه المنتجات إلى الجزائر بأثمان رخيصة وهو ما سيشكل منافسة قوية للمنتوج الوطني الذي سيجد نفسه محاطا بكم هائل من السلع المتنوعة وبأثمان منخفضة ، وهو ما سيؤثر لا محالة على المستهلك الجزائري الذي سيجد نفسه أمام غزو للأسواق المحلية بالمنتجات الأجنبية والتي سينجذب إليها مما يعني تراجع إقباله على المنتوجات المحلية وإزدهار المنتجات الأجنبية ، وهو ما سيتسبب في إستحواذ هذه الشركات الأجنبية على جزء هام من أسواقنا المحلية وهو الأمر الذي سيهدد بقاء منتوجنا ومن ثمة مؤسساتنا الوطنية وبالتالي إقتصادنا ، ذلك لأنه سيعزز بطريقة مباشرة إعتمادنا في إستهلاكنا وتحقيق إكتفاءنا على الخارج مما سيعزز تبعيتنا للخارج ولن نتمكن فيما بعد من القضاء عليها أو الخروج منها، ولعل نتائج الشراكة الأورومتوسطية التي أبرمتها الجزائر مع الإتحاد الأوروبي خير دليل على ذلك لأنها عمقت إرتباط الإقتصاد الجزائري بالإقتصاد الأوروبي خاصة الفرنسي بحيث وصلت نسبة الواردات فيه إلى 49.37 % أما الصادرات فقد وصلت نسبتها إلى 73.39 % سنة 2015 . [2]

إذن وبمجرد دخول هذا الإتفاق حيز التنفيذ وبدأ الإزالة التدريجية للرسوم والحقوق الجمركية على واردات الصناعة الجزائرية من الإتحاد الأوروبي عرفت هذه الأخيرة تراجعا بحوالي 53 % من مجموع الواردات الجزائرية ، وهي خسارة كبيرة تدفعنا للتساؤل

[1] - أنظر في : http : // w.w.w.douane.gov.dz.

[2] - أنظر في : http : // w.w.w.douane.gov.dz.

عن الحجم الخسائر المتوقعة حال إنضمام الجزائر إلى هذه المنظمة العالمية للتجارة ، وفتح أسواقها أمام منتجات 162 دولة عضو فيها على إختلاف مستوياتها وهو ما سيمثل تحديا حقيقيا للمنتوج الوطني لفرض نفسة أمام هذه المنافسة المحتملة .[1]

- من المتوقع أن يتسبب الإلغاء التدريجي للدعم المنصوص عليه في إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة والمقدم من طرف الدول الصناعية المتقدمة إلى المنتجين الزراعيين في زيادة أسعار المنتجات الفلاحية ومن ثمة إرتفاع أسعار الواردات الغذائية للدول النامية والذي سيؤدي إلى حصول عجز في ميزان المدفوعات .
- إن إتفاقيات ونصوص المنظمة العالمية للتجارة ستفتح المجال أمام صادرات الدول النامية للنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة خاصة تلك التي تتمتع فيها بميزة نسبية ، لكن على الرغم من هذه الميزة التي توفرها هذه الإتفاقيات إلى أن الدول المتقدمة لجأت إلى طرق أخرى لحماية أسواقها ومنتجاتها من صادرات الدول النامية ، بحيث نلاحظ أنها على الرغم من تخفيضها للقيود الجمركية على وارداتها تطبيقا لما ورد في نصوص وإتفاقيات المنظمة العلمية للتجارة إلا أنها إستعانت بوسائل أخرى للحماية تمثلت في الحواجز الغير التعريفية والتي من أهمها التقيد الإختياري للصادرات إضافة إلى إجراءات الإغراق والرسوم المكافئة ، وهو ما سينعكس سلبا على صادرات الدول النامية وبالتالي ميزانها التجاري ، خاصة إذا علمنا أن أغلب الدول النامية أزالت الحواجز غير الجمركية على وارداتها لتصبح أكثر تحررا في سياساتها الخارجية مقارنة مع الدول المتقدمة وهذا نتيجة تطبيقها لبرامج التكييف المقترحة من صندوق النقد الدولي ، وقد حصلت الدول النامية على إلتزام من طرف الدول المتقدمة الصناعية بالسعي نحو التحرير التدريجي بإلغاء حصص التصدير خلال فترة تتراوح بين 6 و10 سنوات الأمر الذي يمكن الدول النامية من النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة الصناعية .[2]

5.2.2. الآثار السلبية المنتظرة على الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة :

- لعل من أبرز الآثار السلبية التي يمكن ذكرها في هذا السياق الضعف والتأخر الكبير الذي تشهده الدول النامية والسائرة في طريق النمو في هذا المجال وهو ما سيشكل

[1] - فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث ، العدد 11 ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، 2012 ، ص 116 – 117 .

[2] - بن عيسى شافية ، آثار وتحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2010 – 2011 ، ص 48 - 50 .

فيما بعد عرقلة حقيقة أمامها ، فالجزائر على الرغم من المجهودات التي تبذلها في هذا المجال وتوقيعها على عدة إتفاقيات أخرى متعلقة بالملكية الفكرية إلا أنها مازالت تعاني من التأخر وهو ما يضعها أمام صعوبة تطبيق بنود هذه الإتفاقية في حال الإنضمام ، وكان من المتوقع أن يتم التوصل لإتفاق بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة لتحديد موعد لبدء المفاوضات حول منح الدول النامية معاملة تفضيلية في مجال الدواء ، و تمكين البلدان الفقيرة التي لا تستطيع إنتاج هذه الأدوية بنفسها من الوصول إلى الأدوية الأساسية ، إلا أن الأعضاء فشلوا في التوصل لإتفاق فيما تعلق بذلك ، و بهذا تظل هذه القضية واحدة من الموضوعات الخلافية الرئيسية بين البلدان النامية والسائرة في طريق النمو والمتقدمة فيما تعلق بتطبيق إتفاقية حقوق الملكية الفكرية في هذا المجال المهم والحساس بالنسبة لهذه الدول .

- كذلك سيؤدي تنفيذ إلتزامات منظمة التجارة العالمية إلى إرتفاع تكلفة إستيراد التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية وبراءات الإختراع ، وحقوق الطبع والنشر وإستخدام العلامات التجارية والإمتيازات الصناعية وغيرها ، هذه التكاليف المرتفعة ستثقل كاهل الجزائر في حال رغبتها في الإستفادة منها ، كما أنها ستزيد من فاتورة الإستيراد وتعيق عجلة التنمية والتطور العلمي والتكنولوجي داخلها .[1]
- ستساهم الإتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية في توفير حماية أكثر لشركات الأدوية والمستحضرات الصيدلانية وشركات البذور الزراعية والكومبيوتر والأجهزة الكهربائية وغيرها، بحيث ستمنحها المزيد من النفوذ لحفظ حق براءات الإختراع وحماية تراخيصها في جميع دول العالم ، هذه الحماية ستؤدي لا محالة إلى الرفع من أسعارها وستشكل عبئا حقيقيا على موازين مدفوعاتها في هذه الدول والتي هي في أمس الحاجة إليها.[2]
- يمكن أن يتسبب توقيع الجزائر على إتفاقية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في عرقلة التطور التكنولوجي فيها ، ذلك لأن إلتزامها بتطبيق ببنودها يعني أن إستفادتها من تلك الإختراعات والتكنولوجيا الحديثة ستكون مقابل دفعها لفاتورة باهضة ، وهو ما سيؤدي إلى تأخرها وبقاءها في تبعية لهذه البلدان وذلك للضعف الذي تعاني منه في هذا المجال وكذا لإفتقارها للخبرة فيه ، وأمام هذه المعطيات تجد الجزائر نفسها مجبرة على

[1] - إبراهيم بختي ، التجارة الإلكترونية - مفاهيم وإستراتيجيات التطبيق في المؤسسة ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 53 .

[2] - السيد أحمد عبد الخالق ، التجارة الإلكترونية والعولمة ، الطبعة الأولى ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2006 ، ص 25 .

تطوير نفسها في هذا المجال ، والعمل على تعزيز قوتها التنافسية والتفاوضية حتى تستطيع تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب . [1]

.6.2.2. الآثار السلبية المنتظرة على الجانب الإجتماعي :

واجهت المنظمة العالمية للتجارة في الآونة الأخيرة إنتقادات كثيرة كان أبرزها المظاهرات الكبيرة التي شهدتها مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأميركية والتي تسببت في فشل المؤتمر الرابع للمنظمة العالمية للتجارة ، بحيث وجهت لها عدة إنتقادات تمحورت في مجملها على الجانب الإجتماعي ونسب الفقر الكبيرة التي أصبح يشهدها العالم والتي جاءت نتيجة إلزامها للدول النامية والسائرة في طريق النمو على تحرير إقتصادياتها ، وإعطاءها صلاحيات كبيرة للشركات المتعددة الجنسيات التي كانت السبب في القضاء على الملايين من مناصب الشغل في هذه الدول وتسجيل معدلات بطالة مرتفعة ، وفي هذا الصدد تم توزيع بيان وقعته 1200 منظمة من بين 87 دولة مختلفة تستنكر فيه إتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء و إنتشار الفقر والبطالة ، مرجعين السبب إلى إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة التي ساهمت في فتح أسواق جديدة أمام الشركات المتعددة الجنسيات والتي مع تنامي دورها في الإقتصاد العالمي أصبحت تحتكر إقتصاديات الدول المستقبلة مما أدى إلى تركيز الثروة لدى عدد محدود من هذه الشركات العابرة للحدود ، إذ توجد 200 شركة عملاقة تحتكر ربع النشاط الإقتصادي العالمي لكنها مع ذلك لا تستخدم سوى 0.075 % من القوى العاملة ، وهو ما يفسر تفشي ظاهر البطالة في الدول التي تنشط فيها . [2]

كما أن هناك دراسات أخرى تشير إلى أن الدول الأكثر فقرا في العالم تخصص ما بين 162 مليارا إلى 265 مليار دولار من عائدات التصدير لتطبيق إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة في الوقت الذي نجدها تدفع ما بين 145 مليارا و292 مليارا نتيجة للزيادة الحاصلة في فاتورة الغذاء ، وهو ما زاد في تهميش دورها في الإقتصاد العالمي وعمق من حالة اللاعدالة في المجتمع وأثر سلبا على الفئات

[1] - طه محمد علوان ، العولمة وأبعادها الاقتصادية ، اسم المقال : أثر العولمة على الإقتصاديات العربية وأهمية التكامل الإقتصادي في مواجهة الآثار السلبية ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص 72 .
[2] - السيد أحمد عبد الخالق ، مرجع سبق ذكره ، ص 19 .

ذات الدخل الضعيف ، يجب التنويه إلى أن هناك علاقة تربط كل من نسبة الفقر ومعدلات النمو الإقتصادي المحققة إضافة إلى تطور مستويات الدخل ، ذلك لأن إرتفاع معدلات النمو لا تعني بالضرورة التقليص من نسبة الفقر ، بحيث نجد أن تراجع هذه النسبة مرتبطة بإعادة التوزيع العادل للدخول ، إذن ظاهرة الفقر تدخل فيها عدة عوامل يجب أخذها بعين الإعتبار لمعالجته . [1]

[1] - حاجي فطيمة ، سياسات مكافحة الفقر – دراسة تحليلية الجزائر ، الصين نموذجا ، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2017 ، ص 96 .

خاتمـــة الفصـل الـرابـــع:

إن الحديث عن العلاقة التي تجمع الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة لم يعد مرتبطا بإنضمام الجزائر إليها من عدمه بقدر ما أصبح البحث في الآثار المنتظرة من هذا الإنضمام ، وقد سمحت لنا دراسة الفصل الأخير من هذا العمل من التعرف على هذه الآثار سواء كانت إيجابية أو سلبية بهدف تكوين صورة مقربة عما سيؤول عليه الوضع حال الإنضمام .

من خلال هذه الدراسة حاولنا التعرف على هذه الآثار في مختلف المجالات سواء كان القطاع الصناعي أو الزراعي أو الخدماتي أو الجانب الإجتماعي والثقافي ، وذلك في محاولة منا لفهمها وتحديد مدى تأثيرها ومن ثم العمل على تعزيزها ومضاعفاتها إن كانت إيجابية والعمل على إزالتها أو التخفيف منها إن كانت سلبية .

وتبقى الحقيقة المؤكدة والتي خرجنا بها من هذه الدراسة أن إشكالية إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لم تعد تتمحور حول إنضمامها إليها من عدمه ، بقدر ما أصبحت بدء التفكير وبجدية في وضع السياسات والإستراتيجيات الممكنة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب ، مما يعني ضرورة العمل على ترجيح كفة الآثار الإيجابية عن الآثار السلبية ذلك لأن حدوثها واقع لا محالة، هذا الجزم بحدوثها نابع من يقيننا أن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح مسألة وقت فقط خاصة بالنظر إلى عزم الجزائر وإدراكها بأن نجاحها في إقتطاع تذكرة الإنضمام سيمكنها من الإندماج بصورة أعمق في الإقتصاد العالمي.

ننوه في الأخير إلى أن هذه الآثار المستخلصة تبقى غير أكيدة ، ذلك لأن حدوثها ووقوعها من عدمه مرهون بما سيجلبه الإنضمام إلى الجزائر ، والذي هو متوقف على تاريخ توقيع الجزائر على برتوكول الإنضمام ومن ثمة تصبح عضوا في المنظمة العالمية للتجارة.

الـخـاتمـــــــة

الـعـــامـــــــــــة

الخاتمــة العامـــــــة :

يشهد العالم تغيرات كبيرة على مستوى البيئة الإقتصادية التي طغت عليها أفكار العولمة والتحرر من كل القيود أو الحواجز التي كانت تقف أمام التجارة ، كما ظهرت حاجة ملحة إلى التكتل والإندماج من أجل إكتساب القوة ومن ثمة القدرة على مواجهة هذه التغيرات والتمكن بذلك من اللحاق بركب الدول المتقدمة، وهو ما تحاول عدد من الدول النامية أمثال الجزائر موضوع دراستنا تحقيقه بحيث تسعى للإندماج في الإقتصاد العالمي من خلال إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة البحث عن الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، بحيث قادتنا معالجتنا لهذا الموضوع إلى الإجابة على فرضيات هذه الدراسة ، والبداية كانت بتوصلنا إلى حقيقة أن ظهور المنظمة العالمية للتجارة شكل نقطة تحول مهمة في تاريخ الإقتصاد العالمي بالنظر إلى الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه فيه ، وكذا مساهمتها الفعالة في ضمان السير الحسن للمبادلات التجارية من خلال إستحداثها لآلية فض المنازعات والتي كانت العنصر البارز الذي تميزت به عن الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة ، بحيث بظهورها كمنظمة إمتلكت صفة الإلزام والجبر لكل الدول الأعضاء ، إذن ظهور المنظمة ساهم في خلق منتدى عالمي للمفاوضات التجارية .

من هنا يتضح لنا أن الإنضمام إليها أصبح أكثر من ضرورة ، وهو ما يفسر تهافت الدول لإكتساب العضوية فيها ، وفي هذا السياق نجد أن الجزائر بذلت جهودا كبيرة لتحقيق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومن ثمة الإندماج في الإقتصاد العالمي والبداية كانت بالإتفاقيات التي أبرمتها مع صندوق النقد الدولي الرامية إلى تكييف إقتصادها مع الإقتصاد العالمي والتحول بذلك من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق.

وقد جاءت النتائج المحققة مشجعة من جانبها الإقتصادي سواء ما تعلق بإرتفاع معدلات النمو وما قابلها من إنخفاض في معدلات التضخم ، لكنها خلفت آثار إجتماعية سلبية كان أبرزها إرتفاع معدلات البطالة نتيجة برامج الخوصصة التي تبنها

الدولة لضمان الإنتقال الجيد من الإقتصاد المغلق إلى إقتصاد السوق وهو ما تسبب في تسريح آلاف العمال نتيجة غلق عدد كبير من المؤسسات ، لتأتي بعدها مرحلة جديدة من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر لوحدها وذلك من خلال تبنيها لمخططات إنمائية من شأنها النهوض بالإقتصاد من جديد والدفع به نحو التطور.

لكن وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحققة إلا أنها لم تكن كافية بالنظر إلى ضعف الإقتصاد الوطني وإعتماده بصورة شبه كلية على عائدات البترول، هذا ما دفع بالجزائر للبحث عن بدائل إقتصادية أخرى وهو ما حاولت تحقيقه من خلال تبنيها لسياسات وإستراتيجيات مبنية على تحقيق معدلات نمو إقتصادي خارج قطاع المحروقات خاصة بعد الأزمات البترولية التي شهدها الإقتصاد نتيجة تراجع أسعار البترول.

إن معالجتنا لهذا الموضوع مكنتنا من التوصل إلى جملة من الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي إنقسمت إلى جزأين آثار إيجابية وأخرى سلبية وكلها نتائج متوقعة لما سيؤول إليه الوضع بعد الإنضمام ، إذن على الرغم من الإيجابيات التي سيحملها إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على جميع الأصعدة ، إلا أنه و في المقابل يبقى تخوف كبير من الآثار السلبية المنتظرة من هذا الإنضمام الذي أصبح أمرا واقعا يفرض نفسه بقوة ، وهو ما يحتم عليها البحث في السبل الكفيلة لتحقيق هذا الإنضمام بأقل الأضرار الممكنة وذلك من خلال العمل على تعزيز الآثار الإيجابية وتقويتها والتخفيف من الآثار السلبية أو القضاء عليها إن أمكن ذلك لضمان إندماج أفضل للجزائر في الإقتصاد العالمي .

- **نتـــــــــــائــج الـدراســـــة :**

- إن النتيجة التي يمكن أن نخرج بها في الأخير هي أنه على الرغم من الآثار الإيجابية والسلبية المنتظرة من هذا الإنضمام ، إلا أننا يجب أن نكون مدركين لحجم وعمق التغيرات والتطورات الحاصلة في الإقتصاد العالمي والتي أصبحت تأثر على إقتصاديات الدول ، هذه التحولات جعلت الجزائر تسعى إلى التكيف معها في محاولة منها لفرض نفسها بقوة داخلها حتى تضمن بقاءها و إستمرارها ، وكذا

العمل على الإستفادة من كل المزايا التي يوفرها هذا النظام الجديد لها ، وهو الأمر الذي لن يتحقق إلا بإندماجها في الإقتصاد العالمي وهو ما تحاول الجزائر تحقيقه من خلال إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ، والذي يرى فيه البعض خطرا يهدد الإقتصاد الوطني ذلك لأن إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يعني إغراق أسواق الدول النامية أو السائرة في طريق النمو كالجزائر مثلا بالمنتجات المستوردة والتي ستكون تكلفتها أكثر من إنتاجها محليا ، فالجزائر غير مستعدة لتفادي سلبيات الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية سواء حاليا أو حتى على المدى المتوسط نظرا لهشاشة إقتصادها وكذا لضعف تنافسية مؤسساتها .

- إن دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرض عليها الإلتزام بالبنود الواردة في الفصل العاشر والحادي عشر من إتفاقياتها ، واللتان تقضيان بضرورة التوجه الإجباري إلى الخوصصة في جميع القطاعات كشرط للدخول إلى مناطق التبادل الحر ، وهو ما يمثل خطرا حقيقيا على المؤسسات العمومية الضعيفة ، فهي غير مؤهلة لإستيعاب التطور الكبير الذي تعرفه الشركات المتعددة الجنسيات ، هذا ما سيجعل الجزائر تتحول إلى سوق كبيرة جدا للسلع الأجنبية ، هذا يعني أن عدد كبير من الشركات الوطنية مهددة بالغلق في حال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة .
- على الجزائر تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال النهوض بالصناعة الوطنية التي تعرف ضعفا كبيرا فهي تمثل ما نسبته 0.8 % من الإقتصاد الوطني ولا تساهم سوى بـ 4.5 % من الإنتاج الداخلي الخام .
- العمل على التقليص من فاتورة الإستيراد ، وتعزيز في المقابل من الإنتاج الوطني والتوجه نحو التصدير ، وذلك لتقوية المؤسسات الوطنية وتمكينها من الحفاظ على مكانتها في الأسواق بعد الإنضمام وبالتالي الصمود في وجه المنافسة الأجنبية ، إذن فهي إجراءات تهدف إلى توفير الحماية الكافية للإقتصاد الوطني قبل الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة ، خاصة إذا علمنا أن فاتورة الإستيراد لسنة 2013 بلغت ما قيمته 55.08 مليار دولار خصص منها ما قيمته 10 مليار دولار موجهة لإستيراد المواد الغذائية ، وقد تمثلت في خمس مواد أساسية على غرار الحليب واللحوم

والقمح وهو ما يمثل 80 % من القيمة الإجمالية لإستيراد المواد الغذائية ، وهي نتائج توضح إرتفاع نسبة الإستيراد خاصة ما تعلق بالمنتجات الغذائية ، وهي نتائج توضح إرتفاع نسبة الإستيراد خاصة ما تعلق بالمنتجات الغذائية وهو ما يظهر التبعية التي نعاني منها للخارج في مجال الغذاء والذي يعتبر من المجالات الحساسة في الإقتصاد الجزائري بالنظر إلى عدم قدرة الجزائر على تحقيق إكتفاءها الذاتي ، وهو ما يفسر سبب بقاء فاتورة الإستيراد مرتفعة على الرغم من جهود الدولة لتخفيضها بحيث وصلت خلال السداسي الأول من سنة 2015 إلى 13.04 مليار دولار .

- إن إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يتطلب أولا بناء إقتصاد قوي وذلك من خلال تعزيز قدرة الشركات الوطنية على المنافسة ، والذي لن يتم إلا بتدعيم بنية المؤسسات المنتجة وتقوية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم منتوج وطني كمي ونوعي .
- ضرورة تحرير الإقتصاد الوطني مع المحافظة على مصالح الجزائر وتوفير الحد الأدنى من الأمن الغذائي الذي يعتبر مسألة إستراتيجية ، مع التأكيد على ضرورة تحقيق مكاسب للإقتصاد الوطني دون إحداث قطيعة مع الخارج ، وكمثال على ذلك نورده في هذا الصدد نجد إتفاق الشراكة الأورومتوسطية ، خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار عمق العلاقات الإقتصادية التي تجمع الجزائر بالإتحاد الأوروبي ، والتي تمتد إلى ما قبل الإستقلال أين كان الإقتصاد الجزائري مندمجا بصورة كاملة في الإقتصاد الفرنسي بإعتباره مستعمرة فرنسية ، فهو كان جزءا لا يتجزأ من المجموعة الأوروبية بحيث كان يطبق على السوق الجزائرية نفس المقتضيات المطبقة على البلدان العضوة في المجموعة الأوروبية خاصة ما تعلق بنظام التفضيلات ، تجدر الإشارة فقط إلى أن الجزائر لم تحقق النتائج المرجوة منها بدخولها في شراكة مع الإتحاد الأوروبي ، بل على العكس من ذلك سجلت خسائر قدرت بما لا يقل عن 8.5 مليار دولار إلى جانب فقدها ل 400 ألف منصب شغل سنة 2013 ، فعلى الرغم من الإرتفاع الملحوظ المسجل في المبادلات التجارية خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2007 إلا أنه كان في صالح الإتحاد الأوروبي ، بحيث كانت الواردات أكثر من

الصادرات وهو ما جعل الإتحاد الأوروبي يسجل فائضا تجاريا إيجابيا بقي مستمرا وبدون إنقطاع منذ سنة 1995 ، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل إمتد إلى تسجيل الجزائر لخسائر مالية أخرى معتبرة من جراء إلغاءها للتعريفات الجمركية ، بحيث أنه وحسب تقديرات لصندوق النقد الدولي والذي توقع أن الجزائر سوف تعرف خسارة متزايدة في إيراداتها الجمركية والتي إنتقلت من 0.1 % من الناتج المحلي الخام لسنة 2005 إلى حوالي 0.4 % من الناتج المحلي الخام لسنة 2006 وصولا إلى حدود 2 % من الناتج المحلي الخام مع آفاق سنة 2017 ، مما يعني خسارة فادحة يجب على الجزائر أن تعمل على التخفيف من آثارها السلبية على إيرادات الميزانية، هذه النتائج الخطيرة تفرض على الجزائر إعادة النظر في إستراتيجيتها المتبعة من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

- هناك تخوف من أخطار الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية لعل أهمها تهريب رؤوس الأموال ، والتي من الممكن أن تخرج في شكل أرباح محققة من طرف الشركات الأجنبية مما يعني إستنزاف مبالغ مالية معتبرة إلى الخارج .
- إن التبادل الحر الذي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية قد لا يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة وبالتالي تحقيق التطور الإقتصادي ، وخير دليل على ذلك النتائج الإيجابية التي حققتها الدول المتقدمة والتي كانت نتيجة للسياسة الحمائية التي إعتمدتها من جهة ، وكذا لإعتمدتها في حل مشاكلها على نفسها أي خارج إطار المنظمة من جهة أخرى ، في الوقت الذي تضغط فيه هي على الدول الأخرى و تفرض عليها عقوبات إقتصادية ، بحيث نجد أن 60 % من المبادلات التجارية التي تحدث بين هذه الدول تتم داخل الشركات المتعددة الجنسيات ، وأن من 45 % إلى 50 % تتم بين فروعها ، و هو ما يؤكد على أن التطور الإقتصادي مرهون بمدى تطور الصناعة في الدول ، فهو ليس قائما على حجم ودرجة المبادلات والإتفاقات التجارية المبرمة بين الدول أو مع المنظمات العالمية ، والتي على الرغم من أهميتها إلا أنها لا تستطيع تصحيح الخلل الحاصل داخل إقتصادياتها بل على العكس من ذلك تكون مكملا وداعما له ولا يمكنها أن تكون معالجة لإختلالاته،

وهي الحقيقة التي أدركتها الدول المتقدمة وبذلك عملت على تطوير صناعاتها وإستغلت في المقابل هذه الإتفاقات لتزيد من مكاسبها ومن هيمنتها على الإقتصاد العالمي مستعينة في ذلك بالشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت السمة الغالبة للإقتصاد اليوم ، هذه المعطيات تجعلنا نتساءل عن الفائدة المرجوة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

- إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيفرض عليها فتح أسواقها أمام منتجات كل الدول الأعضاء المتزايد يوما بعد يوم ، مما يعني إلغاء كافة القيود والتعريفات الجمركية التي تقف أمام التجارة الخارجية ، وهو ما يعتبر مخاطرة كبيرة ستكلف الجزائر خسائر كبيرة وهو أمر متوقع من جراء التفكيك الجمركي والذي ستلتزم الجزائر بتطبيقه بمجرد إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- إذا ما قمنا بمقارنة بين ما كان متوقعا من التوقيع على إتفاق الشراكة الأورومتوسطية مع الخسائر والنتائج الفعلية المحققة على أرض الواقع والمقدرة ب 8.5 مليار دولار ، فإننا سنلاحظ أن النتائج جاءت سلبية ومخالفة لكل التوقعات خاصة بعد التفاؤل الكبير الذي سبق التوقيع على الإتفاق ، والوعود برفع حجم الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في محاولة منها للنهوض بالإقتصاد الوطني وتحفيزه ، ولم تقتصر الخسائر عند هذا الحد فقط بل إمتدت إلى تسجيل خسائر أخرى معتبرة نتيجة تراجع العائدات من التعريفات الجمركية نتيجة إلغاءها ، هذه المعطيات مجتمعة جعلت من عملية إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مقلقة بالنظر إلى الوضع الراهن للإقتصاد الوطني الذي يعرف عنه أنه إقتصاد ريعي يعتمد بنسبة كبيرة على عائدات البترول .
- كذلك من نتائج الدراسة نجد أن المؤسسات الجزائرية سواء كانت عامة أو خاصة تعمل داخل محيط غير ملائم ، نتيجة لسوء التسيير الإداري في الوقت الذي نجد فيه أن المؤسسات الأجنبية والأسواق العالمية تتطور بدرجة كبيرة ، هذا التناقض الذي تعيشه المؤسسات الجزائرية داخلها وخارجها يحتم عليها البحث عن إستراتيجيات جديدة تمكنها من مواجهة المنافسة الخارجية ، وذلك بتبني إستراتيجيات من شأنها

تطوير تنافسيتها من خلال العمل على تطوير نفسها في كل من مجالات التنظيم والمناجمنت والتسويق والتسيير والنوعية والتي تعتبر من المقومات الأساسية لأي مؤسسة، على أن تدعمها الدولة من جهتها بوضع إستراتيجيات أخرى تنظيمية و مكملة من شأنها أن تدفع المؤسسات الجزائرية نحو التنافسية والنمو ، يضاف إليها هشاشة وتراجع أداء القطاعات الإقتصادية الثلاثة الزراعة والصناعة والخدمات ، إذن كل هذه النقائص والثغرات تثقل كاهل الإقتصاد الجزائري وتحد من فعاليته ونشاطه ، هذا الوضع يدفعنا للتساؤل عما سيؤول إليه وضع الإقتصاد مستقبلا في حال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

- تجدر الإشارة إلى أن الهدف من الإشارة إلى هذه الحقائق ليس دعم وتأكيد فكرة عدم الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وذلك لسبب بسيط وواضح وهي أن الجزائر أصبحت مجبرة على هذا الإنضمام لأنه لم يعد خيارا مطروحا بل أمرا واقعا يفرض نفسه بقوة كنتيجة طبيعة للعولمة ، التي أصبحت تجتاح دول العالم وتأثر بصورة مباشر على الإقتصاد العالمي بحيث نلاحظ تسارع وتيرتها منذ منتصف الثمانينات ، فقد شهدت هذه الفترة إرتفاعا سريعا في حجم التجارة الدولية قارب ضعف سرعة زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي مما أدى إلى زيادة الإعتماد المتبادل بين الدول ، وهو ما أشارت إليه دراسة قام بها صندوق النقد الدولي والتي وجدت أن كل زيادة ب 1 % من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول الصناعية مرتبطة بزيادة تتراوح ما بين 0.2 % و 0.3 % من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول النامية ، هذه النتائج توضح الإرتباط الوثيق بين إقتصاديات الدول النامية بإقتصاديات الدول المتقدمة .
- إذن فمشكل الجزائر لم يعد في إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة من عدمه، بقدر ما أصبح البحث عن الإستراتيجة التي ستعتمدها الجزائر للوصول إلى هذا الإنضمام والظفر بمقعد فيها وتحقيق أكبر المكاسب وبأقل التكاليف ، مستغلة بذلك كل المزايا والمنح التي توفرها لها هذه المنظمة بصفتها دولة نامية ، مع الأخذ بعين الإعتبار كل النقائص والمخاوف السالفة الذكر والتي يجب على الجزائر أن

تعمل على التخفيف منها قدر الإمكان حتى تستطيع تغليب كفة المكاسب على الخسائر ، وفي حال حدوث ذلك يمكن القول أن الجزائر قد حققت نجاحا كبيرا في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة خاصة بعد مسار المفاوضات العسير والطويل الذي شهدته .

- ما نحاول الوصول إليه في الأخير أن هذه النتائج كلها تؤكد حقيقة واحدة وهي أن لإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة آثار على إقتصاد الجزائر سواء كان ذلك بالإيجاب أو بالسلب ، وأن على الجزائر البدء في التفكير مليا في كيفية التعامل مع هذه الآثار خاصة السلبية منها ومحاولة التخفيف منها وتقليصها قدر الإمكان ، وأن تعمل بالتالي على تجاوز مرحلة البحث والإستقصاء عن هذه الآثار لأنها أمر واقع لا مفر منه سواء التي قمنا بذكرها والبحث فيها أو التي لم نتطرق لها بعد .
- إن الشيء الأكيد والذي يهمنا هو أن هذه الآثار حاصلة لا محالة ، وهو ما يفرض على الجزائر تسخير كل الآليات التي قد تساعدها للخروج من هذا الوضع والتعامل معها بصورة تخدم الإقتصاد الوطني ، وهنا نشير إلى أن هذا التعامل يجب أن يتم على مستويين الأول وطني بحيث تعمل الدولة على تكييف قوانينها وتشريعاتها مع نصوص وإتفاقيات المنظمة ، إضافة إلى تعزيز قدرة وتنافسية إقتصادها الوطني ، وتبني كل الإجراءات والإستراتيجيات الممكنة من أجل جلب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، وكذا العمل على التغلغل في إقتصاديات وأسواق الدول المتقدمة ، أما الثاني فيجب أن يكون على المستوى الدولي ، والذي يمكن تقسيمه إلى جزأين الأول متعلق بالمنظمة العالمية للتجارة ، والتي هي مجبرة وبموجب إتفاقياتها التي وضعتها هي بإحترام أوضاع الدول النامية ومساعدتها ومنحها الإمتيازات حتى تصبح قادرة على تطبيق هذه الإتفاقيات ، ومواجهة الآثار المترتبة عنها سواء كانت على مستوى الإقتصادي أو الإجتماعي أو السياسي وغيرها ، والثاني مرتبط بعلاقات الجزائر الخارجية ومدى قدرتها على الإستفادة منها ، سواء تلك التي أبرمتها مع الإتحاد الأوروبي أو على المستوى العربي أو الإفريقي ، وإستغلالها كورقة ضغط من أجل الدخول إلى المنظمة في شكل تكتل إقتصادي يستعمل كل طاقاته

لتحقيق أهدافه المشتركة ، ويعتبر التكتل الإقتصادي المنفذ الإقتصادي الوحيد الذي سيمكن الجزائر من الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب بأقل الأضرار الممكنة ، إذن الجزائر اليوم مجبرة على تكثيف جهودها وتنسيقها مع الدول الأخرى سواء العربية من أجل إنشاء إتحاد جمركي عربي يمكن من خلاله بناء سوق عربية مشتركة لتشجيع التجارة البينة وتوحيد الرسوم الجمركية مع توفير حرية واسعة لإنتقال رؤوس الأموال وتنسيق السياسات الإقتصادية فيما بينها ، وهنا ننوه بأنه على الرغم من الأهمية التي تلعبها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أنها تبقى بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها خاصة ما تعلق بالنهوض بإقتصاديات الدول العربية وإعطاءها القوة الكافية لمواجهة الدول الأخرى المنافسة ، في حين نجد أن الإتحاد الجمركي يمثل إرادة جميع أعضاءه في مواجهة المبادلات التجارية الخارجية بموقف واحد وهو ما تحتاج إليه الجزائر ومعها الدول العربية لمواجهة ضغوطات الدول الكبرى التي تواجهها داخل المنظمة العالمية للتجارة .

- **الحلــول المقترحـة :**

- بعد عرضنا لأهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة وعلى ضوء ما سبق سنحاول إقتراح جملة من التوصيات والتي نراها ضرورية لإصلاح الإقتصاد الوطني، من أجل إنضمام جيد وموفق للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يضمن لها تحقيق مكاسب كثيرة وبأقل الأضرار الممكنة ، وقد تمثلت هذه الحلول المقترحة في جملة النقاط التالية :

- إن أول نقطة يجب التأكيد عليها هي أن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح ضرورة يفرضها الواقع الاقتصادي اليوم ، إذن فالجزائر مجبرة على هذا الإنضمام لا مخيرة ، ولضمان إنضمام سلسل وجيد لها بغض النظر عن العراقيل التي عرفتها وعن مسارها التفاوضي الطويل ، يبقى عليها توجيه جهودها نحو إنشاء تكتلات إقتصادية وتعزيز تحالفاتها الإقتصادية مع الخارج حتى تستطيع الصمود أمام إتفاقيات المنظمة ، ومواجهة الضغوط التي تفرضها عليها الدول الأعضاء خاصة الكبرى منها داخلها لدعم قوتها التفاوضية ومن ثم تحقيق الإنضمام بأفضل النتائج.

- العمل على تطوير وتقوية الإقتصاد الوطني بقطاعاته الثلاث وتسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة فيها ، لأن قوة إقتصادنا الوطني مرهون بقوة هذه القطاعات الثلاث الصناعة والزراعة والخدمات دون إستثناء حتى نستطيع النهوض به ، خاصة في ظل الظروف الحرجة التي يعرفها الإقتصاد اليوم بفعل تراجع أسعار البترول ، وكلها عوامل أصبحت تؤثر بصفة مباشرة على إستقرار الإقتصاد وتطوره ، إذن الجزائر قد وصلت إلى مرحلة مهمة تفرض عليها وبصورة ملحة تقوية إقتصادها خارج قطاع المحروقات ، مما يعني القضاء أو التخفيف من التبعية المطلقة للبترول وإيجاد بدائل إقتصادية أخرى من أجل الخروج من هذه التبعية.
- المضي في تطبيق سياسة جديدة قوامها العمل على إعطاء دور أكبر للصناعة الجزائرية في الإقتصاد الوطني ، من خلال تشجيع وتحفيز المؤسسات الوطنية والعمل على تطويرها وتقويتها حتى تصبح قادرة على المنافسة ، ومن ثم البقاء والصمود في وجه الشركات العالمية التي تفوقها خبرة وتنافسية ، هذا الوضع الجديد يفرض على الجزائر وضع إستراتيجيات جديدة من شأنها النهوض بالمؤسسة الجزائرية من حالتها الهشة، والدفع بها وتشجيعها ودعمها حتى تصبح فاعلا إقتصاديا مهما يساهم بنسبة معتبرة في الإقتصاد الوطني بكل أنواعها سواء عامة أو خاصة صغيرة أو متوسطة ، والتي تعتبر الأضعف في هذه الحلقة والتي يجب على الجزائر أن تعمل على دعمها وحمايتها حتى تستطيع مواجهة المنافسة الخارجية.
- ضرورة الإهتمام بالتجارة الخارجية وإعادة وتنظيمها بما يتناسب مع إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة والتغيرات الحاصلة في الإقتصاد العالمي ، خاصة ما تعلق بتنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات كإجراء أول ، ومن ثم العمل على إيجاد إطار مؤسساتي وتنظمي وتشريعي يعمل على توجيهها وترشيدها بما يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني ، ويساهم بذلك في خلق تنافسية الإقتصاد الوطني من جهة ، وكذا السعي من جهة أخرى إلى التقليص من فاتورة الإستيراد التي أصبحت تثقل كاهل الميزان التجاري وتتسبب في عجزه في كثير من الأحيان.

- العمل على تشجيع وتطوير المنتوج الوطني في كل القطاعات حتى يصبح قادرا على المنافسة ، من خلال توفير المادة الأولية وإستخدام التكنولوجيا وأساليب حديثة في الإنتاج من أجل الحصول على منتوج بنوعية جيدة وبتكلفة أقل ، وبالتالي السعر سيكون أقل وبهذا من الممكن أن ينافس المنتوجات الأجنبية الأخرى التي تملك مزايا تنافسية كثيرة جعلتها تتبوأ مكانة هامة في الأسواق العالمية ، وبصفة خاصة لدى المستهلك الجزائري المعروف بتنوع أذواقه وإنجذابه الكبير للمنتوجات الأجنبية ، والتي على الرغم من أسعارها المرتفعة إلا أنه يسارع لإقتناءها لمعرفته بأنها ذات جودة عالية مقارنة بالمنتوج المحلي ، والذي لم يسطع فرض نفسه محليا فكيف سيكون حاله بعد إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وفتحها لأسواقها أمام المنافسة الخارجية ، وهو واقع يفرض على المؤسسات الجزائرية تحسين صورتها أمام المستهلك المحلي من خلال تقوية وتعزيز مكانة منتوجها في السوق المحلي وضمان حصة معتبرة فيه ، ومن ثمة العمل على خلق وإيجاد مكانة لها في الأسواق العالمية .
- إستخلاص الدروس وتجاوز الأخطاء التي وقعت فيها الجزائر بعد توقيعها على إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ، والتي حاولت من خلالها تقوية إقتصادها والإنفتاح على العالم الخارجي وجلب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية ، لكن واقع الحال أنها عمقت علاقاتها وإرتباط إقتصادنا الوطني بالإتحاد الأوروبي المتعامل الأول مع الجزائر دون أن تكون هناك نتائج ملموسة على أرض الواقع ، بل على العكس من ذلك جعلت الإتحاد الأوروبي يؤمن تواجده في الضفة المتوسطية بتوقيع إتفاقية الشراكة مع الجزائر ، وفي المقابل نجد أن الجزائر لم تحقق النتائج المسطرة من هذا الإتفاق بحيث زادت نسبة صادراتها وارداتها من الإتحاد الأوروبي ، هذا ما يدفعنا للقول أن على الطرف الجزائري إعادة النظر في إستراتيجيته المتبعة مع الإتحاد الأوروبي والعمل على إستغلال كل جزئية من بنود هذه الإتفاقية ومحاولة تكييفها بما يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني ، لأن إتفاقية الشراكة الأوروبية مكسب إقتصادي مهم يمكن أن يحقق نتائج إيجابية إذا أحسنت الجزائر إستغلاله وهو منفذ مهم

للمنتوج الجزائري للدخول إلى الأسواق الأوروبية والإحتكاك بمنتوجاتها ومن ثمة الإستفادة من التطورات التي تعرفها هذه الإقتصاديات على إختلافها ، وكذا العمل على الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة والخبرات البشرية وطرق التسيير التي تملكها للنهوض بالإقتصاد الوطني .

- تشجيع الجزائر للقطاع الخاص وتقوية دوره في الإقتصاد الوطني حتى يصبح داعما له خاصة ما تعلق بتطوير الإستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية ، والتي إن أحسنت الجزائر إستغلالها وعملت على توفير كل الظروف الملائمة لجذب هذه الإستثمارات وضمان بقاءها على المدى الطويل فإنها ستساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية في الإقتصاد الوطني ، خاصة مجالات الخدمات والسياحة والتي تعاني الجزائر من تأخر كبير فيها على الرغم من الدور الذي أصبح تلعبه هذه الأخيرة في النهوض بإقتصاديات الدول .
- على الجزائر القضاء على كافة العراقيل التي تقف أمام الإستثمارات الأجنبية خاصة ما تعلق بالبيروقراطية وكثرة المعاملات ، والتأخر في تقديم التصريحات وغيرها من المسائل الإدارية التي تقف حجر عثرة أمام المستثمرين والتي تجعل أغلبهم ينفر من الإستثمار.
- قاعدة الإستثمار 51 / 49 التي وضعتها الدولة والتي يراها العديد من المستثمرين خاصة الأجانب منهم حجر عثرة للإستثمار في الجزائر، ضف إلى ذلك ضعف الجهاز المصرفي في الجزائر وما يتسبب من عرقلة في المعاملات المالية وما ينجر عنه من خسائر مالية معتبرة للمستثمرين الذين يبحثون عن تسهيلات أكثر من أجل الإستثمار .
- كذلك من النقاط التي يجب التركيز عليها في موضوع تشجيع الإستثمار ضرورة فرض الدولة على المستثمرين الإستثمار في القطاعات المنتجة التي تخدم الإقتصاد الوطني ، والإبتعاد عن الإستثمارات الغير المنتجة التي تذر أموالا طائلة على هذه الشركات دون أن تكون لها فاعلية على الإقتصاد الوطني ، أو أن تقوم بتوفير منتجات منافسة قد تقضي على الصناعات الناشئة في الوطن .

- العمل على تطوير وعصرنة الجهار المصرفي في الجزائر ، ومنحه المزيد من الإمتيازات حتى يستطيع أداء دوره بصورة جيدة في الإقتصاد الوطني ، خاصة بالنظر إلى دوره في دفع الحركة المالية للبنوك و تمويلها والمساهمة فيها ، من خلال تقديم القروض وتوفير الكتلة النقدية اللازمة لتحريك عجلة الإقتصاد الوطني ، إلى جانب تطوير البنوك التجارية وإعطاءها صلاحيات أكثر حتى تصبح فاعلة في الإقتصاد الوطني ، وكذا العمل على تطوير والرفع من مستوى الخدمات المصرفية المقدمة .
- العمل على تحسين صورة الإقتصاد الوطني في الخارج ووضع إستراتيجيات لمحاربة كل الشوائب التي تشوهه ، خاصة ما تعلق بالشفافية في المعاملات ومحاربة الفساد بكل أنواعه سواء من البيروقراطية والرشوة والإختلاسات وغيرها ، والعمل على وضع قوانين وتنظيمات من شأنها تسهيل حركة الإقتصاد الوطني الداخلية والخارجية وبالتالي الخروج من حالة اللإستقرار التي تعرفها الجزائر في مجال التشريعات وإصدار القوانين واللوائح التنظيمية والتي تعرف تغيرا مستمرا ، وهو ما يشكل عقبة أمام عقد إتفاقيات أخرى مع الخارج سواء كانت دولا أو منظمات دولية و حتى مع المستثمرين لجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، وكلها إجراءات تدخل في إطار توفير المناخ المناسب لممارسة النشاط الإقتصادي بكل سهولة وشفافية وبعيدا عن أي تعقيد ، وهو ما سيعزز من مكانة الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي ويسهل من عملية إندماجه داخله .
- يبقى على الجزائر كذلك من أجل ضمان إنضمام جيد وفعال لها إلى المنظمة العالمية للتجارة الإهتمام بالجانب العلمي ، خاصة ما تعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية بالنظر إلى الإهتمام الكبير الذي أصبح يعرفه هذا المجال في الآونة الأخيرة والأهمية البالغة التي أولتها له المنظمة العالمية للتجارة ، بحيث وضعت إتفاقية خاصة به في محاولة منها لحمايتها وتنظيمها تعرف بإسم إتفاقية حماية حقوق الملكية والفكرية المتعلقة بالتجارة " التربس " ، ولأن الجزائر تسعى للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فهي مطالبة إذن بتكييف نصوصها مع إتفاقياتها ، وهو ما عملت على تحقيقه من خلال الجهود التي بذلتها ومازالت تبذلها لتحقيق ذلك ،

خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار التطور التكنولوجي الكبير الذي أصبح يعرفه هذا القطاع والذي بدأ يظهر جليا من خلال الإختراعات والإبداعات التكنولوجية الحديثة ، هذا التطور الحاصل يفرض على الجزائر بذل جهود مضاعفة من أجل مواكبة هذه التغيرات والتطورات الحاصلة فيه .

- **آفـــــاق الدراسـة:**

- بعدما تناولنا في عملنا هذا موضوع الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وبعد إستخلاصنا لجملة من النتائج وجدنا أن هذا الموضوع إضافة إلى كونه موضوع الساعة فإنه إلى جانب ذلك يحتاج إلى المزيد من الدراسة ، وهو ما يفتح المجال أمام آفاق أخرى للبحث نذكر منها :
- ما مصير الإقتصاد الجزائري بعد إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في ظل أحادية التصدير وتراجع أسعار البترول ؟ .
- ما هي السبل الكفيلة التي تستطيع الجزائر من خلالها معالجة الآثار المترتبة عن الإنضمام خاصة السلبية منها ؟ ، وما هي الطرق المتوفرة من أجل التخفيف من حدتها قدر الإمكان ؟ .
- ما هو دور التكتلات الإقليمية والعربية في تسريع عملية إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟ .

قـــائـمـــــــة

المـــراجـــــــــع

قـائمـــــــة المـــــراجع:

أولا : باللغـــة العربيـــة:

1. الكتـــب :

- أحمد علي صالح ، إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، لبنان ، 2012 ، ص 83.
- المرسي السيد الحجازي ، منظمة التجارة العالمية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، لبنان، 2001 .
- إكرام مياسي ، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار هومة، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2012 .
- بن رمضان أنيسة ، دراسة إشكالية إستغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الإقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2014 .
- بدوي إبراهيم ، أثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على إقتصاديات الدول النامية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، مصر ، 2011 .
- حسين نجم الدين ، تطور الإقتصاد الدولي والتنمية في ظل سيطرة الرأسمالية ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية، مصر، 1984 ، ص 301 .
- خليل السحمراني ، منظمة التجارة العالمية والدول النامية ، الطبعة الأولى ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان، 2003، ص 89 .
- زينب حسين عوض الله ، الإقتصاد الدولي – نظرة عامة على بعض قضايا – ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، مصر ، 1998.
- سامية فلياشي ، الإنتقال من GATT إلى OMC وأثرها في إقتصاديات الدول النامية، الطبعة الأولى ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 .
- سهيل حسين الفتلاوي ، مبادئ المنظمات الدولية العلمية و الإقليمية، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 .
- سمير اللقماني ، منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية ، دار مطلع الدستور التجارية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، 2003 .
- سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية بين جات 1994 ومنظمة التجارة العالمية ، الطبعة الأولى ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 2001 .
- صفوت عبد السلام عوض الله ، المنظمات الإقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية ، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية ، مصر ، 2011 .

قائمـــــــــة المراجـــــــع :

- عادل المهدي ، عولمة النظام الإقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، الطبعة الثانية ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2004.
- عبد الواحد العفوري ، العولمة والجات – الفرص والتحديات – ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، مصر، 2000.
- علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الأولى ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2007 .
- عبد القادر فتحي لاشين، الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية ، دار الكتب المصرية ، مصر، 2005 .
- عثمان أبو حرب ، الإقتصاد الدولي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن، 2008 .
- عبد الرحمان العايب وآخرون ، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 .
- فوزي عبد الرزاق ظاهر ، العولمة وأثرها على إقتصاديات الدول العربية في ظل التكتلات الراهنة ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 .
- مجدي محمود شهاب ، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، 2006 .
- محفوظ لعشب ، المنظمة العالمية للتجارة سلسلة القانون الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2006 .
- محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق ، لبنان ، 2010 .
- مصطفى سلامة ، منظمة التجارة العامية النظام الدولي للتجارة ، الطبعة الأولى ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2006 .
- ناصر دادي عدون وآخرون ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، الطبعة الأولى ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003 .
- هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي ، آليات العولمة الإقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ، 2010 .
- للطباعة والنشر ، لبنان ، 2010 .

2. الرســـــائل والأطروحـــــات :

- برزيق خالد ، آثار إتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول ، مذكرة لنيل الماجستير في القانون – فرع القانون الدولي العام – ، جامعة مولود معمري ، الجزائر ، 2007 – 2008 .
- بن عيسى شافية ، آثار وتحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2010 – 2011.
- جديد رابح ، خصوصيات تسوية المنازعات بالمنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون فرع قانون الأعمال ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، الجزائر ، 2012 .
- شيخي حفيظة ، ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة " ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة وهران ، 2011 - 2012.
- شامي رشيدة ، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية – حالة الجزائر– ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، 2006 – 2007 .
- غردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2011 – 2012 .
- مهدي ميلود ، برامج التصحيح الهيكلي وإنعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية – دراسة حالة الجزائر– ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص التحليل الإقتصادي والتنمية ، جامعة وهران ، 2002-2003 .
- محلوس زكية ، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2008 – 2009 .
- مزوري الطيب ، الإنعكاسات المرتقبة على إنضمام الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة – حالة الجزائر2m – ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص إقتصاد دولي ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2012 – 2013 ، ص 158 .

3. المجلات والملتقيات العلمية :

- بطاهر علي ، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، الجزائر ، 2004 .
- جميلة الجوزي ، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث ، العدد 11 ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2012 .

- جنيدي مراد ، الإصلاحات والنمو الإقتصادي في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر – ، مجلة الإحصاء و الإقتصاد التطبيقي ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي ، العدد 12 ، 2012 ، ص 88 – 89 .
- خالدي خديجة ، أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2 ، الجزائر ، 2002 .
- زيدان محمد ، الآثار المتوقعة من إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي ، مجلة العلوم وعلوم التسيير ، العدد 3 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، 2004 .
- سليمان ناصر ، مقالة بعنوان التكتلات الإقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد رقم 01 ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2002 .
- عياش قويدر وآخرون ، آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الأغواط ، الجزائر ، العدد الثاني ، 2000 .
- فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث ، العدد 11 ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر 2012 .
- لعلى بوكميش ، مجلة الحقيقة ، جامعة أدرار ، المطبعة العربية ، العدد الرابع ، غرداية ، الجزائر ، مارس 2004 .
- مفتاح صالح وآخرون ، واقع وتحديات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر – ، بحوث إقتصادية عربية ، العددان 43 – 44 صيف وخريف 2008 ، جامعة بسكرة ، الجزائر .
- ناصر دادي عدون ، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل ، مجلة الباحث الصادرة عن المدرسة العليا للتجارة منتاوي محمد جامعة الشلف ، العدد 03 الجزائر ، 2004 .
- سامي محسن السري ، تسوية المنازعات في إطار المنظمة العالمية للتجارة ودور التحكيم التجاري بعد الإنضمام ، المنتدى الثاني للتحكيم التجاري بتاريخ : 6 ماي 2014 ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، اليمن ، 2014 ، ص 16 .
- أحمد بلوافي ، مقالة بعنوان : نظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية ، مجلة العلوم الإقتصادية m2وعلوم التسيير ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، العدد 11 ، 2011 ، ص 10 .

4. مراجـــــع أخـــرى :

- وزارة الصناعة وترقية الإستثمارات ، إستراتيجيات وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة – الكتاب الأبيض للحكومة – ، دار الحقائق للطباعة والنشر والتوزيع والإشهار ، الجزائر ، 2007 .
- تقرير المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، المفاهيم الحديثة في إدارة خدمات النقل واللوجيستيات، طبع ونشر بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2007 ، ص 12 .
- تقرير المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية ، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمنظمة ، مصر ، 2005 ص 91 .

- تقرير صندوق النقد الدولي بعنوان تعاف عالمي غير متوان وتيارات أساسية معقدة، الصادر بتاريخ 14 أفريل 2015 والمطلع عليه في 10 نوفمبر 2015 ، أو أنظر في الموقع . w.w.w.imf.org
- علي لطفي ، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان : التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الأردن ، 2007، ص 376 – 377 .
- السيد حسن البدراوي ، مقالة بعنوان : تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية ، ندوة الويبو الوطنية المتخصصة للقضاة والمدعين العامين والمحامين من 12 و13 جويلية 2004 ، اليمن ، ص 10 .
- محاضرة وزير التجارة مصطفى بن بادة بعنوان : مسار إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ، من : 3 إلى 24 فيفري 2014 ، جامعة العلوم الإقتصادية – بن عكنون – الجزائر .

ثانيا : باللغـة الأجنبيـــــة :

1.Ouvrages :

- AIT Amara Hamid , Quel futur alimentaire pour l'Algérie ? , éditions n^0 1 , mille feuilles , Alger , 2009 .
- ABDELADIM Leila , Les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb, 1ere édition, les éditions internationales , paris, 1998 , p 35.
- Bénissad Hocine , l' Algérie De la planification sociale a l'économie de marché (1962 – 2004) , 1 eme édition , Enag éditions , Alger , 2004 .
- Bekenniche Otman , la coopération entre l' union européenne et l'Algérie l'accord d' association , 1 éme édition , Office Des Publication universitaires , Alger, 2006 .
- Bouzidi Abdelmadjid , Economie Algérienne Eclairages , 1 éme édition , Enag éditions , Alger , 2011.
- Deshages Arnaud , le commerce international, collection thèmes et débats, présence graphique, France, 2011.
- Chabane Mohamed , Heurs et malheurs du secteur agricole en Algérie 1962 – 2012 , 10 éme édition , L'Harmattan, France , 2003.
- Mouhoubi Salah , les vulnérabilités cas de l'Algérie , 10 éme éditions , Enag éditions , Alger, 2009 .

- Rainelli Michel , le commerce international, 10eme édition, Edition la découverte, France , 2009 .
- Sadi Eddine – Nacer, La privatisation des entreprises publiques en Algérie Objectifs , Modalités et Enjeux , 2 éme édition, Office Des Publications Universitaires , France , 2006 .
- Toulon Frédéric , la nouvelle économie mondiale, collection major, 6éme édition, MD impressions, France, 2008.
- DUMAS André,l'économie mondiale, commerce, monnaie, finance, 3 eme édition, édition de boeck , 2006 , Belgique, p 62.
- REBAH Abdelatif , Economie algérienne le développement national contrarie , 1ere édition , INAS édition , Algérie , 2011 , p 83.
- BABA – AHMED Mustapha , l'Algérie : diagnostic d'un nom – développement , 1ere édition , édition l'Harmattan , France , 1999 , p 237.
- DJEFLAT Abdelkader, l'Algérie des principes de novembre à l'ajustement structurel , 1 ere édition , édition CODESRIA , France , 1999 , p 277.
- Jean – Robert Henry et d'autre , Ou va l' Algérie , 1ere édition , édition KARTHALA et IREMAN , France, 2001 , p 174.
- Hocine Malti , Histoire secrète du pétrole Algérien , 1ere édition , édition le découverte , France , 2010 , 286.

2.SITES WEB :

- http:// www.wtoarab.org .
- http:// w.w.w.imf.org.
- http:// www.unctad.org.
- http:// w.w.w.douane.gov.dz.
- http:// www.mincommerce.gov.dz.
- http://www.aps.dz/economie .